المستقبل العربي

١٩٨٢/١ (٣٥)

القومية العربية والتفكك في الوطن العربي / حسن نافعة

عبد الناصر والنظام الاقتصادي / عادل حسين

انتقال العمالة العربية : دراسة حالات

اسباب ونتائج تصدير العمالة في مصر / سعد الدين ابراهيم

تصدير العمالة والتنمية في اليمن / نادر فرجاني

تحويلات العمالة المهاجرة في الاردن / بسام الساكت

نحو استراتيجية عربية لبحوث الاعلام / سعد لبيب

لغتنا العربية جزء من هويتنا / عمّار بوحوش

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تاسس بموجب علم وخبر رقم ٨٧ / ١ د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية .
- يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها .
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة .
- المساهمة في نشاط المركز لا تشترط شروطاً مسبقة من حيث هوية المثقف إلا أن يكون مؤمناً بالوحدة العربية .
- لا يتخذ أية مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي .
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور او تحالفات .

المراسلات :

باسم **المستقبل العربي**
بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون ـ ص . ب. ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان .
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً : مرعربي ـ تلكس: ٢٣١١٤ مارابي .

الاشتراك السنوي :

ـ المؤسسات والهيئات في أقطار الوطن العربي ٦٠ دولاراً أمريكيا .
ـ الأفراد : لبنان ١٠٠ ل.ل.
بقية أقطار الوطن العربي ٣٠ دولارا أمريكيا .
خارج الوطن العربي ٤٠ دولارا أمريكيا .

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً :
(١) امّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على احد المصارف الاجنبية .
(٢) أو بتحويل الى :
حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم ١١٠٩بالدولار.بنك بيروت للتجارة-فرع الحمرا ـ شارع ليون ص. ب . ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الرابعة العدد الخامس والثلاثون كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢

المحتويات

□ كلمة المستقبل العربي (العرب على أعتاب العام الجديد) ٤
□ القومية العربية والتفكك في الوطن العربي
(رد على آراء فؤاد عجمي) ..... د. حسن نافعة ٦
□ عبد الناصر والنظام الاقتصادي
(رد على المعارضين والناقدين) ..... عادل حسين ٢٤
□ نحو استراتيجية عربية لبحوث الاعلام ..... سعد لبيب ٤٧

انتقال العمالة العربية : دراسة حالات

■ اسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر ..... د. سعد الدين ابراهيم ٥٧
■ تصدير قوة العمل والتنمية :
حالة الجمهورية العربية اليمنية ..... د. نادر فرجاني ٨٨
■ تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها :
حالة الاردن ..... د. بسّام خليل الساكت ١٠٧

آراء ومناقشات

□ لغتنا العربية جزء من هويتنا ..... د. عمار بوحوش ١٢١

كتب

□ البعد التكنولوجي للوحدة العربية (انطوان زحلان) ..... د. جورج قرم ١٣٠

□ انبياء في بابل :
اليهود في العالم العربي (ماريون ولفسون) ..... وحيد عبد المجيد ١٣٣

مؤتمرات

□ ندوة « القضية الفلسطينية والخليج » ..... د. غسان سلامة ١٣٧
□ مؤتمر الامم المتحدة المعني
بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ..... محمد عبد الوهاب ١٤٦

نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال عام ١٩٨١ ..... ١٥٦

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٧١

* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٨٣

* الملف الاحصائي
(٣٥) احصاءات نفطية ١٩٧

آراء الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها « مركز دراسات الوحدة العربية » أو « المستقبل العربي »

المدير المسؤول : كمال فضل الله

■ كلمة المستقبل العربي

العرب على اعتاب العام الجديد

تستقبل الأمة العربية عام ١٩٨٢ ـ على غير ما كنا نتمنى ـ وسط مزيد من المحن والاخطار من جهة ومن التمزق العربي من جهة اخرى . فاسرائيل ، التي نجحت في عزل مصر عن امتها العربية ولو مؤقتاً ، استمرت في تأكيد الدليل بعد الآخر ، لمن لا يزال غير مقتنع تماما من العرب ، على اطماعها وعدوانيتها . والأمثلة كثيرة ابتداء مما يتعرض له جنوب لبنان ، والفلسطينيون في بيروت ، الى قصف المفاعل النووي العراقي قرب بغداد ، ثم بناء المزيد من المستعمرات في الضفة الغربية وغزة وانتهاء ، حتى الآن ، باعلانها ضم الجولان المحتل . وفي مقابل هذا الصلف والعدوان الاسرائيلي يقف العرب ممزقين ومنقسمين وشبه مشلولين ومشغولين بأمورهم الصغيرة في الوقت الذي يحترق البيت الكبير كله ويمكن أن يسقط على رأس الجميع . فالمصائب الاسرائيلية التي تقع على رؤوس البعض منهم تمر دون أن يدرك الآخرون أنهم معنيون جميعاً بها وأنه لم تعد هناك دول مجابهة ودول مساندة ، وأن الدائرة ستدور على الجميع ، مكتفين بالتعبير عن مشاعر التأييد حيناً وباللامبالاة حيناً آخر ، واحياناً بالشماتة المعلنة أو غير المعلنة إن لم يكن اكثر منها . وكانت حصيلة كل ذلك أن مصر معزولة عن أمتها العربية ، والأمة العربية أكثر إنقساماً بعد مؤتمر القمة الأخير ، والبعض منها مشغول بحروب داخلية عربية ، والآخر بحروب خارجية ، وإسرائيل ماضية في العدوان وقضم الجزء بعد الآخر من الوطن العربي في الوقت الذي يتناقش العرب ويختلفون وينقسمون حول « حق اسرائيل في العيش في المنطقة بأمان » في الوقت الذي تهدد هي عيشنا وأمننا وأراضينا .

وحين نتطلع الى العالم المحيط بنا نجده يسير في غير ما نريد وما كنا قادرين على جعله يتجه اليه لو كان لدينا قدر موحد من التصور والفعل ، ولو أننا استطعنا أن نفرق بين العدو والصديق على الأقل . فامريكا تعود الى لعبة القواعد والاحلاف في الوطن العربي وتحاول فرضها علينا بطريقة او اخرى ، وتوفر لاسرائيل السلاح والحماية الدولية وتمكنها من التسلط علينا واستمرار ممارسة عدوانها في الوقت الذي يستمر العرب في تقديم النفط والمال لامريكا،وبشروط هي في كثير من الاحيان على حساب مصالحهم . وفرنسا تتراجع تدريجياً ، واحياناً بخطى سريعة ، عن تفهمها السابق للمشاكل والأماني العربية لتجر معها اوروبا الغربية واعلان البندقية ، على كل ما

فيه ، الى الوراء . وحتى اليونان الجديدة المتفهمة للقضية الفلسطينية لا تجد من العرب ـ الا استثناء ـ حتى كلمات شكر كافية . والاتحاد السوفييتي ، رغم انشغاله في افغانستان وبولندا ، ورغم أن له استراتيجيته الدولية التي لا تتطابق أو تلتقي أو حتى تختلف في بعض منها مع استراتيجيتنا ، إن كان لنا واحدة ، والذي يدافع بعض العرب عن انفسهم ويحارب بسلاح منه ، يُنظر اليه من البعض نظرة عداء بل حتى العزوف عن تبادل التمثيل الدبلوماسي معه حتى اصبح بعضنا اكثر عداء له من امريكا نفسها . واخيراً فإن سلاح النفط ، وهو سلاح اقتصادي وسياسي كان وما يزال بايدينا ، يتحول بفعل سياساتنا الانتاجية المتعمدة للنفط ، من سلاح بيدنا الى سلاح ضد بعضنا.

وسط هذا كله تستقبل امتنا العربية عاما جديدا ، يحاول هذا العدد من **المستقبل العربي** ، عن طريق الجهد الفكري ، أن يعالج فيه بعض جوانب هذه الانقسامات والمشاكل العربية بهدف انارة الطريق الى ما هو افضل . وفي هذا الاطار تأتي مقالة حسن نافعة حول **القومية العربية والتفكك في الوطن العربي** الذي يناقش فيها مدرسة فكرية ـ سياسية ، ليس فؤاد عجمي الا احد الناطقين باسمها ، والتي ترى فيما حدث ويحدث « نهاية العروبة » . كما يعالج العدد ضمن مقالات ثلاثة موضوع **انتقال العمالة العربية** بهدف تعظيم الاستفادة من هذه الحقيقة الوحدوية الجديدة والتغلب على سلبياتها بالنسبة للدول المصدرة والمستقبلة لها معا ، وذلك من خلال دراسة حالات عن مصر (سعد الدين ابراهيم) واليمن الشمالي (نادر فرجاني) والاردن (بسام الساكت). وفي هذا العدد ايضاً دراسة مهمة لعادل حسين عن **عبد الناصر والنظام الاقتصادي** يناقش من خلالها ويلقي الضوء على جانب مهم من الناصرية لا يهم مصر وحدها،حيث كانت له اشعاعاته وتأثيراته وبصماته الواضحة على اقطار عربية اخرى .

وبعد كل هذا هل سينجح العمل الفكري في ترشيد العمل السياسي العربي وادخال مزيد من العقلانية عليه ؟ ذلك ما نطمح اليه ، ولكن هل لنا اختيار آخر ؟ □

المستقبل العربي

القومية العربية والتفكك في الوطن العربي
(رد على آراء فؤاد عجمي)

د. حسن نافعة

مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة .

أولاً : مقدمـــة : المشكلة

يشكل الوطن العربي نظاماً اقليمياً خاصاً . ولقد نجم عن التفاعلات التي تمت بين عناصره ، سواء أكانت تفاعلات ايجابية أم سلبية ، مجموعة خاصة وفريدة من الديناميات . فثمة عوامل كثيرة ، تدفع المنطقة الى اوجه ، من التفاعل التعاونية ، ومنها ما يصل الى درجة الوحدة الكاملة : الاشتراك في اللغة ، والثقافة ، والخبرة التاريخية ، فضلاً عن المشاكل المشتركة التي تواجهها المنطقة في الوقت الحاضر . من ناحية اخرى ، ثمة عوامل تجذب المنطقة في الاتجاه المعاكس : التباين في توزيع الموارد البشرية والطبيعية ، الفروقات الشاسعة من حيث النظم السياسية القائمة ، ومن حيث الايديولوجيات والدساتير ، فضلاً عن قدر خطر في عدم التجانس من الناحيتين ، النفسية والاجتماعية .

يعمد القوميون العرب الى التشديد على الملامح المشتركة ، فيما بين العناصر المكونة للنظام العربي ، وهم يحاولون بذلك أن يطوروا هذه القسمات المشتركة ، باتجاه بناء مستقبل عربي واحد ، اما خصومهم فيعمدون ، من جانبهم ، الى طرح الخصائص التي ينفردون بها ، ومن ثم يقولون بغلبة الملامح التقسيمية في هذا الوطن . كل من هذين الجانبين ، يفسر التاريخ كيما يتلاءم والمقولات والحجج التي يتبناها . من الواضح ، أن ذلك الجدل بين الدعاة والخصوم ، الذين يتحاورون حول « امة عربية واحدة ، من الخليج الى المحيط » قد يمتد الى ما لا نهاية ، بل على غير طائل عبر المستوى البلاغي والكلامي ؛ ومع ذلك ، تبقى الحقيقة ، التي تقول **بأن القومية العربية لا سبيل الى الجدال في حقيقتها** . انها ظاهرة سياسية واجتماعية كبرى ، فضلاً عن كونها عقيدة نضالية استطاعت أن تهز المنطقة بأكملها ، منذ السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر .

إذا لم تكن مصر عبد الناصر ، قد نجحت في تحقيق هذه الوحدة العربية ، بالصورة المرجوة ، فقد استطاعت على الأقل ، أن تطرح العناصر المكونة لها ، وأن تهيء في مرحلة زمنية واحدة ، سبل التفاعل بين هذه العناصر ، كما استطاعت أن تعين على قيام نظام عربي محدد الخصائص ، كانت

مصر في القلب منه تماماً . إلا أن انسلاخ مصر عن هذا النظام الغربي ، بعد توقيعها معاهدة سلام منفصلة مع اسرائيل ، قد عاد ليطرح من جديد الجدال الدائر حول العروبة والقومية العربية . في هذا الاطار خصصت مقالات ودراسات كثيرة لطرح هذه القضية ، والنقاش حولها . وكانت التحليلات اشد ما تكون تبايناً في حين جاء بعضها معادياً على طول الخط . فلا يزال **وليد الخالدي** يعتقد في حيوية العروبة ، اذ يراها نوعاً من « الشرعية الفوقية » او « السوبر ـ شرعية » ، وذلك في مقابل شرعية وجوداقطار عربية ، تلك الشرعية التي « تتقلص حتى تصبح ذات موضوع »[١] . اما **محمد حسنين هيكل** ، فيشير الى أن الأزمة الحقيقية ، التي ينطوي عليها النظام العربي ، هي ازمة مؤقتة . وان هذا النظام يستند الى دعائم ثابتة ، ويمتلك ارصدة مهمة يستطيع أن يحول بها المد الى صالحه من جديد[٢] . وفي هذا الاطار ايضاً ، يخلص كارل ليدن ، بعد تحليل للقومية العربية اليوم ، الى أنه « من غير المرجح ، أن تزول القومية العربية ، وإن كانت الذروة التي وصلت اليها ، في القرن العشرين ، تبدو وقد انقضى زمانها ؛ فثمة قوميات اخرى حلت محلها ، في الوقت الذي لا تزال فيه سياسات الاضطراب في الشرق الاوسط ، في حال من التواصل والاستمرار »[٣] . من ناحية اخرى ، يحتل **فؤاد عجمي** الطرف الثاني من هذه المعادلة ، حيث يطرح مقولة غاية في الوضوح هي : « إن ثمة فكرة سيطرت على الوعي السياسي للعرب المعاصرين ، تقترب الآن من نهايتها ، اذا لم تكن قد اصبحت بالفعل ، ضمن مخلّفات الماضي . تلك هي اسطورة العروبة »[٤] .

والجدل الجاري حالياً ، يتميز بكثير من العواطف والانفعالات ، بل والخلط والاضطراب ، الامر الذي لا يساعد على فهم دور العروبة والديناميات التي تحركها . وفي اطار هذا الجدل ، ثمة مفاهيم من قبيل القومية العربية ، والعروبة ، والناصرية ، و « النظام العربي » ينزع المتحاورون الى استخدامها ، باعتبارها مترادفات لبعضها البعض ، في حين أنها ليست كذلك ، في واقع الأمر . إن الناصرية ، حتى في ذروة مدها ، لم تكن بصورة عامة تعد مرادفاً للقومية العربية . فعام ١٩٦٥ قال **هانز توتش** إن « العروبة تشكل المجرى الثقافي العام للقومية العربية . ولكن ، أن نخلع مصطلح « القومية العربية » لنضفيه حصراً على فكرة العروبة ، او على الجانب الأصرح منها وهو الناصرية المعاصرة ، فإن في ذلك خلطاً وتضليلاً بالغين . إن القومية العربية تعني اشياء مختلفة لجماعات وفئات مختلفة : إنها ليست حركة بسيطة ، بحال من الاحوال . إن العروبة لها جوانب عدة ، كما أن القومية العربية اكتسبت ثلاثة اشكال رئيسية ، كل منها يستبعد الآخر ، سواء أكان بصورة جزئية أم بصورة كلية »[٥] .

وهذه المقالة ، تحاول توضيح دور العروبة وشرح أهميتها ومغزاها في إطار السياسات

---

(١) Walid Khalidi, «Thinking the Unthinkable: A Sovereign Palestinian State,» *Foreign Affairs,* vol. 56, no. 4 (July 1978), pp. 695- 713.

(٢) Mohamed Hassanein Heikal, «Egyptian Foreign Policy,» *Foreign Affairs,* vol. 56, no. 4(July 1978), p. 727.

(٣) C. Leiden, «Arab Nationalism Today,» *Middle East Review,* vol. 11, no. 2 (Winter 1978/1979), p. 51.

(٤) Fouad Ajami, «The end of Pan-Arabism,» *Foreign Affairs,* vol. 57, no. 2 (Winter 1978/1979), pp. 355-373.

(٥) Hans Tutch, *Facets of Arab Nationalism* (Detroit, Mich.: Wayne State University Press, 1965).

الخارجية للبلدان العربية . وفي سياق الجدل والحوار الدائر حالياً ، فلقد يكون افضل النهج التي نستخدمهـا ، محاولة فهم الفروض الأساسية للطرح المتطرف الذي يتنبأ بـ « نهاية العروبـة » علـى نحـو ما عبر عنه عجمي . إن تحليلاً لهذه الافتراضات ، يمكن أن يوضح طبيعة العروبة نفسها ، كما يلقي الضوء على ديناميات نموها وتطورها ، وعلى الأزمة الراهنة التي تعانيها ، كما قد يضيء جنبات المستقبل الذي ينتظرها .

ثانياً : مقولات حول نهاية العروبة : تصورات وافتزاضات

خصص فؤاد عجمي مقالات ثلاثاً لهذه القضية، وجاءت عناوين مقالاته معبرة وموحية حقاً ، إذ راوحت بين « أزمة في المثلث العربي »[٦] إلى « النضال من أجل روح مصر »[٧] وكلتا المقالتين ، حسب منطق عجمي ، تفضي الى ثالثتهما « نهاية العروبة »[٨] . وقبل المضي في البحث ، علينا أن نتفهم أولاً التصورات والفروض التي أوصلت عجمي الى النتيجة التي خلص اليها . في هذا المجال تبرز أمامنا مفاهيم ثلاثة، يتعلق أولها بالديناميات الداخلية للعروبة ، أو بالتغيرات في الهياكل الاجتماعية ـ الاقتصادية للعناصر المكونة للنظام العربي ؛ ويتعلق المفهوم الثاني بالديناميات الخارجية أو التغيرات في المناخ ، وهو هدف للعروبة الكلاسيكية ؛ أما المفهوم الثالث فيتعلق بعامل « التوحيد » أو التغيرات في القيادة والزعامة في حركة القومية العربية .

١ ـ الديناميات الداخلية

يعتبر فؤاد عجمي أن « شمولية العروبة ، مستقاة إلى حد كبير من شمولية الامبراطورية العثمانية ، التي ظلت الدول العربية جزءاً منها على امتداد اربعة قرون »[٩] . وعلى هذا ، فالقومية العربية ، كانت استجابة طبيعية للقومية ـ الامبريالية التركية . لكن الامبراطورية العثمانية ، لم تعد الآن إلا ذكرى في التاريخ ، بل ان الاستعمار الغربي ، اصطنع حدوداً جديدة ، أمكن في داخلها قيام دول عربية محددة المعالم وعملت كل منها ، على مدى السنوات الستين الأخيرة ، على تدعيم شرعيتها بصورة مطردة ، بل على تعزيز الكيان الوطني الخاص بها . وفضلاً عن ذلك ، فإن « الهيكل المرن للأسر الحاكمة والضباط ، والمسؤولين ، والباحثين قد حل محلها الآن نخب أكثر « صرامة وجموداً » ، حتى أصبحت هذه الشبكة من العلاقات البيروقراطية ، هي الأمر المعهود الذي تطور اليه الحال في كل من الدول العربية »[١٠] . على هذا الأساس نشأ نوع من القومية أو الوطنية الخاصة في كل قطر عربي، نوع قائم على أساس « مبرر الدولة » ، وهو مفهوم يتعارض بطبيعته ، في رأي عجمي ، مع مفهوم العروبة والقومية العربية ، باعتبار أن أساس العروبة هو الوطن العربي بأكمله . بمعنى آخر ، فإن مبرر الدولة، بالنسبة لأي قطر عربي ،

---

(٦) Fouad Ajami, «Stress in the Arab Triangle,» *Foreign Policy,* no. 29 (Winter 1977 / 1978), pp. 90-109.

(٧) Fouad Ajami, «The Struggle for Egypt's Soul,» *Foreign Policy,* no. 35 (Summer 1979), pp. 3-30.

(٨) Ajami, «The End of Pan-Arabism,».

(٩) المصدر نفسه ، ص ٣٦٥ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٢٦٧ .

وأسس ودعائم القومية العربية ، لا يمكن أن ينشأ بينها أي لون من الوان التفاعل ، اللهم الا إذا كان تفاعلاً من خلال التعارض والصراع.

ويرى عجمي أن التعارض بين « مبررات الدولة » ، وبين العروبة يمثل إتجاهاً مستمراً ، تتسم به ديناميات الحركة العربية منذ بدء هذه الحركة عينها . وهو يرى أن تاريخ المملكة العربية السعودية يمثل حالة مهمة في هذا المجال : « إن انتصار ابن سعود الذي كان مجرد حاكم « محلي »على الشريف حسين « العروبي » منذ نصف قرن مضى ، قد يكون أول نصر (رغم طبيعته الأسرية ـ القبلية) احرزته مبررات الدولة على المطامح الاعلى ، التي استهدفتها القومية العربية »(١١) . كذلك تمثل مصر حالة مهمة جلية الوضوح في الوقت الحاضر . فإنسلاخ مصر عن النظام العربي ، ينظر اليه بوصفه عملية كانت قد بدأت ، حسب مقولة عجمي ، بعد هزيمتها في عام ١٩٦٧ . كانت مصر « قد تعبت من خوضها حرب الآخرين »(١٢) . ولكن عبد الناصر كان شديد الاندماج في تيار العروبة لدرجة عجز معها عن احداث طلاق درامي مع النظام العربي . لقد قصد عبد الناصر ، أن يظل بطلاً حتى النهاية . أما أنور السادات فلم يكن بطلاً وكانت صلته بالعروبة واهية . كان التزام السادات هو « مصر اولاً » ، التزاماً بأن تبقى « مصر مصرية » . وجاءت حرب تشرين الأول / اكتوبر لتعطي السادات فرصة طال انتظارها ، لكي يتحرر من مطاليب العرب الآخرين . أراد السادات مصر حديثة متحالفة مع الغرب ، وفي سبيل ذلك ، لم يتردد في عقد سلم منفصل مع إسرائيل . إن فؤاد عجمي يبدو وكأنه يعتقد أن الصراع مع اسرائيل ، قد كانت النظرة اليه من جانب مصر ، وكأنه صراع عربي (وليس مصرياً) ، وإن سياسات عبد الناصر العربية القومية ، كانت من صنعه وحده ، وإن سياسات أنور السادات ، بما في ذلك تقاربه واسرائيل والغرب ، كانت تمثل الموقف المصري الحقيقي . وفي هذا الاطار ، يطرح عجمي السؤال : « ماذا كان الخط الفاصل بين تجاوزات السادات وبين إرادة مصر ؟ » ثم يجيب بنفسه « كان بوسع العرب الآخرين ، أن يمضوا على طريق التمييز بين إدانة السادات ، وبين الإعلان عن تقديرهم للشعب المصري . لكن التمييز كان صعباً على ارض الواقع . ومن هنا ، فقد تصور الكثيرون أن السادات ، لم يكن فرداً وحيداً وإنه كان في الحقيقة ، يمثل صميم مصر وتصميمها ، على أن تطرح جانباً قضية النضال المقدس ، فتقبل بسلم منفصل ومنفرد »(١٣) .

كذلك يعتبر عجمي أن العروبة لم تلق التحدي فحسب ، من جانب مبررات قيام الدول وإعادة توزيع السلطة والنفوذ ، فيما بين الدول العربية ، الأمر الذي يجعل من الدول النفطية (وهم الأعداء الطبيعيون للقومية العربية) عناصر مهمة في النظامين العربي والدولي ، لكن التحديات أيضاً جاءتها على صعيد التعارض الاقتصادي والاجتماعي والنفساني الذي ولدته عملية اعادة التوزيع (او اختلال التوازن) فيما بين سكان الدول العربية . ويؤكد عجمي على « إن خط السماء هو القيد الوحيد على تطلعات اي شاب متعلم سعودياً كان ام كويتياً ام ليبياً : فهناك مشاريع هائلة يديرها ، ورحلات أوروبية يستمتع بها ، وهناك استثمارات وعروض من رجال الأعمال الأجانب ، وأناس يأتونه بكل أنواع المشاريع والاحلام وفنون عصر

---

(١١) المصدر نفسه ، ص ٢٦٧ .

(١٢) Ajami, «The Struggle for Egypt's Soul,» p.4.

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

(١٤) Malcolm Kerr, «The Dilemmas of the Rich,» University of California at Los Angeles, Near Eastern Studies Center, 1977, as quoted in: Ajami, «The End of pan-Arabism,» p. 370.

الآلة[١٤] . لكن الأمر يختلف بالنسبة لشاب مصري متعلم ، يتمتع بالقدر نفسه من الحذق والمهارة . في هذه الحالة ، فإن الحقيقة الدامغة تفرض عليه أن يتعامل ومشكلة البطالة أو الالتحاق بعمل ضمن بيروقراطية راكدة تضع طموحه في طريق مسدود . كذلك هناك الحلم المستحيل بالتوفيق بين المصالح المختلفة ، فضلاً عن كابوس العثور على شقة في القاهرة، وتحمل نفقاتها ، اذ اصبحت الايجارات في وضع لا يتصوره عقل ، والفضل في ذلك ـ الى حد ما ـ يرجع الى وفرة البترودولارات »[١٥] . ويشدد عجمي في هذا الخصوص ، على المشاعر المصرية المعادية للعرب التي يقال انها ضمنت للسادات التأييد الذي كان بحاجة اليه لتبرير زيارته للقدس ولمواصلة سياساته المناهضة للعرب ، ويضيف في سخرية : « إذا تجاوزنا حدود الدبلوماسية والسياسة ، فهناك إثنان من الهموم التي ساورت اوساط الشعب في مصر ، فاعطتها مبرراً دبلوماسياً للانسلاخ عن العرب ، كما اضفت على معركتها مع الدول النفطية معنى وإثارة لهما طابعهما الخاص . ففي بلد تعد الأرض فيه نادرة وثمينة ، كان القلق يتزايد باطراد بشأن امتلاك اغنياء العرب للعقارات في مصر ، فساد شعور بأن رأس المال العربي الوافد من الخارج جعل المصريين غرباء في وطنهم . كذلك ، فقد ساد شعور بالسخط حول حقيقة أن القاهرة اصبحت بنجكوك الوطن العربي ، وان رأس المال العربي الوافد ، كان ينتهك شرف مصر وكرامتها ونساءها . من هنا كان امتلاك الأراضي ، فضلاً عن الركض وراء النزوات الجنسية المستباحة ، قد شكل قضايا في غاية الخطورة والحساسية ، لدرجة لم تكن فيها قيادة مصر بحاجة الى طرح هذه الظواهر التي وجدت طريقها الى الأفلام والمجلات التي يطلع عليها المصريون ، بل اصبحت هي الحديث اليومي الذي لا ينتهي في مصر . إن الثروة العربية كانت بمثابة التحدي لشعور مصر نفسها : ثروة يمتلكها البدو المتخلفون وتمثل شاهداً على قسوة عالم حاد عن جادة الصواب »[١٦] .

من هنا ، إذا أردنا تجميع العناصر المتناثرة وجلاء القشرة البلاغية التي اكتست بها الامور ، فإن بامكاننا القول إن العروبة هزمت حسبما يقول به عجمي ، على الصعيدين الحكومي والشعبي ، فعلى الصعيد الحكومي او الرسمي ، سلكت النظم العربية بما يتفق مع « مبررات وجود الدولة » المنفصلة التي تعيش فيها ، الأمر الذي يدفعها ضمن إتجاهات متباينة : فمصر تندفع في طريقها سعياً وراء حلول لمشاكلها الخاصة ، متحالفة بذلك مع الغرب ، والعربية السعودية تندفع هي الأخرى ، للحفاظ على ثروتها من خلال إصطناعها إطار تجمع اسلامي فضفاض. على هذا ، فليس من سبيل لأن تتجمع مبررات قيام الدول في الوطن العربي ، ضمن اطار اسمه العروبة او القومية العربية . وعلى الصعيد الشعبي ، صعيد الرأي العام ، فإن نمو وتطور وطنيات أو قوميات خاصة ، ومتعارضة ضمن حدود الاقطار العربية،مع ما رافق ذلك من تركز للثروة في أجزاء الوطن العربي الأقل سكاناً والأدنى تقدماً ، من شأنه أن يولد حساسيات ومرارات بين ابناء الأقطار العربية . ولهذا السبب ، فليس من المرجح أن تلقى طموحات الجماهير العربية ما يحققها او يرضيها ضمن ايديولوجية عربية قومية .

ولكي يدعم عجمي طروحاته المتعلقة بأفول شمس العروبة في ذهن الرأي العام ، يعمد للإشارة الى دراسة ميدانية أجراها عالم اجتماعي في جامعة الكويت[١٧] . وقصد منها استطلاع رأي ٥٠٠ من خريجي الجامعات حول القومية العربية ضمن قضايا اخرى . ويقول عجمي ، إن هذه الدراسة

---

(١٥) المصدر نفسه ، ص ٣٧٠ .

(١٦) Ajami, «The Struggle for Egypt's Soul,» p. 19.

(١٧) Tawfik Farah, «Group Affiliations of University Students in the Arab Middle East (Kuwait),» in: *Reports and Research Studies* (Kuwait: Kuwait University, Department of Political Studies, 1977).

« قد أمدتنا بقرينة مهمة ، تؤكد زوال العروبة ، وتشير في الوقت نفسه ، الى الشكل الذي يمكن أن تكون عليه الاوضاع المقبلة ... (فمن بين نتائج هذه الدراسة) ثمة تأكيد بارز على الشعور الاسلامي ، وعلى الوطنية المرتبطة بوجود دول عربية بعينها »[١٨] .

٢ ـ المناخ والهدف

كما أن التغيرات في الهيكل الداخلي للاقطار العربية(وهو هنا بمعنى توزيع السلطة والنفوذ بينها) قد ساهمت في انهيار العروبة ، فقد فعلت الشيء نفسه التغيرات ، التي طرأت على البيئة او المناخ في الوطن العربي .

ويبدو أن مقولة عجمي تشير الى ثلاثة أهداف ساعدت على قيام القومية العربية ، ومن ثم على الحفاظ على الوحدة ضمن النظام العربي : وهي الامبراطورية العثمانية ، وفترة الإستعمار والإنتداب ، وإسرائيل . هذه الأهداف الثلاثة للتحليل أسفرت عن تحولات عميقة ، سواء بعملها الدائب على تشكيل المسرح العربي ، أو من خلال التغير الذي طرأ في ضوء هذه الأهداف على التصورات العربية ، وأياً كان الأمر ، فهذه الأهداف الثلاثة كانت تمثل تحدياً لمطلب التكامل والاندماج في الوطن العربي .

إن الامبراطورية العثمانية ، التي كان الوطن العربي ، يرى نفسه في ظلها بوصفه وحدة واحدة ، أصبحت الآن من مخلفات الماضي . وفضلاً عن ذلك فإن الاتجاه المعادي للإستعمار الذي وحد جيلاً بأكمله فيما مضى ، هذا الجيل الذي شهد وعد بلفور واتفاق سايكس ـ بيكو بوصفهما خيانة للعرب من جانب الغرب ، كل هذا لم يعد هدفاً من أهداف القومية العربية . « فبريطانيا وفرنسا الدولتان اللتان كانت اعمالهما ودبلوماسيتهما تخيم على افكار جيل من القوميين وتملأه بمشاعر الصدمة والمرارة ، تفككت امبراطوريتاهما وتناثرتا . وكانت آخر وقفة لهما في أزمة السويس ، ومنذ ذلك الحين أصبحت دبلوماسية كل من الدولتين ، بشكل عام ، متعاطفة مع الدول العربية . هكذا لم تعد لندن عاصمة معادية ... (كما أن) فرنسا اصبحت مرادفة للجنرال ديغول : باعتباره رمزاً جديراً بالاعجاب للقومية ، ما لبث أن اصبح منذ عام ١٩٦٢ وما بعده « صديقاً » للدول العربية »[١٩] .

وفيما يتعلق باسرائيل ، فهي لا تمثل الهدف الذي ظلت ترمز اليه في الماضي . وإذا كانت هزيمة فلسطين قد نُظر اليها على أنها هزيمة العرب جميعاً ، فإن « الوحدة التي فرضت نفسها على العالم العربي ، من خلال الصراع العربي الاسرائيلي قد فترت ووهنت قواها ... لقد عملت دبلوماسية انور السادات على جر اقدام العرب الى لعبة الدول الحديثة . لم يعد الصراع حول وجود إسرائيل ، ولكنه اصبح صراعاً حول الحدود المرسومة لها . وفي إطار الشؤون العربية الداخلية ها هي الدولة العسكرية القائدة في الوطن العربي (مصر) جاءت لترفض بكل المقاييس التوزيع العربي الداخلي للعمل الذي أوكل اليها الواجب الاساسي في سبيل القضية العروبية القومية »[٢٠] .

ومن المهم أن نلاحظ وضع التناسق والتعارض الناشيء عن نمو وتطور الوطنيات التعددية في

---

(١٨) Ajami, «The End of pan-Arabism,» p. 364.

(١٩) المصدر نفسه ، ص ٣٦٦ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٣٦٨ .

الوطن العربي في ضوء الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، حسبما يقول به منطق تحليل فؤاد عجمي . فبالنسبة اليه « كان الفلسطينيون هم أول من شنوا الهجوم ضد القومية العربية عقب عام ١٩٦٧ ... وما من شك في أن الذين التفوا حول ياسر عرفات وجورج حبش غداة حرب الايام الستة كانوا قد تخلوا عن القومية العربية . كذلك ... فإن السجال الذي استعر بين الفلسطينيين والناصريين منذ مطالع عام ١٩٦٨ ، وحتى وفاة جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ كان في جوهره حرباً حول الحقوق المستقلة للوطنية الفلسطينية »[٢١] . ويعتبر عجمي كذلك أن إنسلاخ مصر عن النظام العربي حركة وطنية او قومية . ويوحي هذا المنطق بأن إسرائيل أصبحت هي الهدف الأوحد للقومية الفلسطينية (وليس القومية العربية) ، في حين أن القومية العربية ، بوصفها عقيدة ، اصبحت هي نفسها هدف جميع انواع القوميات : « القومية » الإسرائيلية بطبيعة الحال ! ، وايضاً القومية « الوطنية » المصرية والقومية السعودية والقومية الفلسطينية !

٣ ـ عنصر التوحيد أو الزعامة

يعتبر عجمي ان « فكرة العروبة كانت نزوعاً من جانب النخبة من المثقفين والدعاة فضلاً عن عدد قليل من الضباط . وإن جمال عبد الناصر كان جديراً بأن يتلقف النظريات ويتلقى عواطف الجماهير ثم يعطي العروبة ذروة المد الذي بلغته تحت الشمس ، ثم يتسبب في نهايتها المأساوية في عام ١٩٦٧ » . هنا يكون الترابط التام الوثيق بين العروبة والناصرية : « قوة العروبة المكتسبة من قوة الزعامة الكاريزمية (لعبد الناصر) » . بيد أن عجمي ، لا يفسر في تحليله السبب ، ولا يشرح الآلية التي حولت ظاهرة مصرية (وهي الناصرية) الى ظاهرة عربية ولا لماذا ربطت الجماهير العربية نفسها ، وطموحاتها بشخصية وطموحات جمال عبد الناصر ، ولا شرحت السبب الذي حكم على عقيدة وحركة سياسية كانت موجودة قبل عبد الناصر بأن تنتهي بموته (مادياً كان أم معنوياً) .

مع ذلك ، يسلم عجمي بأن « الظروف التي انتجت مد الكاريزمية الناصرية قد تكون نسيج وحدها » ، ولكنه يعمد على الفور الى استبعاد اي انبعاث للناصرية في نهاية المطاف : « إن نهاية الناصرية لغز محير كبير . إنها نهاية مرحلة في تاريخ العالم الثالث ، جسّدها رجال من أمثال جمال عبد الناصر ونهرو ، وسوكارنو ، ونكروما ... اولئك الذين كانوا يبحثون عن اجابات لاسئلة تدور حول الذات والكرامة ، اسئلة نبعت بين الحلم والمستحيل ، لكن سياساتهم كان محكوماً عليها بأن تنتهي ، ذلك لأن هذا اللون من الحماس القومي الذي كانوا يمثلون ، يشتعل لحظة بالظفر لكنه لا يمكن أن يدوم الى الأبد »[٢٢] . وعلى هذا الاساس فإن نهاية العروبة حسب ما يقول عجمي ، ليست ظاهرة معزولة عن غيرها . إن موتها جزء من وفاة العالم الثالث كله ، الذي حاول يوماً أن يفتش عن ذاته[٢٣] .

ثالثاً : نقاط لتحليل نقدي

١ ـ ملاحظة تمهيدية : ما هي العروبة ؟

حرص فؤاد عجمي ، أن يتحاشى تعريف العروبة التي يعتقد بوصولها إلى نهايتها . لقد جعل من

---

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٢٦٠ .
(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٣٦٨ .
(٢٣) See also: Ajami, «The Death of Third World,».

العروبة وحشاً كاسراً وندب نفسه لمهمة هزيمة هذا الوحش ، ثم ما لبث أن اكتشف ، أن هذا الوحش له وظيفة خالدة ، ومن ثم فلا يمكن القضاء عليه ؛ فكان أن سلّم بوظيفة هذا الوحش ولكنه جهد في الوقت نفسه في أن يعطي الانطباع بأن الوظيفة الموكولة الى الوحش وظيفة جديدة ، بمعنى انها ليست تلك التي درج على مزاولتها في الماضي. يقول عجمي : « إن الدول العربية محشورة مع بعضها البعض ، وان القضايا والاهتمامات المشتركة ، من المنتظر أن تفضي الى قيام أساس لنظام اقليمي فعّال ولكنها إذا ما أوغل فيها ، يمكن أن تفضي الى كارثة ، وإلى صراع مستمر بلا هوادة » . وهذا هو بالضبط ما حاولت العروبة أن تضعه موضع التنفيذ : أن توجد أساساً لنظام عربي فعّال (اللهم الا اذا كان عجمي يعني « بنظام اقليمي » نظاماً شرقياً اوسطياً) . شكل هذا النظام ليس بذي أهمية كبيرة : فالمهم أن يعمل ، وأن يكتسب فعاليته . إن مثل هذا النظام الفعّال ، يتطلب تعريفاً دقيقاً لهدفه وغاياته ، ووصفاً للطريقة التي يسعى بها لتحقيق الهدف والغايات . فإذا ما رفض عجمي في بساطة العروبة الثورية (ونموذجها الناصرية) وادعى ، انه يحل محلها نظاماً من دول مستقلة ، فعلى المرء أن يعترف بأن مثل هذا النظام القائم على الدول موجود حقاً وصدقاً ، ولكنه لم يكن فعالاً ، ولم يحدث قط ، أن نال اي تأييد من جانب الجماهير .

ويبدو عجمي وكأنه يخلط بين الفكرة ، وبين وضعها موضع التنفيذ ، وهو نوع من الخلط بين الايديولوجية ، والحركة السياسية . إن فكرة « امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة » لم تجد ابداً من يترجمها الى مشروع سياسي عملي . إنها لا تزال شعاراً ، مثلها في ذلك مثل شعار البيان الشيوعي: « يا عمال العالم ، اتحدوا ! » وعليه ، فالقول إن القومية العربية قد ماتت لأنها فشلت في تحقيق دولة عربية واحدة ، كالقول بأن الماركسية لم يعد لها وجود لأنها فشلت في توحيد عمال العالم !

إن العروبة فكرة (أو عقيدة) وهي أيضاً حركة سياسية . حاولت الحركة السياسية ترجمة الفكرة الى مخطط او مشروع سياسي للمجتمع الذي تعتبره قاعدتها . لكن لا الفكرة ، ولا حركتها السياسية توجد في فراغ ، فكلتاهما محصّلة الهيكل الاجتماعي الإقتصادي والثقافي ، الذي تقوم فيه . كما أن التحولات والتبدلات التي تطرأ عليهما مشروطة بواقع التغيرات التي تحدث في هذا الهيكل المجتمعي ، فضلاً عن التفاعل بين ذلك الهيكل ، وبين البيئة التي يوجد فيها . إن تاريخ العروبة ـ فكرة وحركة سياسية ـ يبيّن أن العروبة لها جانباها الثابت والمتحول . الثابت فيها ظل دائماً هو الغاية والهدف الذي لا يزال هو الاستقلال والوحدة ؛ استقلال كل بلد عربي هو شرط للوحدة . هذه الغايات لم تكن أبداً موضع شك او خلاف . فأما المتحولات التي كانت موضع خلاف وجدل لا ينتهي ، فقد تعلقت بمحتوى الاستقلال ، وبشكل وطرق الوصول اليه ، دون أن تمس مضمونه وفحواه بحال من الاحوال .

لقد تصدرت قيادة حركة القومية العربية ، عناصر من الاقطاعيين العرب، ومن الوجهاءوالملوك والعائلات الحاكمة ، ومن ثم قيادات من البرجوازية الصغيرة ، التي تشكلت حول تحالف بين العسكريين والبروقراطيين والمثقفين . وفي كل مرحلة كان محتوى القومية العربية ، يتغير سواء من ناحية الهدف او وسائل الوحدة وأشكالها ، او نوع المجتمع الذي تسعى اليه ، او امكانات وضعه موضع التنفيذ ... الخ . ومن المهم ملاحظة أن العروبة ، شأنها في ذلك شأن اي حركة قومية ، كانت بمثابة مجرى يستقبل روافد متباينة من التيارات الثقافية والفكرية : الحركات الاصولية أو الإصلاحية الدينية ، الفكر العلماني بفرعيه الليبرالي والماركسي ... الخ .

٢ ـ القومية العربية والديناميات الإجتماعية للاقطار العربية

أ ـ القوميات او الوطنيات المحلية في مواجهة العروبة الشاملة

في سبيل التدليل على نهاية القومية العربية ، يقول فؤاد عجمي ، أن تطور البلدان العربية منذ حقبة السيطرة الاستعمارية قد إتسم بقيام قوميات (وطنيات) محلية من حول المصالح البيروقراطية وتلك حقيقة لا شك فيها . الا أن عجمي يلوي عنق التحليل فيرى بين تلك الكيانات القومية المحلية وبين القومية العربية الشاملة مفاهيم متعارضة لا سبيل إلى التلاقي بينها وذلك امر تعوزه الدقة .

إن القومية المحلية هي محصّلة ظاهرتي الإستعمار والتحديث (وهما ظاهرتان متعاصرتان بالنسبة لبعض البلدان العربية ومختلفتان بالنسبة لبلدان عربية اخرى) . فالإستعمار الغربي في البلدان العربية لم يبدأ في وقت واحد ولا كان له طابع واحد أيضاً . إن الفرق في التوقيت ، وفي الطابع الإستعماري بين هذه المنطقة العربية وتلك ، قد حال دون قيام حركة عربية موحدة . من المهم أن نلاحظ هنا ، أن تيار العروبة الشاملة بدأ في مشرق الوطن العربي ، وأن أهدافه في البدء كانت تتمثل في إقامة دولة عربية في المشرق ، (تشمل شبه الجزيرة العربية وسورية ، وفلسطين ، والعراق) . وكانت مصر والمغرب خارج إطار التفاعل العروبي . على أن حركة العروبة الشاملة تولّد عنها شيء من وحدة العمل ومن التنسيق ، حتى بعد انتهاء فترات الإنتداب الإستعماري ، في المشرق . وكان طبيعياً أن يجد النضال ضد الاستعمار قاعدته في تيّار الوطنية المحلي ، الذي اتسم بمزيد من الصلابة ، كما كان من الأسهل تنظيمه من الناحية القانونية . مع ذلك ، فقد تعمّق قدر التفاعل بين مختلف الحركات الوطنية المحلية من ناحية ، وبينها وبين دعاة القومية العربية من ناحية أخرى ، وتكثّف هذا التفاعل في غمار النضال ضد الاستعمار ، وضد الخطر المتزايد من جانب الحركة الصهيونية في فلسطين . ومن المهم جداً أن نلاحظ ، خط التوازي بين تكثيف النضال من أجل الاستقلال ، وبين التفاعل العربي **المتزايد** . إن مصر التي كانت وطنية حتى النخاع إنشغلت بالقضية الفلسطينية . وفي هذا الإطار ثار حوار ملتهب بين المثقفين القوميين العرب (ساطع الحصري مثلاً) وبين دعاة مصر الفرعونية (أحمد لطفي السيد) أو دعاة مصر المتوسطية (طه حسين) أو مصر الاسلامية (علماء الأزهر الشريف) وبدأ هذا الحوار بطريقة خلّاقة للغاية . كانت مصر في حال من البحث عن هويتها الحقيقية . مصر الوطنية الملكية ، أصبحت هي نفسها البلد المضيف لجامعة الدول العربية ، كما أنها دخلت الحرب ضد اسرائيل وفي سبيل فلسطين عام ١٩٤٨ . من ناحية اخرى كانت الوطنيات المحلية والقومية العربية الشاملة تتوخى تحقيق الهدف نفسه : هدف الاستقلال . ومن العبث ، أن نفتش عن أي تضارب أو تعارض بين هاتين الحركتين القوميتين في مجموعهما . إن الأزمة بين الدول العربية عقب الإستقلال، الذي حدث على نحو منفصل بين هذا البلد وذاك ، وخلال النضال ضد الوطنيات المحلية المجزأة ، تتسم بالطابع نفسه الذي تتسم به أزمة داخل اي حركة قومية عقب تحقيقها للإستقلال : تطفو القضايا الاجتماعية على السطح ، ومعها الخلافات الايديولوجية التي كانت مستترة تحت شعارات الوحدة ضد العدو المشترك . كذلك فقد حال **غياب الديمقراطية** في الأقطار العربية، دون تنظيم صفوف قوى الوحدة في الأقطار العربية المختلفة (كانت هذه الخطوة سهلة وممكنة من الناحية القانونية ضمن حدود كل قطر) فضلاً عن أن مناصب رؤساء الدول العربية جعلتهم المتحدثين الشرعيين باسم القوميات أو الوطنيات المحلية . لكن في ظل دولة ، تغيب فيها الديمقراطية ، وتموت فيها المؤسسات ، قد يصبح من الخطل والسذاجة ربط رؤساء الدول بواقع القوميات المنفصلة ، فبالامكان ، أن توجد دائماً شقة خلاف بين المراكز السياسية لرؤساء الدول ، وبين الطموحات التي ترنو اليها الحركة القومية .

وفي سبيل تأكيد هذا الافتراض ، يقول عجمي إن الصراع بين عبد الناصر والفلسطينيين الذين التقوا حول عرفات وحبش ، كان صراعاً بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية ، وان انسلاخ أنور السادات عن النظام العربي ، كان « خطوة متقدمة صوب الماضي » اي الى « مصر المصرية » وبمعنى آخر ، كان نوعاً آخر من الصراع ، بين العروبة وبين الوطنية المصرية المحلية .

(١) الوطنية الفلسطينية والقومية العربية

يحتاج المثل الفلسطيني الى تعليق موجز . فهزيمة الفلسطينيين ، رغم كل شيء ، كانت أول هزيمة للوطنية الفلسطينية وكان التحدي الذي تواجهه ، فريداً من نوعه في الوطن العربي : استيطان يهودي ، جماعات ارهابية دائمة التسلح وجيدة التنظيم ، مترافقة مع وجود احتلال وانتداب بريطاني . من هنا ، فإن التاريخ الفلسطيني عقب عام ١٩٤٨ ، كان يتحرك ببطء وبثبات ايضاً تجاه اعادة تنظيم حركة التحرير الوطنية الخاصة بفلسطين ، بمعنى ، أنه لم يكن لتنظيم حركة معادية للعروبة ، والا كان ذلك ضرباً من العبث ، حركة تعد بمثابة « طليعة » للحركة القومية العربية . إن الاحتلال الاسرائيلي لجزء من تراب فلسطين ، ثم لكامل التراب الفلسطيني كله ، انكر حتى وجود شعب فلسطيني . من هنا فقد كان وجود كيان فلسطيني وهوية فلسطينية محددة أمراً حيوياً سواء للقضية الفلسطينية نفسها أو للقومية العربية . إن نضال الفلسطينيين كان يرمي الى ايجاد مكان لهم ضمن النظام العربي الشامل ، وليس خارج اطار هذا النظام . إن الصراع مع عبد الناصر كان حول الديمقراطية داخل النظام العربي ، وربما كان حول زعامته ، ولكنه كان صراعاً داخل النظام ، أعطاه مزيداً من الحيوية .

(٢) الوطنية المصرية والقومية العربية

أما قصة « نضال » مصر للانعتاق من النظام العربي ، فتلك قصة اخرى . انها « جزء من لغز اكبر » اذا ما اردنا استخدام مصطلحات عجمي . إن تفكيك عروبة مصر ، كان جزءاً من تفكيك ناصريتها . وتلك كانت عملية طويلة ، مترابطة اجزاؤها بشكل عضوي . وعلى كل حال فقد كان عبد الناصر ظاهرة مصرية بالدرجة الأولى ، كان محصلة للدينامية المصرية على صعدها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، في حال من تفاعلها مع البيئة المصرية . قد يتساءل المرء عن عنصر التأصيل في النظام المصري . ربما لم يأت عبد الناصر بشيء جديد ، ولكنه بالتأكيد كان لديه شيء ما من طابع العبقرية الذي احاط حياته . كانت سياسات عبد الناصر الداخلية والدولية ، تركيباً من جميع الاتجاهات المصرية السياسية والثقافية ، كما أنها كانت تنطوي على شيء من كل هذه الاتجاهات . فموقفه الحاد في معاداته للغرب ، انما استقاه من الروح المصرية ، وبالتحديد من تعاليم الشيخ محمد عبده ، ذلك المصلح الاسلامي الرائد الذي استشعر أن الخطر سيجيء من الغرب ، كما استمده عبد الناصر من التقاليد والاعراف ، التي سار عليها جميع الوطنيين المصريين الذين استوعب وعيهم الدروس المستفادة ، والذين ما برحت ذاكرتهم حية بصورة التحديات الغربية : كان منها هزيمة مصر ، محمد علي ، والتغلغل الاقتصادي ، ثم الاحتلال العسكري ، فهزيمة فلسطين والخطر الاسرائيلي . وكان عبد الناصر ، جديراً بأن يواجه التحدي ، ولكن موقف عبد الناصر المناهض للغرب ، كان له جانباه المتكافئان ، تماماً كموقف مصر نفسها في مواجهة الغرب . كانت مصر تخشى السيطرة ، لكنها كانت بحاجة الى العلم والتكنولوجيا ؛ وكانت مصر تخشى في الوقت نفسه التبشير بمذهب الشرق الملحد . من هنا ، لم يحدث قط أن ارسل جمال عبد الناصر طلاباً مصريين في مجال العلوم الاجتماعية الى الكتلة الشرقية . كان طلاب العلوم الاجتماعية في مصر عبد الناصر ، يذهبون دائماً الى الغرب ، اما

العسكريون وطلاب العلوم التطبيقية ، فكانوا يذهبون الى بلدان الكتلة الشرقية . ولا ريب أن عبد الناصر كان متجهاً صوب الغرب من الناحية الثقافية . لكن فيما يتعلق بسياسة عبد الناصر غير المنحازة على الصعيد الدولي ، فقد استقت اصولها من سياسة الوفد الخارجية : كان موقف مصر وتصويتها في الامم المتحدة خلال المسألة الكورية ، شاهداً على أن مصر كانت منذ ذلك الوقت في قلب عملية التفاعل داخل الوطن العربي . وما اراده عبد الناصر ، كان تحقيق استقلال حقيقي وتنمية فعلية من أجل مصر ، لكنه لم يكن يتصور امناً مصرياً وطنياً بمعزل عن امن عربي قومي . ولقد التقى عبد الناصر ومعه جماهير الامة العربية على الطريق المشترك للنضال ضد التحالفات العسكرية ، وقد وحدت الجماهير نضالها مع نضاله.ومرة اخرى تعاصرت قضية الوطنية المصرية وقضية الثورية المصرية مع اتجاه القومية العربية . كذلك فالعروبة نفسها كان لها بعدها الشعبي الذي لا يكاد يصدق . كان الشعور العربي القومي موجوداً باستمرار ، وكل ما حدث انه عثر اخيراً على الزعيم ، الذي طال انتظاره له ، ووجده في شخص جمال عبد الناصر ، الذي اضفى على هذا كله شخصيته واسلوبه الفريد المتميز .

وعلى صعيد مصر ، جاء الاصلاح الزراعي ، والاصلاح الاسلامي عن طريق اصلاح جامعة الأزهر ، وتشييد سد اسوان العالي ، وتمصير الاقتصاد الوطني ، ثم السير على طريق الاشتراكية . جاء هذا كله ليعطي جمال عبد الناصر مساندة وتأييداً جماهيرياً لا شبهة فيه . وقتها كان الاخوان المسلمون قد ركنوا الى اليأس ، بعدما فشلوا في اغتيال عبد الناصر ، وكان الحزب الشيوعي المصري ، قد قرر حل نفسه طواعية وبارادته ، وكان حزب الوفد ، في حكم الميت (معنوياً ومادياً) . من هنا اصبحت مصر هي عبد الناصر واصبح عبد الناصر هو مصر .

كانت تلك هي بدء الدراما الشخصية لجمال عبدالناصر التي ادت الى هزيمة عام ١٩٦٧ . إن الملايين من المصريين ، التي اندفعت في الشوارع في كل انحاء مصر طالبة الى عبد الناصر أن يبقى على رأس الدولة بعد تنحيه ، انما كانت تخشى ببساطة من احتمالات المستقبل . في مصر ، كان هناك عبد الناصر على قيد الحياة ، ولم يكن ثمة شيء آخر . وبين القطبين كان ثمة فراغ سياسي كامل . وكان على عبد الناصر أن يحمل العبء، وأن يحاول اخراج مصر من مأساتها ، فأعطى كل اهتمامه للجيش وقبل أن يموت كان يدرك تماماً ، أن مصر بحاجة الى تغييرات جذرية . رأى بعينه الطلاب والعمال المصريين يهتفون مطالبين بهذه التغييرات ، لكن اسرائيل كانت على الضفة الاخرى من قناة السويس ، ومن ثم كانت اعادة بناء القوات المسلحة تحتل الاولوية المطلقة من حياته كلها . لكنه مات قبل أن يضع هذه الاصلاحات موضع التنفيذ . إن المأساة الشخصية الحقيقية لجمال عبد الناصر ، قد تكمن في **فشله في بناء حركة سياسية صلبة وقوية ، قادرة على قيادة الشعب المصري على الطريق الذي رسمه ناصر نفسه** . ومن ثم فبعد وفاته اختفى فجأة الفكر الناصري ، لا بوصفه مركباً يمثل الروح المصرية ، ولكن بوصفه تجمعاً لأفكار متناثرة وغير متجانسة ومن السهل هزيمتها . عادت كل من الجماعات والاحزاب التي كانت تعمل في السابق ، لكي تنحي بشيء من اللائمة من جانبها عن جمال عبد الناصر . كانت مصر لا تزال تعيش المأساة ، والمرارة التي تولدت بعد الهزيمة ولكن هذا كله على اي حال لم تكن له علاقة في تيار القومية العربية .

لقد نجح السادات في نضاله من أجل السلطة بالحصول على تأييد قطاعات واسعة من الجيش ضد الجناح اليساري الناصري في الحكومة وفي الاتحاد الاشتراكي العربي . وكسب السادات جولة السلطة ، ولكنه بقي في موقع خطر حتى حرب تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، التي كانت نصراً عسكرياً جزئياً ، ولكنها كان لها اثرها النفسي الهائل . بدا السادات وقتها كأنه حقق ما عجز ناصر نفسه

عن تحقيقه . ها هو السادات* يستطيع الآن أن يتقدم ليغيّر مصر ـ عبد الناصر لتصبح مصر ـ السادات حقاً وفعلاً . كان لديه جيش سعيد بأدائه في حرب اكتوبر ، وكان لديه هيكل اقتصادي بيروقراطي ، وفراغ سياسي كامل ، وانعدام لأي قوى منظمة ، من هنا كانت مصر سهلة في حكمها . كانت بحاجة الى الاصلاح : الديمقراطية ، الكفاءة الاقتصادية ، تحسين مستوى المعيشة ، لكن دون الاضرار باستقلال البلاد . واستطاع السادات استغلال هذا كله الى ابعد الحدود ، استغل أخطاء عبد الناصر ، ومن ثم فقد ارتد تماماً عن الهيكل الاجتماعي الاقتصادي ، وبالتالي عن التحالفات الدولية لمصر ـ عبد الناصر . ودون الدخول في تفاصيل الآليات التي توسل بها للتغيير ، فقد بدأت العملية بسياسة الانفتاح الاقتصادي وانتهت بزيارة السادات الى القدس وبتوقيع معاهدة السلام وبالتالي ، الى ارتداد مصر وانسلاخها عن النظام العربي .

فهل كان السادات مدفوعاً الى سياسته من واقع حركة وطنية مصرية ، تعبت من خوض الحروب نيابة عن الآخرين ، ومن ثم طالبت بانسحاب مصر من النظام العربي ، على نحو ما يؤكده فؤاد عجمي ، او كان ذلك نتيجة منطقية لسياسة السادات نفسه على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، ونهجه في التقارب الى الولايات المتحدة الامريكية ؟! إن عجمي يبدو وكأنه قد انشغل اكثر ما انشغل بتبرير معاهدة السادات مع اسرائيل ، اكثر من محاولته تحليل اثر هذه المعاهدة من وجهة النظر الوطنية المصرية بحيث يستطيع أن يطرح تأكيده الذي طرحه حول التعارض بين الوطنية المصرية والقومية العربية .

حقيقة أن السادات لقي تأييداً من آلاف المصريين ، الذين ذهبوا لاستقباله لدى عودته الى القاهرة بعد زيارته للقدس ولكن سيكون مضلِّلا أن نرى في هذا الحدث تأييداً قومياً أو وطنياً لما حدث بعد توقيع معاهدة السلام . إن الزيارة لاسرائيل كانت شيئاً ، في حين كانت المعاهدة شيئاً آخر . ورغم كل شيء فقد كان خطاب السادات في الكنيست الاسرائيلي تعبيراً دقيقاً عن الاجماع العربي الذي تم التوصل اليه في قمة الرباط عام ١٩٧٤ . بيد أن معاهدة السلام كانت انحرافاً عن هذا الاجماع بل وانتهاكاً للأسس التي قام عليها .

إن انشاء سفارة اسرائيلية في القاهرة ، في حين يستمر الاحتلال العسكري الاسرائيلي على جزء من تراب سيناء ، فضلاً عن موقع سيناء الخاص في اطار المعاهدة حتى بعد انتهاء الاحتلال العسكري عام ١٩٨٢ ، كل ذلك كان كفيلاً كما هو معروف بتقليص سيادة مصر على هذه الرقعة من أرضها . والى جانب ذلك فهي لا تعطي الوطنية المصرية اي مصدر للكرامة والكبرياء . من ناحية اخرى ، فإن التسهيلات العسكرية ، التي وافقت مصر على منحها للولايات المتحدة الامريكية تبدو وكأنها محصّلة مباشرة لتوقيع معاهدة السلام مع اسرائيل ، او تبدو كأنها على الاقل مرتبطة بها برباط وثيق . وفي سياق تسوية مصرية ـ اسرائيلية ، فإن الوجود العسكري الاجنبي على التراب المصري ، لا يمكن أن يكون له أي مبرر من وجهة نظر وطنية مصرية .

ومن المهم أن نرى ، أن التحرك البطيء تجاه اقامة نظام ديمقراطي ، أو نظام يقوم على تعدد الاحزاب ، كل ذلك توقف فور توقيع معاهدة السلام . وقد حدث أن نظّم « استفتاء » في ٢٧ ايار / مايو ١٩٧٨ ، تم فيه من الناحية الواقعية حظر انشاء حزب الوفد الجديد . كذلك فإن الانتخابات البرلمانية في

---

* اعدت هذه الدراسة قبل اغتيال السادات . (المحرر)

٧ حزيران / يونيو ١٩٧٩ نظّمت للحيلولة دون اعادة انتخاب النواب الذين انتقدوا معاهدة السلام . بل حظر تماماً بموجب الاستفتاء المذكور توجيه أي انتقادات خلال تلك الانتخابات لمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية .

في سياق كهذا ، من الصعب التأكيد أن سياسة السادات التي هيأت السبل لارتداد مصر وانسلاخها عن النظام العربي ، كانت أيضاً سياسة مصر المصرية . إن هذا دليل ، بصورة ما ، على أن ما هو خير لمصر المصرية ، هو ايضاً خير لمصر العربية .

ب ـ القومية العربية في أعين الرأي العام العربي

في اعتقادنا أنه ليس من الضروري التعليق على بعض القضايا التي وجد عجمي ، أن من الضروري طرحها في سياق مقولاته ، ومنها ما بدا في رأيه انتهاكاً عربياً لشرف مصر ، وانغماساً عربياً في الحريات الجنسية وطمعاً عربياً في العقارات المصرية . ففيما يتعلق بمشاعر المصريين تجاه العرب ، وتجاه العروبة كرد فعل على مثل تلك التصرفات ، يمكننا القول ، إن الصور النمطية موجودة دائماً ، ويمكن تضخيمها واستغلالها والتلاعب بها لتحقيق اغراض وغايات سياسية . على أننا لا نعتقد ، أن مثل هذه الامور ، كان يمكن أن ينجم عنها أثر خطر او أثر سلبي بصفة عامة على القناعة المصرية في العروبة والقومية العربية ، وفي المصير المشترك بين المصريين والعرب . المصريون قبل كل شيء ليسوا بلهاء ، وهم يعلمون أن « سياسة الانفتاح المصرية » تعني بالضبط أن ابوابهم اصبحت مفتوحة لمن يملكون المال ـ والمال لا جنسية له ! وقد يعجب الانسان لماذا رأس المال العربي وحده ، هو الذي جعل المصريين غرباء في بلادهم ، ولا يفعل الشيء نفسه رأس المال الامريكي ! إن انسلاخ مصر عن النظام العربي لن ينقذ ـ في هذه الحالة بالذات ـ لا شرف مصر ولا عقاراتها .

أخطر من هذا ، يتمثل في اشارة عجمي الى الاستبيان الذي طرحه توفيق فرح . وأنا أشك ان أي عالم موضوعي من علماء السياسة يستخرج النتائج والاستقراءات العامة نفسها التي استخرجها عجمي حول مستقبل العروبة على اساس عيّنة مكوّنة من خمسمئة من خريجي جامعة واحدة بعينها . وبدون القاء اي ظلال من الشك حول موضوعية الدراسة او مصداقية الباحث الذي اجراها ، فليس من نافلة القول أن نشير هنا الى دراسة دقيقة اجراها مؤخراً سعد الدين ابراهيم وهو عالم اجتماع مصري كبير يعمل في الجامعة الامريكية في القاهرة ، استندت الى دراسة ميدانية للرأي العام العربي واشكاليات الوحدة العربية[٢٤] . ولقد أجرى ابراهيم استفتاء وجهه الى ٥٥٥٧ مواطناً عربياً ، من جميع الاوساط الاجتماعية في عشرة بلدان عربية : الاردن ، قطر ، مصر ، فلسطين (في المنفى) ، الكويت ، لبنان ، المغرب ، السودان ، تونس واليمن الشمالية . ويغطي الاحصاء جميع جوانب القومية العربية : الصور والمدركات التي يتبناها العرب بعضهم عن بعض ، الاعتقاد في الايمان بالوحدة العربية ، وبشكلها وتوقيتها ... الخ . ويورد البحث احصاءات قيّمة حول العروبة ، والايمان بالوحدة العربية ، وبوجود مصير مشترك على اساس أنها كلها لها اصولها العميقة في الوعي العربي .

وليس بوسعنا أن نسترسل في تحليل هذه البيانات هنا . لكن فلنعط مثلاً ، يتعلق بمصر ، التي تبدو وكأنها الهدف المحوري لمقولة فؤاد عجمي ، ولشعور المصريين تجاه قضية الوحدة العربية ،

---

(٢٤) سعد الدين ابراهيم ، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (دراسة ميدانية)** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) .

والاشكال المفضّلة لديهم للتعاون بين البلدان العربية . ثلاثة بالمائة فقط ، هم الذين اعربوا عن عدم قناعتهم بأي نوع من انواع التعاون ، وفضّلوا أن يعمد كل بلد عربي الى ادارة شؤونه حسبما يراه ، دون أن يعير اهتماماً لشؤون الآخرين ؛ ثم كان هناك ٢٣,٤ بالمائة يفضلون تنسيق السياسة من خلال جامعة الدول العربية ؛ و٥٩,٦ بالمائة يفضلون دولة فيدرالية (وحدة في الشؤون العسكرية وفي السياسة الخارجية ، مع استقلال كامل بالنسبة لسائر القضايا) ؛ وكان هناك ١٣ بالمائة يفضلون دولة عربية واحدة بحكومة مركزية واحدة[٢٥] .

هذه الدراسة المهمة طرحت الأمر بصورة واضحة : إن القومية العربية حقيقة لها قاعدتها الشعبية ، وان الخطوات الوحدوية تحظى دائماً بتأييد الجماهير العربية في مختلف الأقطار . وانه على الرغم من الازمات بين الحكومات ، والصراعات التي تشتجر بين البلدان العربية ، وعلى الرغم من فشل المشاريع الوحدوية السابقة ، فلا تزال هذه الحقيقة باقية حتى الآن . وهذا يعني أيضاً أن العُروبة ليست بياناً ، ولا موقفاً سياسياً فحسب . فعلى المستوى الفردي : العروبة شعور بالنسبة للماضي ، وطموح بالنسبة لمستقبل افضل ، وهي عنصر من مكونات الشخصية على الصعيدين الاجتماعي والنفساني .

٣ ـ الديناميات الخارجية : الاهداف

يؤكد عجمي أن العروبة شيء ينتمي الى الماضي ، وأنه ينبغي أن يكون كذلك ، لأن التحديات الخارجية التي عملت على استثارة التضامن المشترك وكوّنت وعياً مشتركاً وشعوراً مشتركاً بين العرب لم تعد موجودة الآن : فالامبراطورية العثمانية اختفت في ذاكرة التاريخ تماماً ، كما فعلت الدول الاستعمارية (التي اصبحت اصدقاء) ، كما أن اسرائيل اصبحت الآن مقبولة ، بحكم الأمر الواقع ، من جانب معظم البلدان العربية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . المشكلة المتبقية الوحيدة ، تتعلق بحدود اسرائيل وليس بوجودها . وحتى هذه المشكلة تبدو بالنسبة لفؤاد عجمي ، مشكلة عربية داخلية تتعلق بالضفة الغربية . يقول عجمي « إذا ما اصبحت الاشارات التي تنبىء بتغير في نيّات اسرائيل حقائق واقعة ، فإن النضال العربي الداخلي من اجل الضفة الغربية ، الذي يتعرض الآن لشيء من الاخفاء والقمع ، سوف يقفز الى واجهة الاهتمام . حينئذ سيأتي الحين الذي يتعين فيه اتخاذ خيارات صعبة ، من جانب العاهل الاردني والفلسطينيين انفسهم ، فضلاً عن السوريين الذين يدّعون صداقة جانبي الصراع ، ثم من جهة السعوديين الذين يساعدون على دعم وتعزيز كل من منظمة التحرير والاردن ! »[٢٦] . هذا هو الفرض الذي يبني عليه عجمي تأكيده بأنه « لم يعد هناك ازمة عربية مشتركة ، وليس من المفيد التظاهر بأن مثل هذه الأزمة موجودة »[٢٧] . هذا النوع من التحليل يقوم على أسس زائفة تماماً تبدو كأنها تعمل باستمرار على طمس المشكلة الحقيقية .

أ ـ الاستعمار كهدف للقومية العربية

إن النضال ضد الامبراطورية العثمانية ، ثم ضد القوى الاستعمارية يجسد هدف الوطنيات المحلية ، ثم هدف العروبة الشاملة على حد سواء ، ألا وهو الاستقلال . ولم يكن النضال في سبيل

---

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ١٢٠ .

(٢٦) Ajami, «The End of pan-Arabism,» p. 372.

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٣٦٩ .

الاستقلال ببساطة مجرد نضال من أجل الطرد المادي للاحتلال العسكري . إن محاولة جمال عبد الناصر لتحقيق الاستقلال السياسي ، أدت به الى رفض التحالفات العسكرية ، والى اختيار سياسة عدم الانحياز ، التي تصوّر انها هي الطريق الوحيد للحفاظ على الاستقلال السياسي للدول الصغيرة . لكن هذا الطريق أفقده الحماس والدعم النشط من جانب الولايات المتحدة في سنوات حكمه الاولى . وكانت معركته من أجل التنمية قد بدأت بسد أسوان العالي . وكان عليه أن يواصل منطقياً وعملياً خطواته ، باتجاه أول عمليات لتمصير الاقتصاد ثم التأميم الكامل . واكتشف ناصر على هذا الطريق أن الاستقلال السياسي ، لا يمكن أن ينفصل عن الاستقلال الاقتصادي ، وانك اذا أردت أن تكون حقيقة مستقلاً اقتصادياً ، فلا بد من أن تبدأ أولاً بالسيطرة على مواردك الوطنية ، ومن ثم تمتلك القدرة على اختيار افضل النظم الاقتصادية والاجتماعية ، في اطار من الحرية الكاملة . وهكذا ، تحول عبد الناصر من كونه هدفاً للقوة الاستعمارية السابقة ، ليصبح هدفاً للولايات المتحدة الامريكية .

على أن الادعاء بأن العروبة لم يعد لها من هدف بعد انسحاب الدول الاستعمارية ، انما يعني تجاهل الدافعية الحقيقية التي تستحث مسيرة القومية العربية لقد اصبحت الامبريالية، والادعاءات بالهيمنة والسيطرة ، فضلاً عن الاستغلال الاقتصادي كلها اهدافاً في مثل قوة هدف ازالة الاستعمار في المراحل السابقة . وليس مصادفة ، أن جمال عبد الناصر ، أصبح رمز وبطل القومية العربية على هذه الصعد جميعاً .

ب ـ اسرائيل كهدف للقومية العربية

كانت مأساة الشعب الفلسطيني ، وستظل تعد مأساة الوطن العربي بأكمله . إن اسرائيل في الذهنية العربية ، مرتبطة دوماً بالاستعمار ، وما خرجت الى حيّز الوجود ، إلّا لأن قواعدها ارسيت خلال فترات الانتداب والاحتلال الاستعماري التي غطت فلسطين واجزاء اخرى من الوطن العربي . كذلك نمت الهجرة اليهودية الى فلسطين واستشرت ، في ظل حماية الاستعمار . ومنذ انشاء دولة اسرائيل ، ظلت حليفة لجميع الذين كانوا ، والذين ظلوا باستمرار ، هدفاً لصراع القومية العربية : بريطانيا العظمى وفرنسا (مسألة السويس) ثم الولايات المتحدة الامريكية .

كذلك كانت اسرائيل عنصراً للتكامل والتشتت في الوطن العربي ، عنصر تكامل بمعنى أن اسرائيل كانت الشاهد الحي على الضعف العربي ، والتجزئة العربية ، أي أنها كانت العامل الحافز للوحدة والتجانس بين الفرقاء . ومن ناحية اخرى كان اليأس الذي استبد بالفلسطينيين بمثابة عامل القلق في المنطقة ، وتلك حقيقة ، دفعت البلدان العربية لأن تبحث عن حل جماعي لمشكلة هؤلاء الفلسطينيين . اما كون اسرائيل عامل تشتت وتجزئة في المنطقة ، فقد تأتّى ذلك ، من أن وجود اسرائيل ، قد أدى الى تثوير بعض المناطق العربية ، الأمر الذي أدّى بدوره الى زيادة التجزئة في الوطن العربي ، والى نشوء الصراع الايديولوجي العربي ـ العربي ، لدرجة أن النهج العربي تجاه حل المشكلة ، اصبح في حد ذاته مثار جدل ومحل صراع .

إن افتراضات عجمي بشأن تقلص او تآكل الصراع العربي ـ الاسرائيلي بوصفه عامل وحدة عربية لأمر يظل موضع شك دائم . إن دبلوماسية السادات التي ادت في تصور عجمي الى « جر اقدام العرب الى لعبة الامم الحديثة » تبدو وكأنها حتى الآن عاجزة عن التوجه الصحيح نحو المشكلة . إن البلد العربي الوحيد الذي انجرت قدمه الى « لعبة الامم المعاصرة » هذه ، هو مصر السادات . حقيقة أن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الآن هو حول حدود اسرائيل ، وليس حول وجودها من أساسه ، لكن

تلك ليست هي الحقيقة البارزة الوحيدة في الموقف . فمن المعروف جيداً ، أن عبد الناصر نفسه حاول ايجاد حل لمشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وأنشأ علاقات غير مباشرة مع اسرائيل في اوائل الخمسينات ، وعاد من جديد ليفعل الشيء نفسه في بدء الستينات . كذلك ، فإن مراسلاته مع الرئيس الامريكي جون كينيدي ، تبين ، أنه كان يسعى ناشطاً في سبيل حل مقبول للصراع ، يؤدي بالحتم الى الاعتراف بوجود اسرائيل . ليست المشكلة هي حدود اسرائيل فقط ، ولكنها ايضاً ، بل وبالذات ، هي دورها في اطار النظام العربي . في هذا الخصوص ، من الجدير أن نلاحظ أن اسرائيل ظلت دائماً ترفض التعامل مع البلدان العربية ، كنظام متكامل . فتحت شعار السلام ، بدا العرب في رأيها مختلفين وهم بلدان مستقلة ، وعليها أن تتعامل مع كل بلد منها على حدة ، ولكن في الوقت نفسه ، فنظام اسرائيل العسكري ومفهومها عن امنها الوطني يبدو وكأنه يسلم بأن النظام العربي الشامل حقيقة لا شبهة فيها . وهي عندما تبحث عن اسلحة ، وعن معدات عسكرية ، فإنها تتحرك ضمن مفهوم توازن للقوى بينها وحدها من ناحية ، وبين **جميع** البلدان العربية من ناحية اخرى .

هذه المقولة الثابتة ، التي دأبت اسرائيل على الانطلاق منها في حربها وسلامها ، مع الوطن العربي ، تبين بوضوح تصميم اسرائيل على السيطرة على أقدار الوطن العربي . واذا كان من فضل يذكر لزيارة السادات لاسرائيل ومعاهدته السلمية معها ، فلسوف تقتصر هذه المزية فقط على كونهما اسهاماً في تعرية القناع عن نوايا اسرائيل الحقيقية .

من هنا يبدو تصور عجمي ، وكأنه ينطلق من الافتراض القائل ، بأن المسألة الفلسطينية تقترب من حلها ، ولكن ، في الاطار الفعلي لتصلب اسرائيل . فنحن لا نرى كيف أن اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وهي التي يراها عجمي بوصفها شرط اضفاء الاستقرار على « نظام الدول العربية » يمكن أن تتم دون وجود نظام عربي متجانس . وعلى هذا الاساس ، فإن توطين الفلسطينيين في دولة مستقلة ، ودور اسرائيل في المنطقة ، وعلاقتها بالنظام العربي ، كل هذا سيشكل مستقبل تطور القومية العربية .

مع ذلك ، فإن عملية السلام الفعلية انطوت على بعد جديد آخر ، في المنطقة التي ظلت الولايات المتحدة تلتزم جانب الدفاع على صعيدها منذ سنوات خلت . أما والولايات المتحدة الآن لها الدور القيادي ، فإن حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، قد تشكّل على أساس الاستراتيجية الأمريكية . كما أن التسوية المستقبلة ، اذا ما كان لأية تسوية أن تقوم ، سوف تكون هي انسب التسويات ضمن اطار العلاقات بين الشرق والغرب من وجهة النظر الامريكية . وهذا يعني ، أن النظام العربي سوف يواجه تحدياً من جانب نظام شرق اوسطي ، يفضله الامريكيون ، يؤدي في نهاية المطاف الى ايكال ادوار ، لكل من تركيا واسرائيل ومصر ، ومن ثم المملكة العربية السعودية ، وهي ادوار محورية ضمن الاستراتيجية الامريكية ، تجاه الاتحاد السوفياتي .

٤ ـ الكاريزما والقومية العربية

ما من شك في أن زعامة جمال عبد الناصر الكاريزمية ، دفعت القومية العربية خطوة الى الامام بمثل ما كانت هزيمته عام ١٩٦٧ ، ثم رحيله عام ١٩٧٠ نكسة للعروبة بوصفها حركة سياسية . لكن القومية العربية كفكرة ، وكطموح نحو الاستقلال والوحدة كانت موجودة قبل وجود عبد الناصر ولا تزال موجودة بعد رحيله . إن الدراسة الميدانية التي ذكرناها آنفاً توضح هذه الحقيقة بشكل جليّ .

إن الكاريزما ظاهرة اجتماعية . إنما تعني طموحات وأماني شعب اصبحت تجسدها شخصية

كاريزمية تومىء الى المستقبل وتصبح معقد رجاء هذه الامة ورمزاً لطموحاتها . من ناحية اخرى ، فالزعيم الذي يتمتع بهذه الكاريزمية ، يشكل بدوره هذه الامال والطموحات ، ثم يقود شعبه الى تحقيق ما يرنو اليه . ولا تعني نهاية الشخصية الكاريزمية (معنوياً او مادياً) نهاية لطموحات الشعب وآماله . إن الحركة السياسية التي يمثلها ، مثل هذا الزعيم ، يمكن أن تعاني نكسات حادة ، بل وقد تخضع لتفكك كامل ، لكن لا يصدق هذا على الافكار التي عمل من أجلها ، فالافكار لم تكن تنبع منه هو شخصياً . إن تكوين الطموحات والآمال ، في وجدان امة من الامم ، وفي وعيها وخلدها ، لهو عملية تاريخية يشكلها ويصقلها تطور الهيكل الاقتصادي والاجتماعي . وما أن يشعر الشعب بالسخط والرفض ، وما أن يحس بما يمارس عليه من اضطهاد واستغلال ، فإنه ما يلبث أن يبحث عن بطل . بيد أن الكاريزما هي ايضاً ظاهرة اجتماعية ، من المرجح أن تجد أرضاً خصبة لها في مجتمعات معينة ، وفي اطار ظروف محددة بعينها ، وغالباً ما تجدها حيث تكون مؤسسات المجتمع المعني قد كفت عن اداء دورها العضوي بوصفها موصلات ووشائج اجتماعية . مع ذلك ، يبقى من الأفضل بالنسبة لأي مجتمع ، أن يطور مؤسساته الفاعلة بنفسه ، بدلاً من أن يقبع في انتظار بطله وشخصيته الكاريزمية .

رابعاً : الخلاصة : القومية العربية وتفكك النظام العربي

ما هي النتائج التي يمكن أن نستخلصها من هذا التحليل المتعلق بأثر عقيدة القومية العربية ، على أزمة النظام او على تحلله وتفككه ؟

إن أي عقيدة جماعية شاملة تقوم ، بحكم التعريف ، على أساس عملية التوحيد او التدامج والتكامل ، وليس التقسيم او التفكيك والتشتت . لكن العروبة ، بوصفها المجرى الاساسي الفكري الثقافي للقومية العربية ، تتسم بخصائص مميزة ، تنطوي بدورها على التكامل ، وعلى التفكك ، مما يعطي التفاعل بين عناصر النظام العربي شكلاً محدداً :

١ ـ العروبة ليست ايديولوجية متكاملة . إن فحواها يشمل نظاماً عقيدياً ، يتكون بدوره من ثلاث خصائص ثابتة : (أ) شعور بالانتماء لامة عربية واحدة ، (ب) رجوع دائم من جانب العرب الى ماض مجيد والى حضارة كانت مزدهرة من صنعهم ، او بالاحرى ، من صنع آبائهم ، و (ج) طموح نحو الوحدة ، يعد امراً لازماً لا غنى عنه للمشاركة الكاملة في النظام الدولي الفعلي الذي يتكون من الامم والحضارات . لكن ، في حين أن هذا النظام العقيدي قد اكتسب قبولاً عاماً ، الا أن هناك نهجاً من الصراع في اطار العملية ذاتها التي تؤدي الى صنع الوحدة سواء من حيث اشكالها او الغايات التي تسعى اليها . إن المصادر الفكرية لعقيدة العروبة مختلفة ، وهي غالباً متعارضة بل ومتصارعة : الاصلاحية الاسلامية او الفكر السلفي ، الفكر الليبرالي او الفكر الاشتراكي .

٢ ـ إن تطور الوطن العربي نحو نظام من الدول ، لا يساعد على قيام حركة عربية شاملة واحدة قادرة ، على تطوير اطار فكري فعال . إن الخصائص التي تتسم بها الديناميات الاجتماعية الداخلية ، في البلدان العربية خصائص عدة منها الحكم المطلق الذي تمارسه العائلات الملكية ، ومنها الزعامة الكاريزمية ، ومنها الانقلابات العسكرية ، فضلاً عن نظم الحزب الواحد . وفي غياب الممارسة الديمقراطية ، داخل البلدان العربية ، وبالتالي غياب عملية ديمقراطية ، داخل البيت العربي القومي ، الأمر الذي كان يمكن أن يساعد على تكوين متطلبات اطار ثقافي فكري عروبي ، يتطور بدوره الى حركة

عربية قومية متجانسة ، في ظل هذه الظروف ، فإن العروبة او القومية العربية ، ستظل محصورة ، في كونها قوة عاطفية كامنة ، لكن لها قدرتها الهائلة على النيل من نظام عربي يقوم على وجود الدول .

٣ ـ في اطار هذه الظروف ، فإن وجود « نظام عربي شامل وفعال يقوم على الدول » لأمر يصعب تصوره . المؤسسات ميتة داخل هذه الدول نفسها ، كما أن آلية تكوين اجماع جماهيري تكتنفها عقبات تحول دون قيامها بوظيفتها ، ومن ثم فلا يمكن أن ينطوي الامر على أن يظل « مبرر الدولة » هو مجرد « مبرر العائلة الملكية او الاسرة الحاكمة » او هو مبرر وجود دكتاتور يتحكم في مقاليد الامور . مثل هذا النظام سيظل باستمرار واقعاً تحت ضغط قوى الطرد المركزي العاجزة ، عن التعبير عن نفسها خلال قنوات شرعية كافية ، بل قد يحدث اذا ما قام زعيم عربي في بقعة ما أن تغريه الامور بالتلاعب بهذه القنوات نفسها .

٤ ـ وتحتل مصر ، لاسباب معروفة جيداً ، موقعاً مركزياً في اطار النظام العربي القومي . وفضلاً عن ذلك ، فإن مصر تمتلك نمطاً ايديولوجياً خاصاً بها ، يقوم على التفاعل بين عناصر النظام الاخرى . بمعنى أنه اذا لم يكن بوسع أي زعيم عربي قومي ، أن يتاح له امكانية تدمير النظام المصري ، فإن بوسع زعيم مصري يعتنق عقيدة عربية قومية ، في ظل ظروف معينة ، أن يحطم النظم المحلية التي تقوم عليها العناصر الأخرى للنظام العربي القومي .

٥ ـ إن انسلاخ مصر عن النظام العربي القومي ، اصبح ممكناً تحت وطأة ضغوط قوى داخلية وخارجية . أما القوى السياسية والاجتماعية الداخلية ، فقد كانت اكثر من راغبة في تغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ارساه جمال عبد الناصر ، والذي كان في الوقت نفسه مدفوعاً نحو البحث الفعال عن تسوية سلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي . من ناحية اخرى ، كانت القوى الخارجية قد جهدت في ادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي بمهارة تتيح في النهاية انسلاخ مصر عن النظام العربي ، وذلك بفرض حل مصري ـ اسرائيلي وليس حلاً عربياً ـ اسرائيلياً . وقد جاء فشل نظام البلدان العربية في طرح تسوية سلمية عملية مشتركة مع اسرائيل فساعد انور السادات على اعطاء الانطباع ، بأن الخيار الذي وقع هو عليه قد املاه الانقسام الداخلي العربي .

٦ ـ إن انسلاخ مصر في عهد السادات عن النظام العربي ، يجعلها أشد عرضة واسهل منالاً ، لكي تكون قطعة شطرنج في لعبة السياسات الاستراتيجية الامريكية . إن معاهدة مصر ـ السادات المنفصلة مع اسرائيل ، تسببت في انسلاخها عن النظام العربي القومي ، وترتب عليها حالياً نتائج تمس استقلال مصر الفعلي في الصميم . هذه الحقيقة ، مضافة الى العلاقات العضوية بين مصر وسائر انحاء الوطن العربي ، على الصعد البشرية والثقافية ، سوف ينجم عنها اثر عميق على الدينامية الاجتماعية المصرية .

إن النظام المصري (نظام السادات) قد اتسم بخصائص بشعة للغاية : بنية اساسية ليبرالية مفتوحة اقتصادية واجتماعية مع بنية فوقية سياسية لم تتغير بصورة جذرية عما كان عليه الحال في عهد عبد الناصر ! بمعنى آخر ، فإن الاقتصاد المصري الانفتاحي الحالي تم تمريره عن طريق الهيكل البيروقراطي والنظام السياسي القديم الذي كان في عهد عبد الناصر. هذا التناقض الغريب يشير الى مدى تعقيد النظام من ناحية ، والى هشاشته من ناحية اخرى ، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان ، قياس اثر المدخلات الجديدة على الدينامية الاجتماعية المصرية . من تحليلنا لجوهر العلاقات بين القومية العربية والوطنية المصرية ، يمكن أن نقول من ثم ، إن مستقبل الاستقلال المصري اقتصادياً وسياسياً هو الذي سيشكل في المرحلة المقبلة مستقبل النظام العربي القومي □

عبد الناصر والنظام الاقتصادي
(رد على المعارضين والناقدين)

عادل حسين
مفكر عربي ومؤلف كتاب الاقتصاد المصري
من الاستقلال الى التبعية (١٩٧٤ ـ ١٩٧٩).

مقدمـــة

تعرضت ثورة عبد الناصر لهجمات شرسة منذ عام ١٩٧٤ بالذات . ولم يقف الهدف عند تقويض إنجازاتها على الأرض وفي المجتمع ، ولكن ، حرص هؤلاء على أن تتم العملية وسط ضجة هائلة من الأكاذيب والإفتراءات ، بهدف اقتلاع الهيبة والإحترام اللذين تمتع بهما عبد الناصر في حياته . وهذا أمرٌ طبيعي ، فانجازات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد ترتد بعد تقدم ، شأنها في ذلك شأن اي حرب عسكرية . ولكن بوسع الأمة أن تعاود التقدم بتصميم أشد،إذا ظلت الهزيمة حدثاً مفروضاً من خارجها ، أما اذا تسللت وترسبت في اعماق العقل والوجدان ، فإن الاستقرار في الردة يطول الى أجل لا يعلم مداه الا الله . وليس افعل في هزيمة امة من داخلها ، وفي شل ارادتها ، من التشكيك في زعمائها ورموز نهضتها . ولقد تعرض عبد الناصر ـ في هذا الإطار ـ للطعن بوحشية : في ولائه لامته العربية ، في جديته ، في شجاعته ، في حكمته .. في كل ما تصورناه عنده . حاول المهاجمون أن يلقوا في روعنا ، وبتخطيط محكم ، أننا أمة من المغفلين ، وأننا عشنا وصدقنا أكذوبة كبرى !

ويندر أن تعثر عند هؤلاء المهاجمين على دراسة تستعير بعض اشكال التعبير العلمي لتدعيم الحملة السياسية والاعلامية المسعورة . وقد ينطبق هذا بشكل خاص على الانجاز الاقتصادي ـ الاجتماعي بقيادة عبد الناصر ، فجانب كبير من أعمال هذا المجال مما يخضع بطبيعته للقياس الكمي ، بل إن جانباً كبيراً ينتصب في مشروعات عملاقة ترى بالعين المجردة ، وكل هذا له دلالته المباشرة التي لا يمكن أن تنكرها او تتجاهلها أي دراسة تحاول أن تتستر بأي إدعاء علمي او موضوعي . ومن هنا كان صمت أغلب الاقتصاديين العاملين في صفوف الاعداء .

أولاً : الناصرية ولعبة المعدلات

يكفي أن نتابع هنا **حركة بعض المتغيرات الأساسية** للاقتصاد المصري ، ونبدأ بمعدل النمو

في الناتج المحلي الاجمالي . وتدل الدراسات على أن معدل النمو السنوي كان حوالى ١ بالمائة في الفترة من عام ١٩١٣ الى عام ١٩٢٨. وحوالى ٥ بالمائة من عام ١٩٢٩ الى عام ١٩٣٩ . ومع حلول عام ١٩٥٠ كانت آثار فترة الحرب قد تم تجاوزها ، ولذا ارتفع المعدل السنوي الى حوالى ٢,٥ بالمائة في الفترة ١٩٣٩ ـ ١٩٥٠ . ولكن حدث خلال النصف الأول من الخمسينات ، أن عاد الناتج المحلي الإجمالي الى الركود مرة اخرى ـ منذ منتصف الخمسينات فقط ـ ومع بدء برنامج الدولة للتصنيع ، قفز معدل النمو السنوي في المتوسط الى حوالى ٥ بالمائة (٥٦ / ١٩٥٧ ـ ٧٠ / ١٩٧١) . هذه المعدلات تعني أنه من بدء القرن ، وحتى منتصف الخمسينات لم تحدث زيادة ملموسة في متوسط دخل الفرد (المعدل السنوي للزيادة ٠,١ بالمائة ، بينما زاد متوسط دخل الفرد في الفترة التالية ـ الفترة الناصرية ـ بحوالى ٢ بالمائة سنوياً .وهانسن ومرزوق محقان حين يسجلان « إنه يبدو بناء على ذلك أن عام ٥٦ / ١٩٥٧ يمثل بهذا المقياس ، خطاً فارقاً بين الركود والتنمية ». وقد تعرضت معدلات النمو ـ في فترة عبد الناصر ـ لذبذبات بدت أحياناً حادة . فالذروة تمثلت في سنوات الخطة الخمسية للاعوام (٦٠ / ١٩٦١ ـ ٦٤ / ١٩٦٥) حيث وصل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) الى ٦,٩ بالمائة سنوياً في المتوسط (حسب البيانات الرسمية المصرية في ذلك الوقت) ، ومن أعادوا فحص الارقام وتركيبها هبطوا بالمعدل الى ٦ بالمائة ثم الى ٥,٥ بالمائة ، ولكن ظلت هذه المعدلات ـ رغم اختلاف النسب ـ من اعلى ما تحقق على مستوى العالم خلال الفترة نفسها . وقد حدث في المقابل أن هبط النمو الى معدل سالب عام ٦٧ /١٩٦٨ (ـ ٢,٥ بالمائة بالأسعار الثابتة) . إلّا أن كل الذبذبات لا تغير في النهاية الاتجاه العام ، أي إتجاه الاقتصاد للنمو خلال مجمل الفترة . ومثل هذه التقلبات شاهدتها أيضاً سنوات ما قبل الناصرية ، في اطار اتجاهها العام للركود[١] .

وهذا التغير الإيجابي الملموس في اتجاه النمو بعد عام ١٩٥٦/ ١٩٥٧ ، كان يتضمن تغيراً موازياً في معدلات الاستثمار ، إذ ارتفعت نسبة الاستثمار في الدخل القومي الإجمالي من ٩,١ بالمائة عام (١٩٤٦) الى حوالى ١٤ بالمائة (١٩٥٧ / ١٩٥٨)[٢] . وقد زادت الاستثمارات بدرجة ملحوظة اثناء سني الخطة الخمسية الأولى أعوام (٦٠ / ١٩٦١ ـ ٦٤ / ١٩٦٥) ، ثم هبطت الى حد ما في الأعوام التالية . ويقول هانسن إن « الزيادة الحادة في الاستثمارات (كما في الاحصاءات الرسمية ـ

---

(١) B. Hansen and G. Marzouk, *Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt)* (Amsterdam: North-Holland, 1965), pp. 2-5.

الكتاب يغطي حتى عام ١٩٦٣ . السنوات التالية مرجعها تقارير المتابعة الصادرة عن وزارة التخطيط ، القاهرة . يلاحظ أن هانسن هبط بمعدل النمو المحقق في الخطة الخمسية (في دراسة لاحقة) الى ٥,٥ بالمائة بدلاً من ٦,٥ بالمائة كما جاء في تقارير المتابعة المصرية . انظر :

B. Hansen, «Planning and Economic Growth in the U.A.R., 1960-1965,» in: Panayiotis J. Vatikiotis, ed., *Egypt Since the Revolution* (London: Allen and Unwin, 1968).

ويلاحظ أن رضوان ومابرو يميلان الى رفع معدلات النمو في الفترة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ ـ ١٩٥٩/١٩٦٠الى٤,٤ بالمائة بدلاً من ٣,٨ بالمائة كما جاء في تقديرات هانسن و ميد . انظر : روبرت مابرو وسمير رضوان ، **التصنيع في مصر ، ١٩٣٩ ـ ١٩٧٣ : السياسة والأداء** ، ترجمة صليب بطرس (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١) ، ص ٦٦ ـ ٦٧ .

(٢) Hansen and Marzouk, *Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt)*, statistical appendix, tables A-4 and A-5.

عادل) في الفترة ٦٢ / ١٩٦٣ الى ٦٣ / ١٩٦٤ ، قد بولغ فيها . والانخفاض في الفترة من ٦٣ / ١٩٦٤ الى ٦٤ / ١٩٦٥ قدر بأقل من قيمته » . ولكن هذا لا ينفي ان « القسمة البارزة في جملة التطور الاستثماري هي الزيادة الكبيرة حتى عام ٦٣ / ١٩٦٤ والهبوط الذي تلا عام ٦٤/١٩٦٥»[٣] . وبالفعل ، فإن معدل الاستثمار زاد في سنوات الخطة الى ١٥,٤ بالمائة ـ ١٦,٢ بالمائة ـ ١٧,٨ بالمائة ـ ٢٠ بالمائة على التوالي ، وكان في آخر سنوات الخطة (٦٤ / ١٩٦٥) ١٧,٨ بالمائة . ووسط هذه الدفعة الاستثمارية اصبحت الصناعة هي القطاع القائد في الاقتصاد المصري ، تندفع معدلات نموه إذا توسعت ، وتهبط المعدلات إذا انكمشت . ولكن « على عكس الاعتقاد الشائع ، لم يحدث أن أهملت الزراعة لحساب الصناعة »[٤] . وفي الخطة الخمسية على سبيل المثال كان نصيب الصناعة مساوياً تقريباً لنصيب الزراعة في مجمل الاستثمار المستهدف.في الفترة ١٩٣٩ الى ١٩٤٩ زاد الانتاج الزراعي بمعدل سنوي لا يتجاوز ١ بالمائة ، وفي الفترة التالية لعام ١٩٤٩ كان المعدل السنوي ١,٨ بالمائة ، وفي الفترة من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٦٠ كان المعدل السنوي ٣,٥ بالمائة ، وأثناء الخطة الخمسية كان ٣,١ بالمائة (والمستهدف ٥,١ بالمائة)[٥] . أما في الصناعة ، فإن النتائج ـ حتى في سلاسل الأرقام القياسية التي أعدها مابرو ورضوان ـ تقول إن إنتاج الصناعة الكبيرة زاد بحوالى ٤٠ بالمائة خلال الفترة ١٩٣٩ ـ ١٩٤٦ ، وإن انتاج الصناعة التحويلية نما بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥١ بمتوسط ١٠,٥ بالمائة سنوياً على أساس المعدل المركب. وبعد ثورة تموز / يوليو (فيما بين أعوام ٥٣ / ١٩٥٤ و ٦٣ / ١٩٦٤) كان المعدل السنوي المركب يقرب من ١٠ بالمائة ، وكانت معدلات النمو في الانتاج الصناعي اثناء الخطة الخمسية بالذات حوالى ١١ بالمائة[٦] .

ويحسن عند متابعتنا وتقويمنا للمعدلات أن **نتوقف عند الخطة الخمسية** بشكل خاص ، وقد يقترح تركيز الانتباه على متابعة النتائج العينية ، لأنها اقل مدعاة للخلاف ، فنرقب الزيادة في كميات السلع المنتجة من أفرع الصناعة المختلفة ، وكذلك الزيادة الكمية للمنتجات الزراعية خلال سنوات الخطة ، وكذلك ، الزيادة في القدرة المركبة وفي الطاقة المولدة بالنسبة لقطاع الكهرباء . ونفعل الشيء نفسه عند دراسة الزيادة الكمية في استهلاك السلع ، وفي استخدامات قطاع النقل والمواصلات (بدلالة عدد الركاب وحمولة البضائع) ، وفي الخدمات الصحية (عدد المستشفيات والاسرة)، وفي الخدمات التعليمية (عدد التلاميذ والمدارس والفصول)[٧] ... الخ . وإذا كانت النتائج في صالح تجربة الخطة الخمسية ، فإن من الواجب أن نتذكر أن هذه النتائج تحققت رغم أن عدداً من المؤشرات غير المواتية أحاط بسنوات الخطة وأحدث فعله في نتائجها . نشير مثلاً الى

---

(٣) B. Hansen, «Planning and Economic Growth in the U.A.R. (Egypt), 1960-1965,». ورقة كتبت عام ١٩٦٦ ، وعدلت بعد ذلك ، والاقتباس عن النص الأصلي قبل تعديله للنشر في : Vatikiotis, ed., *Egypt Since the Revolution.*

(٤) R. Mabro, *The Egyptian Economy, 1952-1972* (Oxford: Clarendon, 1974), p. 116.

(٥) عمرو محيي الدين ، « اشتراكية الدولة والنمو الإقتصادي ، » **الفكر العربي** ، السنة ١ ، العدد ٤ / ٥ (١٥ ايلول / سبتمبر ـ ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨) ، ص ٤٨ .

(٦) مابرو ورضوان ، **التصنيع في مصر ، ١٩٣٩ ـ ١٩٧٣ : السياسة والاداء** ، ص ١١٣ .

(٧) انظر : مصر ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **الكتاب السنوي للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧** (القاهرة : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٦٨) .

الاستنزاف الذي سببته حرب اليمن ، وإلى كارثة القطن (عام ١٩٦١) حيث أتت الآفات على ثلث قيمة المحصول (بكل ما يعنيه ذلك بالنسبة للفلاح وللصناعة المحلية ولمجمل الناتج المحلي الإجمالي وللصادرات) ، كذلك شهدت الخطة في سنتها الأخيرة نتائج وقف واردات القمح الميسرة بقرار من الحكومة الامريكية- وكل هذه العوامل غير المواتية كانت خارج دائرة التحكم للادارة الاقتصادية المصرية . ولكن كانت ، هناك أوجه أخرى من القصور تسأل عنها الادارة ، ولقد اعترفت بها القيادة السياسية صراحة وعلناً[٨] .

ولكن لماذا هذا التركيز على نتائج الخطة الخمسية بالذات ؟ ارجو ألا يتبادر الى الذهن أنه إنحياز غير مبرر موضوعياً إلى السنوات التي حققت أعلى المعدلات . فسبب التركيز ، أن هذه السنوات شهدت تجربة التخطيط الشامل لأول (وآخر) مرة ، وتضمن ذلك أن المعالم الرئيسة للنسق الاقتصادي ـ الاجتماعي للناصرية تشكلت في تلك الفترة . والتنمية التي تحققت عبر كل هذا ، تمت وسط نجاح من تحييد الضغوط الخارجية إلى حد كبير ، ولذا كانت معدلاتها تعتمد أساساً على العوامل الداخلية ؛ وبتعبير آخر ، **كانت معدلات هذه السنوات بالتحديد فرصة لاختبار كفاءة النسق الجديد في ذاته ، أو حال إشتغاله وسط ظروف خارجية غير معاكسة** . هذا هو سبب تركيزنا على متابعة نتائج سنوات الخطة الخمسية . وفي المقابل ، كان أعداء النسق الناصري (في الخارج والداخل) يتمنون فشل تجربة هذه السنوات بذاتها ، للاسباب نفسها ، ليقفزوا الى نتيجة ، أن مثل هذا النسق محكوم عليه بالهزيمة في كل الأحوال ، ولكن « لسوء حظ » هؤلاء الأعداء كانت النتائج نجاحاً بارزاً ، رغم كل ما صادفها من عقبات ونواقص ، وقد اصابهم هذا بارتباك مثير للسخرية .

ثانياً : تحليلات البنك الدولي ومابرو

يقول **تقرير للبنك الدولي** (سري) أن « الأقتصاد المصري » (...) « إتسم بهيمنة القطاع العام (عقب التأميمات الواسعة النطاق عام ١٩٦١) ، وبضوابط جامدة على الأسعار والواردات والإستثمار . وفي الواقع على القرارات الاقتصادية الجوهرية كافة . وكذلك بتخطيط مركزي مفصل لمعظم المشروعات والسياسات ، وبلجوء متزايد الى الأوامر الإدارية كوسيلة لتنفيذ السياسة ، وبانعدام المنافسة ، وبالانتاجية المنخفضة في معظم القطاعات ، وبمعدل متدهور من الإستثمار (...) وباختصار ، اصبح الاقتصاد منعزلاً ومصاباً بالأنيميا »[٩] . ولكن هذا الربط بين معالم النسق الاقتصادي الناصري ، وبين الكوارث التي عددها التقرير ، يعكس الأماني ولا يعبر عن الوقائع . ولذا « نسي » كاتب التقرير ما جاء في هذه الفقرة ، واعترف في فقرة أخرى ـ من التقرير نفسه ـ بأنه « خلال الفترة ٦٠ ـ ١٩٦٧ نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل حقيقي ٦ بالمائة تقريباً في المتوسط.وقد رافقت ذلك زيادة مطردة في مستوى الاستثمار الذي وصل الى١٨بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي،وفي المدخرات المحلية (اكثر من ١٤ بالمائة في سنة ٦٦ / ١٩٦٧) . وحتى منتصف الستينات ، كان هناك تدفق ملموس

---

(٨) علي صبري ، **سنوات التحول الإشتراكي وتقويم الخطة الخمسية الأولى** (القاهرة : دار الهلال ، [د.ت.]).

(٩) World Bank, «Arab Republic of Egypt,» January 1967, pp. 1-2 (report no. 870 a - EGT- not for public use).

لرأس المال الخارجي . وبعد حرب ١٩٦٧ ضعفت الاستثمارات بسبب تحويل الموارد الى مستلزمات الدفاع ولنضوب تدفق رؤوس الأموال (الى مصر ـ ع) . خلال عامي ٦٨ ـ ١٩٧٢ كان صافي التدفق متجهاً الى الغرب إذا اخذنا في الاعتبار سداد فوائد هذه الديون . وكان هناك تدهور في مستوى الاستثمار (وصل الى ١٢ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٢) وفي معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي فكان في المتوسط حوالى ٣ بالمائة سنوياً بالأسعار الثابتة في الفترة ٦٧ ـ ١٩٧٣ . وانخفضت ايضاً المدخرات المحلية الى حوالى ٨ بالمائة من الناتج القومي في عام ١٩٧٣ »[١٠] . هذا التقويم (مع تحفظنا) يختلف تماماً عن التقويم السابق . فالمعدلات التي اعترف بها (حتى عام ١٩٦٧) تعني تسليماً بنجاح جهود التنمية في مرحلة التأميمات الواسعة ، والتحليلات لهبوط المعدلات بعد عام ١٩٦٧ تشير الى الحرب والضغوط الغربية وليس الى « مصيبة » القطاع العام والتخطيط المركزي كما قيل في التقويم السابق !

وقد حاول **روبرت مابرو** أن يكون أقل تضارباً . فقد بذل جهداً كبيراً لاعادة تركيب الأرقام بحيث تهبط المعدلات المحققة اثناء تنفيذ الخطة الخمسية ، ولكن لم يكن هذا كافياً ، إذ ظلت معدلات الانتاج الصناعي مرتفعة (حوالى ١١ بالمائة سنوياً) واعترف بأن هذه المعدلات المرتفعة استمرت طوال السنوات الخمس ، ولذا حاول (ببساطة) أن ينفي مسؤولية الخطة عن تحقيق هذه المعدلات ، بحجة أن قسماً كبيراً من استثمارت الخطة لم يصل الى مرحلة الانتاج أثناء سنوات الخطة نفسها ، وبالتالي فإن الزيادة في معدلات الإنتاج في اثناء هذه السنوات تعود بدرجة كبيرة الى « توسع الطاقة الانتاجية في النصف الثاني من الخمسينات ، ذلك التوسع الذي ساهمت فيه بنصيب كل من الحكومة والقطاع الخاص ، أخذ يؤتي أكله في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات » .

وقد أطلق هذا الحكم دون اية محاولة لاثباته.إن الاستمرارية في الجهود التنموية التي يشار اليها حدثت فعلاً . وفي مقابل إستثمارات سابقة أعطت أكلها في سنوات الخطة ، حدث أيضاً أن قسماً كبيراً من استثمارات الخطة (وعلى رأسها السد العالي مثلاً) لم يقدم إنتاجاً إلا في السنوات التي أعقبت الخطة . إلا أن هذا الحديث (باعتراف الكتاب) لا ينفي أنه تم في إطار الاستمرارية تسارع ملحوظ ومنتظم في زيادة الانتاج الصناعي أثناء سنوات الخطة بالتحديد ، ويلاحظ أن هذا قد تم في الفترة نفسها التي شهدت ارتفاعاً ملموساً في معدلات الإستثمار ، اي أننا أمام توسع تنموي عام ، وكي ينفي أحد البحاث مسؤولية هذا التوسع العام عن ارتفاع معدل النمو خلال الفترة نفسها ، ينبغي أن يبذل جهداً لحساب نسبة زيادة الانتاج الصناعي الناشئة عن استثمارات سابقة على الخطة الى مجمل الزيادات المتحققة أثناءها ، وهو ما لم يفعله مابرو لأن نتائج مثل هذا الحساب لم تكن لتخدم هدفه ، وهدفه المعلن نفي العلاقة بين معدلات النمو المرتفعة وبين التغيرات المؤسسية بالذات (سيطرة الدولة على إدارة الحركة الإقتصادية) التي تمت أثناء الخطة ، بزعم أن « هذه التغيرات على الرغم من اهميتها في تحديد اطار السياسة وهيكل الاقتصاد ومسار تنميته ، لا تحدد بطريقة قاطعة نقط تحول الأداء الاقتصادي في المدى القصير »[١١] ، وهذا الكلام يبدو غريباً ، فمن قال إن التغيرات المؤسسية لا تؤدي ـ في اغلب الحالات ـ الى تغييرات حادة في الأداء الاقتصادي في الأجل القصير ؟ إن القول بهذا يتضمن أن الآلات والإستثمارات العينية هي المحدد الوحيد للأداء الاقتصادي وللنمو . وهذا غير صحيح (وخاصة في الأجل القصير) ، فالادارة الاقتصادية على المستوى الجمعي وعلى مستوى

---

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٣ .

(١١) مابرو ورضوان ، **التصنيع في مصر ، ١٩٣٩ ـ ١٩٧٣ : السياسة والاداء** ، ص ١١٩ ـ ١٢١ .

الوحدة تلعب دوراً لا يقل أهمية . وواقع الحال ، ان الدول التي شهدت تغيرات مؤسسية (سياسية واقتصادية واجتماعية) بالعمق الذي أحدثته الناصرية تأثر الاداء الإقتصادي لديها في الاجل القصير . وبالتحديد كان التأثير في الأجل القصير بالسالب . شمل هذا إنجاز الإستثمارات العينية ، وتشغيل الوحدات الانتاجية والخدمية القائمة، سواء بسبب الضغوط الخارجية ، أو بسبب عنف الصراع الإجتماعي ، أو بسبب الصعوبات الرهسة المتضمنة في عملية إنشاء أوضاع مؤسسية جديدة[١٢] .

إن العودة الى مستويات الإنتاج في مرحلة ما قبل التغيير الثوري (وليس تحسين الأداء وزيادة الإنتاج) ظلت هدفاً عزيزاً لدى قادة هذه التجارب لسنوات عديدة[١٣] . وعادة يستخدم الأعداء هذه الحقيقة في التشويش على نتائج التغير الثوري ، وفي التغني بمزايا « الاستقرار » .. الاستقرار في التبعية . **والمعجزة في التجربة الناصرية** أنها أنجزت تحولاً ثورياً في النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي مع تسارع (وليس مجرد استمرار) النمو الإقتصادي[١٤] . إذا كانت الخطة الخمسية قد تمكنت من تحقيق معدلات مرتفعة في الإستثمار والإنتاج ، فهذه كفاءة نادرة في احتواء الصراعات الإجتماعية الناشئة عن العملية الجراحية الخطيرة ، وهي شهادة بنجاح فريد في التصدي لمهام انشاء أوضاع مؤسسية جديدة وإدارتها ، بحيث تستكمل المشروعات تحت الإنشاء في مواعيدها المحددة ، وتنطلق في الوقت نفسه حملة واسعة من إنشاءات جديدة ، وبحيث تواصل المشروعات القائمة تحسين إنتاجيتها . إن إقامة نمط جديد من الإدارة الاقتصادية يحدد بطريقة قاطعة نقط

---

(١٢) قراءة كتابات لينين حول هذا الموضوع بعد الثورة ، بالغة الأهمية في تجسيد ما مثلته هذه المشكلة . وقد ركز ، في مقالاته ورسائله التي أملاها قبل وفاته ، على تصوراته للحلول الممكنة .وبغض النظر عما تم بشأن هذه المقترحات فإن المرء يشعر أن التجربة المصرية تمكنت من تقديم حلول ملائمة وسريعة للمشكلات التي ارقت لينين . انظر :

Lenin's Last Letters and Small Articles (Moscow: Progress).

(١٣) في الاتحاد السوفياتي ، خربت الحروب التي أعقبت الثورة المزارع والمنشآت الصناعية والمواصلات ، وبالتالي إنتشرت المجاعات واجتاحت الأوبئة جمهوريات بأكملها . وفي عام ١٩٢٥ كان إنتاج الصناعات الكبيرة يكاد لا يصل الى ٧٥ بالمائة من إنتاج ما قبل الحرب والإنتاج الزراعي الى ٨٧ بالمائة . وكان عدد العمال ٩١ بالمائة من عددهم قبل الحرب وكان متوسط الأجر ٩٢ بالمائة من المتوسط عام ١٩١٣ . انظر :
Outline History of the USSR (Moscow: Foreign Publishing House, (n.d.)), p. 287.

وقد عانى الإقتصاد الصيني ايضاً عند مولده من إنخفاض الانتاج والانتاجية ، من التضخم والبطالة . ففي عام ١٩٥٣ بدأت الخطة الخمسية . وفي عام ١٩٥٥ لم يزد متوسط الأجر في مؤسسات القطاع العام إلا ٠,٦ بالمائة.وفي عام ١٩٥٦ ، ومع نجاح التحول الاشتراكي الشامل ، تساءل العمال كما يقول تشين ـ يون : « كيف يصل الأمر الى درجة أننا اصبحنا الآن نملك حقوقاً ونضطلع بمسؤوليات اقل من تلك التي كنا نقوم بها قبل التحول الإشتراكي ؟ » . انظر :
Chu En-Lai, and Chen Yun, in: *Eighth National Congress of the Communist Party of China* (Peking Foreign Languages Press, *1956)*, vol. 1, p. 269, and vol. 2 , p. 158 *respectively*.

(١٤) نذكر أن الاصلاح الزراعي المصري عام ١٩٥٢ كان « معجزة » ايضاً بهذا المعيار ، حيث لم يترتب على التغيير الكبير في شكل الملكية تدهور في الإنتاج ، بل زاد الإنتاج الزراعي على عكس ما حدث في البلدان النامية الأخرى التي طبقت اجراءات أقل إتساعاً .

تحول الأداء في المدى القصير . وإذا استقر وتبلور نمط من الإدارة الاقتصادية اكثر كفاءة ، فإن هذا ينعكس مباشرة في معدلات الإستثمار والنمو . ومعجزة الناصرية أنها نجحت في تحقيق قدر كافٍ من الاستقرار فور تقريرها للتأميمات الواسعة ، ونتجت عن ذلك معجزة معدلات النمو .

إلا أن مابرو أضاف (بعدما نفى الأثر الإيجابي للتأميمات أثناء الخطة) أنه « لا يعتبر تأميم المشروعات الخاصة مسؤولاً (ايضاً ـ ع) بصفة مباشرة عن الاتجاه النزولي لنمو الانتاج (بعض الخطة ـ ع) نظراً لان الدور الأساسي قد لعبه تدهور مركز ميزان المدفوعات (...) وبالمثل فإن الحرب العربية ـ الاسرائيلية لسنة ١٩٦٧ جعلت الموقف يتفاقم بعنف،ولكنها لم تكن بداية لتباطؤ نمو النشاط الاقتصادي الذي كان قد بدأ تباطؤه فعلاً منذ ثلاث او اربع سنوات خلت »[١٤] . وهو يقصد هنا تأكيد تحييده لأثر التأميمات ، فهي لم تكن مسؤولة عن زيادة المعدلات أثناء الخطة ، ولم تكن مسؤولة عن خفض المعدلات بعدها ، (والحقيقة أنها حالت دون خفضها على نحو أكثر حدة) . وقد حاول إثر ذلك أن يقلل ايضاً من عواقب الضغوط الخارجية (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية) في خفض معدلات النمو . فهو حين يتحدث عن أزمة ميزان المدفوعات ، لا يذكر وقف القروض الميسرة فجأة ومن جانب واحد كتفسير رئيسي للأزمة . ويلاحظ أنه قال إن التأميمات ليست مسؤولة مباشرة عن خفض المعدلات بما يعني أنها مسؤولة بشكل غير مباشر . وقد يشير هذا من طرف خفي الى أن التأميمات ، والسياسات العربية والدولية التي صاحبتها ، أثارت موجة من ردود الفعل تبرر الضغوط الخارجية . ويلاحظ كذلك أنه حين يذكر الأثر الإقتصادي للعدوان الاسرائيلي[١٥] ، لا يشير الى أن العدوان كان في سياق الضغوط التي سبقته ، وإن كان ذروتها . ولذا يكتب ببراءة ، وكاكتشاف جدير بالتسجيل ، أن العدوان « لم يكن بداية لتباطؤ نمو النشاط الاقتصادي » . إن الباحث يحيّد أثر التغيرات الراديكالية في النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي ، ويكاد ينفي (او يخفي) أثر القرارات السياسية الخارجية المعادية ، ويتخلص بكل هذا من ضرورة التوقف عند نتائج الخطة الخمسية كحالة ذات ظروف خاصة ويعامل المرحلة الناصرية ككل واحد وبلا مراعاة للفروق بين فتراتها المختلفة ، وبالتالي يضم المعدلات المرتفعة للخطة الى سلسلة المعدلات (الأقل ارتفاعاً) قبلها وبعدها ، لكي يستنتج في النهاية أن معدلات النمو السنوي لمجمل المرحلة لم تكن ـ في المتوسط ـ إنجازاً غير عادي ، وأن هذه نتيجة حتمية ، وأية محاولة للافلات منها (من خلال تغيير النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي) محكوم عليها بالفشل لأسباب اقتصادية بحتة .. « إن المحاولات لاسراع الخطى بدرجة محسوسة ـ كما حدث في مصر بين عامي ١٩٥٦ ـ ١٩٦٤ ـ قد يثبت أنها قصيرة الأجل ، بسبب الفجوات في الموارد التي تعكس التضارب بين الأهداف التي تتنافس على وسائل نادرة »[١٦] !

---

(١٥) قدرت خسائر الإقتصاد المصري نتيجة العدوان الاسرائيلي ، في الدراسة العلمية الوحيدة المقدمة في هذا الشأن ، بدلالة الفرق بين مجموع الدخول التي كان ممكناً أن تتحقق في الأحوال العادية ومجموع الدخول التي تحققت فعلاً في أحوال الحرب وشبه الحرب ، وتوصلت عبر خمس تقديرات بديلة الى أن الخسائر تراوحت بين ١٧ بليون جنيه حداً أدنى و ٢٤ بليون جنيه حداً اقصى . انظر : ابراهيم العيسوي وعلي نصار ، « محاولة لتقدير الخسائر الإقتصادية التي الحقتها الحروب العربية الإسرائيلية لمصر منذ عدوان ١٩٦٧ ،» في : المؤتمر العلمي السنوي للإقتصاديين المصريين ، ٣ ، القاهرة ، آذار / مارس ١٩٧٨ . التقدير يمتد في حساب الخسائر الى ما بعد مرحلة الإنفتاح .

(١٦) Mabro, *The Egyptian Economy, 1952-1972*, p. 234.

كهذا لف مابرو ودار ، ولم يتورع عن إطلاق الأحكام الجزافية ، وارتكاب الأخطاء المنهجية والنظرية ، لكي يتجنب مدلول إرتفاع معدلات التنمية خلال اصلح الفترات للحكم على مدى كفاءة ما يسمى بالتجربة الاقتصادية الناصرية .

ثالثاً : المعدلات والتحول الاجتماعي

ينبغي أن ننهي هذا الحوار بإزالة لبس قد ينشأ . فكاتب هذا المقال ليس ممن يضعون معدلات النمو (في الأجلين القصير والمتوسط) في مقدمة معاييره لتقويم تجارب التنمية . إن كتابات التنمية الغربية ذات التأثير الشائع ، وكذلك تقارير الهيئات الدولية ، تقدس لعبة المعدلات ، لا ترقب غيرها ولا تقوّم الا من خلالها ، حتى ترسب لدى الكثيرين وهم أن هذه الجهات تتابع المعدلات كما لو كانت مطلوبة لذاتها وبغض النظر عن مضمونها ، أو كما لو كانت المعدلات تتحرك في فراغ . وواقع الحال أن هذه الجهات لا تعكس مثل هذا التصور ، وتركيزها على المعدلات ، وتقديسها لها كمعيار للنجاح والفشل ، يضمر فرضاً لديها بأن النظام الدولي معطى . وبتعبير آخر ، ان سيادة الغرب على الدول التابعة (حضارياً ـ سياسياً ـ إجتماعياً) معطى ، وهذا يضمن ثبات محتوى التنمية وشروطها . ومع فرض أن استمرار التنمية التابعة مسألة مقررة ، تبدو معدلات النمو (وما شاكلها) كما لو كانت وحدها المتغيرات الجديرة بمتابعة الباحثين في شؤون « الدول النامية » ، أو « دول العالم الثالث » . وليس هذا ـ كما قلنا ـ مقصد الأساتذة الغربيين والهيئات الدولية . إلا أن القيادات الوطنية الثورية تدرك أن استمرارها في التبعية يعني إقتصادياً إستنزاف مواردها ، ويعني أنها تخضع في معدلات نموها واتجاهاته لقرارات الدول المسيطرة وظروفها ، وبالتالي يعني قبولها بالأمر الواقع (النظام الدولي) **ضياعاً للهوية القومية واستسلاماً للتخلف الاقتصادي** . والتمرد على الأمر الواقع ، يعني بالضرورة رفضاً لكل النظريات التنموية الغربية التي قامت على أساس استمراره .

ويعني ذلك ـ على صعيد الممارسة العملية والسياسية ـ صراعاً حاداً وممتداً لاستعادة السيطرة الوطنية على القرار الإقتصادي الإستراتيجي . إن منطق التنمية الاقتصادية المستقلة يبدأ من أنها جهد ابداعي جسور ومتصل يصدر عن ذات الأمة ، ولذا لا يمكن أن تتحقق هذه التنمية الا كمكوّن اقتصادي ملائم لنهضة حضارية شاملة تتمحور حول ذاتها . هذه التنمية المستقلة تنظر الى تحقيق معدل مرتفع للنمو كمتغير مهم ، ولكنه تابع عندها ـ كما عند الجهات الغربية في واقع الأمر ـ لمحتوى النمو وشروطه . والفارق الجذري بيننا وبين هؤلاء ، هو أن محتوى التنمية المستقلة يختلف تماماً عن محتوى التنمية التابعة[١٧] . إلا أن قيام سلطة سياسية قادرة على إدارة الصراع الضاري والمعقد وصولاً الى هدف النهضة المستقلة ، مسألة غاية في المشقة ، ونجاح هذه السلطة في بناء أوضاع مؤسسية ملائمة وسط أمواج الصراع الهائجة مسألة لا تقل مشقة عنها . ولكن هدف النهضة المستقلة جدير بكل التضحيات . وإذا كان دم الشهداء ثمناً مقبولاً في مثل هذه الصراعات ،

---

(١٧) لمزيد من التفاصيل حول رأي الكاتب في هذا الموضوع ، انظر : عادل حسين ، **الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩** (بيروت : دار الكلمة ؛ دار الوحدة ، ١٩٨١) ، ج ١ ، الفصل ٥ .

فإن الانخفاض المؤقت في معدلات النمو ، والإرتباك الآني في النشاط الاقتصادي ، مع ما يقابل ذلك من تقشف واختناقات استهلاكية ، يعتبر تضحية ابسط . ويعني هذا أن تقويمنا لإنجاز القيادة الناصرية في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي لم يكن ليهتز لو أن معدلات النمو تدهورت على نحو حاد أثناء مرحلة التحول (كما حدث فعلاً في أغلب التجارب الثورية المعاصرة) وهو ما لم يحدث اصلاً .

ننتقل إذن الى الجانب الأكثر حسماً وأهمية في الإنجاز الاقتصادي: **التغير الثوري في الأوضاع المؤسسية (أو في علاقات الانتاج)** الممثل في الاصلاح الزراعي . (عام ١٩٥٢) ـ تأميم قناة السويس (عام ١٩٥٦) ـ تأميم المشروعات الانجلو فرنسية (عام ١٩٥٧) ـ تأميم المشروعات المصرية الكبيرة وسيطرة الدولة على مجمل النشاط الإقتصادي (عـامي ٦١ / ١٩٦٤)[١٨] . وقد نشرت تحليلات كثيرة حول دوافع هذه التغييرات الثورية ومنطق تتابعها ، وهي في أغلبها تحليلات إقتصادية . وهذه التحليلات ـ مع أهميتها ـ تظل مجرد متابعة من خارج الصورة ، او مجرد دراسة مكتبية ، وفهم الديناميات الحية ، وفهم عمق ما حدث واتساعه وتشابكه يتطلب متابعة الكم الهائل من المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجمعت لدى القيادة قبل اتخاذ قراراتها ، وبعد اتخاذ هذه القرارات . الأمر يتطلب معرفة كيف صنعت القرارات وكيف نظم التنفيذ ، وما هي أشكال المقاومة والتخريب غير المعلنة التي صاحبت إنتزاع قوى إجتماعية من مواقع سيطرتها . هذه تجربة مهمة ومرشحة لدراسة جادة[١٩] . يكفي حالياً أن نقول إن إقامة إدارة مركزية وطنية للاقتصاد تتمتع بقدرة حقيقية على التقرير المستقل تطلّب اصابة ١٧٧٩ من كبار الملاك الزراعيين (وفق قانون عـام ١٩٥٢) و ٢٩٣٦ (وفق قانـون عام ١٩٦١) .وبناء على إحصاءات إدارة التعبئة العامة والاحصاء ، كان عدد الملاك الذين انطبقت عليهم قوانين تموز / يوليو بأي مبلغ (خارج قوانين الاصلاح الزراعي) ٥٤٦٢٧ شخصاً يملكون بشكل عام شركات بلغت القيمة السوقية لاسهمها حوالى ٣٠٠ مليون جنيه . وكان عدد من استولت عنده القوانين على اكثر من ١٠٠٠ جنيه ٧٣٨٣ شخصاً ، وعدد من أخذ منهم اكثر من ١٠ آلاف جنيه كان ١٥٣٦ شخصاً . وقد خرجت دراسة أجراها بنك الاسكندرية عن القانون ١١٩ بصورة مشابهة عن تمركز الثروة وعمق الضربة التي تطلبها تغير النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي ، فنسبة من يملكون اكثر من ١٠٠ الف جنيه بالنسبة لمجموع المساهمين الذين ينطبق عليهم هذا القانون (وهو ١٠٣٤ فرداً) ٩,١ بالمائة ، بينما تبلغ نسبة ملكيتهم ٦١,٧[٢٠] . وقد قدرت دراسة إجمالية أن حجم الثروات التي استولت عليها الدولة يصل الى حوالى ٤٥٤ مليون جنيه ، ولكن الرئيس عبد الناصر قدر الثروات المستولى عليها بحوالى ١٠٠٠ مليون جنيه[٢١] .

---

(١٨) يلاحظ أن د. محمود عبد الفضيل لم يشر الى دلالة تأميمات ١٩٦١ في ضرب فئة كبار رجال الاعمال المصريين حيث اكتفى في تحديد الاجراءات « بالإصلاح الزراعي ، تأميم قناة السويس، وتحرير الإقتصاد المصري من سيطرة رأس المال الأجنبي والإحتكارات الأجنبية » . انظر : محمود عبد الفضيل ، **الإقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والإنفتاح الإقتصادي** (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٠) ، ص ٨ .

(١٩) ما زالت الدراسة الإقتصادية ـ الاجتماعية الأوفى لهذا الموضوع هي :
Anouar Abdel-Malek, *Egypt: Military Society* (New York: Vintage Books, 1968), chaps. 1-3.

(٢٠) لبيانات ادارة التعبئة ، أنظر : محمد حسنين هيكل ، « بصراحة » **الأهرام** ، ٨ / ٢ / ١٩٦٣ ، ولدراسة بنك الاسكندرية ، انظر : حسين خلاف ، **التجديد في الاقتصاد المصري الحديث** (القاهرة : البابي الحلبي، ١٩٦٢) ، ص ٤٠٧ .

(٢١) حسين الغمري،«دراسة الطلب وتقرير الإستهلاك خلال خطة التنمية والتحول الإشتراكي في الجمهورية =

والصورة التي تشكلت من الاجراءات ، أجملها الميثاق الوطني (الباب السادس)[٢٢] ، وهي صورة تشبه في مداها ما تحقق في مرحلة التحول الإشتراكي في التجارب الإشتراكية الثورية ، وهي تكفي لتمكين الدولة من السيطرة على مجمل التوجهات الرئيسة للنشاط الاقتصادي .

إن هذا التغيير في النسق الإقتصادي وما صاحبه من تغير في أوضاع الطبقات الاجتماعية ، **لم يكن ـ على عمقه ـ كافياً لتواصل التنمية المستقلة** ؛ فحجم ما يبدد من الفائض الإقتصادي على أنماط إستهلاكية غير ضرورية ظل كبيراً نسبياً ، وهذا التبديد ترافق مع عودة جزئية من أصحاب الدخول العليا الى التكاثر عبر أنشطة لا ترتبط بزيادة الإنتاج او تحسين الخدمات . وقد تعرضت جهود التنمية فعلاً الى التعثر بعد الخطة الخمسية ، بسبب ظروف الضغط الخارجي في الأساس . وأصبحت مواجهة هذه الضغوط تتطلب مزيداً من الإعتماد على النفس ، أي تتطلب قدراً من التقشف وتعبئة أكفأ لطاقات الأمة ومواردها ، وكان لا بد من أن ينعكس كل هذا في إجراءات جديدة كيلا تنتكس الثورة وتنميتها . وأغلب النقاد الراديكاليين يقولون الآن ، إن مقتل الناصرية جاء بسبب إحجامها (وأحياناً يقال إحجامها الطبيعي) عن اتخاذ هذه الإجراءات . ونحن لا نختلف حول خطورة الثغرات التي كانت قائمة وفاعلة[٢٣] ، ولكن لسنا ممن يبالغون في نتائج التأخر في اتخاذ الإجراءات المطلوبة إقتصادياً واجتماعياً خلال الفترة الأخيرة من حكم عبد الناصر . وقد نذكر هنا حقيقة أن القيادة السياسية كانت قد أعلنت عن نياتها في التحرك ، فشهد النصف الأخير من عام ١٩٦٦ تحرك لجنة تصفية الإقطاع . وفي الفترة من ٢٣ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٦٦ الى ٣١ آذار/مارس عام١٩٦٧، نشر أمين عام الإتحاد الاشتراكي سلسلة من المقالات لا أعتقد أن بوسع

= العربية المتحدة،» (اطروحة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٦٦) ، ص ١٦١ . وبالنسبة لتقدير الرئيس عبد الناصر ، انظر : جمال عبد الناصر ، **التحول العظيم ، خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في يوم افتتاح مجلس الأمة في ٢٦ مارس سنة ١٩٦٤** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٤) ، ص ٥٦ .

(٢٢) تحددت حدود القطاع العام على النحو التالي : ١ ـ الهياكل الرئيسة لعملية الانتاج ، كالسكك الحديد والطرق والموانىء والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحري والبري والجوي وغيرها من المرافق العامة ، في نطاق الملكية العامة للشعب . ٢ ـ الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية في غالبيتها ، في إطار الملكية العامة للشعب . وإذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة في هذا المجال فإن هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام . ويجب أن تظل الصناعات الخفيفة دائماً بمنأى عن الإحتكار . وإذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة في مجالها فإن القطاع العام يجب أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه. ٣ ـ التجارة الخارجية تحت الإشراف الكامل للشعب . وفي هذا المجال فإن تجارة الإستيراد يجب أن تكون كلها في إطار القطاع العام ، وإن كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك في تجارة الصادرات فإن القطاع العام لا بد له من أن يتحمل عبء ثلاثة ارباع الصادرات .٤ـ يجب أن يكون للقطاع العام دور في التجارة الداخلية ، ولا بد للقطاع العام على مدى السنوات الثماني المقبلة أن يتحمل مسؤولية ربع التجارة الداخلية على الأقل . ٥ ـ المصارف في إطار الملكية العامة . وكذلك شركات التأمين . ٦ ـ في مجال الأرض الزراعية،انتهت قوانين الإصلاح الزراعي بوضع حد اعلى للملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان،على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملاً للأسرة، كلها . ٧ ـ وفي مجال ملكية المباني تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المباني وقوانين تخفيض الإجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها بوضع الملكية العقارية في مكان يبتعد بها عن أوضاع الاستغلال . للاطلاع على نص القوانين المحققة لهذه التغيرات ، انظر : مصر ، **القوانين الاشتراكية ، ١٩٦١ ـ ١٩٦٤** (القاهرة : مصلحة الاستعلامات ، [د.ت.]) .

(٢٣) يؤكد خطورة هذه الثغرات ما آل إليه حالها في عدد من الأقطار العربية التي أجرت تعديلات في نسقها الإقتصادي ـ الاجتماعي على النمط الناصري خلال الستينات . ولكنها لم تكن بهذا الحجم في الفترة التي نتحدث عنها .

النقاد الراديكاليين أن يزيدوا كثيراً عليها . لقد حدد في المقالات مفهوم الرأسمالية الوطنية في مختلف قطاعاتها وكشف أوجه الانحراف المحددة وأشار بالتالي الى الإجراءات المتوقعة ، وأعلن أن هناك ما يسمى « لجنة الرقابة العليا للدولة لتصفية بقايا الإستغلال » وأنها تعمل فعلاً في هذا الإتجاه[٢٤] . ولا أتصور أن هذه المقالات (التي أثارت ضجة كبيرة في حينها) كانت بعيدة عن توجيه عبد الناصر . ولكن كان آخر المقالات في نهاية آذار / مارس، وفي أيار / مايو بدأت الأزمة مع اسرائيل التي انتهت بكارثة حزيران / يونيو . هذه الكارثة أصابت نظام عبد الناصر سياسياً واقتصادياً إصابة موجعة . بل ظلت هذه الكارثة سبباً جوهرياً كامناً خلف تصفية كل ما حققه هذا النظام . وكارثة حزيران / يونيو لم تكن في المقام الأول بسبب ثغرات البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية كما يؤكد النقاد الراديكاليون ـ والتي سبق أن اعترفت بها القيادة الناصرية وحللتها . ولكن كانت الكارثة ـ في الأساس ـ وليدة الثغرة الأخطر في بنية الدولة السياسية ، والتي لم يتناولها النقاد ولم تشر اليها القيادة في حينها : اقصد إنقسام القيادة السياسية : عبد الناصر ـ عبد الحكيم عامر ، والذي ترتب عليه إبعاد عبد الناصر عن القوات المسلحة ، وانهيار الكفاءة القتالية لهذه القوات .

على أي حال ، من المؤكد أن كارثة حزيران / يونيو أثرت على معدلات النمو والإستثمار والإدخار ، وليس لمجرد نقص الموارد ، أو بسبب ما طرأ على تخصيص الموارد المالية والعينية (زيادة الإنفاق العسكري)[٢٥] ، فأكثر من ذلك ما طرأ على تخصيص الكفاءات البشرية . فأهم الكفاءات السياسية والتنظيمية والفنية (وعلى رأسها عبد الناصر نفسه) تركزت في قضية الإستعداد للحرب ، ولا يقل أهمية عن ذلك ، أن المناخ السياسي العام (محلياً وعربياً وقد نقول دولياً) لم يكن ملائماً للقيام بعمليات جراحية جديدة في النسيج الإجتماعي . **كانت الثورة إقتصادياً وإجتماعياً ـ كما في خط القناة ـ في موقف دفاعي** ، وركز عبد الناصر على حماية ما تحقق ومنع التراجع مع إشارة متكررة الى استعداده لمعاودة الهجوم عند تغير الظروف[٢٦] . والى جانب تصريحاته ، ورغم خط

---

(٢٤) حددت المقالات مفهوم الرأسمالية الوطنية في المجالات المختلفة وكشفت إنحرافها في الواقع العملي عن هذا المفهوم . في الزراعة كشفت إستغلالها للإشراف الزراعي وحرمان جماهير الفلاحين منه ، واستغلالها لبنك التسليف ، وعدم وفائها بحقوق الدولة . وحظيت الرأسمالية الوطنية الصناعية بتقدير خاص وأوضحت المقالات أن بعض فئاتها يعاني استغلال التجار سواء في الحصول على المنتوجات أو في تسويق منتوجاتهم . وركزت النيران على الرأسمالية التجارية في دورها المستغل كوسيط بين القطاع العام وتجار التجزئة ، او بين وحدات القطاع العام ووحداته الأخرى . كذلك تركز الهجوم على القطاع الخاص في المقاولات وقيل إن الاستغلال لم يتوقف في هذا القطاع بل إستفحل واتخذ صفة شرعية بحكم بقاء عدد من المقاولين التقليديين في قيادة الشركات المؤممة ، الذين عارضوا إنشاء شركة تابعة للقطاع العام تقوم بالأعمال التكميلية التي لها طابع التخصص ، ليبقوا على مقاولات الباطن التي يشتركون فيها بدور أساسي ، وثبت أنها تنفذ ٨٠ بالمائة من حجم العمل . عالجت المقالات ايضاً مشاكل الاسكان وخلو الرجل ، وقطاع الرأسمالية الوطنية في المواصلات ، واستغلال أقسام من المهنيين في الطب والتعليم .. وقد نشرت مقالات علي صبري (الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي) في جريدة **الجمهورية** .

(٢٥) زادت نفقات مصر الحربية من عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٧٤ (بملايين الدولارات) على النحو التالي : ٧١٨ ـ ٧٤٠ ـ ١٢٦٣ ـ ١٤٤٢ ـ ١٤٢٠ ـ ١٨٢٩ ـ ٢٢٩٥ ، نقلاً عن :

Spiri, *World Armaments and Disarmaments, Yearbook, 1974*,

كما ورد في : مابرو ورضوان ، **التصنيع في مصر ، ١٩٣٩ ـ ١٩٧٣ : السياسة والاداء** ، ص ٥٩ .

(٢٦) في أول لقاء له مع أعضاء اللجنة المركزية (بعد النوبة القلبية الأولى التي اصابته في ايلول / سبتمبر ١٩٦٩) قال عبد الناصر « إذا كانت هناك قيادات قد تعفنت واخرى انحرفت ، فيجب أن تتحركوا ضدها وان=

الدفاع الإستراتيجي ، حدثت هجمات تكتيكية ، فتقرر أن تحدد ملكية الأسرة (وليس الفرد) بمائة فدان ، وكذلك تقرر تأميم تجارة الجملة وإن تعثر التنفيذ ، خاصة بالنسبة للقانون الأخير .

رابعاً : مناقشة مع النقاد الراديكاليين

في التحليلات التي تصدر عن إقتصاديين راديكاليين ، تهمنا بشكل خاص تلك التي لا ترى فيما حدث منذ عام ١٩٧٤ ابتعاداً عن التوجه الإستراتيجي لثورة عبد الناصر وإنما مجرد إستمرار طبيعي لما حدث في مرحلة سابقة ، وأعتقد أن هذه النتيجة تنشأ عما أتصوره أخطاء منهجية ونظرية ، ولكنها قد تكتسب قدراً من المصداقية إنخداعاً بالاسلوب الذي تم به الإنتقال الى الفترة التي سميت الانفتاح الاقتصادي . ولكنني أرجو ألا ننخدع في تحليلاتنا بالأسلوب أو بالأشكال الخارجية ، فعند تجاوزها نجد في العمق أننا بصدد إنكسار خطير في مسار التنمية ونسقها الإقتصادي ـ الإجتماعي .. وسأكتفي هنا بمناقشة د. جلال امين و د. محمد دويدار .

د. **جلال أمين** ممن أثروا الفكر التنموي العربي بمساهمته النظرية البارزة حول مفاهيم التنمية التابعة وشروطها . ودراسته للتنمية العربية وفق هذه المفاهيم تهز كثيراً من التحليلات التقليدية ، وتزلزل نتائج شائعة كالمسلمات . وكاتب المقال ممن يتفقون معه في منطلقاته وتوجهاته الأساسية . ولكن أرى أن إلحاحه على التبعية وعلى ضخامة القوى التي تفرضها ، قد يصل بالقارىء إلى أن التنمية المستقلة مستحيلة[٢٧] . ويدخل في سياق حديثنا الحالي تطبيق هذا الإتجاه من التحليل على التجربة الناصرية وما آلت اليه . ويتفق معنا **جلال امين** ، حول دلالة الإنجاز الإقتصادي الناصري حتى عام ١٩٦٥ (نهاية الخطة الخمسية) ، « فإذا كان هناك درس واحد يمكن استخلاصه من تاريخ مصر الإقتصادي والسياسي عبر القرنين الماضيين فهو أنه كلما أتيحت لمصر فرصة ممارسة إرادتها السياسية بحرية أمكن لها دائماً تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق معدل نمو مرتفع ، ونجحت في فترات قصيرة للغاية ، لا تتجاوز العقدين في النصف الأول من القرن الماضي (تجربة محمد علي ـ ع) ولا تتجاوز العشر سنوات فيما بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات ، في إحداث تغيير في هيكلها الاقتصادي » . وانحسار هذه المحاولات لمصر كان « لأسباب لا تتعلق بتغيراتها الداخلية بقدر ما تتعلق بظروف العالم المحيطة بها » . إلا أنه وصل ـ عند تطبيق هذا التحليل على الحالة الناصرية بالتحديد ـ الى حد نفي أية مسؤولية للعوامل الداخلية في التحول من الإستقلال الى التبعية ، حتى أن غياب عبد الناصر (أي تغير الموقف السياسي لقيادة الدولة) لم يكن عنده علامة فارقة ، أو عاملاً ذا وزن مؤثر . « ففي تلك السنة ، عام ١٩٦٥ ، وليس بوفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ ، كان حلول الضربة الأولى لسياسة الإستقلال الإقتصادي (...) والسنوات التالية لعـــام ١٩٦٧ قد شهدت بداية الانحسار لكل الملامح الأساسية المميزة لسياسة عبد الناصر الإقتصادية والعربية والخارجية (...) وقد نقول (انه) منذ عام ١٩٦٥ ، كان نظام عبد الناصر قد أصبح نظاماً مختلفاً كل الإختلاف عما كان قبل ذلك (...) الأمر

= تسقطوها . لا بد من أن يكون هناك صراع وهذا هو العمل الفعال . إنني لا اقول أن نقوم بثورة ثقافية كما يجري في الصين، وإن كان من الجائز أن أفعلها يوماً ولكن ليس الآن » . انظر : حاتم صادق ، **قضايا ناصرية** (القاهرة : الموقف العربي ، ١٩٨١) ، ص ٤٤ .

(٢٧) انظر : جلال احمد امين ، **المشرق العربي والغرب** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) .

الذي نشأ بدوره نتيجة الضغط العسكري والإقتصادي الخارجي »[٢٨] .

إن فهمي للنظام الدولي وآلياته يجعلني أدرك صعوبة الفكاك من التبعية والشروع في تنمية مستقلة . وبسبب هذه الصعوبة يستقر النظام الدولي ، ويعاد إنتاجه بإطراد وفق مبادئه الأساسية . ومن هنا تنبع الأهمية التاريخية لتجربة عبد الناصر في تحدي اللعبة القائمة . ولكن التسليم بصعوبة التحدي لا يعني إستحالة الهدف لدى توفر قيادة قادرة في لحظة تاريخية مواتية (تتمثل الى حد كبير في موقف دولي موات) . وفي التجربة الناصرية أفلتت لحظة تاريخية مواتية من يد مصر والأمة العربية . لقد استفادت قيادة عبد الناصر من ملاءمة الموقف الدولي لتحركها قبل ١٩٦٧ ، فحققت قدراً هائلاً من استقلال الإرادة والقرار . وبعد عام ١٩٦٧ ظلت تحتفظ بهامش واسع للمناورة المستقلة في ظروف أصعب ، بسبب ملاءمة الظروف الدولية والعربية . وبفضل هذا الهامش تمكنت القيادة الناصرية من التحضير الناجح لحرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ ، التي أدت بدورها الى توسيع هامش المناورة ، وأتاحت فرصة العودة بالظروف الدولية المحيطة الى مرحلة ما قبل ١٩٦٧ ، بل وتجاوزها . وإذا كانت النتيجة العملية غير ذلك (بكل امتداداتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية)فإن القيادة المصرية واغلب القيادات العربية،تتحمل قسماً كبيراً من المسؤولية،على عكس ما وصل اليه جلال أمين . وفي هذا الإطار ، لا نوافق على أن تصفية السياسة المستقلة بدأ عام ١٩٦٥ وأن النظام أصبح « مختلفاً كل الإختلاف ». والحيثيات التي اعتمد عليها هذا الحكم **(تراجع معدلات التنمية والتخطيط ـ التبدل في علاقات مصر العربية والدولية)** لا توصل إلى هذه النتيجة . إن التنمية المستقلة لا يمكن أن تكون خطاً صاعداً بانتظام لا يواجه بغير الصعوبات الفنية والتنظيمية . والقول بغير هذا يتعارض مع مفاهيمنا عن طبيعة النظام الدولي الذي يفرض بكل وسائل القوة أنماط التنمية المشوهة والتابعة على أمتنا .

أشرنا إلى أن النهضة المستقلة ، والحفاظ على أمنها القومي ، حرب ضارية ، ساخنة أو باردة ، ولكن متصلة . والحرب سجال . فيها التراجع وفيها التوقف لدعم ما تحقق وفيها التقدم . وقد يكون التراجع استراتيجياً في مرحلة من المراحل وليس تكتيكياً . وقد يكون التراجع في جبهة من الجبهات ، أو في كل الجبهات ، دون أن يعني ذلك أن الهزيمة النهائية قد حلت والحرب انتهت ، طالما أن القيادة تحتفظ بإرادتها ، وتدير مجمل الحركة ، وتسيطر عليها بتدبير وتخطيط ، وتحافظ على مواقع قوتها الأساسية (تأييد جماهيرها في المقام الأول) . لهذا قلنا إنه لا يغير من تقويمنا الإيجابي لاختيار التنمية المستقلة أن تتعثر أو تتراجع بعض مؤشرات النمو في فترة ما ، في قطاع أو أكثر . هذه مسألة محتملة طول الوقت . وإفلات الناصرية من هذا الإحتمال أثناء الخطة الخمسية كان مجرد حدث فريد ، ولذا لا ينبغي أن نفاجأ او ينخلع منا القلب ، إذا ووجهنا بالهجوم المضاد المتوقع . في إطار النهضة المستقلة يخضع تخصيص الموارد لحسابات القيادة المركزية في إدارة الحرب المتعددة الجوانب ، قبل خضوعه للاعتبارات الاقتصادية . تحديد معدل الادخار القومي يتحدد سياسياً قبل أن يتحدد إقتصادياً (دون أن يعني ذلك إغفال التقديرات الإقتصادية كمحدد) . ومن هذا المنظور للتنمية الإقتصادية المستقلة ـ باعتبارها جبهة صراع في حرب شاملة ـ

---

(٢٨) جلال احمد امين ، « محاولة لتفسير تحول الإقتصاد المصري من الإستقلال الى التبعية ، ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥ ، » في : المؤتمر العلمي السنوي للإقتصاديين المصريين ، ٦ ، القاهرة ، آذار / مارس ١٩٨١ .

نلحظ أن التجربة السوفياتية (وهي تجربة عظيمة في التنمية المستقلة) شهدت في تاريخها (خصوصاً في فترات التحول والإقلاع) تفاوتاً كبيراً في معدلات الإستثمار والنمو ، بسبب تباين ظروف الحرب الشاملة في الأساس . والأمر نفسه يحدث في الصين (وهي تجربة أخرى عظيمة في التنمية المستقلة) ، فالحرب الكورية أثرت بالسالب في هذه المعدلات (أوائل الخمسينات)، وكذلك إنسحاب الخبراء ووقف المعونات من جانب الإتحاد السوفياتي ، مع الحصار الغربي (أوائل الستينات) . والإجراءات التنظيمية شهدت أيضاً في التجربتين تعديلات متتابعة ، سواء كتعبير عن ظروف عامة للتقدم أو التراجع ، أو كتعبير عن محاولات متباينة لاكتشاف مسار أكثر ملاءمة .

كانت السياسة الاقتصادية الجديدة في الإتحاد السوفياتي في العشرينات قراراً صريحاً بالتراجع الاستراتيجي في مجال التنظيم الاقتصادي ، بمعايير الأهداف المعلنة للقيادة السوفياتية . وهذا وصف أقره لنين وتتفق عليه المراجع السوفياتية . وقد تختلف التحليلات حول دلالة مرحلة الكومـونات في الصين وما تضمنته من تركيز كبير على دور الصناعات الصغيرة ، وحول ما تمثله الآن التنظيمات والسياسات الإقتصادية المغايرة ، ولكن أعتقد أنه لا خلاف على أن هذه الاختيارات تمثل اختلافات حادة حول أسلوب الإدارة الإقتصادية في إطار تنمية مستقلة وفي مواجهة ظروف دولية معينة . وقد صاحبت هذه التغيرات الحادة (في الإتحاد السوفياتي والصين) ارتباكات شديدة في التخطيط الشامل ، وصلت الى إعطائه اجازة لسنوات عديدة في بعض الأحيان . ولكن كل ذلك لا يصل بالمراقب الى حد الفزع الشديد إذا كان التفاوت في المعدلات وفي اسلوب الإدارة الإقتصادية يتحقق عبر قيادة سياسية لم تستسلم ، وتقاتل من أجل الاستقلال ، بدولة مركزية لها أسرارها وحساباتها الخاصة التي تملك خلالها أن تواصل الصراع المتعدد الجوانب ، وأن تناور وتباغت لتحسين موقفها ، ولمعاودة الهجوم في هذه الجبهة او تلك . وفي الجبهة الإقتصادية بالتحديد ، فإن حماية مستويات المعيشة لجماهير الأمة من الهبوط عن حد معين ، ولو بخفض مؤقت في معدلات الإدخار والإستثمار ، تكون مسألة مبررة تماماً بقدر ارتباطها بضرورة الحفاظ على روح الصمود والتحدي في لحظة تتطلب ذلك . والتوقف (أو التراجع) عن تطوير الإدارة الإقتصادية يكون أقل إزعاجاً طالما أن السلطة الوطنية تظل ممسكة بمفاتيح القرار الإقتصادي الإستراتيجي ، وتملك بالتالي إمكانية التعديل والتغيير عند خلق توازن موات يسمح بالتقدم .

تطبيقاً لهذا التصور النظري ، نقول إن معدلات النمو الإقتصادي تراجعت بعد الخطة الخمسية في مصر ، وتوقف الهجوم من أجل تطوير النسق الإقتصادي ـ الاجتماعي بعد عام ١٩٦٧ (دون تراجع جوهري) ، ولكن ظل كل هذا **مجرد تعديل في السياسات وفي الأولويات ، وليس نهاية للنظام أو النسق . كان مجرد مناورة في إدارة الصراع ، ضمن الحفاظ على استقلالية الإرادة السياسية** والتوجه العام ، وبالتالي على استقلالية التوجه للنسق الإقتصادي ـ الإجتماعي . ولا يغير من هذا الإستنتاج **تبدل العلاقات الدولية** للتجربة الناصرية سياسياً واقتصادياً ، بعد عام ١٩٦٥ (وخصوصاً بعد سنة ١٩٦٧) ، حيث زاد الإعتماد على الإتحاد السوفياتي . بالتأكيد لا يمثل هذا الظرف عاملاً مواتياً للتوجه المستقل ، ولكنه لا ينفيه بالضرورة . فإقامة علاقات دولية مستقلة (غير منحازة) لا يعني الإحتفاظ بمسافة محددة ومتساوية بين الدولة المعنية وباقي الأطراف الأخرى (وخاصة العملاقين) . هذا مثال آخر لتصور التنمية المستقلة كطريق منبسط بلا انحناءات ، ولكن تصور هذه التنمية في واقعها الحي ، يعني أن ظروف الصراع قد تضطرها ـ في علاقاتها الدولية ـ إلى أن تجنح لفترة ما إلى زيادة الميل نحو هذا الجانب أو ذاك ، دون أن تؤدي هذه

المخاطرة بالضرورة الى فقدان السيطرة على الموقف وانقلاب العربة ، طالما أن القيادة تقبل ـ هنا ايضاً ـ هذه المخاطرة المحسوبة بتخطيط مستقل (بمؤسسات ذات أسرار) ، وبأعصاب لم تفلت ، وبجهد دؤوب لتوسيع واستثمار العوامل كافة ، التي تصلح لتحييد قوة الجذب نحو الإنحياز أو التبعية . هل نحتاج الى أمثلة ؟ إن التجارب المستقلة كافة لم تعبر عنق الزجاجة دون هذه المخاطر (مثلاً : الصين ـ فيتنام ـ يوغسلافيا ... ولا مانع أن نضيف إسرائيل) . وهل هناك حرب دون مناورة ومخاطر ؟! والناصرية كانت حريصة على استمرار إرادتها السياسية مستقلة ، رغم ما فرضته الضغوط الخارجية من أحكام . وفضلاً عن إجراءاتها الداخلية المؤسسية في هذا الاتجاه ، فإن العوامل الجيوسياسية (وبالتحديد العمق العربي) وطبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، كانت تمكنها من النجاح . ونعتقد أيضاً أنه لم يثبت أن سياسة الإنفراج الدولي كانت عاملاً عائقاً لتوجه مصر الإستقلالي على النحو الذي شرحه جلال امين[٢٩] . وينطبق هذا المنهج نفسه لدى **معالجتنا للموقف العربي** . فعبد الناصر لم يغير نسق علاقاته العربية بعد ١٩٦٧ كما يقول جلال امين ، ولكن هنا أيضاً كان في موقف الدفاع الإستراتيجي من منطلق حساباته المستقلة . ومن منطلق الحسابات المستقلة بادر الى الهجوم عندما واتته الفرصة (دعم ثورة السودان وثورة ليبيا) .

إن خط التنمية الاقتصادية المستقلة (كمكوّن اقتصادي لنهضة حضارية شاملة) أعقد كثيراً من أن يكون نموذجاً ناعم الملمس ، يحدد معالمه ومراحله الاقتصاديون . النموذج قد يحدد لنا ما ينبغي إقتصادياً أن نفعله . ولكن كيف نفعله هو سؤال آخر ؟

إذا انتقلنا بعد هذا الى **د. محمد دويدار** ، فإنه كذلك صاحب مساهمات نظرية مهمة حول التبعية والإستقلال في مجال التنمية الاقتصادية . ولكنه ـ على عكس جلال امين ـ يقلل من دور عوامل الضغط الخارجي ويبالغ في مسؤولية المتغيرات الداخلية . وتطبيقاً لذلك ، فإنه يلحظ في الحالة المصرية تراجعاً بعد عام ١٩٦٥ ، وهو يرى أنه تراجع حتمي بسبب الأوضاع الداخلية ـ في المقام الأول ـ وعلى رأسها طبيعة الطبقة الحاكمة ودورها ، وكل ما حدث بعد ذلك وحتى الآن كان تداعياً ضرورياً ومنطقياً ، سعت اليه الطبقة الحاكمة بقصد وتدبير منذ البدء ، ووفق منطقها الداخلي . والقارىء لتحليل دويدار يكاد يخرج بتصور أن تاريخ الثلاثين عاماً الماضية كان مجرد تطبيق لسيناريو معد سلفاً . المشاهد الرئيسة تتوالى بترتيب محدد ، والنهاية كانت معروفة[٣٠] . يقول التحليل أن « الريف قد مثل ركيزة التنظيم الاجتماعي المصري الذي تأكد بعد ثورة تموز / يوليو عام ١٩٥٢ ، وذلك

---

(٢٩) حاول جلال امين سواء في كتابه او في الورقة (المصدران الاخيران) ان يثبت أن سياسة الانفراج كان من شأنها بالضرورة أن تضع سياسة عدم الإنحياز المصرية في مأزق لا مهرب منه . ونكتفي بالملاحظات التالية : ينبغي الحذر من الإعتماد على المصادر الإسرائيلية في هذا الشأن كمرجع للمعلومات . محمد حسنين هيكل كان مرجعاً أساسياً للكاتب حول الموضوع في كتابه : *The Sphinx and the Comissar* . والخط الاساسي لهذا الكتاب ينفي بالوقائع إستنتاج جلال امين . الشواهد كافة تدل على أن الفترة الحالية (اي ما بعد الإنفراج) شهدت أنشط تحرك سوفياتي دولي خارج دائرته التقليدية مما سبب تصاعد المنافسة والتوتر ، في إطار الإنفراج . التحضير لحرب اكتوبر كان مراهنة على هذا الإتجاه ونشوب الحرب فعلاً كان دليلاً على صحة هذا التقدير . مفيد جداً مطالعة تحليل امين هويدي لسياسية عبد الناصر الدولية بعد ١٩٦٧ ، انظر : امين هويدى ، **مع عبد الناصر** (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠) .

(٣٠) نعتمد هنا على : محمد دويدار ، **الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير** (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٨٠) .

بقيامه أساساً على الملكية الخاصة الفردية لوسائل الإنتاج[٣١]». وفي داخل الزيف سلمت السلطة الفعلية لأغنياء الفلاحين مع الإجراءات المتتالية للإصلاح الزراعي ، وقد قبلت هذه الفئة القيود الكثيرة التي فرضت عليها ، ولكن مع السبعينات كان طبيعياً أن تبدأ هذه الفئة في « البحث عن إزالة القيود التي كانت لازمة لإزاحة كبار الملاك وأصبحت عائقاً لتطورها »[٣٢] . وصاحب هذه التطورات ، وبخاصة في الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٥ ، عدد من الاجراءات حيث حدث التمصير ثم سلسلة التأميمات وإتساع حجم قطاع الدولة اثناء الخطة الخمسية الأولى . وقد شهدت هذه الفترة « محاولة ادخال **بعض الترشيد** على نشاط الدولة عن طريق ما سمي بالتخطيط » ولكن « المجتمع المصري لم يكن يعرف **محاولة تخطيط** اداء الاقتصاد القومي » . وقطاع الدولة كان شكلاً تنظيمياً « **يتم من خلاله** (...) **تراكم رأس المال الفردي** وبخاصة رأس المال التجاري (الفردي ـ ع) في المقام الأول (...) ورأس المال الصناعي (الفردي ـ ع) في المقام الثاني » . لقد « بقى الطابع العام للإقتصاد القومي متسماً بغلبة السيطرة **الفعلية الخاصة الفردية** على وسائل الانتاج»[٣٣]،و«نمط إدارة قطاع الدولة في مصر هو من قبيل نمط الادارة الخاص من خلال الدولة » لأن السيطرة الفعلية « في يد فئات إجتماعية محددة من غير طبقات المنتجين المباشرين (**اي العمال والفلاحين**) »[٣٤] وقد ادى الأمر « الى سيطرة طائفة من (الريعيين) على إدارة وحدات الدولة » ، وهذا النمط « **يتميز بانعدام كفاءة (الريعيين) في الادارة** » .

وكانت وظيفة هذه الطائفة تعبئة جزء من الفائض الزراعي في تراكم رأس المال الصناعي **أولاً** ، « واستلزم ذلك حماية البناء الصناعي في مواجهة الخارج في مرحلة اولى طوال الفترة التي تمكن الفئات الإجتماعية الجديدة من السيطرة على وسائل الإنتاج كسبيل لتراكم رأس المال (الفردي ـ ع) وعلى الأخص في صورته التجارية »[٣٥]. وقد « تبلورت هذه المحاولات في بناء إقتصادي (...) يحتوي قوى إجتماعية تمثل مراكز مختلفة في خريطة التركيب الاجتماعي ، وبأوزان نسبية مختلفة إذا ما قورن الوضع بالتركيب الإجتماعي السابق على الخمسينات . في قمة هذا التركيب الإجتماعي نجدنا بصدد تعبير جديد عن **الطبقة الممثلة لراس المال المحلي تبرز في المجتمع المصري كمجتمع تابع** (...) في مرحلة تاريخية لم يعد في استطاعة رأس المال أن يقدم حلولاً لمشاكل المجتمع الرأسمالي المتخلف »[٣٦] . و « يظهر بوضوح أن فترة الخمسينات والنصف الأول من الستينات تمثل النفس الأخير » ، فكانت فترة عامي ٦٥ ـ ١٩٦٧ أزمة البناء الصناعي وتقلص محاولات الترشيد ، وتطلع رأس المال المحلي (وعلى رأسه رأس مال الدولة) الى **الخارج العربي والأفريقي لحل الأزمة** . فترة ١٩٦٧ وما بعدها فترة ضرب الدولة ، وإنما بالقدر الذي يقلل خطر توسعها في المنطقة[٣٧] . وفي داخل مصر « تبرز الفترة التالية على عدوان ١٩٦٧ ، بل وتعجل من سرعة ما ركمته الطبقة المسيطرة داخلياً ـ وقد حققت الكثير من تجانسها الداخلي ـ من رأسمال نقدي . فإذا ما جمعت في يدها رأس المال النقدي **لا تعد في حاجة الى القيود التي فرضتها** على حركة الأعمال في الفترة السابقة في مواجهة الملكية العقارية الكبيرة وبعض الفئات الممثلة لرأس المال .ويصبح من الضروري إزالة القيود لأنها تعوق حركتها »[٣٨] . والكف عن « ترديد الشعارات (الإشتراكية ـ ع) التي كانت لازمة

---

(٣١) المصدر نفسه ، ص ٤١٦ .
(٣٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥٣ .
(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٤٦٧ .
(٣٤) المصدر نفسه ، ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥ .
(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٥١٢ .
(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٥١٤ .
(٣٧) المصدر نفسه ، ص ٤٧١ .
(٣٨) المصدر نفسه ، ص ٥١٩ .

لتضليل المنتجين المباشرين في الفترة السابقة »[٣٩] . ولقد تطلبت هذه الفترة « وجود التنازلات التي تقدمها الطبقة ، وهي في سبيل السيطرة الفعلية على وسائل الإنتاج ، للقوى الإجتماعية الأخرى ، خاصة العمال والموظفين »[٤٠] ، كما سبق أن وزعت الأراضي على المعدمين كضريبة ضرورية لإنجاز عملية نزع ملكية كبار الملاك . ولكن بعد عام ١٩٦٧ ، تقرر « التخلي عن سياسة التنازلات* في مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى »[٤١] ، بعدما زالت الحاجة لذلك .

لجأ التحليل لإثبات وجهة نظره ، الى فرض لا يبدو غريباً ، فرض قيام طبقة اجتماعية من المزارعين الأغنياء والتجار بعيدة النظر الى حد غير مألوف ، تخطط لما يقرب من ربع قرن ، وتحبس تطلعاتها التلقائية لزيادة حجم أعمالها وأرباحها ، وتدخل في صراعات داخلية وخارجية عنيفة لكي تعيد تنظيم النسق الإقتصادي ، بحيث يتحول الفائض الإقتصادي إلى القطاع الخاص التجاري ثم القطاع الخاص الصناعي . ويتساءل المرء : هل كان تشجيع رأس المال الخاص التجاري ، ثم الصناعي ، يتطلب كل هذه الاجراءات والتأميمات ؟ ألم يكن القطاع الخاص التجاري والصناعي مسيطراً على مفاتيح الاقتصاد، ويعمل في أمان الله قبل التأميمات ؟ ثم ألم تشمل التأميمات البنوك والتجارة الخارجية وقسماً كبيراً من التجارة الداخلية (في المحاصيل الزراعية وغيرها) ، أي الم تضق دائرة القطاع الخاص التجاري نتيجة هذه التأميمات ؟ ثم ألم نشر الى إتجاهات الحركة التي كانت متوقعة قبيل حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ ضد تشوهات ما بقي من القطاع الخاص وعلى رأسه القطاع الخاص في مجالي التجارة والمقاولات ؟ لو أدخل بعد الاستقلال والتبعية في التحليل ، وقيل مثلاً إن الهدف من التأميمات كان ضرباً للقطاع الخاص التابع لمصلحة قطاع خاص جديد مستقل مروراً بمرحلة إنتقالية من التأميمات .. لو قيل شيء من هذا (رغم عدم واقعيته) لبدا في المسيرة المفترضة قدر من المنطق الشكلي ، ولكن أن يكون التدبير من البداية خلع قطاع خاص تابع (بمعارك عنيفة) من أجل زرع قطاع خاص جديد تابع ، يجعلنا بصدد مهزلة عبثية ، وبصدد طبقة شاذة الطبع ـ ويبدو من التحليل ايضاً أن أغنياء الفلاحين (إمتداد الطبقة الحاكمة في الريف) قبلوا طواعية القيود الثقيلة التي فرضت على تطلعاتهم إطمئناناً الى أنها قيود مرحلية تزول بعد فترة محددة ، ولا أعتقد أن واحداً من هؤلاء الأعيان يوافق على مثل هذا التحليل . قد يقال إن هذه الفئة استفادت بشكل ملموس من السياسات الزراعية والاصلاح الزراعي ، رغم القيود المفروضة عليها . هذا صحيح . ولكن هل يمكن أن تفهم هذه الحقيقة خارج السياق العام للتغيرات الاجتماعية الشاملة ؟ وهل تعني هذه الحقيقة أن تلك الفئة كانت ضالعة في صنع القرارات السياسية وتشكيلها لحسابها ؟ لقد حدث ايضاً ، وعلى سبيل الاسترشاد ، أن استفاد اغنياء الفلاحين في روسيا ، وبعد اجراءات ثورة تشرين الأول / اكتوبر ، لمدة تزيد عن عشر سنوات ، وكان هناك داخل الحزب من يطالب باستمرار هذه السياسة لفترة طويلة .

ويقول التحليل أن التجربة الناصرية لم تعرف محاولة تخطيط الاداء الاقتصادي ، ولا ادري

---

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ٥٢٠ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ص ٤٧٠ .

* التشديد في النصوص لكاتب المقال . (المحرر)

(٤١) المصدر نفسه ، ص ٤٧١ .

ما هو الإطار المرجعي لمثل هذا الحكم ؟ هل هو نموذج مجرد لما يعنيه التخطيط الأمثل ؟ بهذا المعيار كانت التجربة الناصرية بعيدة فعلاً عن المثال ، ولكن بنفس بعد التجارب الثورية الأخرى في مراحلها الصعبة . وما هو المقصود بغلبة السيطرة الفردية على وسائل الانتاج ، خاصة انها تقال كغيرها في معرض التشكيك في مضمون ما تحقق ؟ هل المقصود أن القطاع الخاص كان مولّداً للقسم الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي ؟ ولكن ما هي الدلالة ذات المغزى التي نخرج بها من ذلك ؟ أليس أجدى أن نقرر أن مفاتيح الإقتصاد القومي أصبحت في قبضة الدولة الوطنية ، وان القطاع الخاص اصبح وحدات صغيرة ومتوسطة ترتبط بالمركز المحلي ؟ ثم اليس هذا هو الوصف الذي يعتد به عند تحليل ما يسمى تقليدياً « التحول الاشتراكي »[٤٢] ؟ .

ويصف التحليل فئة التكنوقراطيين بأنها « طائفة ريعية » عديمة الكفاءة ، ويبدو أن المقصود هو أن هذه الفئة بلا وظيفة إنتاجية ، وأنها عالة على المنتجين المباشرين . وهنا أيضاً أتساءل عن الإطار المرجعي . هل أثبتت التجارب التاريخية أن الصناعة الحديثة والزراعة الحديثة يمكن أن تدارا بواسطة العمال والفلاحين مباشرة ودون حاجة إلى فئة من الفنيين والإداريين المحترفين ؟ لقد أثبتت التجربة السوفياتية (وما تلاها من تجارب) إستحالة ذلك ، وكان لينين سباقاً في اكتشاف الاستحالة ، رغم شيوع هذه الفكرة الخيالية أيامها بين الماركسيين وغيرهم[٤٣] . وإذا كانت هذه الفئة من عوامل الإنتاج ، فهل تمتعت في التجربة الناصرية بالذات بانحطاط الكفاءة على نحو يستحق التنويه الخاص ؟ الشواهد تنفي ذلك . نشير مثلاً الى إحصاء مقارن للمؤهلات العلمية للقيادات الادارية ، ويتضح منه أن نسبة القادة الإداريين (في القطاع العام) من خريجي الجامعة كانت ٩٤ بالمائة في مصر (عام ١٩٦٤) ، وكان الوضع المقابل في الاتحاد السوفياتي قبيل الخطة الخمسية الثانية (أوائل ١٩٣٢) أن ٨٨ بالمائة من المديرين أعضاء في الحزب ، ومن هذه النسبة كان هناك ٢,٨ بالمائة فقط مما تلقوا تعليماً عالياً ، أما بقية المديرين (غير الحزبيين) فكانت نسبة المتعلمين تعليماً عالياً اكبر بشكل ملحوظ (٥٨ بالمائة)[٤٤] . ان هذه المقارنة تعكس ان إدارة الصراع

---

(٤٢) ينطبق هذا الكلام على كل التجارب الاشتراكية ، ونشير بشكل خاص إلى تجربة التحول الإشتراكي في الصين حيث انها حققت برنامجها عبر مراحل وتكتيكات قريبة جداً من مراحل وتكتيكات التجربة المصرية . أنظر تقرير ليو شاو ـ تشي وتشو إين ـ لاي في :

Eighth National Congress of the Communist Party of China, vols. 1 and 2.

(٤٣) إستنكار وجود هذه الطبقة من الفنيين والإداريين ، ودورها ، كان ولا يزال من العوامل الأساسية في وصف النظام السوفياتي بأنه نوع من رأسمالية الدولة من قِبَل عدد من مثقفي اليسار . وهم ينتقدون هذه الطبقة وسلطتها في إتخاذ القرارات في ضوء مخالفة ذلك للتصورات القديمة عن الإشتراكية ، وللبيانات والإجراءات الأولى لثورة اكتوبر . ولكنهم لا يبحثون عادة عما إذا كان ما حدث مجرد إنحراف ، او ضرورة موضوعية . أنظر مثلاً :

Tony Cliff, *State Capitalism in Russia* (London: Pluto, 1974)

(٤٤) احمد فؤاد شريف ، « تجارب جديدة في التنمية الإدارية ، » في: المؤتمر العربي للعلوم الإدارية ، ٣ ، القاهرة ، تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٥ ، و

Leonard Schapiro, *The Communist Party of the Soviet Union* (London: Eyre and Spottiswoode, 1960), p. 311.

أنظر ايضاً في تكوين طبقة المديرين الجدد لحركة الإقتصاد المصري :

Abdel Malek, *Egypt: Military Society*, pp. 174-177.

ببراعة ، وفي ظروف مواتية ، لم يجنب الناصرية الصراع الدموي فقط ، وإنما جنبها ايضاً المقاومة الشديدة من أبناء الطبقة المتوسطة ، فقد قبلوا ـ في غالبيتهم الساحقة ـ أن يتعاونوا مع النظام الجديد ، ويقودوا مؤسسات الانتاج المؤممة . لقد حاولت القيادة السوفياتية أن تجتذب الكوادر الفنية « البورجوازية » بكل الاغراءات ، ولكنها فشلت وعانت . وحلت المشاكل ـ بعد مصاعب وأهوال ـ بتكوين فئة جديدة تتحكم القيادة السياسية في تشكيلها الى حد كبير منذ البداية . وفي الحالة المصرية يمكن أن يقال ان فئة الفنيين والإداريين الموروثة ، انشأت فئة قوية داخل النسق الجديد لا تعطف ـ في قسم كبير منها ـ على الاختيارات الاقتصادية ـ الاجتماعية للقيادة . وهذا الوضع كان من شأنه أن يؤثر على السياسات كافة ، وعلى مدى الضغط الذي تستطيع القيادة الثورية أن تحدثه ضد تطلعاتها ، وعلى الطريقة التي توجه بها هذا الضغط . يمكن أن يقال ذلك ـ وهو صحيح ـ ولكن في مقابل توافر كفاءة عالية نسبياً في ادارة القطاع العام (وليس انحطاط الكفاءة كما يقول دويدار) ، وبفضل هذه الكفاءة تمكنت التجربة الناصرية من مواصلة الإنتاج وزيادته بعد عمليات التحول الاجتماعي ، على نحو ما أسلفنا .

وقد فوجئنا في التحليل بالحديث عن توجه رأس المال المصري بعد الخطة الخمسية (أي بعد انخفاض معدلات الادخار والاستثمار) لغزو الأقطار العربية والأفريقية ، رغم ان انخفاض هذه المعدلات مرجعه نقص الموارد ، وليس نقص فرص الاستثمار المحلي المجدية . مثل هذا الكلام قيل في محاربة الوحدة المصرية ـ السورية في الفترة(٥٨ـ١٩٦١)دون إثبات ،ودويدار يقوله ايضاً دون إثبات ولكن عن الفترة(٦٥ـ١٩٦٧).وهذا الكلام يتعارض مع البيانات المتاحة كافة،بل ويتعارض في رأينا مع الحس العادي ومع أي تحليل علمي . وفارق كبير جداً بين أن نقول إن بداية النهضة المستقلة في مصر (أو في أي قطر عربي آخر) لا يمكن أن تتواصل أمنياً أو اقتصادياً إلا بفضل الامتداد القومي العربي ، الذي يتضمن تعاوناً وتكاملاً إقتصادياً على أساس التكافؤ ، وبين أن نصف هذه الحركة التاريخية الوحدوية بأنها توسع بالمنطق الاستعماري ، كالتوسع البريطاني او الامريكي ، ثم هل كانت حرب ١٩٦٧ مجرد ضرب من الولايات المتحدة « لمنافس استعماري أصغر » ؟ أين الصهيونية ومخططاتها ؟ وهل كان بعيداً عن أهداف العدوان الأمريكي الاسرائيلي ضرب الناصرية في عمقها الداخلي ، في نسقها الاقتصادي ـ الاجتماعي ؟ يبدو أن دويدار متأثر هنا بتجربة محمد علي حين صفيت إمتداداته الخارجية مقابل أن يستمر في حكم مصر ، ولكن حتى في تجربة محمد علي ، كان هناك حرص على أن تستمر المطاردة الى حد التصفية الكاملة لنسقه الاقتصادي ـ الاجتماعي ، وإخضاع مصر للتبعية . إن تجاهل هذه الحقيقة جعل التحليل يغفل تماماً فعل مخططات الولايات المتحدة وضغوطها لإعادة تشكيل هيكل الإقتصاد المصري وبنيته ، ودور المال النفطي (كوسط مواتٍ ، وأداة في يد الولايات المتحدة) لتحقيق هذا الهدف[٤٥] .

خامساً : قضايا منهجية أساسية

بعد هذه الملاحظات (او التصويبات)نقول إن نقطة البدء الصحيحة في فهم الناصرية ، هي تذكر **الإطار العام (أو النسق الأكبر) الذي يحكم حركتها كنسق اقتصادي ـ إجتماعي** .

---

(٤٥) يتولى كتابنا ، **الإقتصاد المصري من الإستقلال الى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩** ، شرح هذا الموضوع بالتفصيل .

والإطار العام أن الناصرية حركة بدأت من مصر ، وناضلت من أجل نهضة الأمة العربية المستقلة وتوحيدها ، بكل مفهوم الأمن المصري ، والقومي الذي ينشأ عن هذا ، وبكل ما يعنيه ذلك في مجال العلاقات الدولية من صراعات عنيفة ، تزيدها ضراوة الامتدادات الحضارية الاسلامية للأمة العربية في آسيا وأفريقية ، والأوضاع الجيوسياسية ، والنفط ، والمشروع الصهيوني المضاد . وبكل ما يمليه هذا كله من دور خاص للقوات المسلحة كمؤسسة محورية في الحركة السياسية . وواضح أن هذا الإطار العام كان بعيداً تماماً عن ذهن دويدار ، على عكس كتابات **أنور عبد الملك** ـ على سبيل المثال ـ التي بدأت بكتاب (مصر مجتمع يحكمه العسكريون) وتأكد منحاها في كتاباته اللاحقة حول الموضوع .. إذا حاولنا فهم النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي للناصرية بدءاً من الاطار (او النسق) الأوسع ، وإذا تناولنا بعد ذلك **مكونات النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي كما هي في حقيقتها ، وكما تتحدد في علاقاتها المتبادلة لخدمة الهدف العام** ، سنصل بلا عناء الى فهم يختلف تماماً عما وصل اليه تحليل دويدار ، وهو الفهم نفسه الذي وصل اليه ـ أيام عبد الناصر ـ الأعداء قبل الأصدقاء .

في التحليل (ويتفق معه عدد كبير من الاقتصاديين والسياسيين الراديكاليين) ، يبدو أننا كنا بصدد **قطاع عام وقطاع خاص** . وفي مصر الآن قطاع عام وقطاع خاص . كل ما في الأمر أن القطاع الخاص قد زاد قليلاً او كثيراً . إذن هناك استمرارية ولكن مع إدخال الإطار العام في التحليل ، وإذا استخدمنا مفهوم النسق كأداة تحليلية ، لن نتحدث عن القطاع العام كمجرد ملكية الدولة لبعض مصادر الدخل ، ولن نتحدث عن القطاع العام في تجريد عما حوله ، وحينئذ سنجد أن القطاع العام الناصري نمط متميز . فالوظيفة المنوطة به (في إطار الهدف العام والنسق الاقتصادي ـ الاجتماعي) حددت حجمه ، ومواقعه ، واتجاهات نموه وعلاقاته الداخلية ، وعلاقاته بالقطاع الخاص المحلي ، وعلاقاته بالخارج . والقطاع الخاص كان بدوره نمطاً متميزاً ، حيث يخضع (الى حد كبير) في اسلوب ادائه ، وفي اختياراته لمجالات توسعه ، وفي معدلات نموه ، وفي اسعاره ، وبالتالي في مستوى ارباحه ، للقيادة السياسية المحلية ، المتدرّعة بامكانات القطاع العام في ادارة الاقتصاد القومي . لقد تحددت إذن مفاهيم القطاع العام والقطاع الخاص ، وتحددت الأدوار، بما يتلاءم مع هدف الاستقلال الاقتصادي . فأين هذا من وضع القطاع العام والقطاع الخاص في نسق تابع ؟ في النسق التابع هناك أيضاً قطاع عام ، ولكن بوظيفة مختلفة ، وبمواصفات بالتالي مختلفة . في إطار النسق التابع هناك إصرار منطقي على تقليص الحجم المطلق والنسبي للقطاع العام . وقد تدفع ظروف خاصة الى القبول بقطاع عام كبير (كما هو الحال في البلدان النفطية) ، وفي مصر ظرف شبيه بهذا يتمثل في النفط وقناة السويس ، ولكن لا يخل ذلك بقاعدة تقليص دائرة القطاع العام خارج المجالات المفروضة فرضاً على التنظيم الاقتصادي . وتأتي هنا قضية المواقع التي يحتلها القطاع العام . فقطاعا البنوك والتجارة الخارجية بشكل خاص ، ينبغي أن يكونا في قبضة الخارج ، بشكل مباشر او غير مباشر (أي خلال عملاء محليين يرتبطون عضوياً بالخارج) ، كضمان إستراتيجي للأداء التابع والتنمية التابعة . وفي الانتاج السلعي والخدمي ، لا يدخل القطاع العام إلا في دور خادم ومكمّل لنشاط القطاع الخاص (الاجنبي والمحلي) ، سواء بإقامة مشروعات مطلوبة لسلسلة النشاط الاقتصادي ، والقطاع الخاص لا يرغب في النهوض بها لسبب او آخر . وفي كل الأحوال لا يتفق مع منطق النسق التابع (وفق هدف السيطرة عليه من الخارج) أن يشكل القطاع العام مؤسسة مركزية متماسكة ، ذات ترابط داخلي بين وحداتها . وبتعبير آخر ، ينبغي أن يكون القطاع العام في موقف الخاضع لشروط السوق التابع ، وليس في موقف المؤثر في حركة الأسعار

(شاملة الأجور) او في موقف المؤثر القوي على تحديد اولويات الاستثمار . إن اتجاهات الاستثمار (وبالتالي التنمية) ينبغي أن تتحدد بتوجيهات خارجية مباشرة للاستثمار الخاص (أجنبي ومحلي) من خلال الهيئات الدولية وبيوت الخبرة ، او بتوجيهات غير مباشرة من خلال مؤشرات الأسعار الدولية المتحيزة ، ومن خلال مصادر التمويل والاقراض .. والآن .. إذا كان هذا التوصيف لبنية النسق التابع وآلياته ينطبق بإحكام على ما نشأ في مصر بعد ١٩٧٤ ، فهل نكون بصدد نسق مغاير للنسق الناصري ، أو نكون بصدد استمرارية، لأن في الناصرية قطاعاً عاماً وقطاعاً خاصاً،وفي نسق هذه الايام يوجد أيضاً القطاعان ؟!

يرتبط بهذا ، النظر في العلاقات الاجتماعية ، أي في **العلاقات بين مختلف الطبقات والفئات ، وانعكاساتها في مجال توزيع الدخل** . وهنا ايضاً ، يبدو عند دويدار اننا بصدد قضية اغنياء وفقراء لا أكثر . كان في المجتمع اغنياء وفقراء ايام عبد الناصر ، ويوجد الآن ايضاً اغنياء وفقراء . إذن هناك استمرارية ، الجديد فيها أن عدد الاغنياء قد زاد . ولكن مع استخدام منهجنا في التحليل ، نجد أننا أمام نتيجة مغايرة تماماً . في النسق المستقل ، كان هناك اغنياء (بالمعنى النسبي) ، وبتعبير آخر تشكلت طبقة من اصحاب الدخول الأعلى، يشكل البيروقراطيون والتكنوقراطيون (مدنيون وعسكريون) أكثر قطاعاتها تماسكاً . وهذه الطبقة كانت تستحوذ على نصيب كبير من السلطة ومن الناتج المحلي الاجمالي . وهذا تطور طبيعي لا يتعارض مع النموذج المستقل ، فهو حتمي وفق المنطق الداخلي للعملية الاجتماعية ، وما تتضمنه من تقسيم للعمل . ولكن منطق النسق المستقل (في ظروف عالم اليوم) يفرض على دخول هذه الطبقة قيوداً أساسية لكي تتلاءم مع حاجاته . فكل الطبقات والفئات الاجتماعية الفاعلة داخل النسق ، وخصوصاً اصحاب الدخول العليا ، ينبغي أن تنقطع روابطها العضوية بالخارج ، اي ينبغي أن تعتمد اعتماداً مطلقاً في دخلها وامتيازاتها ومصالحها على الداخل . هذا هو القيد **الأول** على اصحاب الدخل الأعلى في نسق مستقل . والقيد **الثاني** هو أن التفاوت المسموح به بين الدخول ، ينبغي أن يخضع لضرورات الحرب المتواصلة والتنمية ، بما تتضمنه من اطلاق للمبادرات وتقبل للتضحيات في إطار من الانتماء الوطني تزكّيه عدالة اجتماعية . فأعباء الحرب والتنمية تتطلب تحكماً في أنماط الاستهلاك ، وتحديداً لمعدلات الزيادة في الاستهلاك ، ويصعب الابقاء على معنويات الجماهير مرتفعة ـ رغم الحد من تطلعاتها المتواضعة ـ إلا اذا ترافق ذلك مع قيود على التفاوت في الدخول (وبالتالي في مستويات الاستهلاك وانماطه) . وبشكل اكثر تحديداً ، يتعذر تحقيق استقرار داخل وحدات القطاع العام (ولا نقول حرصاً على زيادة الانتاجية) ، اذا كانت معدلات الزيادة في اجور العمال تتقيد بالزيادة في الانتاجية وحاجات الحرب الممتدة ، بينما مرتبات الادارات العليا بلا سقف او ضوابط .

ويتعذر كذلك تحقيق الاستقرار في الريف ، إذا كانت دخول الفقراء تتحدد بالضرائب والأسعار خدمة للهدف العام ، بينما دخول الاغنياء وملكياتهم تتوسع بلا سقف او ضوابط ، مع محدودية الأرض وكثافة البشر . ايضاً لا يمكن أن تتحدد سقوف للمرتبات في القطاع العام ، وتترك الدخول في أنشطة القطاع الخاص المختلفة بلا سقف ، وإلا حدث استقطاب لاعداد كبيرة من اصحاب الكفاءات في القطاع العام الى مواقع الدخل الأعلى في القطاع الخاص ، او حدث حفز لقيادات القطاع لكي تفسد وتنحرف بهدف زيادة دخولها الى مستوى نظرائها في القطاع الخاص . لا بد إذن من قيود على اصحاب الدخول الاعلى (بكل فئاتهم) سواء من حيث تعيين مصدر الدخول ، او من حيث التفاوت المسموح به . وقد عبرت الناصرية عن ذلك بهدف تذويب الفوارق بين الطبقات

(بعد استبعاد الفئات الاجتماعية التابعة) . وسارت في سياستها العملية في هذا الاتجاه . ولا يفسر توجهها هذا على أنه إجراء مؤقت ، او تضليل ، او رشوة للفقراء ، ولكن يفسر من حيث ارتباطه الضروري والمنطقي بحاجات النسق المستقل ، وهو توجه يتوجب استمراره طالما أن النسق قائم وحاكم . أما في حالة نسقنا التابع ، فإن المنطق الداخلي للنسق يعمل في اتجاه مضاد تماماً . إن خضوعه للخارج يتطلب أن تصبح طبقة الأغنياء المسيطرة محلياً على النسق طبقة تابعة ، أي مرتبطة عضوياً (في مصالحها ودخولها) بالخارج ، بشكل مباشر او غير مباشر ، فهذا يوفر استقراراً وحماية محلية لقوى السيطرة الخارجية . إن آليات إعادة انتاج هذا النسق تؤدي الى توسع الفئات الاجتماعية المحلية المدمنة لنمط الاستهلاك الغربي ، والمشاركة في نهب الفائض الاقتصادي . والوجه الآخر لذلك إطلاق العنان لتزايد الفوارق باطراد بين الأغنياء والفقراء ، وإن حد من انكشاف ذلك عمل مليونين من قوة العمل في الأقطار النفطية .. شتان اذن بين اغنياء الأمس واغنياء اليوم . الفارق ليس كمياً ولكن نوعياً . هنا ايضاً يوجد انكسار ، ولا يصح أن نقول استمرارية .

ولكن ينبغي أن نضيف أن طبقة الاغنياء (في مثل بلادنا) تخضع في ظروف عالم اليوم لإغراءات شديدة قد تورطها في اتجاه التبعية ، بدرجة او اخرى . وقد ينطبق هذا بشكل خاص على اصحاب الدخول الأعلى في القطاع الخاص . وصحيح أن جو الانتماء الى مشروع حضاري عظيم يساعد في تحييد هذه الاغراءات ، ولكن يبقى صحيحاً ايضاً أن الثمن الذي تتطلبه التنمية المستقلة يفرض كما رأينا قيوداً ثقيلة على تطلعات اصحاب الدخول الأعلى ، وبخاصة في مجال الاستهلاك وانماطه المستوردة (وتشاركهم في هذه التطلعات فئات اجتماعية ودخلية ادنى) . والتململ من ثقل هذه القيود ، ومحاولة التمرد عليها ، مسألة واردة . واحتمال نجاح التمرد (وهزيمة النسق المستقل وتنميته) خطر لا يمكن استبعاده تماماً لفترة طويلة . وقد يقال أن تشكيل هذه الطبقة في النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي للناصرية كان اكثر ترهلاً واقل تجانساً مما تتطلبه المهام الثورية . واعتقد أن هذا صحيح ، وكان ثمناً مقبولاً لارتفاع الكفاءة الفنية في إدارة النسق الاقتصادي الجديد ، **بشرط القدرة على احتواء النتائج السلبية لهذا الوضع** . وهذا الاحتواء كان يتطلب ـ كما في أي تجربة لبناء دولة حديثة ـ « طبقة سياسية » بالمعنى الجرامشي . وفي مواجهة تحديات التبعية والتخلف الاقتصادي ، ينبغي أن تكون هذه « الطبقة » ، التي تشكل مجمل المناخ السياسي ، ثورية ، وأن تكون النخبة السياسية القائدة (الطليعة) متماسكة ومنضبطة حول الخط الاستراتيجي . ينبغي أن تكون هذه الطليعة على مسافة ما من طبقة الأغنياء (بكل فئاتها) . وتدل مؤشرات عديدة على أن القيادة الناصرية كانت منتبهة الى مخاطر افلات الطبقة صاحبة الدخل الأعلى (وبخاصة في القطاع الخاص) من القيود التي فرضت عليها ، ولكن جهود عبد الناصر وصحبه في مجال التنظيم السياسي عموماً ، كانت اقل مما تتطلبه حماية النسق المستقل واستمراره . والاقرار بذلك لا يعني أننا بصدد انتقال حتمي الى مشهد اخير ، خططت له القيادة ، وكانت المشاهد السابقة مجرد تحضير له . الإقرار بذلك يسهم في تفسير هزيمة النسق المستقل ، وقيام نسق آخر على انقاض ما خططت له القيادة الناصرية . إلا أن الإقرار بالضعف النسبي في مجال التنظيم السياسي ، يسهم في تفسير الهزيمة ، دون أن يفسر **السهولة** التي تمت بها هذه الهزيمة .

إذاً ، لماذا تمت الهزيمة للنسق المستقل بهذه السهولة ؟ سبق أن حاولت الاجابة عن هذا السؤال في مناسبة اخرى (أثر هزيمة ١٩٦٧ التي مات عبد الناصر قبل أن يرد عليها ، ومتغير النفط

والمال النفطي الذي يجد رؤية وإرادة سياسية تحتويه)[٤٦] . ولا اعتقد أن قولي هذا يفهم على أنه ، في اطار الظروف التي كانت قائمة ، لم يكن في الامكان أبدع مما كان . فقد تضمن عرضي السابق إشارات نقدية ، بل ولديّ تصور نقدي متكامل للممارسات العملية والأطروحات النظرية التي سادت اثناء ناصرية الستينات . واذا كنت قد أجلت طرح هذا التصور ، فلأنني رأيت أن من الواجب أن اساهم أولاً في تحديد المفاهيم الاساسية ، والانجازات المحورية ، التي كادت معالمها تضيع ، امام هجمات الاعداء من ناحية ، وأمام الارتباك واهتزاز الثقة بالنفس في صفوفنا ، من ناحية ثانية . بعد ماترسخ الاصول ، او بعد أن نبذل جهداً في هذا الاتجاه ، قد يكون من حقي ومن واجبي أن اطرح رؤيتي للتطوير □

دعوة
الى المفكرين والمثقفين العرب

ترحب المستقبل العربي بمساهمة المفكرين والمثقفين العرب بالكتابة فيها حسب القواعد التالية :

١ ـ ان يتراوح حجم المقال بين ٦٠٠٠ ـ ٨٠٠٠ كلمة .

٢ ـ تنشر المجلة ابحاثا ودراسات ومقالات من المدارس الفكرية المختلفة ، ويكون معيار النشر هو الموضوعية ، والمستوى العلمي ، وذلك في حدود إلتزام المركز بالتوجه القومي العربي الوحدوي .

٣ ـ ترحب المجلة باية اسهامات في ابوابها المختلفة الأخرى (آراء ومناقشات ، نقد الكتب ، تقارير عن الندوات والمؤتمرات) على أن تكون المساهمة في حدود ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ كلمة .

٤ ـ يشترط ان تكون الدراسة او المقالة موثقة وان تشمل الاشارات المرجعية : اسم المؤلف ، وعنوان الكتاب ، ومكان النشر ، ودار النشر ، وسنة النشر .

٥ ـ يفضل أن تكون الدراسات مطبوعة على الآلة الكاتبة او بخطوط واضحة تجنبا للأخطاء المحتملة .

٦ ـ تخضع الدراسات الواردة للمركز للتحكيم بواسطة اثنين من الخبراء على الأقل .

٧ ـ يلتزم المركز بتقويم اية دراسة تصله واعلام المؤلف بذلك في حدود شهر من تاريخ استلامها .

٨ ـ الدراسات التي لا يرى المركز صلاحية نشرها لا ترد للمؤلف .

---

(٤٦) انظر : عادل حسين ، « الانهيار بعد عبد الناصر .. لماذا ؟ جواب جديد لسؤال قديم ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ٢٠ (تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠) .

نحو استراتيجية عربية لبحوث الاعلام

سعـــد لبيـــب

خبير في الاعلام . أستاذ غير متفرغ بكلية الاعلام بجامعة القاهرة . وعضو مجلس امناء المعهد الدولي للاعلام بلندن .

قد يكون من التجاوز الظن بأن عبارة « بحوث الاعلام » تدل بذاتها دلالة واضحة على مغزاها ، فتدخل في موضوعنا الأصلي مباشرة وهو وضع تصور مستقبلي لها . لقد تبين لي أن هذه العبارة تحمل اكثر من دلالة ،وتتعدد بتعدد المواقف العلمية او المهنية . بل ان الزمن نفسه قد زاد من تعقيد الموقف . فما كان بسيطا في الماضي اصبح الآن معقدا مع تطور العلوم المتصلة بالعملية الاعلامية وتشابكها .

وليس في نيتي وضع تعريف جديد لبحوث الاعلام : أولا لأن وضع التعريف مهما كانت دقة صياغته سيقودنا الى مزيد من الغموض،وربما الاختلاف بسبب كثرة التفسيرات التي لا بد أن تتعقبه : وثانيا لأن هناك من هم اقدر مني على هذه المحاولة ، اذا ما كان لا بد منها .

ولعل الاجدى أن نستعرض الدلالات المتداولة لهذه العبارة في الوقت الحاضر ، في محاولة لحصر مجالات تطبيقها ، وبالتالي تحديد هذه الدلالة على الأقل في مجال هذا البحث .

لا بد من ان نعترف مبدئيا بأن الاعلاميين الممارسين للعمل الاعلامي،لا تهتم غالبيتهم كثيرا ببحوث الاعلام او الاتصال ، وينصب اهتمامهم في الدرجة الأولى على تقنيات الاتصال ، اي الاساليب الفنية الملائمة لوسيلة الاعلام التي يعملون فيها سواء كانت صحيفة او مجلة او راديو او تليفزيون او سينما او وكالة انباء او غير ذلك ، من اجل تطوير مهاراتهم وبالتالي تثبيت اقدامهم في مجالات عملهم ، هذا بالاضافة الى اهتماماتهم الموزعة على كل ما يتصل بالوسيلة التي يعملون فيها من امور سياسية او اجتماعية او فنية او غيرها .

والذين يلتفتون منهم الى قضية البحوث المتصلة بالاعلام هم غالبا على مستوى المخططين او المديرين . وتتعدد الدوافع لهذه الالتفاتة ، فقد يكون الدافع هو الرغبة في زيادة جماهيرية الوسيلة بعد أن يكون المسؤولون قد استنفدوا كل اساليبهم الفنية . وقد يكون الدافع هو رغبة المسؤول الاعلامي في الحصول على وثيقة محترمة يدافع بها عن رأيه (ولا تظهر هذه الوثيقة طبعا الا اذا جاءت نتيجة البحث مؤيدة لتوقعاته) أو يدفع بها النقد عن تصرفاته . وقد يكون لمجرد المباهاة بأن هذا الجهاز او ذاك يقوم ببحوث علمية .

ولكن ما هو مفهوم « البحوث الاعلامية » في هذا المجال ؟ ربما لا اكون مخطئا كثيرا اذا قلت ان

ما يعرف « ببحوث السوق » هي المعادل الموضوعي « للبحوث الاعلامية » في نظر غالبية الاعلاميين الممارسين المهتمين اصلا بقضية البحوث (وأرجو المعذرة في استخدام كلمات مثل « غالبية » أو « أكثر » أو « أقل » دون أن يكون هناك اي دليل من البحث العلمي على صدق ما اقول ، واعتمادي هنا على الملاحظة الشخصية والخبرة العملية وحدهما) . وتأخذ بحوث السوق هذه اشكالا مختلفة باختلاف الوسيلة الاعلامية التي تلجأ اليها . فهي تأخذ شكل قياس حجم الاستماع او المشاهدة بالنسبة للراديو والتلفزيون ، او ترتيب اولويات تفضيل الجمهور للبرامج والنجوم . وتأخذ شكل قياس درجة « المقروئية » للمواد المنشورة بالنسبة للصحيفة او المجلة . أو حجم المبيعات من السلع والخدمات بالنسبة للاعلانات المنشورة أو المذاعة ، أو عناصر التفضيل بالنسبة للافلام السينمائية لترتيب اولويات « نجوم الشباك » . وهناك مجموعة أخرى من بحوث السوق لا تهتم بها وسيلة بعينها ، بل يتوزع الاهتمام بها بين اكثر من وسيلة من وسائل الاعلام كالبحوث الخاصة بقضاء اوقات الفراغ وتوزيعها بين الوسائل والانشطة الاجتماعية المختلفة . وبحوث قياس اتجاهات الرأي العام . وفي حالات نادرة قد يصل الاهتمام الى قياس الأثر المباشر للرسالة الاعلامية على مواقف الافراد او سلوكهم .

أما علماء الاجتماع فلا يقفون كثيرا عند هذا النوع من البحوث . وقد يبالغ بعضهم في التقليل من اهميتها وفي استبعاد الصفة العلمية عنها . ووجهة نظرهم في هذه الحالة انه لا بد من النظر الى عملية الاتصال باعتبارها عملية اجتماعية صرفة ، وان وسائل الاعلام المختلفة لا تعدو أن تكون مجرد مؤسسات اجتماعية ، لها تأثيرها الواضح في المجتمع بشرط النظر اليها في اطار التنمية الاجتماعية الشاملة .

فعملية الاتصال لها عناصرها المختلفة التي ينبغي ان تخضع للبحث العلمي . فالمصدر ـ الفرد الذي يشكل الرسالة الاعلامية ، بعد أن يختار موضوعها ، لا بد من البحث عن ثقافته واتجاهاته وكيفية اختياره وتدريبه والضغوط المختلفة التي يعمل في اطارها . والمصدر ـ المؤسسة ينبغي البحث في كيفية تمويله وادارته ومركز القرار فيه او من خارجه ، والاعتبارات الأخرى المؤثرة في نشاطه وتحديد اهدافه . والرسالة الاعلامية يجب ان تخضع للتحليل العلمي لمعرفة مدى ملاءمتها للهدف الذي تسعى الى تحقيقه ، ان كان هناك هدف ، والى جمهور المتلقين ، ومدى تأثرها باتجاهات المصدر أو المستقبل ، ومدى التناسق والتناغم بينها وبين الرسائل الأخرى التي تبث عن طريق وسائل الاعلام المختلفة ، أو غيرها من المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة أو الحزب أو الحكومة او الجمعية او المؤسسة الدينية .

والجمهور المستهدف ، ما هي احتياجاته الاعلامية سواء من ناحية الوسائل او المحتوى ، وهل تصله الرسالة فعلا ، وما مدى تفاعله معها وفهمه لها ، ومدى تأثره بها على المدى القريب وعلى المدى البعيد ، وما هو دور المؤسسات الاجتماعية الأخرى وعمليات الاتصال الشخصي في تثبيت اثر الرسالة او ضياعها او تحويرها ؟

ويرى علماء آخرون غير علماء الاجتماع أن تمتد بحوث الاعلام لكي تشمل مجالات أخرى مما يعنيهم . فالتربويون يرون ان تشمل بحوث الاعلام قياس أثر استخدام الوسائل المختلفة في العملية التعليمية ، سواء بالنسبة للتعليم المدرسي أو التعليم غير المدرسي أو ما يسمى في بعض الحالات بتعليم الكبار ، وأثر هذا الاستخدام خارج العملية التعليمية في مجالات متصلة بها ، كاستخدام اللغة

وتشكيل المواقف والاتجاهات ورفع المستوى الثقافي بشكل عام . وقد تعددت الوسائل هنا مع التطور العلمي الحديث ، فأصبحت تشمل الى جانب الدوريات والخدمات الاذاعية والتلفزيونية المفتوحة والسينما ، دوائر التلفزيون المغلقة وذات الكوابل المحورية والمسجلات الصوتية والمرئية والاسطوانات وغيرها مما يستخدم في تكنولوجيا التعليم العام والتعليم الذاتي .

ويرى علماء النفس الفردي والاجتماعي ضرورة أن تشمل بحوث الاعلام ظواهر الاستيعاب والادراك والتذكر وتغيير المواقف والسلوك .

واصبح علماء الادارة يرون فائدة كبرى في تحليل النظم الادارية في المؤسسات الاعلامية ، لمعرفة مدى ملاءمتها لتطوير العملية الاعلامية واقتراح البدائل المناسبة .

وأخذ علماء الاقتصاد يلحون في السنوات الاخيرة على ضرورة البحث في النظم المالية والاقتصادية التي تسير عليها المؤسسات الاعلامية من أجل الوصول الى افضل البدائل في التشغيل الاقتصادي لهذه المؤسسات ، واطلقوا عبارة « اقتصاديات الاعلام » على المبادىء التي ينبغي ان تحكم الانشطة الاعلامية المختلفة من الناحية المالية والادارية ، يستوي في ذلك أن تكون هذه الانشطة موجهة للربح أو للخدمة العامة . فالمفروض حتى في هذه الحالة الاخيرة ان نختار البدائل التي تؤدي نفس الخدمة بأقل جهد بشري واستثمار مالي .

ما هي بحوث الاعلام اذن ؟ وبأي منظور نأخذ من بين العديد من وجهات النظر أو زوايا التناول التي عرضنا لها ؟

في رأيي أن كل هذه الانماط التي ذكرناها تدخل في اطار بحوث الاعلام ، أو أن بحوث الاعلام تشمل هذه الانماط جميعها ، وأن الخلاف هو في ترتيب الاولويات . فهذه تخضع بطبيعة الحال لما يعتقد كل فريق انها الاجدر بالاهتمام وفقا لاتجاهه العلمي ولانتمائه المهني .

وهنا نجد سؤالا يلح في أن يطرح نفسه ، هو : هل يشكل البحث الاعلامي علما قائما بذاته ؟ والاجابة المنطقية بعد هذا السرد أن البحوث الاعلامية لا تشكل علما قائما بذاته . بل هي لا تعدو أن تكون « مجالا » تتشابك وتتعاون فيه مجموعة من العلوم كعلم الاجتماع وعلم الاتصال وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاحصاء والعلوم الاقتصادية والادارية . وهذا هو الرأي الذي انتهى اليه بعض كبار العاملين في هذا المجال على المستوى الدولي ـ فيما يتعلق بالاعلام ـ على انه اصبح « مجالا » له كيانه الخاص وأهميته البالغة ، ولأنه مجال تتشابك فيه علوم مختلفة ، فقد كانت التوصية التي تظهر في كثير من المؤتمرات الدولية التي تعالج موضوع البحوث الاعلامية، هي أن تتولى هذه البحوث « فرق » بحثية تضم عددا من التخصصات العلمية وفقا لطبيعة كل بحث اعلامي تقوم بتخطيطه وتنفيذه .

واذا كان العنصر الأول الذي يحدد طبيعة كل بحث هو الهدف الذي يسعى اليه ، من هنا لا بد من وقفة اخرى لتحديد هذه الأهداف .

اهداف بحوث الاعلام

يمكننا القول بشكل عام أن « الغرض » الاساسي من بحوث الاعلام هو « العمل على زيادة فعالية عملية الاتصال في المجتمع » . ومفهوم أن كل عملية من هذه العمليات لها هدفها الخاص ،

ويتدرج تحت هذا الغرض العام من البحوث الاعلامية مجموعة من الأهداف العامة التي يمكن ايجازها على النحو التالي

● معاونة الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسات والخطط الاعلامية على اختلاف مستوياتها في وضع هذه السياسات والخطط ، التي لا يمكن أن ترسم بشكل سليم الا على اساس من الحقائق والمعلومات والبيانات التي تعتبر البحوث الاعلامية الوسيلة الأولى للحصول عليها .

● معاونة الاعلاميين الممارسين في وسائل الاعلام المختلفة على زيادة كفاءتهم في العمل عن طريق فهمهم لطبيعة العناصر المكونة لعملية الاتصال ، والآثار المتوقعة منها في ضوء الظروف الاجتماعية المحيطة بها والمؤثرة فيها . وتنير لهم الطريق من أجل مزيد من تحديد واجباتهم ومسؤولياتهم المهنية والاجتماعية .

● معاونة المؤسسات الاعلامية المختلفة في اختيار البدائل المناسبة لكل منها في مجال الادارة ، وفي مسارها الاقتصادي ، حتى تستطيع أن تحقق اهدافها بكفاية اكبر وبأقل قدر من الجهد الانساني والاستثمار المادي .

● معاونة الجمهور المتلقي للرسائل الاعلامية على تكوين نظرة نقدية وموقف انتقائي ، يساعدانه في مشكلة الاختيار والافادة مما يختاره ، وقد يدفعانه الى محاولة المشاركة الايجابية في العملية الاعلامية ، مما يعطي رافدا خصبا لوسائل الاعلام المختلفة ويدعم ثنائية الاتجاه في عملية الاتصال .

ويتطابق هذا التحديد لأهداف بحوث الاعلام مع الخطة الدولية متوسطة الأجل ، التي اقرها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم/ اليونسكو ، في خريف عام ١٩٧٦ ، لكي تطبق في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٢ .

ونشير بالتحديد الى الهدفين المرقمين ٣/٩ و ٤/٩ من الفصل التاسع ، الذي جاء تحت عنوان « الاتصال بين الاشخاص وبين الشعوب » . فالهدف الأول خاص « بتعزيز تفهم وتقدير افضل لعملية الاعلام ودوره في المجتمع واقرار معايير مهنية رفيعة » ، وذلك عن طريق وضع خطة دولية واقليمية ووطنية لترشيد استخدام البحوث الاعلامية لتحقيق هذا الهدف . والهدف الثاني الذي نصت عليه الخطة متوسطة الأجل ، وضع تحت عنوان « تعزيز البنى الاساسية والتدريب في مجال الاتصال والتشجيع على استخدام افضل لوسائل الاعلام لغايات اجتماعية . وذلك ايضا بالالتجاء للبحوث الاعلامية » .

تحديد مجالات العمل وفق هذه الأهداف

واذا اعدنا استعراض المجالات المختلفة التي سردناها، باعتبارها تمثل اهتمامات الاعلاميين وعلماء الاجتماع، وغيرهم من العلماء الذين يتصل عملهم بالعملية الاعلامية فسنجد انها مجتمعة ، ودون تحيز لاهتمامات هذه الفئة او تلك ، تعتبر المجالات الملائمة لتحقيق الأهداف التي ذكرناها في الفقرة السابقة .

وقد وردت هذه المجالات بشكل او بآخر في التوصيات التي انتهت اليها الاجتماعات التي نظمتها

اليونسكو ومهدت لوضع الخطة متوسطة الأجل ، ونخص منها اجتماعين : الأول « اجتماع الخبراء حول الاتصال الجماهيري والمجتمع ـ الحاجة الى البحوث » ، الذي عقد بمدينة مونتريال في الفترة من ٢٠ ـ ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٦٩ : والثاني اجتماع « مجموعة الاستشاريين حول بحوث الاتصال » ، والذي عقد في باريس في الفترة من ١٩ ـ ٢٦ نيسان/ ابريل ١٩٧١ ، وخرج بتقرير يتضمن « مقترحات لبرنامج دولي حول بحوث الاتصال » .

وقد تضمن هذان التقريران اقتراحات تفصيلية حول خطط البحوث الاعلامية التي ينبغي القيام بها على المستوى الوطني والاقليمي والدولي . وهي في مجملها تسير وفق الخطوط التي اشرنا اليها .

والواقع اننا اذا اعدنا النظر في اهداف البحوث الاعلامية لكي نحدد مجالات العمل ، نجد ان هذه المجالات تنبع من محاولة الاجابة عن السؤال العام التالي . ما هو نوع المعلومات التي يحتاج اليها المجتمع لكي يتخذ قرارات سليمة بالنسبة لتنظيم وتشغيل واستخدام وسائل الاتصال ؟

وفي محاولتنا للاجابة عن هذا السؤال الشامل ، نجد اننا في حاجة الى تقسيم هذا السؤال العام الى خمسة اسئلة او عناصر يمكن أن تندرج تحت الاجابة عليها المجالات المختلفة لبحوث الاتصال .

فالسؤال **الأول** ، ما هي الاحتياجات الفردية والجماعية التي يمكن لوسائل الاعلام اشباعها ؟ وقد تقتضي عبارة الاحتياجات « الجماعية » وقفة قصيرة ، فالذي نعنيه هنا احتياجات المؤسسات او المنظمات الاجتماعية المختلفة كالاسرة والحزب والجمعية التعاونية وما اليها . ذلك أن البحوث الاعلامية سارت طويلا على اساس دراسة « الفرد » باعتباره الاساس في اي تنظيم إجتماعي . ولكن هذه التنظيمات او الكيانات الاجتماعية التي تجتمع وتلتقي حول هدف معين ، لها ايضا احتياجاتها المتميزة عن احتياجات الفرد ، والتي تلعب وسائل الاعلام دورا هاما في العمل على اشباعها .

والاحتياجات هنا سواء بالنسبة للفرد او الكيانات الاجتماعية ، لا بد من النظر اليها بالنسبة لوجود الوسيلة في ذاتها ، وكذلك بالنسبة للمضمون الذي تحمله الوسيلة .

ولما كانت الوسائل محدودة الطاقة مهما كبرت وتضخمت ، فيستحيل عليها ان تستجيب لكل الاحتياجات ، الأمر الذي يفرض سؤالا آخر في داخل السؤال الأول هو . ما هو ترتيب هذه الاحتياجات من حيث اولوية العمل على اشباعها ؟ وتحديد الأولوية هنا لا يأخذ في الاعتبار فقط اهمية الحاجة ، بل وكذلك قدرة الوسائل على مواجهتها بكفاءة وفاعلية .

والسؤال **الثاني** هو . ما هي وسائل الترابط التي يمكن ان تقوم بين وسائل الاعلام الجماهيري فيما بينها ، وفيما بينها وبين قنوات الاتصال الأخرى الموجودة في المجتمع كأشكال الاتصال الشخصي المختلفة . ذلك ان الاتصال الشخصي يلعب دورا خطيرا في الاقناع ونشر المعلومات ، بحيث انه يمكن ان يقوي من الأثر الذي تسعى اليه وسائل الاعلام الجماهيري او يقيم في وجهه العقبات ويحيطه « بشوشرة » تمنعه من احداث الأثر المطلوب . واقامة جسور من التعاون والتكامل بين هذه الأجهزة والقنوات من شأنه أن يزيد من فاعلية كل منها . والمشكلة هي متى ؟ وكيف ؟ والأمر متوقف الى حد كبير على القيم الاجتماعية وانماط السلوك الاجتماعي السائدة في المجتمعات المحلية المستهدفة .

والسؤال **الثالث** هو . ما هي الوسيلة الأكثر تناسبا والمحتوى الأكثر ملاءمة للقيام بالمهام

المختلفة ؟ ان كل وسيلة من وسائل الاتصال لها خصائصها الذاتية التي تجعلها اكثر كفاءة في تناول موضوعات بعينها . اي ان لكل منها نقاط القوة ونقاط الضعف . ولذلك فلا بد من ايجاد نوع من تقسيم العمل فيما بينها لحسن الافادة منها جميعا .

والسؤال **الرابع** هو ما هي وسيلة تحديد مستويات الاداء والعرض في وسائل الاتصال المختلفة ؟ ومفهوم أن تحديد المستوى الفني للاداء مسألة لا يمكن قياسها وتحديدها تحديدا رقميا ، وانما لا أقل من وجود مؤشرات معينة للعرض الجيد ووجود بدائل للمستويات الهابطة . وتتوقف هذه النقطة ايضا على المستوى الثقافي والفني لجماهير المستقبلين . كما انها تتصل بالقدرات الفنية لكل وسيلة من وسائل الاتصال والموارد والخبرات المتاحة لها .

والسؤال **الخامس** والأخير هو . كيف يمكن للوسيلة ان تقدم افضل خدمة بأقل تكلفة؟ ويدخل في هذا تشكيلها وتنظيمها الاداري ، والانظمة المالية التي تتبعها ، ومدى كفاءة الافراد القائمين بالعمل . وهو امر يتوقف بدوره على الانظمة المتبعة في الاختيار والتدريب والترقي ، ونظام الحوافز المتبع وما الى ذلك .

ولا شك في ان محاولة توفير المعلومات اللازمة للاجابة عن هذه الاسئلة الخمسة ستحدد مجموعة ضخمة من المجالات امام البحوث الاعلامية ، تشكل في مجموعها ، ووفقا للاولويات التي تحددها ، استراتيجية طويلة المدى للبحوث الاعلامية على المستوى الوطني .

ونود قبل ان ننهي حديثنا عن مجالات البحوث الاعلامية ان نركز على ملاحظة عامة لها اهميتها الخاصة هنا فلا بد ان تكون البحوث الاعلامية « وظيفية » . اي ان تختار على اساس انها ستؤدي الى ايجاد حلول لمشكلة ما ، او انها ستفيد في تطوير العمل الاعلامي بشكل او بآخر . وبعبارة اخرى لا بد من ان تكون هذه البحوث « تطبيقية » . ولا مجال هنا للبحوث النظرية البحتة التي لا تؤدي نتائجها الى اي مساهمة في حل مشكلة ، او الافادة منها في تحسين وتطوير الخدمات الاعلامية . فهذا النوع من البحوث ترف عقلي يتجاوز حدود الأجهزة البحثية القائمة بمواردها البالغة التحديد . وليس معنى هذا الاعتراض اصلا على فكرة البحوث النظرية البحتة . فلا شك ان لهذه البحوث فائدة في تطوير مناهج البحث ، وفي التدريس والتدريب . ولذلك فانها مهمة تلقى على عاتق الجامعات ومعاهد التدريس والتدريب الاكاديمي ، وينبغي الا تشغل الأجهزة المتخصصة في البحوث الاعلامية .

مسؤولية البحوث الاعلامية

وهنا ينبغي لنا ان نتوقف قليلا لكي نعرف ما هي هذه الأجهزة التي ينبغي أن تناط بها مسؤولية اجراء بحوث الاعلام ؟

ولن اتعرض الآن للوضع القائم في اي قطر عربي ، اذ ان هذا يخرج عن اطار البحث . ولكن سأكتفي بالاشارة الى بعض الاعتبارات النظرية التي ارى اهمية الالتفات اليها عند معالجة هذا الموضوع .

وهنا يبرز خلاف في الرأي ، او على الأقل بعض التباين في وجهات النظر . فهناك اتجاه لدى الاعلاميين لاعتبار موضوع البحوث الاعلامية من صميم اختصاصهم . ولذلك نجد بعض الأجهزة الاعلامية كالمؤسسات الاذاعية والصحفية وقد انشئت لها ومن داخلها اجهزة بحثية لتلبية

احتياجاتها . وحجتهم في هذا ان مثل هذه الأجهزة اقدر على فهم احتياجات الاعلاميين وعلى الاجابة عن تساؤلاتهم بالسرعة المناسبة للايقاع العام في اجهزة الاعلام ، والذي يتناقض مع الهدوء والبطء الذي يتسم به الايقاع الاكاديمي ، بالاضافة الى أن هذه الأجهزة تقدم بحوثها بلغة يفهمها الاعلاميون ولا تدور بهم في متاهات المصطلحات الاكاديمية .

ويعارض هذا الاتجاه تماما ، الغالبية من علماء الاجتماع المهتمين ببحوث الاعلام ، فهم يرون ان هذه البحوث هي اجتماعية بطبيعتها ، وأن اجهزة الاعلام لا تعدو ــ كما سبق ان اشرنا ــ ان تكون مؤسسات اجتماعية ، وأن العملية الاتصالية هي عملية اجتماعية في مكوناتها الاصلية ، الأمر الذي يفرض أن تقوم به اجهزة بحث اجتماعي متخصصة . فهي القادرة على صياغة مشكلة البحث ، الصياغة العلمية السليمة ، ولا تخضع في هذا لصياغة الاعلاميين التي قد لا تأخذ الاعتبارات العلمية في حسبانها . بالاضافة الى ان اجهزة الاعلام عندما تقوم بالبحوث تكون اميل الى ان تصل الى نتائج ترضي الاعلاميين على حساب الحقيقة العلمية . وقد قال بعضهم عبارة خطيرة مؤداها ان الاعلام يلعب دورا خطيرا في المجتمع ، بحيث انه من غير المناسب ان يترك للاعلاميين وحدهم !

وبصرف النظر عن هذه الاعتبارات النظرية التي لا شك بأن لكل منها وجاهته . فان الاعتبارات العملية تلقى بتبعات القيام بجوانب مختلفة من بحوث الاعلام ، على عديد من الجهات . فالمؤسسات الاعلامية قد ترى ضرورة اجراء قدر من بحوث السوق في مجالاتها لمعرفة مدى انتشار انتاجها ودرجة تقبله ، ومن ثم تعينها على رسم خططها . والكليات والمعاهد الجامعية تتولى بعض بحوث الاعلام كضرورة للتدريب واختبار قدرة الدارسين على الاستيعاب والتطبيق العملي ، على الأخص في اقسام الاعلام والاجتماع وعلم النفس والتربية ، وربما غيرها ايضا (كأقسام الارشاد الزراعي واكاديميات الفنون) . وقد ترى بعض اجهزة الدولة وربما اجهزة الاعلام ، من بين واجباتها قياس اتجاهات الرأي العام . وقد ترى اجهزة البحوث التربوية ان تتعرض لاستخدام وسائل الاعلام في التعليم المدرسي وغير النظامي فتجري حوله مجموعة من البحوث التربوية التي يمكن ايضا ان تدخل في اطار بحوث الاعلام . وقد ترى بعض اجهزة العلاقات العامة في وزارات واجهزة الخدمات ان تقوم ببعض البحوث الاعلامية ، لمواجهة بعض مشاكلها كأجهزة الارشاد الزراعي وتنظيم الاسرة والصحة وغيرها ، وهذا بالاضافة الى ما قد تقوم به بعض المؤسسات الاقتصادية من بحوث قد تتصل بالنشاط الاعلامي ، على الاخص ما تعلق منه بالاعلان .

ولا يستطيع احد ان ينكر اهمية هذه البحوث ما دامت نابعة من احتياج حقيقي ، وتتبع مناهج البحث العلمي في التطبيق . كما انه من غير المناسب حرمان هذه الأجهزة من القيام بنشاط بحثي لمواجهة مشكلاتها .

ولكننا اذا تأملنا في المجالات التي تتحرك فيها هذه الأجهزة جميعا ، نجد انها لا يمكن ان تحقق الأهداف المتكاملة المنشودة من وراء بحوث الاعلام ، ولا تعدو ان تستجيب لبعض المتطلبات السريعة والتفصيلية للاجهزة المعنية ، بالاضافة الى اغراض التدريب . ولذلك ينبغي ان تنشأ جهة بحثية على المستوى الوطني ، تتخصص في بحوث الاعلام الشاملة المتكاملة ، لها استقلالها وذاتيتها المنفصلة عن المؤسسات الاعلامية او المؤسسات التعليمية ، وان تتوافر لها من الموارد المادية والخبرات البشرية المتنوعة ما يمكنها من تحقيق الأهداف المحددة للبحوث الاعلامية على المستوى الوطني .

تمويل البحوث الاعلامية

وعلى المؤسسات الاعلامية المعنية بانتاج المواد الاعلامية او نشرها ، أن تساهم في الدعم المادي لهذا الجهاز المركزي للبحوث الاعلامية ، وكذلك الشأن في اجهزة الدولة المعنية بالخدمات ، والتي يدخل استخدام وسائل الاعلام ضمن اهتماماتها . ذلك ان كل هذه المؤسسات والاجهزة ستستفيد بطريق مباشر او غير مباشر ، وعلى المدى القصير او البعيد ، من المعلومات والنتائج التي توفرها بحوث الاعلام التي يقوم بها هذا الجهاز المركزي .

على ان الجانب الاكبر لهذا الدعم ينبغي ان يأتي من الميزانية العامة للدولة ، تأكيدا لفكرة ان هذه البحوث لا تخدم فقط ولا ينبغي لها ان تقتصر على خدمة وسائل الاعلام المعنية ، بل يجب ان يكون هدفها الاخير هو « المصلحة العامة » وليس مجرد مصلحة « الجماهير » المستفيدة من خدمة اعلامية بذاتها .

« والمصلحة العامة » التي تمثلها الدولة ، رغم انها تعبير مطاط وغير محدد ، الا انها تعلو في كل الاحوال على المصالح الأخرى الأكثر ضيقا ، والمتمثلة فيما تراه مؤسسة اعلامية ما او جهاز من اجهزة الدولة على انه يحقق مصلحة الجماهير التي تتعامل معها .

كما ان ميزانية هذا الجهاز المركزي ، عندما تعتمد في الدرجة الأولى على ميزانية الدولة ، تتيح له حرية في الحركة لا تتاح عندما يكون الاعتماد الأول على العملاء او « الزبائن » الذين لا يستبعد تدخلهم في مراحل البحث المختلفة باعتبارهم « المولين » .

البحوث الاعلامية من اجل التنمية

على ان الجهاز المركزي لبحوث الاعلام ينبغي ان تسندالية مجموعة من المهام ، بالاضافة الى مهمته الاصلية في القيام بالبحوث الاعلامية الشاملة ، وفقا للخطة التي تعد تبعا للاولويات والموارد المتاحة .

فمع قلة الأجهزة البحثية ، وعدم توافر القدر الملائم لها من الخبرات والموارد ، لا بد من ضمان عدم تكرار البحوث واستفادة كل منها بالنتائج والمعلومات التي توافرت من بحوث سابقة ، الأمر الذي يجعل من قيام وحدة لتوثيق بحوث الاعلام ، مهمة بالغة الأهمية . وليس امامنا الا هذا الجهاز البحثي المركزي لكي يقوم بهذا الدور . وينبغي ان توفر لهذه الوحدة وسائل الحصول على كل ما تجريه الاجهزة الاخرى من بحوث وما تنتهي اليه من نتائج ووسائل لتعميم هذه النتائج للافادة منها بحيث تصبح هذه الوحدة بمثابة « بنك معلومات » للبحوث الاعلامية . ويستطيع هذا الجهاز المركزي ان يكون ايضا بمثابة بنك للخبرات يتيحها لتلك الأجهزة التي تتولى جانبا او آخر من بحوث الاعلام ، لضمان توافر الحد الادنى من الدقة العلمية في البحوث ، حتى يمكن الاعتماد على ما تنتهي اليه من معلومات ومؤشرات . ويستطيع بهذه الطريقة ايضا ان يضمن توحيد مناهج البحث ، وان يسعى الى تدريب الباحثين الجدد وفق احدث المناهج ، وان يعقد بين المسؤولين عن البحوث اللقاءات التي تضمن الوصول الى توحيد المفاهيم ورفع مستوى الاداء .

ولكن الأهم من هذا ان نضمن ان تسير البحوث وفق خطة طويلة المدى ، لتوفير القدر اللازم من المعلومات التي تتطلبها عملية ترشيد استخدام وسائل الاعلام لتحقيق اهداف التنمية الوطنية .

وقد اصبح شعار « البحوث من اجل التنمية » من الشعارات المتداولة على الصعيد الدولي في الوقت الحاضر ، خصوصا فيما يتصل ببلدان العالم الثالث او الدول النامية . وهذا الشعار يتفق تماما مع الأهداف التي حددناها من قبل للبحوث الاعلامية .

على هذا يكاد يكون الطريق الوحيد الى تحقيق وضع استراتيجية لبحوث الاعلام بخطط طويلة المدى ، هو في اقامة مجلس اعلى لبحوث الاعلام ، تشترك فيه كل الأجهزة وأقسام البحوث الاعلامية ، بالاضافة الى ممثلي المؤسسات الاعلامية وعدد من الخبراء المختصين في العلوم المختلفة المتصلة ببحوث الاعلام . وطبيعي ان يكون هذا المجلس الأعلى جهة تخطيط وحسب فلا يتعرض للتنفيذ . ومن شأن قيامه ، وبهذا التشكيل ، أن يضمن ليس فقط وضع الخطط المناسبة وإنما يضمن كذلك قدرا معقولا من الأخذ بنتائج البحوث في التطبيق العملي .

التنسيق على المستوى العربي

وعندما يبدأ الحديث عن التنسيق فالاتجاه عادة يكون نحو الحديث على المستوى القطري ، ثم المستوى الاقليمي ، ثم العالمي . ولكننا عندما ننظر إلى الوضع الاعلامي في كل قطر من الاقطار العربية ، نجد أن مثل هذا الترتيب في النظر الى قضايا التنسيق غير ملائم وغير واقعي . ذلك ان وسائل الاعلام ومحتواه ، أصبحت لا تقف عند حدود أي بلد عربي ، بل أصبحت السوق العربية الواسعة هي مجالها الطبيعي . فاذا استبعدنا المادة الاعلامية المتصلة بالأحداث الجارية والمرتبطة بالمواقف السياسية المختلفة ، لوجدنا أن بقية المواد الاعلامية ووسائل نشرها واذاعتها لها طابعها القومي سواء شئنا أو أبينا .. فتلك هي طبيعة الأمور .

الفيلم السينمائي العربي والكتاب والبرامج التلفزيونية والمجلات ، وكثير من الصحف اليومية ، كلها لا تعرف حدودا قطرية ، وإنما حدودها هي المنطقة العربية على اتساعها ، وكثير من الخدمات الاذاعية تخطط للمستمع المحلي وللمستمع في خارج القطر العربي في نفس الوقت .

ولا ينطبق هذا فقط على جانب استخدام المادة الاعلامية ، بل لقد أصبح ينطبق على جانبي الانتاج والعمالة أيضا ، فلم يعد انتاج المادة الاعلامية في كثير من الحالات انتاجا قطريا صرفا ، بل أصبح الطابع العربيا في الانتاج متمثلا في العاملين فيه والمخططين له أيضا . وهذا أمر يتم بطريقة تلقائية لا تدفع إليه اعتبارات سياسية قومية ، بقدر ما تدعو اليه طبيعة المصالح والأهداف المشتركة .. بل إن طبيعة الأشياء نفسها تدعو إليه . وكيف لا ، ونحن نعيش في منطقة تتميز بقدر كبير جدا من الملامح الثقافية المشتركة المعتمدة على وحدة اللغة والدين والتاريخ وتلاقي الاحتياجات والاهتمامات والأهداف القومية ، بالاضافة الى الوحدة الجغرافية .

ويستتبع هذا أن أي تخطيط للبحوث الاعلامية ، لكي يقدم القدر الكافي من المعلومات التي تؤدي إلى زيادة فعالية وسائل الاعلام والاتصال ، لا بد من أن يتم على المستوى العربي كله .

وإذا كان هذا هو الهدف البعيد الذي ينبغي أن تتجه إليه الجهود ، فانه من الممكن الوصول إليه مرورا بمراحل أخرى لكل مرحلة منها فائدتها الذاتية . فمن الممكن البدء بانشاء مجموعة من مراكز توثيق البحوث الاعلامية في البلدان العربية التي بدأت تهتم بهذه البحوث ، أو التي لديها الحد الأدنى من المؤسسات الأكاديمية والاعلامية التي يمكن ان تساهم في هذا العمل . وتعمل هذه المراكز كبنوك

معلومات لجمع المتوافر من هذه البحوث على المستوى الوطني ، واتاحتها لكل الجهات المعنية للافادة من نتائج البحوث في مشروعات البحوث التالية أو في تطوير الخدمات الاعلامية . وهذا العمل في ذاته قد يكون حافزا على اجراء المزيد من البحوث الاعلامية .

وفي مرحلة تالية يمكن أن تجمع هذه المراكز في شبكة عربية ، ويتم إنشاء مركز إقليمي عربي لبحوث الاعلام يقوم بمهمة البنك المركزي لبقية البنوك المحلية . وهكذا تصبح نتائج البحوث متاحة على المستوى العربي كله .

وقد تؤدي هذه المرحلة بذاتها إلى التفكير في تعميم فكرة انشاء أجهزة البحوث الاعلامية المركزية ، واللجان الوطنية لبحوث الاعلام ، التي يمكن ان تتطور على المدى البعيد فتصبح شبكة من اللجان الوطنية يجمعها مركز اقليمي يتولى أعمال التنسيق ورسم خطط البحوث على المستوى الاقليمي ، كما يخطط لأعمال التدريب وتوحيد المصطلحات والمفاهيم ومناهج البحث ، ويكون وسيلة للارتباط بشبكة البحوث الاعلامية العالمية .

ليس هذا حلما . بل إنه أحد المشروعات الاعلامية الجديدة التي تتبناها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم متعاونة في المرحلة الأولى منه مع منظمة اليونسكو . **لقد أصبحت البحوث الاعلامية القائمة وفق نظرة علمية اجتماعية ضرورة لا بد منها إذا كنا نريد لمؤسساتنا الاعلامية ان تؤدي دورها في اطار خطط التنميةالوطنية،وأن تتحمل مسؤوليتها القومية على امتداد الساحة العربية** □

صَدر حديثًا

عَن

مركز دراسات الوحدة العربية

التجارب الوحدوية العربية المعاصرة

تجربة دولة الامارات العربية المتحدة

بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

اسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر*

د. سعد الدين ابراهيم

استاذ علم الاجتماع في الجامعة الامريكية في القاهرة .

مقدمـــــة

قدر نصيب مصر من هجرة العمالة العربية بعدد يراوح في حده الأدنى ٤٠٠ الف عامل ، وحده الأقصى ٦٠٠ الف عامل سنة ١٩٧٥[١] ، وهذا يمثل حوالى ثلث مجموع العمالة المهاجرة على الصعيد العربي ؛ والذي كان قد قدر للعام نفسه بعدد يراوح بين ١,٣ مليون ومليوني عامل[٢] . وإذا ما أخذنا بتقدير الحد الأدنى (٤٠٠ الف) فإن هذا العدد يمثل زيادة قدرها اربعة أمثال ما كان عليه الحال عام ١٩٦٥ ، حيث اقتصر العدد على ١٠٠ الف عامل[٣] . وثمة حقيقتان تفاجئان اي مراقب لسوق العمالة العربية وهما (أ) معدل الزيادة الضخمة للعمالة المصرية المهاجرة الى البلدان العربية الغنية في النصف الأول من السبعينات (زيادة بمقدار ٤٠٠ بالمائة في غضون سنوات خمس) ؛ و (ب) الغالب لنصيب مصر من مجموع العمالة العربية المهاجرة . إن مصر هي ، حسب معظم المصادر ، اكبر مورد منفرد بين البلدان العربية وغير العربية الداخلة في نظام الهجرة العربية[٤] . فالمصريون يشكلون ما بين ١٠ و ٦٠ بالمائة من قوة العمل ، في معظم البلدان الغنية

---

* تمثل هذه الدراسة احد فصول كتاب اعده الكاتب بعنوان « النظام الاجتماعي العربي الجديد (دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية) » . (المحرر)

(١) انظر :

J.S. Birks and C.A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: International Labor Organisation (ILO), 1980), pp. 43-46.

(٢) انظر : محمود عبد الفضيل ، **النفط والوحدة العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) ، ص ٢٨ ـ ٣٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢١ .

(٤) لتحليل مقارن عن الجماعات العربية الوافدة الى البلدان النفطية الغنية ، انظر :

World Bank, «International Labor Migration and Manpower in the Middle East and North Africa,» Washington D.C., September 1980 (mimeo.).

برؤوس الأموال . إنهم في كل مستويات القوة العاملة ، بدءاً من كونهم مستشارين سياسيين لحكام اقطار الخليج ، الى اشتغالهم بأعمال الحفر وتعبيد الطرق في اقصى ارجاء الجزيرة العربية . وتستوعب ليبيا والمملكة العربية السعودية معظم العمالة المصرية (حوالى ٢٠٠ الف لكل منهما في اواخر السبعينات) ، وتتبعهما في ذلك الكويت ، ثم بقية اقطار الخليج[٥] . وتشير الملاحظات في الآونة الأخيرة الى أن العراق في طريقه الى أن يصبح مستقبلاً رئيسياً ـ إن لم يكن الأول ـ للعمالة المصرية ، ولكن لم تتوافر في هذا الصدد بعد احصاءات رسمية .

أولاً : اسباب هجرة العمالة المصرية

هذا النمو الضخم المشهود في هجرة العمالة من مصر ، حدث في عقد السبعينات . وعلى الرغم من أن مصر ظلت تقليدياً تمد الوطن العربي وافريقية بالكفاءات العاملة منذ الخمسينات ، إلاَّ أن ذلك ظل محصوراً ضمن نطاق محدود. فحتى عام ١٩٦٨ لم يزد عدد المصريين الذين منحوا رخصاً او تصاريح تخوّلهم العمل في الخارج عن عشرة آلاف مصري[٦] . لكن هذا العدد بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ(١٩٧٨) قدر بشكل متحفظ بحوالى٥٠٠الف عامل اي بزيادة مقدارها خمسون مثلاً. والعامل الحاسم في هذا المجال كان هو الطلب المتزايد على العمالة المصرية في البلدان العربية الغنية هذا وسوف نعود عبر هذه الدراسة الى مناقشة هذا العامل . بيد أن عامل الطلب هذا ، لا يستطيع وحده تفسير تلك الزيادة الضخمة في هجرة العمالة المصرية .

ونطرح في هذا السياق ، ثلاث مجموعات من القوى الهيكلية المتفاعلة داخل مصر نفسها لأنها هي التي جعلت العمالة المصرية تستجيب للسوق المتوسعة في الطلب عليها في البلدان العربية الغنية. هذه المجموعات الثلاث هي: القوى الديموغرافية ، والقوى الاقتصادية ، والقوى الاجتماعية السياسية . أما الدافع الفردي للهجرة ، فهو يتأثر أساساً بمدى ادراك المصري العادي لهذه القوى الهيكلية التي تؤثر على حياته اليومية وّعلى الفرص المتاحة أمامه .

١ ـ الهيكل الديموغرافي

صورة مصر الديموغرافية تشبه الى حد كبير الوضع الذي تعيشه معظم بلدان العالم الثالث ، مثل الهند والمكسيك وتايلاند . إن مصر هي ، اكثر البلاد العربية ازدحاماً بالسكان ، (اكثر من ٤٠ مليوناً في الوقت الحالي) ، وان معدل النمو الطبيعي فيها يبلغ ٢,٣ بالمائة ، في حين يصل معدل النمو

---

(٥) اعلنت وزارة الخارجية المصرية في عام ١٩٧٨ انه كان هناك ٠٠٠ ٣٦٥ ١ مصري خارج البلاد موزعين على النحو التالي : ٠٠٠ ٥٠٠ في ليبيا ، ٠٠٠ ٥٠٠ في السعودية ، ٠٠٠ ١٥٠ في الكويت ، ٠٠٠ ١٥٠ في الامارات العربية المتحدة ، ٠٠٠ ٥ في العراق و ٠٠٠ ١٥ في قطر ، انظر : **الاهرام** ، ١٨ / ٩ / ١٩٧٨ .

(٦) انظر :

Ali E. Hillal Dessouki, «Development of Egypt's Migration Policy, 1952-1978,» paper prepared for the Project on Egyptian Labor Migration, Cairo University; MIT Technology Adaptation Program, Cairo, 1978 (mimeo.).

الحضري فيها حوالى ٤ بالمائة سنوياً،وأن سكان مصر عام ١٩٧٦ توزعوا بين ٥٦ بالمائة في القرى و ٤٤ بالمائة في المدن ، وإن كان الاتجاه التاريخي ما زال مستمراً نحو مزيد من ظاهرة التحول الحضري . هؤلاء السكان الذين يتزايدون بسرعة ، بينهم نسبة كبيرة من الفئات الصغيرة السن (٤٠ بالمائة دون الخامسة عشرة) ، كما يعانون انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية (٣٦,٨ بالمائة) ، وانخفاض معدل الالمام بالقراءة والكتابة (٤٤ بالمائة) ، كذلك فإن اضخم كتلة في الطاقة العاملة المصرية (٤٨ بالمائة) لا تزال عاملة في مجال الزراعة في حين تشتغل النسبة الباقية في قطاعي الخدمات (٣٨ بالمائة) والصناعة (١٤ بالمائة)[٧] .

وإذا كان هذا الهيكل الديموغرافي متخلفاً بمقاييس العالم الأول والثاني ، إلا أن سكان مصر متقدمون الى حد كبير بمقاييس الوطن العربي ، وبخاصة بالنسبة للاقطار العربية النفطية الغنية . إن سكان مصر ، يتصفون بأعلى معدل من المشاركة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي حوالى ضعفي نظيره في البلدان العربية الغنية التي لا يتعدى متوسط المشاركة فيها ٢١,٧ بالمائة (في مقابل ٣٧ بالمائة في مصر في اواخر السبعينات) . إن سكان مصر يمثلون قاعدة واسعة جعلت في الامكان توفير ١٣ مليون نسمة من القوى البشرية القادرة . من ناحية اخرى ، فإن معدل الالمام بالقراءة والكتابة في مصر من اعلى المعدلات في المنطقة ، إذ يزيد على الأقل ما بين عشر وعشرين نقطة مئوية ، عما هو الحال في معظم الأقطار العربية الغنية . هكذا ، وبالمقاييس العربية ، فإن الهيكل الديموغرافي لمصر يتيح لها أن تملك اكبر قوة عمل مدربة ومهيأة للانتشار السريع في كل انحاء المنطقة .

إن الكثافة السكانية الخام في مصر تبلغ ٤٠ فرداً في كل كيلومتر مربع ، وبهذا المقياس السطحي فإن مصر ليست مزدحمة بالسكان . ولكن في ضوء الحقيقة التي تقول إن ٩٥ بالمائة من مجموع مساحة مصر ، هي صحراء غير مأهولة، نجد أن الكثافة الحقيقية في مصر تبلغ ١٠٠٠ شخص ، لكل كيلومتر مربع ، وبهذا قد تكون من اعلى الكثافات السكانية في العالم . وهي بالقطع اعلى كثافة حقيقية في الوطن العربي . وفي حين أن الزراعة لا تزال الحرفة الرئيسة لمعظم المصريين ، فإن الأراضي القابلة للزراعة لم تزد الا بنسبة ٢٠ بالمائة في هذا القرن (من خمسة الى ستة ملايين فدان) . لكن السكان من ناحية اخرى تضاعفوا اربع مرات (من عشرة ملايين نسمة عام ١٩٠٠ الى ٤٢ مليون نسمة عام ١٩٨٠) . من هنا فإن نصيب الفرد من الاراضي الزراعية يتضاءل باستمرار من نصف فدان عام ١٩٠٠ الى اقل من ٠,١٥ من الفدان في الوقت الحالي ، وذلك مؤشر آخر لكون مصر « مكتظة بالسكان »[٨] .

مع ذلك فإن تعبيرات من قبيل « مكتظة بالسكان » او « فائض سكاني » لا بد من أن تظل دائماً مصطلحات نسبية . اذ أن المعول عليه في النهاية ، هو ما اذا كان السكان « مستخدمين على نحو سليم » (كما تشهد بذلك مؤشرات العمالة المجزية والمنتجة) ؛ وما اذا كان هؤلاء السكان

---

(٧) جميع الارقام الواردة في هذه الفقرة من : مصر ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **التعداد العام للسكان والاسكان** ، ١٩٧٦ (القاهرة : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٧٨) ، ص ١٥ ـ ٢٢ .

(٨) لمناقشة مسهبة عن زيادة ونقص السكان في العالم العربي ، انظر :

Saad E. Ibrahim, «Population of the Arab World, an Overview,» in: Saad E. Ibrahim and N. Hopkins, eds., *Arab Society in Tranisition* (Cairo: American University in Cairo, 1977), pp. 303-322.

يسجلون تحسناً مطرداً في مستوى معيشتهم او نوعية حياتهم (كما قد تشهد بذلك الارقام القياسية أو مؤشرات الدخل الفردي ومعدلات الالمام بالقراءة والكتابة ومعدلات وفيات الاطفال ... الخ) . إن ذلك كله يقودنا الى المجموعة التالية من العوامل الهيكلية ، وهي العوامل الاقتصادية التي تدفع العمالة المصرية الى التدفق على البلدان العربية الغنية . ويبقى الامر من بعد مطروحاً ، بمعنى أن الهيكل الديموغرافي لمصر اذا كان قد اتاح لها تصدير بعض قواها العاملة الى الخارج ، إلا أن هذا ليس معناه أنه قد حتم عليها بالضرورة أن تصبح بلداً مصدّراً للأيدي العاملة .

٢ ـ الهيكل الاقتصادي

عشية الطفرة التي شهدتها اسعار النفط ، كان لمصر اقتصاد يماثل نظراءه في معظم بلدان العالم الثالث : « مستوى منخفض من الناتج المحلي الاجمالي للفرد ؛ ومستوى منخفض من الاستهلاك الفردي ؛ ومستوى منخفض من المدخرات المحلية ؛ ومستوى منخفض من التكوين المحلي لرأس المال ؛ ونمط غير عادل في توزيع الدخل ؛ وانتشار للبطالة ، وبطالة مقنعة ، وهجرة سريعة من المناطق الريفية الى الحضرية »[٩] . وفي حالة مصر كانت هناك قيود اقتصادية اضافية منها الاعباء الدفاعية الضخمة ، ارتفاع في التضخم ، ديون اجنبية ، وبنية اساسية تتدهور بسرعة .

إن التوسع الاقتصادي والتصنيع اللذين شهدتهما مصر ، ووصلا اوج ذروتهما بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٥ كان قد توقف أواخر الستينات . والعامل الرئيسي ، وإن لم يكن الوحيد ، في توقف التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلاد ، كان هزيمة ١٩٦٧ في الحرب العربية ـ الاسرائيلية الثالثة . في العقد الذي سبق الهزيمة كان التوسع الاقتصادي مقروناً بسياسات اشتراكية ناشطة . كانت تلك هي الفترة التي شهدت مركزية التخطيط ، وانشاء القطاع العام ، ومشاركة العمال في الادارة والارباح ، والاصلاح الزراعي ، وتحديد ايجارات المساكن . كل هذه السياسات كانت سائدة وفاعلة[١٠] . من هنا فقد ظل نصيب الصناعة في الناتج القومي الاجمالي في مصر في تزايد مستمر ، كما أن تحول قوة العمل المصرية الى حيث القطاعات الحديثة من الانتاج بدا امراً لا رجعة فيه[١١] . على هذا الاساس ، وفي ضوء فعالية القوى الاجتماعية الاقتصادية ، لم يكن ثمة محل للتفكير في حركات انتقال ضخمة للقوة العاملة الى بلدان اخرى . طبعاً شهدت تلك الفترة مصريين يسمح لهم بالعمل في الخارج . ولكن الاعتبار الاول في ذلك كان الدوافع القومية والسياسية قبل الاعتبارات الاقتصادية . كان ثمة قيود عدة مفروضة على القوة العاملة المصرية خشية أن تهاجر قطاعات منها وبالتالي تلحق آثاراً سلبية على التنمية الوطنية الخاصة بمصر عينها[١٢] .

---

(٩) J.S. Birks and C.A. Sinclair, «Egypt: A Frustrated Labor Exporter,» *The Middle East Journal,* vol. 33, no. 3 (Summer 1979), pp. 289-290.

(١٠) لمزيد من المناقشة ، انظر :
Saad E. Ibrahim, «Income Distribution and Social Mobility in Egypt,» in: Robert Tignor and Gouda Abdel-Khalek, eds., «Income Distribution in Egypt,»-(forthcoming).

(١١) هبط نصيب العمالة الزراعية من ٦٩ بالمائة في عام ١٩٣٨ الى ٥٠ بالمائة بنهاية عقد الستينات . في حين ارتفع نصيب العاملين في الصناعة التحويلية من ٦ بالمائة الى ١٥ بالمائة خلال الفترة ذاتها ، انظر : مصر ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **التعداد العام للسكان والاسكان** ، ١٩٧٦ .

(١٢) لوصف مسهب عن هذه القيود ، انظر :
Dessouki, «Development of Egypt's Migration Policy, 1952-1978,».

ولكن في اواخر الستينات انحدر معدل النمو الاقتصادي في مصر من مستواه الذي كان يبلغ ٦,٥ بالمائة سنوياً ليصل الى حوالى ٢ بالمائة سنوياً . بل إن هناك سنوات سجلت معدل نمو سلبي في الأساس[١٣] . وكان السبب الرئيسي في ذلك ، أن معظم موارد مصر ، التي كان يمكن أن توجه الى مجال الاستثمار المنتج ، تحولت في ذلك الحين الى المجهود الحربي . من هنا تجمدت فرص العمل ، وتزايدت اعداد الذين التحقوا بالجيش ، فحرمت منهم بذلك قوة العمل في البلاد. مع ذلك ، فلم يكن ليظهر هذا كله ، سوى على أنه مجرد وقفة اقتصادية مؤقتة لا تستوجب اي تراجع في اتجاه مصر الاشتراكي ، حيث كان جمال عبد الناصر لا يزال في موقع القيادة .

ولكن بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ وتولي انور السادات رئاسة الجمهورية ، ثم بروزه كرجل مصر القوي بعد المواجهة التي خاضها مع معارضيه في ايار / مايو ١٩٧١ ، اتجهت حركة المجتمع نحو مسار جديد . لقد استمر التباطؤ الاقتصادي الذي شهدته اواخر الستينات وواصل خطاه الى ادناه مع أوائل السبعينات ، وصحبه تراجع تدريجي مستمر عن الاشتراكية[١٤] . وبرزت نغمة أن القطاع العام لا بد من « ترشيده » او « تدعيمه » وهو تعبير مهذب عن تجميد القطاع العام على نحو ما تكشف الامر عنه فعلاً في السنوات اللاحقة . اما القطاع الخاص ، فكان لا بد من اعطائه حرية العمل ، وهذا مرة اخرى تعبير مهذب عن الدعم الرسمي الكامل للاتجاه الرأسمالي على نحو ما اتضح بجلاء كامل بحلول عام ١٩٧٤ .

هذا المسار الاقتصادي الجديد ، لم يكن ليرمي الى اقل من خفض التدخل الحكومي الى الحد الأدنى في التنمية الاجتماعية الاقتصادية . ومن هنا ، فقد ترك المجال مفتوحاً امام المبادرات الفردية ، سواء كانت محلية ام عربية أم اجنبية . وعبّر هذا الاتجاه الجديد عن نفسه في القانون رقم ٤٣ عام ١٩٧٤ والقانون رقم ١٣٢ عام ١٩٧٧ وغيرهما من التشريعات التي اصبح يطلق عليها في مجموعها اسم « سياسة الانفتاح » .

هكذا وفي ظل غياب أي التزام من جانب الدولة بالتخطيط الاقتصادي ، أو ضآلة هذا الالتزام ، فقد اصبحت معظم السياسات التي كانت متبعة في عهد عبد الناصر في مجال القوى العاملة غير ذات موضوع ، بل اصبحت تشكل عقبة مباشرة في وجه الاتجاه الاقتصادي الجديد . على هذا الاساس اصبحت سياسة ضمان العمل لخريجي المدارس والجامعات تبدو وكأنها عبء لا لزوم له . كما رفعت تدريجاً القيود التي كانت مفروضة على حركة القوى العاملة . وبات مهندسو الاقتصاد المصري يرون أن من الأهمية بمكان التنافس على اسواق العمل ورؤوس الأموال المزدهرة في المنطقة العربية . وجاء تضاعف اسعار النفط اربع مرات عام ١٩٧٣ عقب حرب تشرين الاول / اكتوبر ليجعل من التشجيع غير المباشر على هجرة القوى العاملة سياسة رسمية معلنة . وصحب هذا في الوقت نفسه تسريح آلاف من الشباب المصريين من الخدمة العسكرية ، في منتصف عام ١٩٧٤ . هكذا اكتمل المبرر الاقتصادي لتصدير الأيدي العاملة ، ونهض من ثم على أسباب « وجيهة »

---

(١٣) للاطلاع على معالجة اقتصادية كاملة لهذه الفترة ، انظر :
Robert E. Mabro, *The Egyptian Economy, 1952-1972* (London: Oxford University Press, 1974).

(١٤) انظر :
Ibrahim, «Income Distribution and Social Mobility in Egypt,».

للغاية . ويمكن تلخيصها بأنها تهدف الى التالي : التخفيف من الضغط السكاني ، التخفيف من البطالة السافرة والمقنعة ، والحصول على نصيب ملائم من العائدات النفطية المتزايدة على شكل اجور وتحويلات . وقد ساد الاعتقاد أن العامل الاخير سوف ينجم عنه اثر مضاعف ، اذ أن من شأنه أن يدر على مصر ما تحتاجه بشدة من نقد اجنبي ، ولكي يساعد على تصحيح العجز في ميزان مدفوعاتها ، كما أن هذه المدفوعات او التحويلات من شأنها أن تحرك معدل الادخار الراكد ، وتدعم عملية تكوين رأس المال . هكذا تم تبرير السياسة الجديدة .

بهذا اصبح تصدير العمالة من مصر ، واجتذاب رؤوس الأموال من خارج الحدود جزءاً لا يتجزأ من سياسة جديدة نشأت ونمت لكي تعالج أمراض الاقتصاد المصري . وهنا برزت الى الوجود عملية خادعة تجمع بين التشخيص والعلاج . فمشاكل مصر كانت تصور على انها : الازدحام السكاني وفائض العمالة ، وانخفاض في معدلات الادخار وفي معدلات تكوين رأس المال . وبالتالي فإن حلها يكمن في التخفيف مما تملكه مصر بكثرة باهظة مع زيادة ما لا تملك منه الا القليل . او بكلمات اخرى ، تمثل النهج الاقتصادي في تصدير « السلبيات » (وهي فائض السكان أو فائض العمالة) مع استيراد (الايجابيات) مثل التحويلات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا الجديدة . باختصار تلك عملية بحث عن حلول خارجية لمشاكل داخلية . لكن في اطار ما كانت تعمد اليه الدولة من تخفيف تدخلها المباشر في جهود التنمية ، فإن هذه العملية من « التشخيص ـ والعلاج » كانت جديرة باكتساب مبرر فوري لها ، بمعنى أنها اصبحت مثل النبوءة التي تحقق نفسها .

٣ ـ القوى الاجتماعية السياسية

التفاعل بين العوامل الديموغرافية والاقتصادية الذي ناقشناه آنفاً قد تعهده بالرعاية نظام سياسي يبدو ملتزماً بمصالح الطبقات الوسطى العليا والطبقات العليا . هذه الطبقات تمثل القوى الاجتماعية التي شعرت أن فرصتها الذهبية لتتولى مقاليد مصر قد حانت بعد هزيمة عبد الناصر سنة ١٩٦٧، ثم برحيله من دنيانا سنة ١٩٧٠ . هذه القوى الاجتماعية هي خليط من كبار الملاك ورجال الاعمال الرأسماليين في عهد ما قبل الثورة من ناحية ، كما أنها تضم من ناحية اخرى مهنيين وقيادات تكنوقراط ومديري القطاع العام[١٥] . واذا كان الدافع الذي يحفز الجماعة الاولى مفهوماً في رغبتها أن تعيد توجيه المجتمع الى حيث السياسة والفلسفة اللاإشتراكية ، فلا بد من أن نقول كلمة ، نفسر بها الدافع الذي يحفز الجماعات الأحدث في أن تسلك السبيل نفسه . وببساطة فإن بعض التكنوقراط وكبار المديرين الذين استفادوا كثيراً من التحول الاقتصادي والاجتماعي في مصر ، خلال العقدين السابقين (في الحقبة الناصرية) كانوا قد وصلوا الى قمة طموحهم الوظيفي في اواخر الستينات ، ولم يكن من سبيل امامهم الى أن يرتفعوا في سلم الترقي اكثر من ذلك ، في الوقت الذي كان معظمهم لا يزال في العقد الرابع او الخامس من عمره . من هنا فقد شعروا ، هم ومن

---

(١٥) نوقشت هذه النقطة في :
Gouda Abdel-Khalek, «The Open Door Policy in Egypt: A Search for Meaning, Interpretation and Implication,» in: Herbert Thompson, ed., *Studies in the Egyptian Political Economy*, cairo papers in social sciences, vol.2, monograph 3 (Cairo: The American University in Cairo, 1979), pp. 74-100.

يليهم ، في السلم الوظيفي مباشرة ، بالحاجة الى منفذ جديد . وعلى هذا ، فما أن وقعت نكسة ١٩٦٧ حتى بدأوا يطرحون على استحياء أفكاراً ، هي التي اصبحت فيما بعد حجر الزاوية في اتجاه الرئيس السادات الاجتماعي الاقتصادي ، من ذلك افكار تصدير القوى العاملة ، وفتح باب الهجرة ، وتشجيع القطاع الخاص ، واجتذاب رأس المال الاجنبي . مع ذلك فقد كان وجود عبد الناصر حتى في مرحلة الهزيمة ، لا يزال رمزاً لا ينكر للاتجاه الاشتراكي وللالتزام بمصالح النصف الأدنى من المجتمع . لكن بعد رحيله سرعان ما اصبحت اصوات الطبقات العليا القديمة والجديدة اعلى نبرة وأشد وضوحاً ، وساعدها على ذلك نظراؤها من العرب الذين ينتمون الى البلدان النفطية الغنية ، ولا سيما بعد حرب ١٩٧٣ . من هنا شهدت السنوات الأولى من السبعينات تجمع الروافد النابعة من الهياكل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في مصر ، هذا التجمع للقوى الذي عززته عوامل اقليمية ثم عوامل دولية ، ترجم نفسه في فلسفة متكاملة ، واتجاه متكامل تمثل في مجموعة من السياسات التي كان رمزها الرئيس انور السادات . بل أن هذا الا ئتلاف بين القوى الاجتماعية الجديدة والقديمة تم من خلال تزاوج الصفوة الحاكمة حقيقة ومجازاً . إن مجموعة اصهار الرئيس السادات أضافت بعداً حرفياً الى هذه الاستعارة[١٦] . وفي اواخر السبعينات ، كان هناك اربعة مسارات في هذا الاتجاه ، اتضحت معالمها تماماً : سياسة الانفتاح ، والأخذ بقدر من الديمقراطية ، والانحياز للغرب (ولا سيما الولايات المتحدة) ، والتسوية مع اسرائيل .

الذي يعنينا هنا هو سياسة الانفتاح ، من حيث تأثيرها على تصدير مصر للايدي العاملة . وأهم ما في هذا السبيل هو دستور ١٩٧١ الذي نص في مادته ٥٢ على حق الهجرة ، دائمة كانت او مؤقتة ، كحق من حقوق المواطن . وأعقب ذلك مباشرة ، سلسلة من القوانين ومن القرارات الجمهورية والوزارية التي نظمت هذا الحق الدستوري ، حتى قبل التدشين الرسمي لسياسة الانفتاح[١٧] . وعلى سبيل المثال ، فقد استهدف القرار الجمهوري الرقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ التشجيع على الهجرة المؤقتة والدائمة ، فقد اعطى القرار المهاجرين المصريين حق العودة الى وظائفهم الحكومية ، خلال سنة من استقالتهم ، وكان الهدف من ذلك توفير ضمانات للمهاجر في حالة ما اذا صادفته صعوبات في الخارج . فإن مخاطرته ستقل الى الحد الأدنى ، اذ أن بوسعه العودة لتولي وظيفته السابقة . وفي العام نفسه اصدرت الحكومة لائحة من ثماني عشرة نقطة ، تزيل بها عدداً من القيود البيروقراطية والادارية ، مسهلة بهذا سبل الهجرة امام المصريين . وعام ١٩٧٢ تكونت لجنة وزارية برئاسة وزير القوى العاملة لعرض جميع مشاكل المهاجرين بغية تعزيز عملية الهجرة دون « الاضرار » بالتنمية الداخلية الاجتماعية والاقتصادية . وتم في هذا الاطار ايضاً تعديل القانون الرقم ٩٧ لعام ١٩٦٩ بغية السماح للوزراء السابقين ، ومن في حكمهم من كبار موظفي الدولة (رؤساء مجالس الادارات ومديرو القطاع العام) بأن يعملوا في الخارج ، دون انتظار فترة السنوات الخمس التي كان ينص عليها في السابق . وفي عام ١٩٧٥ . صادق مجلس الشعب على حرية انتقال الأيدي العاملة بين الاقطار العربية ، ثم انشئت وفقاً للقانونين الرقم ٣١ والرقم ٧٩٥ لعام ١٩٧٦

---

(١٦) الاشارة هنا الى زيجات كريمات الرئيس السادات الثلاث (من زوجته الثانية) على التوالي من أبناء باشا سابق (احمد عبد الغفار) وأحد كبار ملاك الأراضي (سيد مرعي) ومقاول ورجل أعمال (عثمان أحمد عثمان) .

(١٧) التقرير التالي ملخص عن :

Dessouki, «Development of Egypt's Migration Policy , 1952- 1978,» pp. 8-15.

اللجنة العليا لشؤون المصريين في الخارج ، والمجلس الاعلى للقوى العاملة والتدريب . ونص في وضوح ، على أن الهدف من ذلك هو تعزيز هجرة العمال المصريين . وفي هذا المجال ارتفعت احتجاجات من قبل الوزارات العاملة في مجال التنمية والخدمات المباشرة ، كوزارتي الصناعة والصحة ، معترضة على هذا التحول السريع في هجرة القوى العاملة ، ولا سيما فيما يتعلق بالاطباء والمهندسين[١٨] . لكن من الواضح أن هذه الاعتراضات قوبلت بتجاهل في معظمها . لقد توالى سيل من القوانين والقرارات في مجالات متعددة ، كالسفر والاعارات والتجنيد ، والعملة واسعار الصرف والاستيراد الخاص ... الخ . ولم يساير هذا السيل من الاجراءات سوى ذلك العدد من الادارات الحكومية ، التي تم استحداثها لتسهيل عملية « ارسال الناس الى الخارج » و « استقبال الاموال في الداخل » . وقد احصى علي الدين هلال دسوقي ـ على الأقل ـ احدى عشرة من هذه الهيئات عام ١٩٧٨ وعلق بقوله : « إن تعدد اللجان هو مؤشر واضح عن مدى الاهتمام الرسمي الذي اولي مؤخراً الى قضية الهجرة »[١٩] . وباختصار ، فإن التفاعل فيما بين العوامل الديموغرافية والاقتصادية ، فضلاً عن العوامل الاجتماعية السياسية ، قد مهد الارضية امام ذلك الانتقال الضخم في العمالة الذي شهدته السبعينات والذي من المتوقع أن يواصل خطاه في غضون عقد الثمانينات .

٤ ـ العوامل الفردية

في ضوء ذلك التحول التام في القوى الهيكلية في مصر ، وفي الاقطار العربية النفطية ، بدأ المصريون ، كأفراد وكجماعات مرجعية ، تعتمل في صدورهم فكرة « التوق » الى الهجرة . وهنا علينا أن نتذكر كيف أن الاختناقات الاجتماعية الاقتصادية المتزايدة كانت تأخذ بخناق المصري العادي . فقد توقفت الجهود الجادة ، التي كانت مبذولة في مضمار التنمية منذ اواخر الستينات ، كذلك كانت المنافذ الاجتماعية تسد امام فرص الارتقاء في السلم الاجتماعي[٢٠] ، وكان هناك التضخم المرتفع والازمات الحادة (ولا سيما في مجال الاسكان) وانخفاض الاجور . كل ذلك اضفى جاذبية شديدة على فكرة الهجرة . على أن الفكرة بالنسبة للغالبية ، بدأت على أنها هجرة مؤقتة لسنتين او ثلاث يتم خلالها جمع مدخرات كافية لتأمين شقة ، أو الزواج ، واقتناء بعض المستلزمات البيتية المعمرة (مثل الثلاجة والبوتاغاز والتليفزيون والسيارة ... الخ) .

لكن بعد انقضاء فترة قصيرة ، اكتسبت هذه الاهداف مرونة كافية بالنسبة لعدد متزايد من المهاجرين الحاليين ، او من المهاجرين « المحتملين » ، ولا سيما اولئك الذين ينتمون الى الطبقات الوسطى ، او الى الشرائح العليا من تلك الطبقات . وامامنا النتائج ، التي توصلت اليها المسوح

---

(١٨) اعرب المتحدثون باسم الوزارات المعنية عن معارضتهم في مناسبات عدة على صفحات الجرائد . انظر مثلاً : **الاهرام** ، ٢٧ / ١١ / ١٩٦٨ ؛ ٥ / ٧ / ١٩٦٩ ، و ٩ / ٩ / ١٩٦٩ و **الاهرام الاقتصادي** ، العدد ٣٠٨ (١٥ حزيران / يونيو ١٩٦٨) ، ص ٣٦ ـ ٣٧ والعدد ٤٠١ (١ ايار / مايو ١٩٧٢) ، ص ٦ ـ ٧ .

(١٩) Dessouki, «Development of Egypt's Migration Policy, 1952- 1978,» pp. 15-16.

(٢٠) هذا البطء في الحراك الاجتماعي الى اعلى تم توثيقه ومناقشته في :
Ibrahim, «Income Distribution and Social Mobility in Egypt,».

المحدودة النطاق ، التي اجراها عمرو محيي الدين[٢١] وسوزان مسيحة[٢٢] على اساتذة الجامعات والمدرسين المعارين ، الى الاقطار العربية . فكلتا الدراستين تؤكد أن هذه المرونة في « الحاجات » تتسع بشكل متباين ، لتشمل الحاجات الأساسية والحاجات غير الأساسية ، ثم مستلزمات الترف والكماليات كيما تصل في نهاية المطاف ، الى مجرد الادخار والاستثمار .

الحقيقة الاخرى التي تستلفت كل انتباه هي معاملات التباين في الرواتب التي تربك عقل اي انسان يفهم في مبادىء الحساب. لقد وجد عمرو محيي الدين ، أن الحد الأقصى لمرتب استاذ جامعي في عيّنته هو ١٥٠ جنيهاً مصرياً في الشهر بمصر ، وأن ما يكسبه (من راتبه) خلال ثلاثين سنة بأكملها من حياته الاكاديمية سيكون ٤٨٦٠٠ جنيه مصري . وحسب سعر الصرف في السوق،فإن هذا الاستاذ عند اعارته الى الكويت سوف يتقاضى ١٧٥٠ جنيهاً مصرياً (٧٠٠ دينار كويتي او ٢٤٥٠ دولاراً) بالاضافة الى اعطائه سكناً مجانياً . ومن ثم فإن ما يكسبه في سنوات الاعارة الأربع (وهي المدة الطبيعية التي تسمح بها السلطات المصرية) سيكون ٨٤٠٠٠ جنيه مصري . اي ببساطة فإن الاستاذ الجامعي المصري سيتقاضى في اربع سنوات فقط مثل ما كان يتقاضاه لو بقي مدة ثلاثين سنة هي عمره المهني بأكمله في مصر[٢٣] . وتصدق المقارنة نفسها على الاساتذة المساعدين والمدرسين الجامعيين فضلاً عن مدرسي المدارس .

وقد تبين من واقع عينة عمرو محيي الدين ، أن معظم اساتذة الجامعة المعارين الى البلدان العربية الغنية كان لديهم في الحقيقة معظم السلع المعمرة قبل الاعارة اي من واقع ما كانوا يتقاضونه في مصر .

وباختصار فإن العوامل الفردية تبدو كأنها انعكاس للقوى الهيكلية التي سبقت مناقشتها . إن المصريين ، انما يستجيبون ببساطة الى مزاجية سائدة لكي يقتنوا « اكثر » وهم بهذا يستجيبون الى اتجاه جديد يرمز اليه النظام السياسي نفسه ، ويسعى الى ايجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والفردية خارج نطاق حدود مصر .

ثانياً : نتائج هجرة العمالة المصرية

مثل معظم العمليات المجتمعية الواسعة النطاق ، فإن نتائج الهجرة المصرية معقدة للغاية . إن الجوانب « الايجابية » و «السلبية» المطروحة في هذا المجال متشابكة لدرجة يصعب معها تقدير

---

(٢١) Amr Mohie El-Din, «The Emigration of University Academic Staff,» paper prepared for the Project on Egyptian Labour Migration, Cairo University; MIT Technology Adaptation Program, Cairo, June 1980.

(٢٢) Suzanne Messeiha, «Export of Egyptian School-Teachers,» (MA Thesis in Economics, the American University in Cairo, 1979). Also Appeared as Monograph 4 (April 1980), of *Cairo Papers in Social Sciences* .

(٢٣) Mohie El-Din, «The Emigration of University Academic Staff,» p. 48.

اوزانها النسبية ، فضلاً عن آثارها بالنسبة للمجتمع ككل ، سواء في الاجل القصير او الامد الطويل . فالنتائج بالنسبة للفرد تبدو ، من الناحية السطحية على الأقل ، ايجابية الى حد كبير . فكثير من الافراد يحلون بلا شك المشاكل العاجلة التي يصادفونها ، سواء أكانت اقتصادية أم مالية . وفي هذا المجال فقد يقول نهج « منفعي » بأن ما هو « خير » لمعظم الأفراد لا بد من أن يكون « خيراً » بالنسبة للمجتمع ككل . بيد أنه اصبح بديهياً في علم الاجتماع ، أن المجتمع هو ناتج متحصل عن ، وليس مجرد « كم » مجمع من ، افراده او من التصرفات التي يأتيها هؤلاء الأفراد . ومن هنا فما قد يكون مفيداً للمصريين كأفراد قد لا يكون كذلك بالضرورة مفيداً لمصر نفسها . إن التفاؤل العام الذي احاط بظاهرة تصدير العمالة المصرية في اوائل عقد السبعينات بدأ يتوارى قليلاً ليحل محله تقدير أرشد خلال السنوات القليلة الماضية . وفي حين ، أن ليس هناك ما يشير حالياً (١٩٨٠) الى سياسة رسمية باتجاه العودة عن السماح للمصريين بالهجرة ، الا أن ثمة وعياً متزايداً بكثير من الآثار السلبية التي تنجم عن هذه الهجرة وتلحق بالتالي اضراراً باقتصاديات مصر ومجتمعها .

على أن من الضروري النظر الى مزايا تصدير العمالة وعيوبها على أساسين جدلي ونسبي . ما قد يبدو ايجابياً في مرحلة بعينها من الزمن ، قد يعود فيصبح سلبياً في مرحلة اخرى لاحقة ، والعكس صحيح . ومن هنا ، فقد تعمل التحويلات الواردة من المصريين العاملين في الخارج ، على المساعدة في مرحلة من المراحل ، على التخفيف من العجز المزمن في ميزان المدفوعات المصري . لكن ، قد تأتي نقطة أخرى فيصبح حجم هذه التحويلات ، والنمط الذي تنفق به ، مؤدياً الى ضغوط تضخمية ، يمكن أن تزيل الميزة الأولى . وبالمقدار نفسه ، فقد تكون هجرة العمالة مؤدية الى خفض المعدل الشامل للبطالة في البلاد . ولكن اذا كانت هذه العمالة تتم على أساس « انتقائي » على نحو ما سنراه لاحقاً ، فإن اوجه النقص في العمالة بالقطاعات المختلفة ، يمكن أن تخلق مشاكل اخطر بكثير من تلك المزايا المتحصلة عن طريق خفض المعدل الشامل للبطالة .

١ ـ تحويلات المصريين في الخارج وآثارها المضاعفة

التحويلات الواردة من الخارج بالعملات الصعبة تجسد اكثر من اي شيء آخر أول النتائج المرئية للعمالة المصرية الموجودة خارج الحدود . ويشير الجدول رقم (١) الى قيمة هذه التحويلات بالنسبة لعدد مختار من البلدان المصدرة للعمالة ، بما فيها مصر بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٨ اي عقب ارتفاع اسعار النفط . ومن الواضح أن المصريين ، شأنهم في ذلك شأن الجماعات القطرية الأخرى ، قد زاد حجم تحويلاتهم من ٢٦٨ مليون دولار سنة ١٩٧٤ الى ١٧٦١ مليون دولار سنة ١٩٧٨ اي بزيادة قدرها ٦٠٠ بالمائة تقريباً في مدى سنوات اربع . بل إن هذا النمو الضخم يبعث باكثر من الدهشة اذا ما اخذنا سنة ١٩٧٠ مثلاً كسنة أساس . في ذلك الوقت لم تكن التحويلات لتزيد عن عشرة ملايين دولار . وتقول مصادر رسمية مصرية أن هذه التحويلات قد وصلت سنة ١٩٧٩ الى ، او زادت على ، مبلغ ٢ مليار دولار[٢٤] . وهكذا ففيما لا يزيد عن عقد من الزمن رفع المصريون

---

(٢٤) الاهرام الاقتصادي : السياسة المالية والاقتصادية ١٩٨٠ (١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠) (ملحق خاص) .

المقيمون في الخارج تحويلاتهم النقدية من عشرة ملايين دولار الى الفي مليون دولار اي بمقدار ٢٠٠ مثل . وهذا المبلغ يساوي بل ويفوق المحصلة المتجمعة والعائدة على مصر من صادرات القطن ، وايرادات قناة السويس والسياحة بل والقيمة التي اضافها سد أسوان العالي[٢٥] .

ولقد يتحمس دعاة الانفتاح ، فيقولون أن مصر عبد الناصر خاضت حروباً وأسالت دماء من أجل قناة السويس والسد العالي ، ومع ذلك ، فها هي احدى النتائج الصامتة لسياسة الانفتاح تجلب على مصر من العملة الصعبة اكثر مما تجلبه القناة او السد .

جدول رقم (١)

التحويلات الصافية حسب البلد المستفيد ، للسنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨
(بالاسعار الجارية بملايين الدولارات)

البلد	التحويلات الصافية				
	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الأردن	٧٥,٤	١٦٦,٦	٤١١	٤٥٥,٣	٥٢٠,٢
تونس	١٠٧	١٢٦,٣	١٢١,٢	١٤٤,٨	١٩١,٦
الجزائر	٣٥٢,٤	٣٩٧	٤٢٨,٣	٣٠٩,٤	٣٣٠,٦
الجمهورية العربية السورية	٤٤,٥	٥٢,٢	٥٣,١	١٤٠,٢	٩٣,٩
مصر	٢٦٨,٢	٣٦٥,٥	٧٥٥,١	٨٩٦,٧	١٧٦١,٢
المغرب	٣١٩,٩	٤٨٩,٣	٤٩٨,٨	٥٣٥,٩	٦٩٩,٩
اليمن	١٣٥,٥	٢٧٩	٦٧٦,٥	٩١٤,٣	٨٩٩,٦
اليمن الديمقراطية	٤١,١	٥٥,٩	١١٥,٢	١٧٢,٦	٢٥٤,٨
المجموع	١٣٤٤	١٩٣١,٨	٣٠٥٩,٢	٣٥٦٩,٢	٤٧٥١,٨

المصدر : احتسب من : الملفات الرئيسية لصندوق النقد الدولي ، وبيانات جمعها G. Swamy ، كما وردت في : World Bank, «International Labor Migration and Manpower in the Middle East and North Africa,» Washington D.C., September 1980, p. 196 (mimeo.).

ومن الناحية النظرية لا بد من أن تكون هذه التحويلات المتزايدة ، قد ساعدت على تعزيز ميزان مدفوعات مصر ، وعلى تنشيط عملية تكوين رأس المال . هذه التحويلات ، كانت تمثل ١١ بالمائة من مجموع صادرات مصر سنة ١٩٧٤ ، ولكن نسبتها قد ارتفعت سنة ١٩٧٧ لتصبح ٦٦ بالمائة اي بزيادة نسبية مقدارها ستة أمثال . ومن ناحية نسبتها المئوية الى واردات مصر ، فقد ارتفعت من ٥ الى ٢٧ بالمائة في السنوات الأربع نفسها[٢٦] . وهذا أمر لا يستهان به بكل المقاييس ،

---

(٢٥) محمود عبد الفضيل ، **النفط والوحدة العربية** ، ص ٥١ .

(٢٦) International Monetary Fund (IMF), *Consolidated Balance of Payments Report* (Washington D.C.: IMF, 1979).

علماً بأن الجدول رقم(١) يبين أن هناك بلداناً اخرى استفادت بالقدر نفسه ، باستثناء الجزائر ، التي تمثل غرب اوروبا ، وليس البلدان العربية الغنية المستقبل الاساسي لعمالتها المصدرة . ويبدو أن اليمن الشمالية بالذات، هي التي جنت زيادات نسبية أكبر من ناحية التحويلات ، التي ارسلها عمالها المقيمون في الخارج ، من ١٣٦ مليون دولار الى ٩٠٠ مليون دولار ، بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٧ . وقد مثلت قيمة هذه التحويلات اكثر من ١٣٠٠ بالمائة من صادرات اليمن ، في التاريخ السابق واكثر من ٥٠٠٠ بالمائة ، من صادراتها في التاريخ اللاحق[٢٧] . وعلى كل حال ، فإن التحويلات الواردة من العاملين العرب في البلدان العربية الغنية وصل مجموعها في آخر السبعينات الى حوالى ٥ مليارات دولار سنوياً أي انها تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات خلال ست سنوات .

هذا ، وقد أظهر ميزان المدفوعات المصري تحسناً ملموساً في أواخر السبعينات ، اذ أن العجز التجاري الذي وصل الى ١٧٨٥ مليون جنيه سنة ١٩٧٨ ، انخفض الى ١٤٦٦ مليون جنيه سنة ١٩٧٩ اي أنه تحسن بنسبة ٣٤,٧ بالمائة[٢٨] . وفي اخر عام ١٩٨٠ سجل ميزان المدفوعات المصري فائضاً بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه لأول مرة في مدى عقدين من الزمن[٢٩] . وفي حين أن تحسناً من هذا القبيل يرجع الى عوامل عدة (منها زيادة دخل مصر من النفط ومن ايرادات قناة السويس ومن السياحة) الا أن المسؤولين قد اكدوا أن التحويلات الواردة من المصريين العاملين في الخارج هي العامل الحاسم في هذا التحسن[٣٠] .

وفيما يتعلق بالودائع المصرفية ، وهي احد مؤشرات الادخار ، فلقد قدرت بمبلغ ٣,٤ مليار دولار عام ١٩٧٨ ، ثم ارتفعت الى ٤,٧ مليار دولار سنة ١٩٧٩ بمعدل نمو قيمته ٣٣ بالمائة في سنة واحدة . وذلك بون شاسع عما كان عليه الحال في مستهل السبعينات عندما انخفضت معدلات الادخار في مصر ، الى ادنى مستوى لها على امتداد عدة عقود من الزمن[٣١] .

على أن هناك عدداً من الاقتصاديين لا يزالون يؤكدون أن هذه المستويات ، التي حققتها التحويلات والمدخرات ، كان يمكن أن تكون اعلى ، لو توافرت قنوات فعالة لاجتذاب واستثمار هذه الموارد الهائلة المتحصلة من المصريين العاملين في الخارج[٣٢] .

إن أحدث ارقام الاستثمارات التي تمت في ظل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ (قوانين سياسة الانفتاح) تشير ، الى أن معظم هذه الاستثمارات قد تم بواسطة المصريين . وفي آخر عام ١٩٧٧ ، ومن بين مجموع الاستثمارات التي تمت في السنوات الخمس السابقة ، ساهم الاجانب بنسبة ١٧ بالمائة وساهم العرب بنسبة ٢٥ بالمائة ، بينما وصلت مساهمة المصريين في

---

(٢٧) المصدر نفسه .

(٢٨) تصريح وزير الاقتصاد في مصر (د. حامد السايح) ، كما ورد في : **الاهرام الاقتصادي** : **السياسة المالية والاقتصادية** ١٩٨٠ (١ كانون الثاني / يناير)، ص ٩٤ .

(٢٩) من بيان لنائب رئيس الوزراء في مصر للشؤون الاقتصادية (د. عبد الرزاق عبد المجيد) ، كما ورد في : **الاهرام** ، ٩ / ١ / ١٩٨١ .

(٣٠) المصدر نفسه .

(٣١) **الاهرام الاقتصادي** :**السياسة المالية والاقتصادية**١٩٨٠ (١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠) ، ص ٨٣ ـ ٨٤ .

(٣٢) انظر : عبد الفضيل ، **النفط والوحدة العربية** .

الاستثمارات الى ٥٧ بالمائة[٣٣] . واذا كان من الصعب تحديد مصادر هذه الاستثمارات المصرية بدقة ، فمن المفترض ، أن جزءاً كبيراً منها قد جاء من مصريين عاملين في الخارج . فمن المعروف ، على سبيل المثال ، أن عدداً من المشاريع الكبيرة (مصارف ، استثمارات عقارية ومنشآت صناعية) قد تولاه مصريون عاملون في منطقة الخليج[٣٤] .

إن ما ذكرناه في الفقرة السابقة يتعلق بتحويلات المصريين العاملين في الخارج من خلال القنوات الرسمية . هذا في حين أن أي مراقب على دراية بالوضع في مصر يدرك تماماً ، أن هناك مبالغ اضافية كبيرة يجري تحويلها من خلال « سوق سوداء » للعملة ، وهذه الوسيلة ، تعود على المحول ، بما يقرب من ١٧ بالمائة زيادة عما قررته الحكومة من « سعر صرف تشجيعي » يصل الى ٦٨ بالمائة من الجنيه المصري للدولار الواحد ، بينما سعر السوق السوداء في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ بلغ في المتوسط ٨٠ بالمائة من الدولار . والسلطات المصرية ، على بينة تامة من هذه السوق السوداء المزدهرة ، التي لم تجر محاولة لكبح جماحها . اكثر من ذلك ، يشهد الواقع أن هناك في معظم البنوك بالقاهرة صراف عملة غير رسمي ، قابع عند الباب ، ولا يقتصر التعامل معه على عملاء البنوك ولكن ايضاً هناك موظفون في بعض البنوك الأجنبية ، الذين يتلقون مرتباتهم او جزءاً منها بالدولار ، يتعاملون مع هذا الصراف . ولا يعرف احد بالضبط كم هي قيمة التحويلات التي يتم التعامل بها في سوق العملة السوداء ، وإن كانت التقديرات تراوح ما بين ٢٠ بالمائة ، الى ١٠٠ بالمائة من المبالغ نفسها التي يجري تحويلها بواسطة القنوات الرسمية او الشرعية[٣٥] .

على القدر نفسه من الاهمية ، تأتي التحويلات العينية . والاشارة هنا الى السلع المعمرة (مثل السيارات والثلاجات وأجهزة التلفزيون ... الخ) التي يأتي بها المصريون العاملون في الخارج لدى عودتهم الى بلادهم . وليس لدينا ايضاً أرقام موثوقة عن القيمة النقدية الحقيقية لهذه التحويلات العينية، وإن كانت تقدر بعدة مئات الملايين من الدولارات عام ١٩٧٩[٣٦] .

٢ ـ اوجه النقص القطاعي في العمالة وآثارها المضاعفة

انحسرت موجة الحماس الأولى التي صاحبت الهجرة الجماعية لليد العاملة من مصر في الاونة الأخيرة ، مفسحة الطريق لتقدير اكثر رشداً واتزاناً للآثار المترتبة على الهجرة بالنسبة لعملية التنمية في مصر نفسها . لقد تبين أن هذه الهجرة عملية لم تكن تخلص من فائض اليد العاملة او لفائض سكاني اتجه نازحاً الى البلدان العربية الغنية . فالذي حدث هو أن اعلى الكفاءات البشرية في مصر ، واكثرها تدريباً فضلاً عن الأيدي العاملة ذات المهارات المتوسطة هي التي هاجرت من مصر . ولم يمنع هذا ، من محاولات لقوى عاملة غير ماهرة جهدت هي الأخرى في أن تجد طريقها عبر الحدود ، لى البلدان النفطية الغنية ، لكن قوام المهاجرين من مصر تمثل في افضل القوى العاملة التي

---

(٣٣) **الاهرام الاقتصادي** ، (١٥ يناير / كانون الثاني ١٩٨٠)، ص ٣٠ .

(٣٤) المصدر نفسه .

(٣٥) للاطلاع على مناقشة هذه النقطة ، انظر :

World Bank, «International Labor Migration and Manpower in the Middle East and North Africa,» p. 202.

(٣٦) للاطلاع على مناقشة لهذه النقطة، انظر محمود عبد الفضيل، «اثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية على العملية التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية في الاقتصاد المصري ، » في : مؤتمر الاقتصاديين المصريين ، ٥ ، القاهرة ، آذار / مارس ١٩٨٠ .

تملكها . ذلك لأن معظم الأيدي العاملة التي لا تستخدم داخل مصر ، لا يمكن ايضاً استخدامها خارج حدودها . ومن هنا فقد بقيت هذه الأيدي العاملة الفائضة غير المدربة في مصر . ومن هنا يكشف الجدول رقم (٢) أن الهجرة لم تخفض معدل البطالة في مصر الذي وقف عند ١١,٥ بالمائة سنة ١٩٧٦ وكان هذا المعدل يقف عند ١١ بالمائة منذ اواخر الستينات اي منذ وقف خطط التنمية المصرية . بمعنى آخر ، لم تفعل الهجرة الشيء « المفترض » الذي تعين عليها أن تفعله بالنسبة لمصر : التخفيف من وطأةضغوط البطالة وعدد السكان . إن الذي حدث بالفعل أن الهجرة حرمت مصر من افضل ما لديها من عقول وايدٍ عاملة .

جدول رقم (٢)
تقدير العمالة في مصر حسب القطاع ، لسنة ١٩٧٦

القطـــاع	بيانـــات العامليـــن	
	(بالعـــدد)	(٪)
الزراعـــي	٦ ٤٩٠ ٠٠٠	٥٠,٧
الحكومـــي	١ ٧٤٠ ٠٠٠	١٣,٦
القطاع العام	١ ٢١٠ ٠٠٠	٩,٤
القطاع الخاص	٩٥٠ ٠٠٠	٧,٤
القوات المسلحة	٣٤٢ ٠٠٠	٢,٧
العاملون بالخارج	٦٠٠ ٠٠٠	٤,٧
غير مستخدمين	١ ٤٧٩ ٠٠٠	١١,٥
المجمـــوع	١٢ ٨١١ ٠٠٠	١٠٠

المصادر : احتسبت من :

ـ بيانات القطاع الزراعي وغير المستخدمين ، احتسبت من :

J.S. Birks and C.A. Sinclair, «Egypt: A Frustrated Labor Exporter,» *The Middle East Journal,* vol. 33, no. 3 (Summer 1979), pp. 288-303.

ـ بيانات القطاع الحكومي والعام والخاص ، احتسبت من : مصر ، وزارة التخطيط ، **الخطة الخمسية ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢** (القاهرة : وزارة التخطيط ، ١٩٧٧) ، ج١ ، جدول رقم (٤) ، ص ٣١ .

ـ بيانات العاملين في الخارج ، احتسبت من : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٨٤ .

ـ بيانات القوات المسلحة، احتسبت من :

Institute for Strategic Studies (ISS), *The Military Balance, 1977 / 1978* (London: ISS, 1977), table3, p. 85.

إن آثار هذه الخسارة بات يدركها الآن معظم الدارسين والمراقبين ، ولكن من الصعب تقدير كلفتها الفعلية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . فمن بين المقولات المطروحة انه حتى افضل عقول مصر لا يستفاد منها في ظل نظام الاستخدام الراهن . اما فريق جامعة القاهرة ـ ام ـ اي ـ ت البحثي الذي تدارس حتى الآن فئتين مهمتين من الفئات المهاجرة ، فهو يطرح القضية بشكل مختلف . في قطاع البناء تقول الدراسة ان عمال التشييد المصريين ، هم من اهم الفئات المطلوبة في كل انحاء المنطقة ، وهذا أمر مفهوم في ضوء حاجات البنية الاساسية التي تتطلبها اي عملية تنمية . من هنا ، فقد لاحظت نازلي شكري وايكاوس وعمرو محيي الدين ، أن وضع العمالة في قطاع التشييد

في مصر هو صورة مصغرة لأوضاع الاقتصاد المصري في غضون العقدين الماضيين[٣٧] . فقد نما هذا القطاع بسرعة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٦ (بنسبة ٣١ بالمائة بمعدل نمو سنوي يبلغ في المتوسط ٤,٥ بالمائة) ثم ما لبث أن تباطأت خطاه بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٤ (بزيادة متواضعة بلغت ١٤ بالمائة في ثماني سنوات). وهذه الفترة اتسمت بمستويات متدنية من الاستثمار . ثم جاء عام ١٩٧٣ وما صحبه من طفرة ازدهارية نفطية ومن تزايد الطلب على عمال التشييد المصريين في البلاد العربية المجاورة . وكانت الاستجابة الطبيعية سبباً في خلق نقص في السوق المحلية ادت بالتالي الى زيادة في الأجور الفعلية لعمال التشييد على نحو ما يبينه الجدولان رقم (٣) و (٤) . والجدول الأخير يبين على نحو خاص ، ان بعض فئات عمال التشييد سجلوا زيادة في اجورهم بأكثر من ٨٠ بالمائة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٧ (كما هو الحال مثلاً مع مساعدي البنائين) . ومعظم فئات هذا القطاع الأخرى ، استطاعت على الأقل أن تضاعف من اجورها . على أنه لا بد من ملاحظة أن معظم هذه الزيادة قد حدثت من عام ١٩٧٣ فصاعداً .

ويورد الجدول رقم (٣) متوسطات الاجور من عام ١٩٦٩ الى ١٩٧٨ لعمال التشييد والعمال في قطاعات ثلاثة اخرى . وكل افراد هذه القطاعات ، سجلوا زيادات كبيرة في اجورهم ، كما يجب الملاحظة أن الزيادة في القطاع الزراعي ، قد سجلت اعلى مستوى عبر السنين الثماني عشرة الماضية (٢٨٠ بالمائة) . ويرجع جزء من هذا المعدل الاستثنائي من الزيادة ، الى قاعدة الاجور التي كانت جد منخفضة عام ١٩٦٠. إن معظم هذه الزيادة ، ولا سيما منذ عام ١٩٧٤، يرجع الى عملية الاحلال القطاعي في مجال التشييد . بتعبير آخر ، ففي اطار النقص المحلي الراجع الى الهجرة ، تمّ اجتذاب عدد من العمال الزراعيين ، الى قطاع التشييد سعياً وراء الاجور المرتفعة ، وهو الامر الذي ادى بدوره الى خلق أوجه من النقص في العمالة الزراعية وهو ظرف يؤدي عادة الى الارتفاع في الاجور في القطاع الزراعي .

ولا بد هنا من الاشارة ، الى أن هذه الزيادات في الاجور ، لم تصحبها اي زيادة في انتاجية العمال ، بل يمكن أن تكون هذه الانتاجية قد انخفضت بسبب احلال عمال غير مدربين ، بتعبير آخر ، إذا كان ارتفاع الاجور ، راجعاً بالأساس ، الى النقص الذي تركته الهجرة ، فهذا يعني ارتفاعاً موازياً في كلفة عمال التشييد التي ، يتحملها المستهلك ، وكأن هذا احدى الظواهر التي نجمت عنها ضغوط تضخمية داخل الاقتصاد المصري . واذا كانت هذه الاجور المرتفعة مفيدة ولا شك للعمال المعنيين ، (٣٠٠ الف عامل تقريباً في قطاع التشييد عام ١٩٧٧) كما أنها عادت بالنفع ، على فئات اخرى ارتفعت دخولها بالمعدلات السابقة نفسها وبما هو اكبر منها ، الّا أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لموظفي الحكومة ، والقطاع العام الذين بلغ عددهم ٣,٢ مليون موظف ظلت دخولهم ثابتة رغم ضخامة العدد الذي يعولونه(٦ مليون معال) . من هنا ، فإن دخل الفرد في مصر ككل الذي كان يقدر بما يراوح بين ٢٠٠ دولار و ٢٤٠ دولاراً في منتصف السبعينات ، لم يرتفع بالمعدل نفسه (٥٢ بالمائة في ٤ سنوات). واقرب دلالة لمعدل الزيادة لموظفي الحكومة ، يمكن أن تتوافر بفحص عمود « الخدمات » في الجدول رقم (٣) اذ أن معظم المستخدمين المدنيين ، سيقعون

---

(٣٧) Nazli Choucri, N. Eckaus and A. Mohie El-Din, «Migration and Employment in the Construction Sector, Critical Factors in Egyptian Development,» MIT Technology Adaptation Program, 1978.

تحت هذا البند. إن قطاع الخدمات ارتفعت اجوره بنسبة ١٩,٨ بالمائة فقط في فترة السنوات الأربع نفسها أي بأقل من نصف معدل ارتفاع اجور العاملين في قطاعي التشييد والزراعة .

جدول رقم (٣)

متوسط الاجور للعامل الواحد في مصر،للسنوات ١٩٥٩ / ١٩٦٠ ـ ١٩٧٨
(بالجنيهات المصرية)

السنة	القطاع			
	التشييد	الزراعة	الخدمات	التعدين والصناعة
١٩٦٠	١٦١,٦	٣٠,٢	١٦٤,٥	١٤٧,٦
١٩٦١	١٦٤,٤	٢٧,٥	١٦٢,٥	١٤٧,٧
١٩٦٢	١٥٩,٣	٣٢,٥	١٦١,٧	١٥٣,٣
١٩٦٣	١٥٠,١	٣٤,٨	١٨٥,٥	١٧٢,٢
١٩٦٤	١٥٦,٢	٣٧,٩	١٩٠,٢	١٧٤,٨
١٩٦٥	١٥٥,٦	٤٤,٦	٢٠٨,٤	١٨١,٣
١٩٦٦	١٧٠,٤	٥٠,٨	٢٠٩,٣	١٨٣,٤
١٩٦٧	١٨٠,٤	٥٣,٣	٢١٣,٥	١٨٣,٣
١٩٦٨	١٨٢,٨	٥١,٧	٢٠٨,٧	١٨١,٩
١٩٦٩	١٨٢,٨	٥٣,١	٢٢٣,٤	١٨٤,٣
١٩٧٠	١٨٤,٦	٥٣,٩	٢٣٨,٦	١٨٧,٦
١٩٧١	١٨٤,٢	٥٥	٢٤١	١٩٠
١٩٧٢	١٩٠,٤	٥٥,٤	٢٥١	٢٥٥,٢
١٩٧٣	٢٣٣,٣	٦٠,٥	٢٦٦	٢٨٧,١
١٩٧٤	٢٣٣,٢	٧٠,٨	٢٩٥	٢٩٧
١٩٧٥	٣٧٦,٢	١٠٦,٥	٣١٤,٨	٢٩٢,٤
١٩٧٦	٣٧٨,٧	١٠٧	٣٢٧,١	٣٠٥,٩
١٩٧٧(١)	٣٢٨,٣	١٠٧,٦	٣٤٠	٣٢٠
١٩٧٨(١)	٣٥٤,٧	١٠٨	٣٥٣,٤	٣٣٤,٧
الزيادة (٪)	١١٩	٢٥٨	١١٥	١٢٧
متوسط الزيادة السنوية (٪)	٤,٤	٧,١	٤,٢	٤,٥
الزيادة من ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ (٪)	٥٢,١	٥٢,٥	١٩,٨	١٢,٧

(١) اسقاطات

المصدر : احتسب من : مصر ، وزارة التخطيط ، « تقرير المتابعة ،» القاهرة ، ١٩٧٧ .

إن أوجه النقص القطاعية هذه ، وما ترتب عليها من نتائج تضخمية كان يمكن ، بطبيعة

الحال ، تجنبها أو على الأقل التخفيف من وطأتها ، لو جرى اتباع سياسة رشيدة في مجال تدريب العمالة أو تصديرها . ذلك لأن سوق العمل في مصر، بالوضع القائم به الآن ، لا تتسم بالمرونة التي تتيح امكانية المبادرة الى ادخال تعديلات عليها او الى مباشرة عمليات الاحلال والسيولة فيما بين القطاعات المختلفة . وفي هذا السياق يصف بيركس وسنكلير سوق العمل المصرية بأنها تتسم بحواجز شديدة بين القطاعات ، وهو الأمر الذي يؤدي الى عدم السيولة والحراك المهني الأفقي والرأسي بين هذه القطاعات(٣٨) . وعلى اساس البيانات المتاحة يخلص الباحثان الى أن « سوق العمل المصرية تتسم بدرجة غير عادية من الجمود حتى بين المهن المتقاربة نسبياً ، إذ أن هناك في المحل الاول حواجز واضحة جلية تحول دون الحراك المهني كما هو الحال مثلاً بين الفئات ١ و٢ و ٣ (العاملون المؤهلون مهنياً وفنياً) والفئة ٤ التي تقع تحت الفئات السابقة (الحرفيون المهرة والمؤهلون) . والى جانب هذا الحاجز السوقي الذي يحول دون الحراك المهني ، تلوح ايضاً ضآلة فرصة الانتقال الرأسي في مجال الحرف بين الفئات الأكثر تشابهاً من فئات العمالة »(٣٩) .

هذا الجمود المهني ، لم يقتصر على وضع صعوبات على امكانية التعويض عن النقص داخل مصر ولكنه ايضاً ، في رأي بيركس وسنكلير ، حد من قدرة مصر نفسها على أن تستأثر بنصيب اكبر من سوق العمل العربية . ومن الواضح أن هذين الكاتبين يؤيدان فيما يبدو مقولة أن هجرة العمالة المصرية أمر له قيمته بالنسبة لمصر ومن ثم فهما يأسفان لضآلة عدد العمالة المصرية المهاجرة ، وهو الأمر الذي يرجع في رأيهما الى هذا الجمود المهني(٤٠) . من ناحية اخرى ، فمعظم النقاد المصريين يجادلون حالياً ، بأن هناك عدداً أكبر مما ينبغي ، من أفضل اليد العاملة المصرية ، موجود في الخارج ، وأن هناك اوجه نقص في القطاعات الاستراتيجية ، بدأت تلوح في الأفق(٤١) . وهم يصرحون في هذا السياق حالة عمال التشييد . وقد يلاحظ القارىء من الجدول رقم (٤) أن بعض الفئات الموجودة داخل هذا القطاع ، وهي فئة العمال المهرة (البناؤون)، قد فاقت بكثير سنة ١٩٧٧ فئات المهندسين المعماريين والمدنيين فيما يتعلق بالاجور اليومية التي تتقاضاها. وتلك ظاهرة غير عادية ، اذ أن المهندسين بالذات ، كانوا اكبر الفئات اجوراً حتى على صعيد اعلى كفاءات القوى العاملة في أوج فترة التصنيع ايام جمال عبد الناصر (اي في اواخر الخمسينات وأوائل الستينات) . وفي واقع الأمر بلغت اهمية وندرة هؤلاء المهندسين الى حد صدور مرسوم جمهوري بقانون يقضي بـ « تكليف » المهندسين فور تخرجهم من الكلية للخدمة في مختلف وظائف الحكومة والقطاع العام . تصادف ذلك مع انشاء وزارة الصناعة في مصر(٤٢) . وعقب ذلك ايضاً بدأت المباشرة بتنفيذ أول خطة تصنيع في البلاد . الا أن الذي حدث اواخر السبعينات هو أن المهندسين الذين كانت البلاد لا

---

(٣٨) Birks and Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region* , p. 94.

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ٩٤ .

(٤٠) انظر هذا الرأي في :

Birks and Sinclair, «Egypt: A Frustrated Labor Exporter,» pp. 288-303.

(٤١) انظر : ابراهيم سعد الدين ، « الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الاقطار العربية على التنمية في الأقطار الاقل دخلاً ـ حالة مصر ،» **النفط والتعاون العربي** ، السنة ٣ ، العدد ٤ (١٩٧٧)، ص ٢٢ ـ ٤٠ ؛ عادل حسين ، « المال النفطي عائق للتوحيد و التكامل » **المستقبل العربي** ، السنة ٢ ، العدد ٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩) ، ص ١٦ ـ ٢٢ ، وعبد الفضيل ، **النفط والوحدة العربية** ، ص ٥٣ ـ ٥٨ .

(٤٢) Dessouki, «Development of Egypt's Migration Policy, 1952-1978,» p. 17.

تزال بحاجة اليهم دون شك وجدوا أنفسهم يتقاضون اجوراً اقل مما تتقاضاها فئة بعينها من العمال اليدويين المهرة ، الذين طرأ نقص مفاجىء على المعروض منهم بسبب هجرتهم الى البلدان المجاورة .

وإذا كان النقص في عمال البناء ، قد سبب ضغطه التضخمي على صناعة البناء وألحق الضرر خصوصاً بذوي الدخول الثابتة ، وهم معظم المصريين ، فإن اوجه النقص التي حدثت في القطاعات الأخرى تسببت ، في تدهور منذر بالخطر في مستوى الخدمات ونوعيتها . ونورد هنا حالة الاساتذة الجامعيين . في بعض هذا المجال ، فإن العمل البحثي الرائد الذي قام به عمرو محيي الدين في هذا الموضوع يضيء كثيراً جنبات الطريق[٤٣] . فهو يبدأ بتبيان ، أن مجموع الاعضاء السجلين في هيئات التدريس في اكبر جامعات مصر الثلاث (القاهرة ، عين شمس ، الاسكندرية) زاد من ٣١٧٧ عام ١٩٧٠ الى ٤٠٨١ عام ١٩٧٥ ، اي بزيادة بلغت ٩٠٤ اساتذة او ٢٨,٤ بالمائة في غضون خمس سنوات . مع ذلك ، ففي عام ١٩٧٦ بلغ عدد الذين هاجروا ضمن « هجرة الكفاءات » الى الغرب ١٠٥٨ استاذاً ، اي اكثر من الزيادة الصافية في السنوات الخمس السابقة ، واكثر من ٢٥ بالمائة من مجموع هيئات التدريس في المؤسسات الجامعية الثلاث في ذلك العام . اما الذين اعيروا الى البلدان العربية (وهم مهاجرون مؤقتون) فقد زاد عددهم باطراد من ٣٨٨ عام ٧٠ / ١٩٧١ ليبلغ ٦٠٥ عام ٧٤ / ١٩٧٥ ، اي بزيادة بلغت ٦٣ بالمائة في خمس سنوات . من هنا ، ففي حين أن معدل نمو مجموع الهيئات التدريسية الاكاديمية كان ٦,٣ بالمائة سنوياً بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، فقد زاد معدل الهجرة الى البلدان العربية ليفوق ١٢ بالمائة ، كما وصل معدل هجرة الكفاءات الى الغرب الى ٥ بالمائة سنوياً خلال الفترة نفسها .

ويتبين من المعلومات المتوافرة حول متوسط معدل اعارة الاساتذة حسب ميدان التخصص بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، أن بعض الميادين شهدت غياب حوالى ٣٠ بالمائة من مجموع اعضاء هيئة التدريس ، بعيداً عن المؤسسات التي ينتمون اليها حيث كانوا يدرِّسون في اماكن اخرى بالمنطقة العربية .

وليس من سبيل الى القول بأن اثر هذه الظاهرة على نوعية او كفاءة التعليم العالي في مصر كان اثراً ايجابياً بحال من الاحوال . واذا كانت نسبة الطلاب الى هيئة التدريس في معظم الجامعات الأمريكية هي ٢٠ الى واحد ، ففي مصر كانت النسبة عام ١٩٧٠ خمسة امثال في مجال العلوم الاجتماعية والانسانيات : اي مئة طالب لكل عضو واحد بهيئة التدريس ، هذا في حالة وجود جميع اعضاء التدريس في كليتهم . لكن بغياب حوالى ٢٥ بالمائة منهم في اعارات الى البلدان العربية فإن النسبة ترتفع في فترة ٧٠ / ١٩٧١ الى ١٢٣ طالباً لكل عضو واحد في هيئة التدريس . وفي العام التالي قفزت هذه النسبة من ١١١ الى واحد قبل هجرة الاساتذة الى ١٤٤ الى واحد بعد هذه الهجرة . وتشير المعلومات المتوافرة الى نفس الاتجاه بالنسبة لجامعة القاهرة . واذا لم تكن النسبة في مجال العلوم الطبيعية قد ساءت او تدهورت على نحو ما حدث في الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، فالمسألة مسألة وقت ليس الاَّ.لقد وجدت معظم البلدان العربية الغنية في غمار اندفاعتها لافتتاح جامعات جديدة ، ان من الاسهل عليها أن تبدأ بالعلوم الاجتماعية والانسانيات (بما في ذلك القانون والتجارة) التي لا تتطلب اقامة معامل ومختبرات او معدات معقدة . الا أنه بنهاية السبعينات ، كانت هذه البلدان بصدد البدء بافتتاح كليات للهندسة والطب . وما من شك أن الطلب سيزداد بصورة مماثلة على الاساتذة المصريين في هذه الميادين على حد سواء .

---

(٤٣) Mohie El-Din, «The Emigration of Egyptian University Academic Staff,».

شكل رقم (١)
عرض بياني لسوق العمل يوضح الاتجاه الى الهجرة دولياً ودرجة الحراك الداخلي في مصر ، لسنة ١٩٧٥

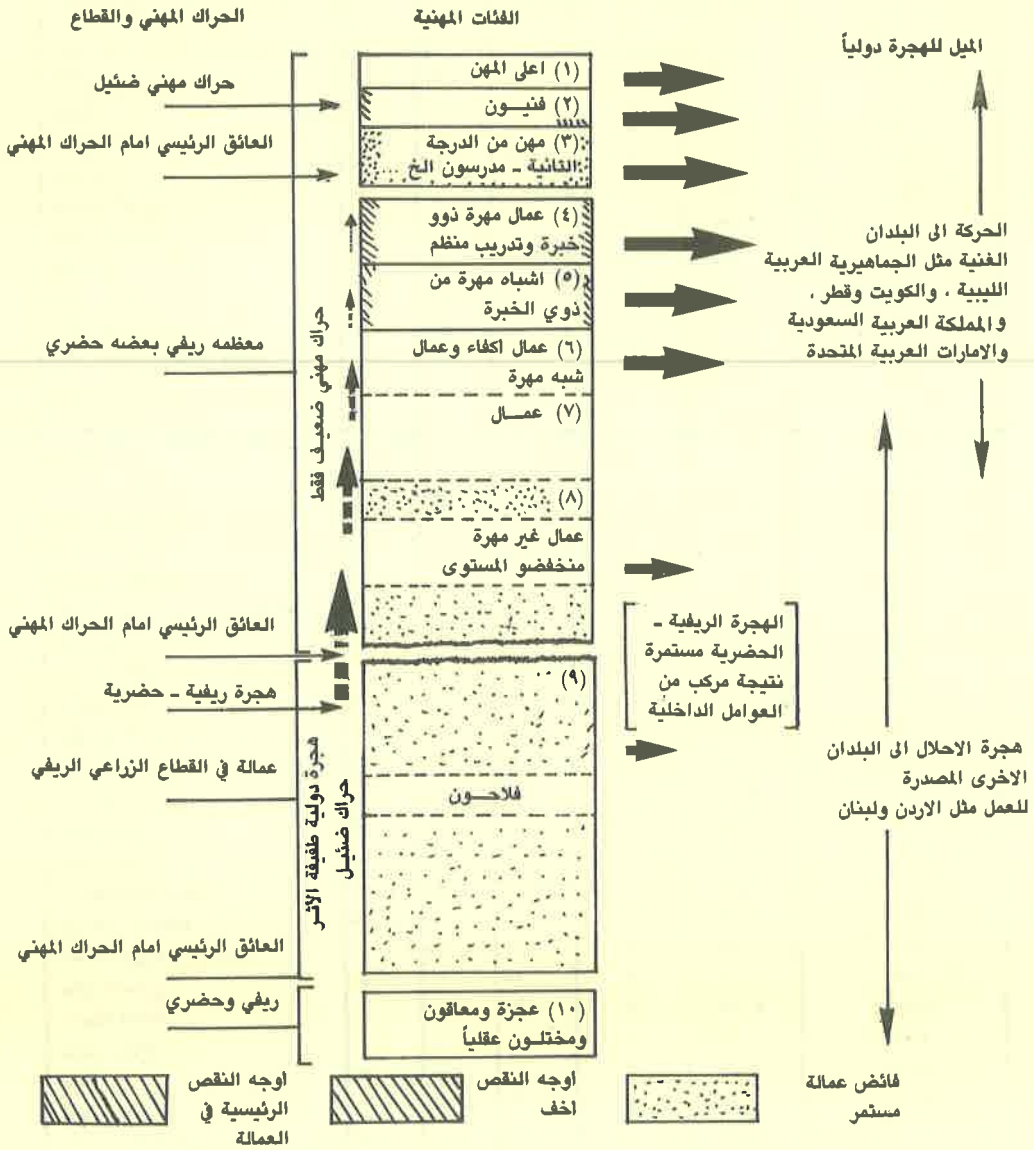

المصدر : استناداً الى :

J.S. Birks and C.A. Sinclair, *Internatioanl Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: International Labor Organisation (ILO), 1980).

جدول رقم (٤)

متوسط الاجر اليومي للحرف المختلفة في قطاع التشييد في مصر (بالجنيه المصري يوميا)

الحرفة	متوسط معدل الاجر اليومي					النسبة المئوية للتغير ١٩٧٠-١٩٧٧
	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧ (١)	١٩٧٧ (٢)	
قاطع احجار	٠,٦	٠,٩	١,٥	٢	١,٧٦	١٩٣
بناء	١,٥	٢,٥	٣,٥	٤,٥	٥,٧	٢٨٠
مساعد بناء	٠,٦	١,٥	٢	٣	٣,٥	٤٨٣
مبيّض	٠,٧٥	٠,٩	٢	٣	٣,٥	٣٦٦
مساعد مبيّض	٠,٥	٠,٦	١	٢	١,٧٦	٢٥٠
نقّاش (للبناء)	٠,٨	١	٢	٢,٥	٣,٢٣	٣٠٠
نقّاش مساعد	٠,٥	٠,٧	١,٢٥	١,٥	١,٥٨	٢١٦
نجار مسلح	٠,٩	١,٢٥	٢	٣	٣,٤٩	٢٨٧
نجار مسلح مساعد	٠,٦	٠,٨	١,٥	٢	٢,٥	٣١٦
عامل تعدين اسمنت مسلح	٠,٦	٠,٩	٢,٠	٣	٣,٥٥	٤٩١
عامل تعدين اسمنت مسلح مساعد	٠,٥	٠,٧	١,٥	٢,٥	٢,٠٦	٣١٢
عامل اسمنت مسلح	٠,٤٥	٠,٦	١,٥	٢,٥	١,٣٥	٢٠٠
حداد	٠,٧	١	٢	٣,٥	٣	٣٢٨
ميكانيكي تركيب	٠,٨	١	٢,٥	٤	—	٤٠٠
نجار باب وشباك (تركيب)	٠,٨	١,٢٥	٢	٣,٥	٣,٤٩	٣٣٨
نجار باب وشباك مساعد (تركيب)	٠,٥	٠,٨	١,٢٥	٢	٢,٥	٤٠٠
اخصائي اسمنت مسلح	٠,٦	٠,٩	٢	٣	١,٤٥	١٤٢
اخصائي اسمنت مسلح مساعد	٠,٥	٠,٨	١,٧٥	٢,٧٥	٠,٨٥	٧٠
مبلط	٠,٩	١,٥	٣	٥,٧٠	٥,٧	٥٣٣
مساعد مبلط	٠,٦٠	١,٢٥	٢	٣,٦٠	٣,٥	٤٨٣
صانع بلاط	٠,٧٥	١,٢٥	٢,٥	٤	—	٤٣٣
حجّار	٠,٨	٠,٢٥	٢,٥	٣,٥	١,٥٨	٩٨
عامل بلاط لميع	١,٥	٣	٥	٧	٥,٧	٢٨٠
رخّام	١	١,٧	٢,٥	٤	٣,٥	٢٥٠
قاطع خشب	١,٧٥	١,٢٥	٣	٣,٥	١,٥٨	١٠ -
سباك صحي	٠,٨	١,٥	٤	٥	٣,٥	٣٣٨
مساعد سباك صحي	٠,٥	٠,٩	٢	٢,٥	١,٥	٢٠٠
كهربائي تركيبات	٠,٧٥	١	٢	٣	٣,٢٣	٣٣١
مساعد كهربائي تركيبات	٠,٥	٠,٧٥	١,٥	٢	١,٤٥	١٩٠
عامل معماري	٠,٥	٠,٦	١,٢٥	٢	١,٠٦	١٦٥
ملاحظ انشاء	٠,٥	٠,٨	١,٢٥	٢	٣,٢٣	٥٤٦
مركب زجاج	١	١,٨	٣,٥	٥	—	٤٠٠
فاعل	٠,٦	٠,٩	١,٢٥	٢,٥	١,٣٥	٣١٦
قاطع رخام	١	٢,٢٥	٣,٥	٤,٥	٣,٥٥	٣٥٠
عامل مونة اسمنت	٠,٨	١	١,٢٥	١,٨	١,٧٦	١٢٥

المصادر : احتسبت من : ملفات انور الحماقي ، مهندسون ومقاولون ، والقطاع الخاص ، فيما عدا بيانات رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ ، التي احتسبت من ملف شركة المقاولون العرب ، كما وردت في :

Nazli Choucri, N. Eckaus and A. Mohie El-Din, «Migration and Employment in the Construction Sector, Critical Factors in Egyptian Development,» MIT Technology Adaptation Program, 1978.

والقضية هنا هي أنه حتى القطاعات التي تعاني مصر فيها نقصاً في الأصل ، فقد شملتها ايضاً « حمى الاندفاعة النفطية » الامر الذي سبب لنوعية الخدمات مزيداً من التدهور . إن حالة اساتذة الجامعات لتصور اصدق تصوير ما تتحمله مصر من كلفة باهظة في هذا الخصوص ، اياً كان حجم المكسب المادي الذي يجنيه الاساتذة انفسهم كأفراد . وهنا ، كما هو في حالة الاطباء والمهندسين ، تنطبق الشكوك التي ساورت بيركس وسنكلير بشأن جمود حركة قوة العمل المصرية . فليس من السهل بحال توفير بديل سريع من أي قطاع ليحل محل الاساتذة والاطباء وغيرهم من القطاعات التي تأثرت بهذه الظاهرة في مصر (ولا في اي مجتمع يعاني المشكلة نفسها) . إن اعداد استاذ جامعي يستغرق حوالى عشرين سنة ، كما يستغرق الامر عشرين سنة اخرى لايجاد بديل كفؤ محل هذا الاستاذ ، وذلك على خلاف الامر بالنسبة لعامل البناء او التشييد الذي قد لا يستغرق تدريبه اكثر من سنة أو سنتين . وفي هذا المجال أشار عبد الفتاح قنديل الى أن اكثر من ٩٥ بالمائة من المصريين العاملين في الخارج يتمتعون بما يراوح بين اربع وثماني سنوات من الخبرة العملية[٤٤] ، الأمر الذي يجعلهم على مستوى عال من التدريب كما أنهم لا يطرقون ابواب العمل للمرة الأولى ؛ أي أنهم من المدربين جيداً بالفعل .

٣ ـ تدهور كفاءة قوة العمل في مصر

إن معظم العمال المصريين المهاجرين الى البلدان العربية الغنية لا يهاجرون لمجرد البحث عن عمل . فمعظمهم كان يعمل في مصر بالفعل . همهم الاساسي هو الحصول على اجور اعلى . وهذه الحقيقة يترتب عليها عدد من الآثار السلبية العامة والخاصة . فمن الملاحظ بدءاً أن معظم العمالة قد انتقلت من قطاعات تتسم بأكبر قدر من النشاطات الانتاجية في مصر . وقد جاء ذلك على خلاف ما حدث بالنسبة لهجرة العمال الاتراك ، والمغاربة ، مثلاً ، الذين هاجروا في الخمسينيات والستينيات الى بلدان غربي وشمالي اوروبا[٤٥] . في الحالة الاخيرة كان العمال ينتقلون أساساً من مجال النشاطات المنخفضة الانتاجية الى نشاطات مرتفعة الانتاجية في البلدان المضيفة . من هنا ، انطوت عملية الهجرة على نوع من ارتفاع كفاءة العمل ، بمعنى أن هؤلاء العمال المهاجرين اكتسبوا مهارات وخبرات جديدة في بلاد المهجر التي انتقلوا اليها[٤٦] .

أما في حالة مصر ، فيكاد يكون الموقف نقيض ذلك تماماً . حقيقة أن الأجور في البلدان العربية الغنية مرتفعة الى حد بعيد ، الا أن ذلك لا علاقة له بمستوى الانتاجية او معدل الأداء ، اذا ما قورنت بالمستويات التي كانت في الوطن الام . وقد ادى ذلك ، فيما ادى الى قبول اعداد كبيرة من

---

(٤٤) عبد الفتاح قنديل ، « التزام رأس المال العربي تجاه المنطقة العربية ، » في : مؤتمر الاقتصاديين العرب ، ٥ ، بغداد ، ١٢ ـ ١٥ نيسان / ابريل ١٩٧٥ ، **اعمال المؤتمر** (بغداد : اتحاد الاقتصاديين العربي ، [١٩٧٦])، ص ٢٦ .

(٤٥) عصام منتصر، « النظام الاقتصادي العربي واستراتيجية تنميته ، مدخل تحليلي قومي شمولي ، » في : **المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك** ، ١ ، **بغداد** ، ٦ ـ ١٢ **ايار / مايو ١٩٧٨** (بغداد : المؤسسة العربية للدراسات والنشر لجامعة الدول العربية ، الادارة الاقتصادية ؛ اتحاد الاقتصاديين العرب ، الامانة العامة ، ١٩٧٨)، ص ٧ ـ ٨ .

(٤٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة ، انظر :

Suzanne Paine, *Exporting Workers: The Turkish Case* (Cambridge: Cambridge University Press, 1974).

المصريين ، اعمالاً ادنى كثيراً من مستوى المهارات التي كانوا قد اكتسبوها في مصر ما دامت هذه الأعمال ، تدر عليهم اجوراً أعلى بكثير من اي اجور كانوا يتقاضونها في مصر . ان هذه الظاهرة تلحق اكبر الأذى بالعمال المهاجرين ، وكذلك بمصالح مصر عينها بل وبمصلحة الوطن العربي بأكمله في المدى البعيد . فالذي يحدث ، هو أن بعض هؤلاء العمال يفقدون بمرور الزمن معظم مهاراتهم المكتسبة سابقاً ، وفي افضل الاحوال فهم يتوقفون عن التعلم ، وعن تحسين مستوى ادائهم(٤٧) . وحتى في الحالات التي يتفق فيها وصف العمل الموكل للفرد ، بصفة رسمية ، مع مستوى مهارات ومؤهلات الوافد ، فما يلبث الأمر ، أن يتكشف عن أن المطلوب منه ، هو القليل القليل من ناحية الأداء لدرجة أن مستوى انتاجيته يتدهور باستمرار . ويصدق هذا مثلاً في حالة اساتذة الجامعات : ففي حين أن البلدان الغنية قد تستخدم افضل الاساتذة من مصر او فلسطين او لبنان ، الا أن هؤلاء الاساتذة ، لا يطلب منهم تقريباً اي شيء الا القيام بتدريس ما بين ٦ ساعات و ٩ ساعات في الاسبوع ، اي اقل بكثير مما كانوا يقومون به في وطنهم ، ولكن في مقابل عشرة أمثال الاجر الذي كانوا يتقاضونه في الوطن الأم. من هنا نجد بعض الاساتذة المصريين ، الذين كانوا غزيري الانتاج في مصر ، لم ينشروا سوى النزر اليسير من الانتاج العلمي خلال سنوات اعارتهم الأربع ، سواء الى الكويت ، او الى المملكة العربية السعودية(٤٨) . كذلك فإن معايير تحديد سلم الاجور في تلك البلدان هي الاقدمية الزمنية المطلقة ، وليست بأداء الاستاذ او مستواه العلمي .

وكما يقول محمود عبد الفضيل ، فإن الاجور التي يتقاضاها العاملون المصريون في الخارج إنما « تحتوي ضمناً على « عنصر ريعي » (Rent) لا علاقة له البتة بمستويات الكفاءة الانتاجية السائدة في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة في البلدان النفطية . وهكذا فإن من ابرز الآثار السلبية للحقبة النفطية الجديدة ، ظهور فجوة كبيرة تزداد اتساعاً مع مرور الزمن بين انتاجية العمل ، وتكلفته على المستوى العربي الكلي »(٤٩) .

٤ ـ انتشار ظاهرة الافراط في الاستهلاك

زادت الاجور التي يتقاضاها المصريون العاملون في الخارج بصورة سريعة . فأدى ذلك بالطبع الى ظهور انماط جديدة من الاستهلاك . وكان هذا امراً ، في غاية السهولة في البلدان المضيفة التي تعرض محلاتها احدث منتجات آلة الصناعة الضخمة ، الوافدة من العالم الاول . وبالنسبة للمصريين الذين لم يتسن لهم في حياتهم أن يمتلكوا سلعاً معمرة (كالثلاجات والغسالات الكهربائية وأجهزة طباخات الغاز والتلفزيون وغيرها) فقد كانت تلك الأجهزة هي اول ما يعمد هؤلاء المصريون للحصول عليه ، إما من البلدان الغنية التي يعملون فيها وشحنها الى مصر او بشرائها من « الاسواق الحرة » القائمة في مصر نفسها (التي لا تبيع الا بالعملة الصعبة) . اما المصريون ، الذين يكونون قد امتلكوا هذه السلع المعمرة قبل خروجهم من مصر ، فإن اختيارهم يتجه عادة الى السيارات واجهزة التلفزيون الملون ومكيفات الهواء ... الخ . اما الحائزون على كل هذه الاجهزة

---

(٤٧) عبد الفضيل ، **النفط والوحدة العربية** ، ص ٥٨ .

(٤٨) هذه الملاحظة استقاها المؤلف من عالم الاجتماع المصري محمد الجوهري الذي كان في اعارة الى المملكة العربية السعودية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٩) . وكان في هذا يصف نفسه وكثيرين غيره .

(٤٩) عبد الفضيل ، **النفط والوحدة العربية** ، ص ٥٨ .

والمعدات قبل الرحيل ، فإن نمط استهلاكهم عادة ما يرتفع الى مستوى اعلى، سواء بالحصول على مجموعة ثانية من كل تلك الاجهزة (كشراء سيارتين مثلاً) ، او بمحاولة الحصول على اجهزة اكثر تعقيداً كأجهزة الفيديو او الاستيريو او السجاد الثمين او الملابس المستوردة الباهظة الثمن ... الخ . هذه الملاحظات اكدتها نتائج المسحين اللذين اجريا على مدرسي المدارس واساتذة الجامعات .

لقد وجدت سوزان مسيحة في بحثها الذي أجرته على عينة من المدرسين المصريين المعارين الى المملكة العربية السعودية [٥٠] ما يلي :(أ) المدرسون المعارون ينفقون في المتوسط ٤٦ بالمائة من دخلهم في المملكة السعودية ، ويدخرون ٢٨ بالمائة ، ويحولون ١٥ بالمائة ، وينفقون ١١ بالمائة على السلع التي يصحبونها معهم سنوياً الى مصر . هذا ولم تحو العينة اي فرد منها يدفع ضرائب للحكومة المصرية (وكان هذا سؤالاً طرحته الباحثة صراحة) ، (ب) لدى عودتهم النهائية الى مصر ، فإن مدخرات المدرسين في المتوسط توزع بالشكل التالي : ٢٨ بالمائة للتجهيزات المنزلية ، ١٣ بالمائة للملابس ، ١٢ بالمائة للهدايا الى الاقارب والاصدقاء ، ١١ بالمائة لسلع اخرى و ٣٠ بالمائة حسابات في البنوك و ١٦ بالمائة تتجه الى مجال الاستثمار المباشر .

بمعنى آخر ، فإن المدرس العادي المعار الى احد الأقطار النفطية ينتهي به الأمر ، الى انفاق ٦٤ بالمائة على السلع والمواد الاستهلاكية ، مع تخصيص حوالى ٣٦ بالمائة للمدخرات والاستثمارات . وقد حسبت سوزان مسيحة متوسط ما ينفق على جميع السلع الاستهلاكية على يد افراد عينتها وخرجت برقم ٦٨٧٧ جنيهاً مصرياً للفرد الواحد . ولما كان متوسط المرتب الشهري لمدرس يحمل درجة جامعية وله ٥ سنوات من خبرة التدريس في مصر يبلغ حوالى ٤٠ جنيهاً مصرياً اي ٤٨٠ جنيهاً مصرياً في السنة ، فمعنى ذلك أن هذا المدرس ينفق على السلع الاستهلاكية في ختام سنوات اعارته الأربع ، ما يعادل مجموع رواتبه في مصر طوال خمسة عشر عاماً تقريباً . ومن هذا الانفاق تبلغ حصة الاجهزة والآلات المعمرة ٣٦٦٧ جنيهاً اي ما يعادل مرتب ثماني سنوات تقريباً . اما نصيب السلع غير المعمرة (٣٢١٠ جنيهات) فهو يعادل مجموع رواتب هذا المدرس طوال سنوات سبع .

من ناحية اخرى ، وجد عمرو محيي الدين في دراسته التي اجراها على عينة من اساتذة الجامعات (وهم فئة دخلها اعلى بكثير من فئة المدرسين) ان نمط الادخار والاستهلاك بين افراد العينة جاء على الوجه التالي : (أ) حوالى ٤٤ بالمائة من المرتب المكتسب في الخارج يتم ادخاره ؛ (ب) الباقي وهو ٥٦ بالمائة يتم انفاقه في البلد المضيف وعلى شراء سلع استهلاكية (مناصفة تقريباً) ؛ (ج) ان السلع الاستهلاكية التي يحوزها افراد العينة تتمثل أساساً في ثياب مستوردة ، وملابس جاهزة ، وتشمل ايضاً سيارة ثانية وجهاز تلفزيون ملون وادوات منزلية وسجاجيد وغسالات وثلاجات وغيرها من المعدات والاجهزة الالكترونية . وفيما يتعلق بتخصيص مبالغ للادخار يكشف البحث عن أن اكثر من نصف افراد العينة (٥٥ بالمائة) يعمدون الى شراء فيلا او شقة جديدة ، بينما يتجه عدد مماثل الى وضع امواله على شكل ودائع ادخارية بالاجل ، في حين يتجه ثلث العينة (٣٣ بالمائة) الى الاستثمار في مشاريع تدر عائداً مالياً[٥١] .

---

(٥٠) Messeiha, «Export of Egyptian School-Teachers,» pp. 33-39.

(٥١) Mohie El-Din, «The Emigration of Egyptian University Academic Staff,» pp. 48- 54.

القضية هنا أن المصريين العاملين في الخارج ، يحققون ولا شك مستويات معيشية عالية للغاية ، وان انماط الاستهلاك التي يستمتعون بها ينجم عنها ظاهرة التقليد وكل انعكاساتها على الآخرين . فالذين يبقون داخل الوطن، ولا يحظون بمستوى الدخل نفسه او الادخار الناجمين عن العمل في الخارج ، يتولد لديهم شعور التوق الشديد الى أن يحظوا بأنماط استهلاك مماثلة لزملائهم وهي انماط كما رأينا مغرقة في الاسراف ، بمعنى أنها تتجاوز كثيراً الاساسيات بل والكماليات . والذين لا يستطيعون أن يستهلكوا بالمستوى نفسه ، ولكنهم ينتمون الى الجماعة المرجعية نفسها (كما في حالة اساتذة الجامعات) سيتولد لديهم على الفور حافز ، لا سبيل الى مقاومته لكي يعاروا الى احد البلدان النفطية الغنية اسوة بزملائهم .

أما العائدون انفسهم ، فثمة مشاكل تصادفهم لدى عودتهم من الهجرة ، وهي مشاكل التكيف مع اوضاع ما قبل الهجرة من ناحية العمل ، الذي كانوا يزاولونه ، والمرتبات التي كانوا يحصلون عليها ، والنمط الاستهلاكي الذي كانوا يتبعونه . واذا كان الانسان يستطيع التكيف بسرعة مع مستوى معيشة اعلى ، فليس في طوقه ابداً أن يتكيف مع الوضع العكسي . من هنا فمن الصعب في غالب الاحيان ، على المهاجر العائد أن يعود ليعيش على مرتبه « المتواضع » في مصر بعد سنوات الاعارة الاربع ، التي تعوّد فيها على نمط انفاق مسرف الى حد كبير . والذي يحدث عادة هو أنه يبدأ في الاقتطاع من مدخراته الى أن توشك على النفاد . وعند هذه النقطة ، إن لم يكن قبلها ، يتعين عليه هو وعائلته الدخول في خوض نضال شاق سعياً وراء اعارة ثانية الى احد الأقطار النفطية . وطوال مدة الترقب والنضال هذه يصبح العمل والانتاجية امراً هامشياً او ثانوياً في حياة العائد . من هنا ، فإن نمط الانفاق الفردي المرتفع بين مواطني البلدان النفطية الغنية ، ينتشر اثره ليشمل العمال المهاجرين في تلك البلدان . وما يلبث هذا النمط من خلال « نموذج المحاكاة والتقليد » المعتاد أن ينتشر بدوره الى البلدان العربية الفقيرة . وأحد الفروق الكبرى بطبيعة الحال هو أن المجموعة الاخيرة من البلدان لا تستطيع تحمل مغارم هذا النمط الكمالي المسرف من الانفاق . من هنا نجد أن التطلعات المادية تفوق بكثير الامكانات التي يتيحها مستوى الدخل لمعظم سكان مصر ، الأمر الذي يجعل من العثور على فرصة عمل في بلد نفطي غني هو حلم كثير من المصريين . يستوي في ذلك افراد جميع الطبقات والأعمار بطول المجتمع وعرضه . ان حلم الكسب السريع وبريق السلع الاستهلاكية ، التي يمكن لهذه الاموال أن تشتريها قد اصبح في السنوات الاخيرة جزءاً من « الحلم الشعبي المصري » .

على أن دور الدولة في هذا كله لم يكن حيادياً او بريئاً . فالقيادة على اعلى مستوياتها دأبت على تغذية هذه التوقعات المادية العالية . فالنموذج الذي بشر به الرئيس السادات ، الشعب المصري ، ليس مقصوراً على سلوك الرئيس نفسه وانماط الاستهلاك التي يتبعها ، ولكنه تعدى ذلك الى ما تردد على لسانه من أنه يريد لكل مصري امتلاك سيارة و«فيلا»[٥٢]. وعلى الرغم من أن هناك قلة تعارض تحقيق حلم كهذا من ناحية المبدأ ، الا أن قدرة تجسيد هذا الحلم المادي ، لا تتوافر في داخل مصر بالنسبة للغالبية الساحقة من ابناء الشعب المصري . ومن ثم تكون الطريقة الوحيدة ، لترجمة هذا

---

(٥٢) ثمة تصريحات بهذا المعنى اعلنها الرئيس انور السادات في مناسبات عدة . انظر مثلاً نص المقابلتين اللتين استغرقتا ساعتين ، واللتين بثهما التلفزيون المصري في ٢٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ونشرت كلتاهما في : =

الحلم ، الى واقع هي العمل في بلد نفطي . والحاصل اذن أن الدولة ، في شخص رئيسها ، إنما تبيع حلماً لا سبيل الى تحقيقه ، الا اذا نزحت غالبية المصريين من بلدها في صورة هجرة عمالة مؤقتة . ثم إن هذه الدولة نفسها دللت العاملين في الخارج فقد تخلت عن القانون الذي كان يطلب منهم تحويل نسبة ١٠ بالمائة كحد ادنى من دخولهم الى مصر بسعر الصرف الرسمي . واكثر من هذا اعفتهم من دفع اي ضرائب على دخولهم بالخارج[٥٣] . بتعبير آخر ، ليس ثمة محاولة على الاطلاق من جانب الدولة للحد من ظاهرة الاستهلاك المفرط ، عن طريق عدد من السياسات الضريبية التقليدية التي تمتلكها بين يديها .

كذلك ، هناك ظاهرة تعزيز الدولة لنمط الاستهلاك المفرط من خلال ما تعمد الى اتخاذه من سياسات . وعندما تسمح الدولة بمبدأ « الاستيراد دون تحويل عملة »[٥٤] وتعمم الاستيراد لجميع انواع السلع الكمالية ، فقد ادى هذا العمل الى اغراق اسواق القاهرة وبور سعيد بتشكيلات براقة من السلع التي لا يستطيع شراءها الا القلة القليلة من المصريين ، من واقع الايرادات المتاحة لهم داخل مصر . فإلى جانب ما يجلبه المصريون معهم من الخارج ، فإن واردات مصر من السلع الاستهلاكية قد ارتفعت باطراد من ٣٦ مليون جنيه مصري سنة ١٩٧٠ الى ١٣٣ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ ، ثم الى ١٢٢٤ جنيهاً مصرياً سنة ١٩٧٩ . ومن المتوقع ان تصل الى ١٣٣١ مليون جنيه مصري عام ١٩٨٠ . وبتبسيط اكثر ، فإن واردات مصر من السلع الاستهلاكية في مدى عقد واحد من الزمن قد ارتفعت بنسبة ٣٦٠٠ بالمائة (في مقابل نسبة زيادة بمقدار ٢٠٠٠ بالمائة في السلع الرأسمالية)[٥٥] . هذا في حين أنه لا النمو السكاني ، ولا زيادة معدل التضخم في مدى عقد من الزمن ، يبرران هذا الارتفاع الحاد في استيراد السلع الاستهلاكية . والعامل الاساسي الذي يفسر ذلك هو الزيادة الفعلية في مستويات الاستهلاك ولا سيما من السلع الكمالية او الترفيهية .

إننا نشهد فئة جديدة من المصريين ، تكسب بكثرة ، وتستهلك بافراط ، وتضمر ألد العداء لأي فكرة تنطوي على دفع ضرائب ، او تحويل اموال بسعر الصرف الرسمي . اكثر من هذا ، فإن سلوكيات هذه الفئة تدعمها الدولة ويعززها النموذج السلوكي العملي ، الذي يجد له انصاراً متزايدين من المصريين . وهذا بدوره يدفع الدولة بنفس طيعة ، ونكاد نقول سعيدة ، الى استيراد المزيد من السلع الاستهلاكية اشباعاً لنهم هذه الفئة من المستهلكين . وقد نتج عن ذلك ، ان العجز التجاري زاد من اقل من ٢٠٠ مليون جنيه مصري عام ١٩٧٠ الى ما يزيد على ٢٠٠٠ مليون (اي

= **الاهرام**، ٢٦/ ١٢/ ١٩٧٩ ، و ٢٦ / ١٢ / ١٩٨٠ على التوالي .

(٥٣) Dessouki, «Development of Egypt's Migration Policy, 1952-1978,» pp. 17-25.

(٥٤) هذا هو القانون الذي يسمح للمواطنين باستخدام العملة الصعبة التي يحوزونها في استيراد البضائع من الخارج دون الحصول على « اذن الاستيراد » المعتاد الذي درجت العادة على اشتراطه . لمزيد من التفاصيل ، انظر : Abdel-Khalek, «The Open Door Economic Policy in Egypt: A Search for Meaning, Interpretation and Implication,» pp. 74-100.

(٥٥) حتى عام ١٩٧٥ ، استقيت الارقام من : United Nations, *Yearbook of International Trade Statistics*, vol. 1. – اما الرقم المتعلق بعام ١٩٧٩ فيستند الى ما ورد في تقرير وزير الاقتصاد الى مجلس الشعب ، في: **الاهرام** ، ١/ ١/ ١٩٨٠ .

ملياري) جنيه مصري عام ١٩٧٧ . لقد كانت النسبة المئوية للسلع الاستهلاكية هي ١٩ بالمائة من إجمالي واردات مصر حوالى سنة ١٩٧٠ ، ولكنها زادت عن ٤٥ بالمائة سنة ١٩٧٥ . وعمدت الدولة الى تمويل العجز السنوي من خلال زيادة اعتمادها على المعونات الاجنبية او الاقتراض من الخارج(٥٦) . وباختصار ، فإن سلوك الدولة وسلوك هذه الفئة من المصريين الجدد يتماثل في اكثر من وجه وبأكثر من طريقة .

٥ ـ تدهور اخلاقيات العمل

من الآثار المدمرة حقاً ، التي نجمت عن الثروة النفطية ، وعن سلسلة ردود افعالها ، ذلك الانهيار الذي اصاب اخلاقيات العمل في الوطن العربي . إن سهولة الحصول على المال ، وسهولة انفاقه ، انما تدمر قيمة العمل المنتج . وهذا يصدق طبعاً في اي مكان من العالم ، وليس العرب هنا استثناء عن هذه القاعدة .

لقد سبق وقلنا أن معدلات التباين الضخمة في الاجور بين الأقطار العربية الغنية والفقيرة ، قد أدت الى تدهور تدريجي في مستوى مهارات العمل ، بالنسبة للمهاجرين المصريين . ويحدث هذا كما رأينا ، عندما يقبل احد هؤلاء العاملين وظيفة ادنى بكثير عن مستوى المهارة التي يتصف بها ، ما دامت تدر عليه دخلاً اكبر بكثير مما كان يتقاضاه في وطنه الأم . وفضلاً عن ذلك ، فثمة تغير حثيث ومدمر في الوقت نفسه فيما يتعلق بالاتجاهات نحو العمل ، بصرف النظر عن مستوى المهارة المطلوب . إن الاعتقاد الذي كان سائداً بأن « من جد وجد »وان « الجد والاجتهاد في العمل والاحساس بالانجاز هي الوسائل اللازمة للنجاح المهني والمالي » هي قيم ومعايير لم تعد تجد ما يدعمها من حقائق عملية سواء في مصر ، او في بقية انحاء الوطن العربي . وإن الصورة التي تراكمت ملامحها عن « الآخرين » الذين حققوا فرصة النجاح المالي بسهولة ودون جهد ملحوظ قد بدأت تضرب بجذورها عميقاً في نفسية عدد متزايد من المصريين . لقد اصبحت الكلمات التي تدل على النجاح هي كلمات : « الحظ » ، « الاعارة » ، « الفرصة » ، « العقد » ، « السعودية » ، « الكويت » ... الخ . من هنا ونادراً ما يسأل المصري العادي : ما هو المطلوب ان ازاوله ؟ وما هي المهارات المطلوب تحصيلها ؟ وما هي ظروف العمل التي سأعيش في ظلها ؟ ليس معنى هذا انه لا يلقي بالاً على الاطلاق الى هذه التساؤلات ، ولكنها اصبحت بالنسبة اليه مسائل ثانوية تحتل هامش شعوره ، ولا تكمن في بؤرة هذا الشعور ، ونادراً ما نسمع مهاجراً عائداً يصف عمله الذي كان يشغله بتفاصيله المهنية ، او يعطي الانطباع لسامعيه عن مدى استمتاعه بما كان يعمله في بلد الهجرة أو أنه تحصل على اي متعة حقيقية من واقع انجازه المهني في بلدان النفط . إن المناسبات النادرة التي يذكر فيها « العمل » على لسان مهاجر عائد او مهاجر جاء في اجازة ، انما يرد في سياق تنافس على تجديد العقد ، او الحصول على عقد جديد لصديق او صراع مع جماعات « قطرية » اخرى : (الفلسطينيون أو السوريون او الباكستانيون) للاستحواذ على رضا الرئيس او صاحب العمل او للتخلص من بعضهم البعض في « البلد المضيف » . باختصار فإن مجرد « أن تكون هناك » فهذا معناه النجاح بحد ادنى ، من الجهد اوالعمل،والنجاح يعني فقط أو أساساً جمع المال . والمال

---

(٥٦) انظر تقرير وزير الاقتصاد الى مجلس الشعب ، في : **الاهرام** ، المصدر نفسه ، ص ٨٩ ـ ٩٢ .

هنا يعني الاستهلاك لشراء اشياء لا يستطيع أن يحصل عليها « الآخرون » اي الجماعات المرجعية للفرد ، من خلال ما يحصلونه من دخول في الوطن الام .

وثمة اثر مدمّر آخر يطرأ على الموقف تجاه العمل ، ويتعلق بأولئك الذين لا يزالون في مصر . فمعظمهم في حالة انتظار « دورهم » كي يعاروا اذا ما كانوا في الحكومة ، أو كي يحصلوا على « عقد » يبعث به قريب او صديق او وكيل اعمال او كفيل . وبما أن مجرد « الذهاب الى هناك » لا يتوقف على اي شيء استثنائي من ناحية اداء العمل في مصر ، فإن اداء العمل نفسه ينخفض مستواه في سياق هذه العملية . الناس اذن اما ينتظرون اعارة او عقداً ، او يستعدون للرحيل ، او انهم يندبون « حظهم » فيعيشون في حالة من الاكتئاب والتعاسة . وفي كل هذه الحالات النفسية او الذهنية يصبح اداء العمل في مصر بحد ذاته ، امراً هامشياً ، بالضبط كما هو الحال مع اقرانهم من المحظوظين الذين اصبحوا « هناك » . الفارق الوحيد هو ان هامشية العمل في حياة من يعملون في البلدان النفطية يصاحبها جمع المال والاستهلاك الترفي ، بينما هامشية العمل في البلدان الفقيرة يصاحبها البؤس والحرمان بمعنى آخر ، فإن المواقف الصحية تجاه العمل لحقها التدمير في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة على السواء[٥٧] . ففي كلتا الحالتين لا سبيل الى تطبيق مبدأ المكافأة عند « الاداء الجيد » ولا مبدأ العقاب عند « الأداء السيء » . لقد اصبح الفارق بين الافراد في معظم الحالات في الوطن العربي هو ، اين موقع كل منهم الجغرافي ، اي في اي جانب من خط الفقر ، في بلاد اليسر او في بلاد العسر . كل هذا بصرف النظر عن كفاءته الشخصية .

من هنا فثمة متوالية باتت تنبىء عن نفسها بالنسبة للموقف ازاء « النجاح » و « العمل » و « الاستهلاك » . إن جميع هذه المفاهيم يعاد تعريفها في المجتمع العربي منذ منتصف السبعينات . بل إن الوشائج العضوية التي كانت تربط بين العمل والنجاح والاستهلاك في الماضي اضيف اليها وشائج جديدة او حلت محلها روابط اخرى لا تكاد ترتبط بأوهى سبب مع الانتاجية او الابتكارية . من بين هذه الروابط الجديدة التي احتوتها المتوالية المرضية نجد « الحظ » و « الفرصة » و « الاعارة » و « العقد » و « الوجود هناك » . وهذه المجموعة من الخصائص الموقفية لا بد من أن تضاف الى الخصائص الاخرى التي لمحنا اليها عندما ناقشنا موضوع الافراط في الاستهلاك .

٦ ـ تدهور قيمة الاصالة

يرتبط بهذه الاعراض النفطية الجديدة تدهور مطرد في الاعتزاز بالاهداف والقيم الاصيلة . من هنا لم يعد استهلاك منتجات الصناعة الوطنية المصرية مصدراً للكبرياء والاعتزاز الوطني ؛ ولا عاد يمثل استجابة للضمير الوطني . إن الغالبية الفقيرة تستهلك المنتجات الوطنية لمجرد انها لا تستطيع استهلاك السلع الاجنبية لأنها لا تملك المال . لماذا ؟ لأنها « ليست هناك » ، اي أنها ليست في اقطار اليسر النفطي .

وحتى اذا ما امتلك الفرد « المال » لشراء سلع معينة ، فهذا المال لا بد من أن يكون من نوع خاص ، هو المال غير المصدّي أي « العملة الصعبة » . هذا الاتجاه الذي يستهين بكل ما هو محلي

---

(٥٧) انظر مناقشة حول أثر الثروة النفطية على المواقف ازاء العمل في : حسين ، « المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل ،» ص ٢٧ ـ ٢٨ .

وبالمنتجات الوطنية والرموز الاصيلة ، بما في ذلك العملة الوطنية ، ربما يكون قد بدأ على صعيد العاملين في الخارج . ولكن مع اواخر السبعينات ذاع هذا الاتجاه واستشرى ، لدرجة أن الحكومة نفسها تبنته عندما اصدر وزير الاقتصاد في مصر عام ١٩٧٩ القرار الرقم ٦٠٠ الذي نص على ضرورة دفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بالعملة الصعبة . كذلك دأبت هيئات حكومية وشركات خاصة في السنوات الاخيرة على اعطاء الأولوية للعملاء الذين يطلبون شراء مساكن ، وعقارات وسلع معمرة (حتى المصنوعة منها في مصر) اذا ما دفعوا ثمنها بالعملة الصعبة . بل إن السماح بالتقدم للعطاءات المتعلقة ببعض اجهزة الدولة بالنسبة للمقاولين والمتعهدين المصريين ، قد اصبح مشروطاً بدفعهم الرسم المطلوب بالدولار الامريكي[٥٨] . هذه الظاهرة تمثل سبباً ونتيجة في وقت واحد ، فهي عرض مرضي ، خلقته تخمة الاموال المتوافرة في يد قلة بعينها من المصريين ، استطاعت أن تجمعها من البلدان النفطية الغنية . وفي ضوء ندرة السلع والخدمات التي يقدمها الاقتصاد المصري الذي لا يزال يلعق جراحه ، فإن توافر هذا القدر من الاموال ، قد اضاف بعداً بالغ الحدة ، نال كثيراً بدوره من قيمة العملة المحلية . الا أن هذه المتوالية المرضية ، تولد عنها سبب جديد يدفع الناس الى التنافس حالياً ، للحصول على اعمال في الخارج ، لكي يتاح لهم تحمّل اسعار السلع الاجنبية ، بل اسعار بعض السلع المحلية النادرة (كالمساكن والسيارات) . هذه الظاهرة التي استهلها المصريون العاملون في الخارج ، ما لبثت أن تعززت من خلال عناصر مساعدة انطوت عليها سياسة « الانفتاح الاقتصادي » . إن فتح فروع للبنوك الاجنبية ، وللشركات الاجنبية (المملوكة لعرب ولغربيين) قد أشعل حمى هذا الاتجاه نحو التقليل ، من شأن السلع والمنتجات المصرية . كذلك ، شهد منتصف السبعينات طريقة اخرى لتحقيق الثراء ، الا وهي الالتحاق بالمؤسسات الاجنبية في مصر ، حيث لم يعد العمل في المؤسسات الوطنية امراً « مجزياً » . فالعاملون بها الآن يبقون في خدمتها ، اما لأنهم لم يتمكنوا بعد ، او لأنهم عاجزون اصلاً عن الهجرة الى بلد نفطي غني ،او عن الالتحاق باحدى المؤسسات الاجنبية داخل مصر نفسها . إن خريجاً حديثاً من الجامعة الامريكية في القاهرة يعمل لدى مؤسسة اجنبية في القاهرة عادة ما يكون اول راتب يتقاضاه ، موازياً على الاقل لعشرة امثال ما يتقاضاه نظيره خريج الجامعة المصرية ، الذي يعمل في احدى المؤسسات الحكومية في مصر . لا عجب اذاً أن تكون الجامعة الامريكية في القاهرة ، وهي مؤسسة تعليمية خاصة ، لم يكن يدخلها في اواخر الخمسينات والستينات الا العاجزون عن الالتحاق بالجامعات الوطنية بسبب مجاميعهم ، أصبحت هي الحلم الذي يتوق الى تحقيقه كثير من شباب مصر .

٧ ـ تأنيث العائلة المصرية

من بين الآثار الجانبية المذهلة لهجرة العمالة هو ما يمكن تسميته « بتأنيث الأسر المصرية » . اذ يقدر أن حوالى نصف المصريين المتزوجين النازحين الى البلدان العربية ، يتركون زوجاتهم واطفالهم في الوطن الأم . وهذا ما يؤدي غالباً بالزوجة الى أن تتولى هي نفسها ادارة الاسرة بصورة كاملة ، بما في ذلك تربية الأطفال ، في اخطر سنوات نشأتهم . إن جيلاً كاملاً من ناشئة مصر ، ينمو

---

(٥٨) اعادت **الاهرام الاقتصادي** (١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠) ، ص ٣٠ نشر اعلان بهذا المعنى نشرته جميع الصحف اليومية لصالح هيئة الكهرباء المصرية وهي احدى مؤسسات القطاع العام في مصر .

الان في ظل عائلات وحيدة الوالد . فالوالد الآخر لا يعدو كونه ، زائراً يفد الى العائلة بين فترة واخرى . ومن الصعب القطع بما اذا كان ذلك اثراً ايجابياً او سلبياً ، كما انه من المستحيل قياس الآثار البعيدة المدى لمثل هذه الظاهرة . إن انصار قضية المرأة ، قد يشجعون هذه الظاهرة ، ويرحبون بها باعتبارها تتيح للمرأة مزيداً من السلطة ، ومن اثبات الذات[٥٩] . في حين قد يظنها الآخرون ، مجرد تطور او استطراد ، لما يحدث عادة حتى مع وجود الآباء في اسرهم ، بمعنى أن المرأة قد باتت تتولى معظم عملية التنشئة او التطبيع الاجتماعي بصورة كاملة في المجتمع المعاصر .

ثمة ظاهرة اخرى مرتبطة بهذا الأمر، وهي زيادة عدد العاملات المهاجرات الى البلدان العربية الغنية . إن عدد النساء المصريات اللائي تعاقدن للعمل في المملكة العربية السعودية سنة ١٩٧٩ كان ٧٨١٧ ، دون أن نحسب الزوجات اللائي يصحبن ازواجهن ، وبهذا شكلن حوالى ٦ بالمائة من مجموع المصريين المتعاقدين للعمل في المملكة العربية السعودية في تلك السنة (البالغ مجموعهم ١٣٦٨٥٥)[٦٠] . هذه الأعداد من النساء تضم في الغالب فئات مهنية وشبه مهنية وعاملات من ذوي الياقات البيضاء ، وان كانت اعدادهن تضم ايضاً مدبرات للبيوت ومربيات وخادمات . وليس من مشكلة في هذه العملية ، اذا ما كانت السيدة العاملة مصحوبة بزوجها الذي يعمل بدوره . ولكن في حالات كثيرة ، نجد أن السيدات المهاجرات ، اما انهن غير متزوجات او متزوجات دون صحبة ازواجهن . وقد يكون الوضع الأخير مدفوعاً بالعوامل نفسها التي تدفع زوجاً للهجرة وحده ، وهي عوامل الادخار وتعليم الاولاد،وما الى ذلك.وغالباً ما يحدث هذا النوع من الهجرة المنفردة حين لا يستطيع الزوج الحصول على عمل في البلد المضيف ، او انه لا يستطيع ترك عمله في مصر ، واياً كان الامر فهذه الظاهرة جديدة الى حد ما في المجتمع المصري . قد نجد من يرحب بظاهرة انفصال الأنثى عن عائلتها الأولى ، او عائلة زوجها بوصفه خطوة اخرى على طريق تحرر المرأة ، بمعنى أنهن يعشن مستقلات ويكسبن اموالاً في بلد آخر . لكن يمكن ايضاً النظر الى هذه الظاهرة على انها مظهر آخر من مظاهر زعزعة استقرار العائلة المصرية بسبب المال النفطي .

وربما يكون اصعب المواقف في هذا الصدد ، هو موقف زوجين ، تجد فيه الزوجة عملاً في حين أن الزوج لا يوفق في العثور على عمل في بلد كالمملكة العربية السعودية التي تشترط مرافقة « محرم » للنساء العاملات المتزوجات . ويحدث هذا بصفة خاصة عندما تتمتع الزوجة بمهارة يشتد الطلب عليها وبراتب يفوق مجموع دخل الأسرة كلها في مصر . على حد علمنا لم يجر اي بحث علمي على هذه الظاهرة فيما يتعلق بالمصريين ، وإن كانت هناك حالات يعرفها المؤلف نجمت عنها نتائج مأساوية للغاية . فلا يزال من الصعب على الزوج المصري أن يتقبل القيام بـ « دور عكسي » في الأسرة بينما زوجته تعمل خارج المنزل . ان ملل البقاء في البيت ، فضلاً عن الشعور بالدونية هو امر مدمر لنفسيات كثير من هؤلاء الازواج .

---

(٥٩) هذه النقطة ذكرتها عالمة الاجتماع التركية كوندويتي في محاضرة عامة :

Deniz Kondioyoti, «Rural Transformation and Sex Roles in Turkey,» UCLA's C.E. Von Grunebaum Center for Near Eastern Studies, Los Angeles, 2 June 1980.

(٦٠) هذه الارقام مستقاة من بيانات واردة في : السعودية ، وزارة الداخلية ، **الكتاب الاحصائي السنوي ، ١٩٧٩** (الرياض : وزارة الداخلية، ١٩٨٠) ، ص ٢٣٨ .

٨ ـ وظيفة التصريف السياسي

قد ينجم عن الهجرة أثر ايجابي بالنسبة لاستقرار النظام سياسياً ، ذلك لأن عملية الهجرة ، هي عملية انتقائية من الأساس . فغالباً ما يهاجر الشباب الطموح القلق الذين عادة ما يشكلون في اي مجتمع مصدر متاعب للنظام . فإذا ما قدر لهم البقاء باعداد كبيرة داخل مصر ، مع ما يستشعرونه من قلق ، ومع غياب قنوات لاستيعاب نشاطهم وطاقاتهم فإنهم يصبحون بمثابة ديناميت اجتماعي . وهناك شواهد عملية تجريبية على أن قنوات الحراك الاجتماعي ، الى اعلى بالنسبة للشباب المنتمين الى الطبقات الدنيا والطبقات الوسطى الصغيرة قد تقلصت بصفة مطردة في مصر طوال السبعينات(٦١) . إن بعض هؤلاء الشباب يلتحقون بصفوف الجماعات الاسلامية التي تسعى لقلب النظام(٦٢) . وعقب المواجهة العنيفة سنة ١٩٧٧ بين واحدة من هذه الجماعات ، وهي جماعة التكفير والهجرة وبين الحكومة المصرية ، كشف النقاب ، عن أن قدراً كبيراً من تمويل الجماعة يأتيها من أعضائها العاملين في البلدان النفطية الغنية . واهم من ذلك ، فقد غادر كثير من اعضاء الجماعة مصر هرباً الى السعودية خشية الاعتقال في صيف ١٩٧٧(٦٣) . ثم ما لبث الأمر أن تكشف عن أن بعض هذه العناصر نفسها شاركت ، بعد سنتين من ذلك التاريخ ، جنباً الى جنب مع المنشقين من السعوديين ، في حادثة الاستيلاء على المسجد الحرام في مكة .

من ناحية اخرى فإن العراق وليبيا والجزائر هي ساحات تكفل اللجوء السياسي والعمل لكثير من المعارضين المصريين ذوي الاتجاهات الناصرية واليسارية . وليست هذه العناصر بمقتصرة على الشباب ، ولكنها تشمل وزراء سابقين ، وقواداً في الجيش ، وعدداً من مشاهير الكتاب والصحافيين(٦٤) .

إن وجود عناصر المعارضة المصرية في بلدان النفط المجاورة ، يمثل نعمة ونقمة بالنسبة لنظام الرئيس أنور السادات ، فمن ناحية ، يمثل غيابهم عن الساحة المصرية اضعافاً لصفوف المعارضة الداخلية والنظام يرحب بذلك ، اعتقاداً او املاً منه أن هؤلاء المعارضين يركزون على « جمع الثروة » بدلاً من « اشعال الثورة » . وقد حدث بالفعل أن بعضهم ، تحول من مجال السياسة الى ميدان التجارة والنشاطات المهنية خارج مصر . الا أن هناك قلة لا تزال ترفع صوتها بانتقاد نظام السادات ، وقد وجدت منفذاً سهلاً لتمرير افكارها من خلال وسائل الاعلام في البلدان المضيفة . من هنا توجه الاذاعات بأصوات المعارضين المصريين للسادات ، الى المستمعين المصريين من بغداد وطرابلس ودمشق ، كما أن هناك شخصيات مصرية عديدة كونت « جبهات وطنية » للمعارضة ،

---

(٦١) Ibrahim, «Income Distribution and Social Mobility in Egypt,».

(٦٢) Saad E. Ibrahim, «Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups,» paper presented at the Middle East Sutdies Association meeting, Washington D.C., 6-9 November 1980.

(٦٣) المصدر نفسه ، ص ٢٦ ـ ٣٦ .

(٦٤) من بينهم الدكتورة حكمت ابو زيد (وزيرة الشؤون الاجتماعية السابقة في عهد الرئيس عبد الناصر)، الدكتور عبد العزيز كامل (نائب سابق لرئيس الوزراء) ، الدكتور احمد كمال ابو المجد (وزير الاعلام الاسبق)، الفريق سعد الدين الشاذلي (رئيس هيئة اركان حرب الجيش المصري خلال الحرب العربية الاسرائيلية في ١٩٧٣ ، والسفير السابق في لندن ولشبونة)، واحمد بهاء الدين (الصحفي ورئيس التحرير السابق لجريدة الاهرام) .

بغية الاطاحة بنظام السادات ، ولا سيما بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل .

لا بد من أن يكون واضحاً الآن ، أن نتائج هجرة الأيدي العاملة المصرية الى البلدان العربية الغنية ، ظاهرة تنطوي على عناصر مختلطة فالجوانب « الايجابيـة » والجوانب « السلبيـة » متشابكتان في هذه الظاهرة ، سواء بالنسبة للافراد ، او بالنسبة للمجتمع . لكن عند موازنة هذه العوامل ، فإن « السلبيات » قد ترجح كثيراً كفة الايجابيات بالنسبة لمصر ، سواء كبلد مصدر للعمالة ، أو كبلد نامٍ ، كرائدة للامة العربية بأسرها . لكن « سلبيات » اليوم ، في اطار اي عملية جدلية ، قد تكون هي « ايجابيات » الغد . وليس هناك « مصر واحدة » في المطلق بطبيعة الحال . هناك اكثر من مصر ، وما قد يكون ايجابياً لواحدة منها قد يكون سلبياً للأخرى . هذه الحقيقة بذاتها ، هي التي تهيء رسم معالم ومؤشرات الصراع الاجتماعي بكل وظائفه البناءة ، او المدمرة .

وفي ختام هذه الدراسة لا بد من ملاحظة ، أن كثيراً من النتائج التي سبق مناقشتها ، تصدق ايضاً على البلدان الأخرى المصدّرة للعمالة ، وهي تونس والسودان والاردن وفلسطين واليمن . ربما تختلف الآثار الايجابية والسلبية في الدرجة ، ولكنها لا تختلف في النوعية ، بالنسبة لهذه البلدان العربية عما وجدناه في حالة مصر □

صَـدر حديثـاً

عَـــن

مركز دراسات الوحدة العربية

البعد التكنولوجي

للوحدة العربية

أنطـــوان زحـــلان

تصدير قوة العمل والتنمية : حالة الجمهورية العربية اليمنية

د. نادر فرجاني*

مستشار في المعهد العربي للتخطيط بالكويت .

مقدمـــــة

لعل الجمهورية العربية اليمنية ، هي اكثر البلدان العربية تأثراً بهجرة مواطنيها للعمل في الخارج ، فقد تفاعلت خصائص هجرة قوة العمل مع الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية في اليمن ،لتنتج آثاراً عميقة وبعيدة المدى . وعلى الرغم من أن هجرة اليمنيين ظاهرة قديمة ، إلا أن تيار الهجرة للخارج ازداد زيادة هائلة في السبعينات استجابة لتضخم العوائد النفطية في الخليج وشبه الجزيرة ، وبوجه خاص في البلد المستخدم الاساسي لقوة العمل اليمنية ، اي المملكة العربية السعودية .

لقد نجمت الهجرة من اليمن عن قاعدة اقتصادية متخلفة وراكدة ، ولكن حجمها ازداد لدرجة اصبحت الهجرة فيها تسيطر على الاقتصاد وعلى مناحي الحياة في البلد كافة . وهذا ييسر

---

* نشر للكاتب مقال في باب « آراء ومناقشات » بعنوان « الهجرة والتنمية في اقطار الوطن العربي المصدرة لقوة العمل : ملاحظات انطباعية » في العدد رقم ٣١ . ولقد ترجم جزء من هذا المقال عن اللغة الانجليزية ووقعت بعض الاخطاء في الترجمة لا يخفى بعضها على فطنة القارىء ونورد هنا بعض التصحيحات لأمور اهم وسيكون واضحاً موضعها في المقال .

في دورة الهجرة الفردية :

بالنسبة لظروف العمل في بلدان الاستقبال كان المقصود انه احياناً يفرض رئيس للعمل من المواطنين اقل كفاءة او تأهيلاً من العاملين الوافدين ، وان العاملين من الوافدين لا تتوفر لهم فرص التدريب على قدم المساواة مع المواطنين .

بالنسبة **لورطة بلد الأصل : التناقض بين الرفاهية الفردية والرفاهية الجماعية** استبدل مصطلح « التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي » بـ « التغير الاجتماعي والاستهلاكي » ، و « مشروع وطني للتنمية » بـ « مشروع من مشاريع التنمية » .

كذلك كان المقصود أن التحويلات المالية لا تساهم في تنمية امكانيات الانتاج في بلدان المنشأ الا قليلاً .

ارجاع التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي في اليمن لظاهرة الهجرة بقدر أكثر من بلدان عربية اخرى مصدرة لقوة العمل تتفاعل فيها محددات اخرى مهمة للتغير الاجتماعي ـ الاقتصادي .

وهناك تطورات حديثة تعضد اهمية دراسة اليمن الشمالي كحالة مثلى،وإن تكن متطرفة،على عاقبة تصدير قوة العمل على نطاق واسع في البلدان العربية.فقد كانت التحويلات المالية الهائلة لليمنيين العاملين بالخارج ، واثرها في تدعيم الموقف المالي الدولي للبلد ، تعد الميزة الأولى للهجرة من اليمن . ولكن الأمر اختلف في السنة المالية ٧٨ / ١٩٧٩ ، حين عانت الجمهورية العربية اليمنية عجزاً كبيراً في الميزان الجاري بعد تمتعها بفائض متزايد لمدة خمس سنوات متتالية . وتؤكد بيانات السنة المالية ٧٩ / ١٩٨٠ هذا الاتجاه ، مشيرة الى ارتفاع عجز الميزان الجاري لسبعة امثال قيمته في العام السابق . ولأول مرة منذ سبع سنوات ، سجل ميزان المدفوعات عجزاً في العام ٧٩ / ١٩٨٠ . ويستدعي الأمر للذهن الدورة القرآنية المكونة من سبع سنوات سمان يليها مثلها عجاف . وإن كان التخوف قائماً من أن تطول السنوات العجاف عن سبع في حالة اليمن . فالبيانات الأولية للسنة المالية ٨٠ / ١٩٨١ تشير الى ان عجز ميزان المدفوعات قد يحلق لأكثر من مائة مثل قيمته في العام السابق .

ومن ناحية اخرى ، نلاحظ أن مواطني اليمن يعملون خارجها أساساً في مهن لا تتطلب مهارة متقدمة ويتوقع أن يقل استخدام هذا النوع من العمالة في البلدان العربية النفطية في الثمانينات . وسوف يؤدي هذا الى انخفاض معدل نمو الطلب على اليمنيين في بلاد الاستقبال ، وربما عودة صافية للعاملين بالخارج مما سيترتب عليه تناقص التحويلات المالية ، وتفاقم عجز الموقف المالي وآثار سالبة اخرى .

اولاً : حجم الهجرة

تعود الهجرة في اليمن الى عصور بعيدة . ومن العلامات التاريخية البارزة في هذا المجال انهيار سد مأرب في القرن السادس . أما في العصر الحديث فقد ادى احتلال عدن وجيبوتي في القرن الثامن عشر ، الى نشوء تيار هجرة مهم لمقاصد عديدة ومترامية في ارجاء المعمورة . وقد استمر هذا التيار غالباً حتى الخمسينات حين بدأ اليمنيون يتدفقون تجاه البلدان العربية النفطية في شبه الجزيرة العربية[١] . وقد تنامى هذا الاتجاه الجديد بسرعة فائقة في منتصف السبعينات مع تراكم العوائد النفطية ، خصوصاً في السعودية . وهذا التطور الاخير هو محل اهتمامنا الأساسي هنا .

ويعيق معرفة حجم الهجرة من اليمن ومصاحباتها عدم توافر البيانات اللازمة . ولكن سنسعى للاستفادة من شتات البيانات المتناثر . بداية ، لا يوجد اتفاق على حجم السكان[٢] .

---

(١) J.C. Swanson, «The Consequences of Emigration for Economic Development in the Yemen Arab Republic,» (Ph. D. dissertation, Detroit, Wayne State University, 1978), p. 76 (henceforth cited as «The Consequences of Emigration..,»).

(٢) World Bank, *Manpower Development in the Yemen Arab Republic* (Washington D.C.: World Bank, 1981), pp. 1-3 (henceforth cited as *Manpower Development..*).

ويعود هذا ـ جزئيا ـ الى الاختلاف على عدد اليمنيين بالخارج الذي تراوحت تقديراته في عام ١٩٧٥ بين حوالى ثلاثمائة الف[٣] وستمائة الف[٤] ، كما قدِّر مرة رسمياً[٥] بحوالى ١,٤ مليون نسمة . كذلك تراوحت تقديرات اليمنيين العاملين بالخارج في ١٩٧٥ بين اقل من ثلاثمائة الف[٦] ونصف مليون[٧] . ويتضمن تقرير حديث للبنك الدولي[٨] تقديراً لعدد اليمنيين العاملين بأهم خمس بلدان عربية نفطية في ١٩٧٥ يساوي ٢٦١ الفاً . ويمكن القول ، باطمئنان ، أن حوالى ربع قوة العمل اليمنية كانت خارج القطر في منتصف السبعينات . وتتضح ابعاد الهجرة من اليمن اذا اخذنا في الاعتبار أن قوة العمل الاجرية في القطاع الحديث كانت في حدود ٣٠٠ الف في ذلك الحين[٩] .

وبينما تتباين تقديرات حجم الهجرة ، هناك اتفاق على ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي (نسبة قوة العمل للسكان) بين المهاجرين اليمنيين . فالهجرة اليمنية تكاد تكون كلية ، هجرة رجال للعمل في الخارج مما انعكس بوضوح في اختلال توزيع السكان حسب العمر والنوع . ولهذا الاختلال آثار اجتماعية ضارة لا تخفى[١٠] .

ولا توجد بيانات تعطي مباشرة حجم الهجرة من اليمن في السنوات القلائل الاخيرة . واذا استرشدنا بحجم التحويلات المالية للعاملين في الخارج فلا بد من أن عدد المهاجرين قد زاد زيادة ضخمة منذ ١٩٧٥ . فقد ازداد ت التحويلات الخاصة ، كمؤشر تقريبي للحجم الكلي لتحويلات العاملين ، لاربعة امثال خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٧٩) . الا أن هناك أسباباً لا تمكننا من الاستنتاج ، أن عدد العاملين في الخارج قد ازداد بالنسبة نفسها . وباعتبار مدى التقديرات المتوافرة عن عدد العمال اليمنيين في الخارج ، في منتصف السبعينات ، ونمط التغير في التحويلات ، قد لا يكون من المبالغة افتراض أن عدد العاملين في الخارج كان في حدود المليون في نهاية السبعينات .

---

(٣) H.Steffan, *Data Book of Yemen's Population and Housing Census, 1975* (Zurich: University of Zurich, 1977).

(٤) World Bank, *Yemen Arab Republic, Development of a Traditional Economy* (Washington D.C.: World Bank, 1979), p. 16 (henceforth cited as *Yemen, Development..*).

(٥) اليمن ، الجهاز المركزي للتخطيط ، **الكتاب الاحصائي السنوي، ١٩٧٦** (اليمن : الجهاز المركزي للاحصاء ، ١٩٧٦) .

(٦) J.S.Birks and C.A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: International Labor Organisation (ILO), 1980), p. 57.

(٧) World Bank, *Yemen, Development..*, p. 16.

(٨) World Bank, *Manpower Development*.. p. 16.

(٩) G. Pennisi, «Development, Manpower and Migration in the Red Sea Region,» Istitute Affari Internationali, Rome, 1980, p. 66 (mimeo.) (henceforth cited as «Development, Manpower and Migration..»).

(١٠) نادر فرجاني ، « استخدام الايدي العاملة في الدول العربية الخليجية ، » المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ايلول / سبتمبر ١٩٧٩، ص ٥ ـ ٦.

ثانياً : التغير الاقتصادي المصاحب للهجرة في السبعينات

١ ـ عجز العمالة والمهارة وآثارهما

تسبب رواج الهجرة في منتصف السبعينات في خلق عجز شديد في قوة العمل وضاعف من القصور الذي كان سائداً في مستوى المهارة ، وكان لهذا آثار واسعة المدى على البنيان الاجتماعي ـ الاقتصادي في اليمن الشمالي .

فقد وصل العجز في قوة العمل ، الى حد أن قام الاطفال بأعمال البالغين . ويكفي أن نعتبر معدل النشاط الاقتصادي للذكور اليمنيين الذي يقدر أنه كان حوالى ٨٠ بالمائة من ١٩٧٥.اذا اضفنا الى ذلك أن الغالبية الساحقة للمهاجرين ، هم ذكور بالغون وأن اكثر من ٤٠ بالمائة من الذكور في المجتمع اقل من خمسة عشر عاماً ، يتضح أن كثيراً من الذكور النشطين اقتصادياً داخل اليمن كانوا اطفالاً . وقد كان الاطفال عادة يشاركون في النشاط الاقتصادي في قطاع الخدمات بالمناطق الحضرية وفي بعض الاعمال الزراعية في الريف . ولكن السبعينات الاخيرة شهدت اضافة لذلك عمل الاطفال في بعض المهن الشاقة . فقد لوحظ ، مثلاً ، أن عدداً كبيراً من العمال في مؤسسة الطرق هم من الاطفال من فئة العمر ١١ ـ ١٥ عاماً[١١] .

ولا شك أن مستوى المهارة في قوة العمل كان غاية في الانخفاض في ١٩٧٥ . فطبقاً لتعداد السكان لم تتعد نسبة من أكملوا المرحلة الثانية من التعليم ثلاثة بالمائة من السكان النشطين اقتصادياً[١٢] . ولا نتصور أن الهجرة قد ساعدت على تحسين هذه الحال .

ولئن كان عجز العمالة والمهارات يسود الاقتصاد كله ، الا أن الادارة الحكومية تعانيهما بدرجة اعمق نظراً لانخفاض الاجور والمزايا الاخرى بالمقارنة بالقطاع الخاص ، ولوجود الهجرة بالطبع . فقد قدر أن حوالى ٢٠ بالمائة من الوظائف الحكومية كانت غير مشغولة في ١٩٧٨ وارتفع هذا المعدل الى ٥٠ بالمائة في بعض الادارات الفنية . والواقع أن المدى الحقيقي لعجز العمالة في الحكومة قد يكون اكثر من هذا ، اذ ليس من المتصور أن تقوم الحكومة بإنشاء وظائف جديدة قد تكون لازمة اذا كان كثير من الوظائف القائمة غير مشغولة، والحكومة تعاني من التحويل بالعجز . واخطر من هذا ، أن عجز العمالة ادى الى التنازل عن الحدود الدنيا من التأهيل والمهارة المطلوبة للوظائف الحكومية حتى يمكن شغل بعض الوظائف ، وقد حدث هذا حتى بالنسبة لمدرسي المرحلة الأولى . مثل هذه الاوضاع تثير الشك حول امكان قيام الجهاز الحكومي بتنفيذ خطة للتنمية الوطنية .

وقد ادى عجز العمالة الى تغيير الاثمان النسبية لعناصر الانتاج في اليمن بحيث اصبح المخططون يفضلون المشروعات كثيفة رأس المال والتي هي ، تبعاً لذلك، مرتفعة المحتوى الاستيرادي . فقد ارتفعت نسبة رأس المال الناتج لخطة (٧٦ / ٧٧ ـ ٨٠ / ١٩٨١) الى ١/٨,٨ بالمقارنة بنسبة ٢,٨ / ١ في خطة الثلاث سنوات السابقة نتيجة « للتركيز على المشروعات

---

(١١) R.R. Mehta, «UN / FAO World Food Programme Evaluation Mission, Yemen Arab Republic,» March-April 1978 (mimeo.) (henceforth cited as «UN / FAO World Food Programme..,»).

(١٢) World Bank, *Yemen, Development..*, p. 21.

كثيفة رأس المال» طبقاً لرئيس الجهاز المركزي للتخطيط[١٣] . يحدث هذا في مجتمع يتسم اساساً بندرة رأس المال ووفرة نسبية في العنصر البشري .

والأغرب من هذا كله أن اليمن بدأت تستورد عمالاً . وهذه هي سياسة الحكومة التي تشجع القطاع الخاص على تبنيها[١٤] . وقد قدّرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عدد العمال الوافدين في اليمن الشمالي في عام ١٩٧٩ بحوالى ٥٠ الفاً ، ويمثل هذا الرقم خمسة اضعاف العدد المقدر لسنة ١٩٧٦ . ورغم أن نسبة من هؤلاء الوافدين ، هم من المهنيين والعمال المهرة ، إلا أن عدداً غير قليل منهم غير ماهر[١٥] .

وقد توقعت خطة (٧٦ / ١٩٧٧ ـ ٨٠ / ١٩٨١) قصور العرض المحلي من قوة العمل عن حاجات الاقتصاد القومي[١٦] . وقد كان مدى القصور المتوقع ٣٨ بالمائة في الحاجات الكلية للخطة ، ولكن العجز المقدر كان اكبر في الكوادر الوسطية (الفنيين ومساعديهم) والعمالة الماهرة ، حيث بلغت نسبة العجز المتوقع النصف . ولا شك أن تدفق الهجرة للخارج منذ اعداد الخطة قد ادى لأن يسوء الوضع اكثر .

وبينما يغلب في المهاجرين اليمنيين العمال غير المهرة ، فإن نسبة متزايدة من اليمنيين المهرة وعالي التأهيل تترك البلد رغبة في نصيب من الثروة النفطية بشبه الجزيرة العربية.ونتيجة للتحول المتوقع في تركيب الطلب على قوة العمل بالبلدان النفطية حسب المهارة ، فإنه من المحتمل أن تزداد نسبة المهرة والمؤهلين ضمن المهاجرين من اليمن ، مما سيزيد من حدة نقص المهارات . اضافة الى هذا ، يتفق اغلب الباحثين على أن مستوى مهارة المهاجرين اليمنيين لا يرتفع بدرجة محسوسة في اثناء عملهم في البلدان العربية النفطية[١٧] . وحتى حين اكتساب هؤلاء المهاجرين مهارات جديدة ، فإنها تميل لأن تكون محدودة النطاق وغير مناسبة لظروف اليمن ، خصوصاً في المناطق الريفية .

ولكن ، في التحليل النهائي ، ادت الهجرة ، واسعة النطاق ، الى اعاقة تطوير القوى البشرية اليمنية . فنظراً لهجرة قطاع كبير من الذكور البالغين ودخول الأطفال قوة العمل على نطاق واسع ، توجه مشكلة في اجتذاب اليمنيين للتعليم الأساسي والتدريب الذي يتطلب تفرغاً لعدد من السنوات . فمثلاً ، وعلى الرغم من أن نقص المدرسين اليمنيين يعد « أحد اخطر مشاكل التعليم » ، فإن ثلاثة ارباع الأماكن في معاهد تدريب المدرسين الحالية تبقى خالية[١٨] . واكثر من ذلك ، كانت كل مراحل التعليم النظامي تعاني تدني الاقبال لدرجة اعتبر معها انشاء مدارس جديدة غير حكيماً . وللمقارنة يجب معرفة أن نسبة الاستيعاب في المرحلتين الأولى والثانية من التعليم كانت ٣٦ بالمائة و٤ بالمائة فقط على الترتيب في عام ١٩٨٠[١٩] .

---

(١٣) «Yemen Arab Republic, a Special Report,» *The Times* (London), 17 / 11 / 1977.

(١٤) World Bank, *Yemen Development..*, p. 25.

(١٥) Pennisi, «Development, Manpower and Migration..,» chap. 7, n. 31.

(١٦) World Bank, *Yemen, Development..*, statistical appendix, table 1-9.

(١٧) *World Bank, Manpower Development..*, p. 60.

(١٨) المصدر نفسه ، ص ٧٩ .

(١٩) المصدر نفسه ، ص ٦٣ و ٨٠ .

وكنتيجة طبيعية لنقص العمالة والمهارات ، فقد ارتفعت الاجور ، خصوصاً بالنسبة للعمال المهرة ، بسرعة في اليمن . وللأسف لا تتوفر بيانات كاملة عن مستويات الاجور . وقد قدّر فريق للبنك الدولي[٢٠] أن الاجور قد ارتفعت خمس مرات خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ . وتبين مصادر اخرى ارتفاع الاجور بالمعدل نفسه تقريباً[٢١] . ويقدم سوانسون[٢٢] تقديرات لتطور اجور عمال التشييد في تعز ، تفيد أن معدل الأجر اليومي للعامل غير الماهر قد زاد لاثني عشر مثلاً ، خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ وارتفع أجر البناء لعشرة امثال في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ . كذلك تشير التقارير الحديثة[٢٣] الى أن اجور العمال غير المهرة في اليمن قد وصلت الى المستويات العالية السائدة في السعودية .

٢ ـ الموقف المالي الدولي

تعرض الموقف المالي الدولي لليمن الشمالي لتغيرات جوهرية نتيجة تدفق تحويلات العاملين بالخارج . وتتوافر لدينا بيانات ميزان المدفوعات منذ السنة المالية (٧٢ / ١٩٧٣)[٢٤] . في هذه السنة كانت التحويلات الخاصة اكثر قليلاً من نصف مليون ريال ، مساوية تقريباً لقيمة الواردات وتغطي عجز الحساب التجاري بفائض بسيط (قيمة الميزان التجاري تساوي تقريباً قيمة الواردات حيث كانت قيمة الصادرات ، بالمقارنة ، قليلة لدرجة يمكن اهمالها) . اما الحساب الجاري فقد اظهر عجزاً مقداره ٢٠ مليون ريال . ولكن هذه المفردات تغيرت بشكل هائل في السنوات السبع التالية . فقد ازداد عجز الميزان التجاري الى ثلاثة عشر مثلاً ، ووصلت قيمة التحويلات الخاصة لاحد عشر ضعفاً في ٧٩ / ١٩٨٠ . ويمكن أن نشير ، عرضاً، الى أن عدد سكان اليمن الشمالي لا يتوقع أن يكون قد زاد بأكثر من ٢٥ بالمائة عبر السنوات السبع هذه (اذا افترضنا معدل نمو سنوي ٣ بالمائة سنوياً) . اما الميزان الجاري فقد تحول لفائض بزيادة تدفق الهجرة للخارج وارتفع هذا الفائض ليبلغ حدا اقصى قدره ١,٥ مليار ريال في ٧٧ / ١٩٧٨ قبل أن ينهار ليسجل عجزاً في السنة المالية التالية وخلال عام آخر وصل العجز الى ١,٥ مليار ريال تقريباً (انظر جدول رقم (١)) .

وبينما اظهرت قيمة التحويلات الخاصة علامات استقرار ، أو بوادر انخفاض ، في نهاية السبعينات ، لم تتبع قيمة الواردات النمط نفسه واستمرت في الزيادة ، مما ادى الى تضخم عجز الحساب الجاري بسرعة مخيفة . وقد دفع هذا الموقف المؤسسات المالية الدولية لاعتبار مستوى المعونة الذي ستحتاج اليه اليمن في الثمانينات هائلاً بالمقارنة بعدد السكان إذا اريد الحفاظ على

---

(٢٠) World Bank, *Yemen, Development..*, p. 79.

(٢١) Mehta, «UN / FAO World Food Programme..,» par. 3-6.

(٢٢) Swanson, «The Consequences of Emigration..,» p. 130.

(٢٣) World Bank, *Manpower Development..*, p. V.

(٢٤) نستعمل طوال هذه الورقة ، بيانات البنك المركزي اليمني عن عناصر ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية . هذه البيانات تعد على اساس المدفوعات التي تسوى عن طريق البنك المركزي ، ولهذا تختلف احياناً عن بيانات الجمارك الخاصة بالصادرات والواردات . انظر :

World Bank, *Yemen, Development..*, statisitcal appendix, p. VI-I.

جدول رقم (١)

عناصر ميزان المدفوعات اليمني ،
للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٨١
(مليون ريال)

السنة المالية	الميزان التجاري	الميزان الجاري	ميزان المدفوعات	التحويلات الخاصة
١٩٧٢ / ١٩٧٣	ـ ٥٣٩	ـ ٢٠	ـ ٦٩	٥٦٤
١٩٧٣ / ١٩٧٤	ـ ٨١١	٨٤	٨٣	٥٩٥
١٩٧٤ / ١٩٧٥	ـ ١١٠٥	٣٠٧	٤٩٢	١٠١٣
١٩٧٥ / ١٩٧٦	ـ ١٦٦٦	١١٠٠	١٤٢٢	٢٣٦٣
١٩٧٦ / ١٩٧٧	ـ ٣٢٣٤	١٢٣٢	١٤٩٩	٤٥٦١
١٩٧٧ / ١٩٧٨	ـ ٤١٠٣	١٤٧٣	٢٠١٣	٦٣٥١
١٩٧٨ / ١٩٧٩	ـ ٦٢٣٠	ـ ٢١١	٧٦٤	٦٤٠٤
١٩٧٩ / ١٩٨٠	ـ ٦٩٢٥	ـ ١٤٨٠	ـ ٩	٦١١٨
١٩٨٠ / ١٩٨١(أ)	ـ ٨٠٦٠	ـ ٣٣٥٢	ـ ١٢٢٨	٦٢٢٤

(أ) البيانات مقدرة على أساس ارقام الربع الثالث من سنة ١٩٨٠ .

المصدر : احتسب من : اليمن ، البنك المركزي اليمني، **التقارير السنوية** ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، و **النشرة الاحصائية الربع سنوية** ، المجلة ٢٨ ، رقم ١ (تموز / يوليو ـ ١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠) .

مستوى وطبيعة الاستهلاك التي سادت المجتمع في نهاية السبعينات مما يتطلب استيراداً واسع النطاق . وتشير الارقام الأولية للسنة المالية ٨٠/ ١٩٨١ الى توقع عجز هائل في كل من الحسابين التجاري والجاري وميزان المدفوعات ككل (راجع جدول رقم (١)).

والمدقق في الارقام المعطاة في الجدول رقم (١) يلاحظ تماثلاً شديداً في مستوى ونمط تغير التحويلات الخاصة والواردات (أو الميزان التجاري) . فقد كان المتغيران على القيمة نفسها ، تقريباً في بداية السبعينات ، إلا أن التحويلات الخاصة اندفعت الى اعلى في منتصف السبعينات ولاحقتها الواردات ، مع تأخير زمني قدره عام واثنان ، وفي نهاية العقد تباطأ نمو التحويلات بينما تابعت الواردات الزيادة وتخطتها . وعلى عكس وجهة النظر التقليدية والقائلة بأن تحويلات العاملين بالخارج تفيد البلدان المصدرة لقوة العمل في سد عجز ميزان المدفوعات ، فإننا نقدم أنه في حالة اليمن الشمالي ، حفزت التحويلات الواردات وانتجت عجزاً هائلاً في الحساب التجاري يستفحل امره بمرور الزمن .

٣ ـ حجم وهيكل الناتج المحلي

على الرغم من أن بيانات الحسابات القومية في اليمن الشمالي تدعو الى التحفظ في معالجتها ، فإنه من الواضح أن الناتج المحلي قد نما نمواً كبيراً خلال السبعينات . فقد زاد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار

الجارية بمعدل متوسط قدره ٢٧ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧[٢٥] . ولكن السنوات الثلاث ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ كانت قلب فترة جفاف طويلة أنهكت الزراعة ، قطاع الانتاج الاساسي ، مما أدى لانخفاض ، غير عادي ، في قيمة الانتاج المحلي في السنوات الأولى من السبعينات ويضخم معدلات النمو المحسوبة ابتداء من هذه الفترة . اهم من ذلك ، يجب استبعاد تأثير معدلات التضخم المرتفعة التي سادت اليمن الشمالي خلال السبعينات في محاولة تقويم النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي . ويقدر البنك الدولي أن تعديل بيانات الناتج المحلي الاجمالي باستبعاد اثر ارتفاع الاسعار ينجم عنه تخفيض معدل النمو السنوي في الفترة ٧٠/ ١٩٧١ ـ ٧٥/١٩٧٦ الى ٧ بالمائة سنوياً فقط[٢٦] . وتظهر حسابات مماثلة أن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي كان في حدود ٨ بالمائة سنوياً خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٩[٢٧] . وهذه معدلات مرتفعة على اي حال بالنسبة لواحدة من « اكثر الدول تخلفاً في العالم » طبقاً لتصنيفات البنك الدولي .

ولقد نما الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات اعلى من المتوسط في الفترتين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ و ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ . وتعود اسباب الزيادة في الفترة الاولى الى ارتفاع كبير في الناتج الزراعي بعد انتعاش القطاع من جفاف ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ . اما الفترة الثانية فترجع في المقام الاول الى قرب تضاعف الناتج في قطاع التجارة تبعاً لزيادات ضخمة في الواردات .

ولقد كانت الزراعة ، تقليدياً ، هي القطاع المسيطر على النشاط الاقتصادي في اليمن الشمالي . ولكن خلال السبعينات انضم اليها قطاع التجارة الداخلية . وقد ساهم القطاعان معاً بحوالى ثلثي الناتج المحلي الاجمالي عبر العقد ، وان كان نصيبهما قد انخفض قليلاً في اكثر من ٧٠ بالمائة في ٧٠/ ١٩٧١ الى حوالى ٦٥ بالمائة في ٧٦/١٩٧٧ . ويشهد الوزن النسبي للزراعة والتجارة الداخلية في الناتج المحلي الاجمالي بمدى تخلف البنيان الاقتصادي في اليمن الشمالي .

ومن المهم ملاحظة أن تركيب الناتج المحلي الاجمالي قد تغير عبر السبعينات لتقل مساهمة قطاع الانتاج السلعي الاساسي ، الزراعة ، من ٥٦ بالمائة في ٧٠/١٩٧١ الى ٣٥ بالمائة فقط في ست سنوات (وتشير بيانات اخرى ، تناقش لاحقاً ، لاستمرار هذا الاتجاه). وفي الوقت نفسه زاد نصيب قطاع التجارة من ١٧ بالمائة الى ٣٠ بالمائة . وفي حقيقة الأمر كان معدل نمو الناتج من قطاع التجارة ثاني اعلى معدلات نمو القطاعات الاقتصادية كلها خلال فترة الدراسة . (كان قطاع المصارف والتمويل اسرعها نمواً ولكن من قيمة ابتدائية صغيرة ولم تتعد مساهمته في الناتج الاجمالي ٣ بالمائة في ٧٦/١٩٧٧) . وقد تلى قطاع التجارة في سرعة النمو قطاع التشييد والإنشاء الذي زاد ناتجه لسبعة أمثال عبر الفترة ولكن لم تزد مساهمته عن ٨ بالمائة في الناتج الاجمالي في نهايتها . أما الصناعة التحويلية ، فرغم نموها بمعدل اعلى من المتوسط ، فلم تضف للناتج المحلي الاجمالي اكثر من ٦ بالمائة في ٧٦ / ١٩٧٧ .

ويبين نمط التغير في تركيب الناتج المحلي الاجمالي هذا أن اليمن الشمالي لم يطور قاعدة انتاجية قوية في السبعينات . فقد تناقصت ، بحدة ، مساهمة قطاع الانتاج السلعي الرئيسي ،

---

(٢٥) البيانات الأولية من : اليمن ، البنك المركزي اليمني ، **التقرير السنوي** ، ٨ .

(٢٦) World Bank, *Yemen, Development..*, statistical appendix, table 2-2.

(٢٧) البيانات الأولية من : البنك المركزي اليمني ، المصدر نفسه ، و
World Bank, *Yemen Arab Republic Economic Memorandum* (Washington D.C.: World Bank, 1980), p. 23 (henceforth cited as *Yemen Economic Memorondum..*).

الزراعة ، في الناتج الاجمالي . وبالمقابل لم يعوض هذا ارتفاع في مساهمة الصناعة في الناتج ، وإنما ازدهرت التجارة والخدمات المتصلة بها . ونظراً لضعف النمو في قطاعي الانتاج السلعي ، فقد تعامل قطاع التجارة ، في الأغلب ، في سلع مستوردة من الخارج .

٤ ـ تطور الانتاج السلعي

نناقش الآن بقدر من التفصيل تطور الانتاج في قطاع الزراعة في السبعينات والتي رافقت التضخم الشديد في هجرة قوة العمل للخارج . وليست الزراعة قطاع الانتاج السلعي الأول في اليمن الشمالي فقط ، ولكنها ايضاً أكبر مستخدم لقوة العمل . وبداية ، نلاحظ أن الناتج الاجمالي للقطاع قد تناقص في العقد الاخير ، وإن كانت الانتاجية قد سجلت مكاسب محدودة مقارنة بمستوى نهاية الستينات ، وهي فترة جفاف شديد كما اسلفنا ، خصوصاً بالنسبة للمحاصيل غير الحبوب .

وتبين الاحصاءات أن المساحة المزروعة الكلية قد تناقصت من حوالى ١,٥ مليار هكتار في ٧٤ / ١٩٧٥ الى ١,١ مليار هكتار فقط في ٧٨ / ١٩٧٩ ، اي بحوالى الربع في اربع سنوات فقط . وقد حدث اكبر انخفاض في الأرض المزروعة من ٧٥/ ١٩٧٦ الى ٧٦ / ١٩٧٧ ، مقترناً ، بوضوح ، بالنزوح الكبير لقوة العمل في منتصف السبعينات كما يدل على ذلك الارتفاع المفاجىء في التحويلات الخاصة .

جدول رقم (٢)

مساحة الأرض المزروعة وحجم الناتج في اليمن للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٩

السنة	المساحة المزروعة (الف هكتار)		الناتج (الف طن)	
	الحبوب	المجموع (أ)	الحبوب	المجموع (أ)
١٩٦٥ ـ ١٩٦٩(ب)	١٤٣٤	١٥٠٦	١١٥٠	١٣٤١
١٩٦٩ / ١٩٧٠	١٣٧٤	١٤٥٤	٨٤٩	٩٨٧
١٩٧٤ / ١٩٧٥	١٣٨٨	١٥٣٣	١٢٢٣	١٦٠٨
١٩٧٥ / ١٩٧٦	١٣١٣	١٤٥٢	١٠٥٨	١٤٥٧
١٩٧٦ / ١٩٧٧	٩٦١	١٠٩٣	٨٥٥	١٢٩٩
١٩٧٧ / ١٩٧٨	١٠٢٢	١١٥٩	٨٢٥	١٢٩٢
١٩٧٨/ ١٩٧٩	٩٧٧	١١١٤	٨٨٧	١٣٧٥

(أ) البيانات لا تشمل زراعة القات .

(ب) البيانات هي لمتوسط السنوات .

المصدر : احتسب من : اليمن ، البنك المركزي اليمني ، **التقارير السنوية** ، ١٠ ، ٤ ، ٥ ، ٧ .

التقرير السنوي الرابع يعطي ارقاماً اعلى بكثير للمساحة المزروعة والناتج للفترة ١٩٧٠ / ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ / ١٩٧٤ بالمقارنة بالتقارير التالية . وقد فضلنا استبعاد هذه الفترة تماماً من البيانات التي نقدمها هنا .

وقد انخفضت مساحة الارض المزروعة حبوباً ، وكانت تمثل كل الأرض المزروعة تقريباً في نهاية الستينات ، بمعدل اعلى من المتوسط . وقد نجم هذا عن التحول من محاصيل الحبوب التقليدية الى محاصيل نقدية اكثر ربحية مثل الخضروات .

وثمة ظاهرة شديدة الاهمية في سياق تناقص الأرض المزروعة وهي تدهور وعدم زراعة المسطحات الجبلية الهامشية نتيجة عجز العمالة(٢٨) .

ولا بد هنا من الاشارة الى أن بيانات المساحة المزروعة لا تشمل الأرض المزروعة بالقات . فلا تتوافر بيانات احصائية عن هذا الجانب من الزراعة في اليمن الشمالي . ولكن القات محصول نقدي مهم ، وقد تضاعفت اهميته بهذا الخصوص في السنوات الاخيرة ، إذ أصبح اكثر المحاصيل ربحية . وتشير كثير من التقارير الى تحويل مساحات كبيرة ـ كانت تزرع بمحاصيل اخرى، الى القات . وقد ساهم في هذا التحول ، إن القات لا يتطلب رعاية مكثفة مثل محاصيل اخرى ذات اهمية تقليدياً ، كالقطن والبن ، خصوصاً في حال عجز العمالة الناجم عن الهجرة للخارج . ولكن ، نظراً للطبيعة الخاصة للقات ، لا نتوانى في قصر مناقشتنا للارض المزروعة على الأراضي المخصصة لزراعة محاصيل غير القات . ففي رأينا أن تحويل الأرض الزراعية من انتاج المواد الغذائية الاساسية والمحاصيل الصناعية الى القات يمثل تراجعاً عن الانتاج الزراعي المفيد .

وقد تناقص الناتج المحلي من الحبوب ومن الزراعة عموماً ، بالكميات الطبيعية ، بحوالى ٢٥ بالمائة و ١٥ بالمائة على الترتيب خلال السنوات الأربع ٧٤ / ١٩٧٥ ـ ٧٨ / ١٩٧٩ . ولا نتصور أن التغير في تركيب الناتج الزراعي يمكن أن يؤدي لتغيرات بهذه الضخامة في هذه الفترة القصيرة . وفي الواقع كان الناتج المحلي من الحبوب في ٧٨ / ١٩٧٩ اقل بدرجة واضحة عنه في نهاية الستينات . وحتى الناتج المحلي الاجمالي من الزراعة ، بالكميات الطبيعية ، كان اقل عن مستوى ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ في بعض سنوات السبعينات .

ويتبدى تدهور قطاع الزراعة ايضاً في تراجع الثروة الحيوانية . فتبين الاحصاءات أن قطعان الماشية تناقصت في منتصف السبعينات وكان الانخفاض اوضح في حالة الابقار عن الاغنام والماعز(٢٩) .

وتتضمن مصادر اخرى جوانب مختلفة لتدني الانتاج الزراعي(٣٠) . وتظهر بعض البيانات التلخيصية أن انتاج الغذاء في اليمن الشمالي لم يزد الا بحوالى ٠,٣ بالمائة سنوياً خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨ ، مما يعني أن إنتاج الغذاء للفرد من السكان تناقص بمعدل يقارب ٢,٦ بالمائة سنوياً(٣١) . ويبين المصدر نفسه ان انتاج الغذاء قد تناقص بمعدل ٦,٥ بالمائة سنوياً في ١٩٧٥ ـ

---

(٢٨) Swanson, *The Consequences of Emigration..*, p. 126, and World Bank, *Yemen, Development..*, p. 97.

(٢٩) البيانات احتسبت من : اليمن ، الجهاز المركزي للتخطيط ، **الكتاب الاحصائي السنوي** (اعداد مختلفة)

(٣٠) انظر مثلا

World Bank, *Yemen, Development..*, p. 91-111.

(٣١) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Handbook of International Trade and Development Statistics* (New York: UNCTAD, 1979).

١٩٧٦ ، مرة اخرى فترة النزوح الكبير ، وبحوالى ١,٧ بالمائة في العامين ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ .

أما فيما يتعلق بالانتاج الصناعي في اليمن الشمالي ، فالضعف سمته الاساسية حتى في نهاية السبعينات . ففي١٩٧٨، كانت اكبر الصناعات القائمة هي صناعة مواد البناء وقدر انتاجها بحوالى ١,٣ مليار ريال ، شكلت صناعة الطوب ٩٦ بالمائة منه . اما المجموعة الصناعية التالية من الاهمية فقد كانت الصناعات الغذائية التي قدر انتاجها بحوالى ٦٢٣ مليون ريال،منها ٢٥٤ مليون(٤١ بالمائة) من البسكويت والحلويات و ٣٣٤ مليون (٥٤ بالمائة) من المشروبات الغازية . اما قيمة انتاج صناعة المنسوجات فقد كانت ١٢ مليون ريال فقط . وفيما عدا ذلك فلا تشير البيانات الى انتاج صناعي يعتد به[٣٢] .

٥ ـ التجارة الخارجية

ينعكس البنيان الاقتصادي لبلد ما ، والتغير فيه ، في هيكل وتطور تجارته الخارجية . ونستخدم هنا البيانات الجيدة نسبياً عن التجارة الخارجية لتعضيد تحليلنا للتغير في البنيان الاقتصادي في اليمن الشمالي . وتقدم الاحصاءات صورة مفزعة . فمن ناحية، الصادرات شبه منعدمة ولا تنمو . ومن ناحية اخرى تستورد اليمن كل انواع السلع وتتزايد قيمة وارداتها بسرعة مذهلة . فبالمقارنة بمنتصف الستينات حين كانت قيمة الواردات ٢٨ مليون ريال (اربعة اضعاف قيمة الصادرات) ، زادت الواردات في بداية العقد التالي الى ١٧٨ مليون ريال وفي نهايته كانت قد وصلت الى ٧ مليار ريال (حوالى مائتي مثل قيمة الصادرات)[٣٣]

وتوضح بعض تفاصيل تركيب الصادرات والواردات التغير في البنيان الاقتصادي في السبعينات . لقد زادت قيمة الصادرات القليلة في بداية العقد لتصل القمة في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، ثم تراجعت بعد ذلك ، لتصل لأقل من قيمة ١٩٧٠ ، في ٧٨ / ١٩٧٩ . ويقابل هذا النمط صعود وسقوط القطن كمحصول تصديري . اما البن ، سبب شهرة اليمن ، فلم يصدر منه الا ما قيمته حوالى ٥ مليون ريال في ٧٨ / ١٩٧٩ . وتشير البيانات الأولية للسنة المالية ٧٩ / ١٩٨٠ الى زيادة في قيمة الصادرات[٣٤] . ولكن يبقى أن يتأكد هذا الاتجاه .

أما الواردات فلم تزد بمعدلات فلكية فقط ، وإنما اتسع نطاقها ايضاً ليشمل كل المدى السلعي من المواد الأولية والغذائية الى الآلات ووسائط النقل . وقد مثلت ثلاث فئات من السلع حوالى ثلثي قيمة الواردات قرب نهاية السبعينات ، الأغذية والحيوانات الحية ، والمصنوعات ، والآلات ووسائط النقل . وقد نمت الفئة الاخيرة اسرع من الباقيات ، وسادتها وسائط النقل . وقد قفزت قيمة الواردات جوهرياً خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ في المواد الغذائية ، وخلال ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦

---

(٣٢) اليمن ، البنك المركزي اليمني ، **التقرير السنوي** ، ٥ ، ٨ ، ٢ ج .

(٣٣) N.A. Fargany, «The Affluent Years are Over, Emigration and Development in the Yemen Arab Republic,» World Employment Programme Research Working Paper, ILO, Geneva, 1980, p. 20 (mimeo.) (henceforth cited as «The Affluent Years..,»).

واليمن ، البنك المركزي اليمني ، **النشرة الاحصائية الربع سنوية** ، مجلة ٢٨ ، رقم ١ .

(٣٤) المصدر نفسه .

في الفئتين الاخيرتين . مرة اخرى ، تتوافق هذه القفزات مع توقيت الزيادات الكبيرة في الهجرة والتحويلات .

ولواردات الغذاء اهمية خاصة لسببين . **الأول** أن اليمن الشمالي بلد زراعي في الأساس وكان قادراً على تصدير بعض الحيوانات الحية والفواكه الطازجة حتى بداية السبعينات . **والثاني** أن الاعتماد على الخارج في الوفاء بالحاجات الغذائية للسكان يهدد امن البلاد . في ١٩٦٥ استورد اليمن الشمالي اغذية وحيوانات حية بحوالى ١٣ مليون ريال . وبعد خمسة عشر عاماً فقط ، ازدادت هذه القيمة لمائة مثل . ولا شك أن جزءاً من هذه الزيادة يعود للتضخم العالمي ، ولكن في نهاية السبعينات كان اليمن الشمالي يستورد كميات ضخمة من الحيوانات الحية اللحوم ، الدقيق ، القمح ، وحتى الفواكه الطازجة .

ويحاج البعض بأن الزيادات الضخمة في الواردات لا بد وقد أدت الى رفع مستوى المعيشة المادي للسكان . وهنا نود أن نذكر بانخفاض الانتاج المحلي من ناحية ، وبالظاهرة المشاهدة في متاجر اليمن الشمالي المملوءة بالسلع الاستهلاكية المستوردة مثل الاجهزة الالكترونية بينما تبقى كثير من الحاجات الاساسية غير مشبعة من ناحية اخرى . وحتى اذا نحينا جانباً مسألة مدى معقولية نمط الاستهلاك الذي نجم عن الاستيراد ، فلا نستطيع اهمال حقيقة أن ارتفاع مستوى الاستهلاك المادي لم ينجم عن تطوير البنيان الانتاجي المحلي ، ولكن عن واردات مولتها تحويلات العاملين بالخارج اي بمصدر تمويل خارجي ، وغير مؤكد ، وقد يبدأ في التناقص قريباً . وفي النهاية قد يكون هذا النمط الاستهلاكي وكيفية تمويله معوقاً لتطوير البنيان الانتاجي للبلد .

٦ ـ التضخم

لا يمكن مناقشة التغير الاقتصادي في اليمن في السبعينات دون ذكر التضخم ، تلك الظاهرة متعددة الجوانب التي لا تتوفر عنها ، للاسف ، معلومات إحصائية كافية. فالبيانات الاساسية التي يمكن استخدامها لتوثيق التضخم ، تتمثل في اسعار المستهلك للعاصمة صنعاء خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩ . وهذه تعطي تدليلاً جزئياً للظاهرة فقط . اضافة لذلك ، على عكس الحال في كثير من البلدان ، فإن الاسعار في صنعاء ليست بالضرورة اعلى من المناطق الريفية. اذ تؤدي قيود العرض الناجمة عن وعورة التضاريس الطبيعية في المناطق الريفية الى رفع الاسعار عن مستوى المناطق الحضرية خاصة أن كثيراً من البضائع المتداولة تستورد ولا تنتج محلياً .

ولقد زاد الرقم العام لاسعار المستهلك في صنعاء من سنة الاساس ١٩٧٣/٧٢ (١٠٠) ليبلغ ٤٢٥ في ٧٨ / ١٩٧٩ بمعدل سنوي قدره ٢٧ بالمائة . بينما ارتفعت تكلفة السكن ، (تتضمن الأثاث ، والسلع المعمرة ، ايجار المسكن وتكلفة المياه والوقود والاضاءة) بمعدل اعلى . وتتميز هذه المجموعة من عناصر الانفاق أن بعض مكوناتها الرئيسية تتطلب عمالة ماهرة . ولما كان هذا النوع من العمالة قد ندر وارتفعت اجوره ، فقد زادت اسعار الاثاث وارتفعت الايجارات بأكثر من المتوسط . ويقابل هذا الوضع حالة المواد الغذائية التي يكفي استيرادها وتوزيعها خلال شبكة التسويق لوصولها للمستهلك ، كما أن الحكومة تدخلت للمحافظة على اسعار المواد الغذائية الاساسية عن طريق الاستيراد وتوزيع الحبوب بأسعار مدعومة . ولهذا فإن اسعار المواد الغذائية لم ترتفع الا بمعدل اقل من المتوسط . ولما كانت المواد الغذائية تمثل حوالى ثلثي سلة السلع

المستخدمة في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك فقد ساعد هذا على عدم ارتفاع الرقم القياسي بدرجة اسرع .

وتتعلق معلومة مفيدة عن التضخم بمستوى الارتفاع في سعر القات الذي يستهلك على نطاق واسع في اليمن ويشكل بالتالي عنصراً مهماً في ميزانية الاسرة . كما أن القات يجب أن يستهلك خلال ساعات قليلة من قطفه وعليه تعكس اسعاره هيكل التكلفة المحلية . وقد قدر ان تكلفة « التخزين » لمرة واحدة قد ارتفعت من ٥ ريالات في ١٩٧٣ الى ١٥ ريالاً في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ والى ٣٠ ريالاً في تشرين الثاني / نوفمبر من العام نفسه[٣٥] .

وهناك مؤشر آخر ، غير مباشر ، وإن كان معبراً عن تطور التضخم وهو عرض النقود الذي ازداد لحوالى مائة مثل في الخمسة عشر عاماً الماضية . ولكن معدل التغير لم يكن منتظماً خلال الفترة . فقد ازداد عرض النقود تدريجاً من منتصف الستينات حتى منتصف العقد التالي ثم تضاعف مرتين في ٧٤ / ١٩٧٥ ـ ٧٠ / ١٩٧٦ . وفي الواقع تبع عرض النقود منذ منتصف السبعينات تطور التحويلات الخاصة .

ولقد أدّت الزيادات الضخمة في السيولة النقدية في اطار الانتاج المحلي الراكد واختناقات الاستيراد الى نشوء جانب التضخم القائم على الطلب ، بينما ادت خصائص اخرى للاقتصاد الى نشوء جانب التضخم الناجم عن زيادة الكلفة وتفاعلهما معاً لانتاج متصاعد تضخمي شره . فمن ناحية ادى نقص العمالة ، وبخاصة الماهرة ، الى ارتفاع الاجور ، مما ادى بدوره الى رفع اسعار السلع التي يدخل في انتاجها نسبة كبيرة من العمل . ومن ناحية اخرى ، استخدم الادخار الخاص من عوائد العمل بالخارج لشراء الأراضي الزراعية ولأغراض بناء المساكن[٣٦] . ولما كان العرض غير مرن فقد ارتفعت اسعار النوعين من الأراضي مما رفع تكلفة الانتاج الزراعي والايجارات .. وهكذا .

كما كانت هناك عوامل اخرى عديدة ساهمت في تفاقم التضخم ، مثل الانفاق الحكومي بالعجز ، التوسع في الاقراض المصرفي للقطاع الخاص في منتصف السبعينات (الذي استعمل في المضاربة في الأراضي والاستيراد ـ ولو جزئياً)[٣٧]، وانخفاض قيمة الدولار الامريكي الذي كان الريال اليمني مرتبطاً به . واخيراً ، فقد كان للتضخم الدولي مدخلاً واسعاً للاقتصاد اليمني عن طريق وارداته التي تضخمت بشكل سرطاني .

ومن المعتقد أن هناك احتياطيات نقدية كبيرة لدى الأفراد في الاقتصاد اليمني ليست متداولة[٣٨] . وفي الماضي ساعدت هذه الاحتياطيات على التقليل من ارتفاع الاسعار . ولكن في

---

(٣٥) «Yemen Arab Republic, a Special Report,».

(٣٦) مثل التكوين الرأسمالي في المباني السكنية ، اكثر من ٤٠ بالمائة من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ . انظر : الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، **الكتاب الاحصائي** (بيروت : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ١٩٨٠) ، العدد ٣ . كذلك ارتفع تراخيص المباني السكنية في المدن الاربع الاساسية من اقل من ٢٠٠٠ سنوياً في بداية السبعينات الى اكثر من ٥٠٠٠ سنة ١٩٧٨ . وكانت اكبر زيادة سنوية من ١٩٧٥ الى ١٩٧٦ . انظر : اليمن ، البنك المركزي اليمني ، **التقرير السنوي** ، ٥ ، ٧ ، ٢ ج .

(٣٧) World Bank, *Yemen, Development..*, p. 57.

(٣٨) Swanson, «The Consequences of Emigration..,» p. 56.

المستقبل يمكن أن تساعد هذه الاحتياطيات نفسها على اذكاء ضغوط تضخمية قوية في حالة نقص الانتاج المحلي[٣٩] او ابطاء الواردات .

ثالثاً : التنمية والتبعية

يحق لنا أن نتساءل بعد العرض السابق ، على أي حال سيكون اليمن الشمالي اذا انتكس الرواج الاقتصادي الظاهري الذي طبع البلاد في السبعينات نتيجة ركود أو تناقص تحويلات العاملين بالخارج ؟ والاجابة البسيطة أن اليمن الشمالي ، ما زال احد اكبر بلدان العالم تخلفاً ولكن مع بنيان اجتماعي اقتصادي مشوه وأنماط استهلاك مخرّبة ، سمات لم تكن لتقوم لولا الهجرة الواسعة للعمل خارج البلاد . واضافة لهذا كله ، وربما اهم ، سيكون البلد معتمداً بشكل حرج على العالم الخارجي للوفاء بحاجات اهله .

طبقاً للبنك الدولي[٤٠] ، كان توقع الحياة عند الميلاد في اليمن الشمالي اقل من اربعين عاماً في نهاية السبعينات[٤١] وكان اقل من ٥ بالمائة من السكان يتمتعون بمصدر مياه صحي ، وقرابة ٩٠ بالمائة من السكان البالغين أميين ، وثلاثة ارباع قوة العمل تشتغل بالزراعة .

كذلك كان مستوى الاستثمار في القوى البشرية ضعيفاً والتعليم غاية في التخلف . على سبيل المثال كان ربع الاطفال فقط من السن المناسب ملحقاً بمدارس المرحلة الاولى وكانت نسبة الاناث من تلاميذ المرحلة الأولى اقل من ١٠ بالمائة . وقد أشرنا قبلاً الى أن دخول الاطفال في سوق العمل بدلاً من قوة العمل المهاجرة هو سبب رئيسي في انخفاض نسبة القيد بالمدارس . اما الفتيات اليمنيات فيدخلن ايضاً قوة العمل مبكراً ، أساساً في الزراعة والأنشطة الهامشية في المدن ، ولكن ضغوطاً اجتماعية تؤكد هي الأخرى في تقليل انخراطهن في سلك الدراسة .

فهل ساعد الاقتصاد القائم على التضخم النقدي وتداول السلع المستوردة الذي انتجته الهجرة في السبعينات على تمهيد الطريق للتنمية ؟ على العكس ، نرى أنه قد جعل هذا الطريق اكثر وعورة ! فقد تركت تطورات السبعينات اقتصاد اليمن الشمالي على حالة تخلفه الأصيلة ، وربما ساعدت على تفاقمها ، على الرغم من ، او بسبب ، حقنه بكميات ضخمة من تحويلات المهاجرين . لقد مكنت هذه التحويلات من **شراء** حاجات البلاد من خارجها بدلاً من **إنتاجها** ، واصبحت قائمة المستوردات هائلة الحجم والتنوع . فبينما كانت قيمة الواردات توازي خمس الناتج الاجمالي للزراعة والصناعة في ٧٠ / ١٩٧١ ، فاقت قيمة الواردات القطاعين معاً بعد ست سنوات فقط . والمتوقع أنه بنهاية السبعينات كانت قيمة الواردات ضعف الانتاج السلعي المحلي .

وقد ادت التطورات المصاحبة للهجرة في السبعينات الى زيادة حرج تبعية اليمن . ولعلنا

---

(٣٩) من المناسب هنا تذكير ان حوالى ٩٠ بالمائة من الأرض الزراعية ، مطرية ، وبالتالي فإن الانتاج المحلي يعتمد ، بحرج ، على سقوط المطر .

(٤٠) World Bank, *Yemen Economic Memorandum..*, p. 3.

(٤١) هذا الرقم اقل كثيراً عن المتوقع وحتى عن تقديرات سابقة للبنك الدولي . انظر :
World Bank, *Yemen, Development..*

بحاجة لبعض الايضاح النظري بما نعنيه نظراً لسديمية مفهوم « التبعية » من ناحية ، ولأن التبعية في حالة اليمن لها ملامح خاصة من ناحية اخرى .

نقدم ، تبعاً للافكار الاساسية لاقتصاديي المدرسة الامريكية اللاتينية ، أن التبعية حال كون اقتصاد ما متأثر Conditined بالتطورات في اقتصاديات اخرى تؤثر عليه Conditioning ، وأن هذه الحالة تؤدي لفائدة الاقتصادات المؤثرة وتعيق امكانات التنمية في الاقتصاد التابع(٤٢) .

ولتوصيف حالة التبعية في اليمن الشمالي بدقة لا نرى أنها من نوع المركز ـ الأطراف Center-periphery التقليدي . وإنما ، في نهاية السبعينات كان البلد يعاني نوعين من التبعية . **الأول** تبعية داخل الاطراف ، على السعودية ، وبدرجة اقل كثيراً على بلدان الخليج العربي الأخرى . ويتبدى هذا النوع من التبعية أساساً في صورة اعتماد كامل على تحويلات العاملين في البلدان النفطية هذه ، واعتماد اقل حدة على المعونات التي يحصل عليها اليمن الشمالي من هذه البلدان . اما النوع **الثاني** من التبعية فهو تقليدي ، على مركز النظام الاقتصادي العالمي ، ويظهر في استيراد اغلب حاجات البلد من الخارج ؛ وهنا ايضاً توجد مركبة صغيرة للعلاقة في صورة تدفقات معونة .

والمتوقع أن مكون المعونة المالية لشبكة التبعية الثنائية التي تقيد اليمن الشمالي ستزداد جوهرياً في المستقبل القريب . فيتضمن تقرير للبنك الدولي(٤٣) . ان للهبات اولوية عالية وسيحتاجها البلد لسنوات طويلة مقبلة ، وقد تم التشخيص في عام ١٩٧٨ ، في اوج ازدهار التحويلات ، ولكن اين مكان الهجرة في هذه الاوضاع ؟ يستخلص ادلر(٤٤)، بعد مناقشة مفهومي التبعية والاعتماد المتبادل interdependence في سياق الهجرة ، أن التفرقة بين المفهومين تقوم على درجة حساسية كل من البلدين طرفي العلاقة تجاه الآخر ، وتوزيع المنافع والقوة بينهما . ويستنتج أن العلاقة تتسم بالتبعية اذا لاحظنا عدم التماثل في الحساسية ، والقوة التفاوضية وتوزيع المنافع بين البلدين نتيجة للهجرة . اما اذا كان وضع البلدين يتسم بالتماثل على هذه الأبعاد الثلاثة فيعتبر العلاقة اعتماداً متبادلاً . ولنحاول تطبيق هذه المعايير على اليمن الشمالي تجاه السعودية ومركز النظام الاقتصادي العالمي .

فيما يتعلق بتوزيع المنافع فقد اوردنا أدلة على أنه كان للهجرة آثار سالبة كثيرة على البنيان الاجتماعي ـ الاقتصادي وعملية التنمية في اليمن الشمالي . ولعل اهم هذه الآثار هو تفريغ البلد من قواها البشرية وإعاقة تطويرها وفصم العلاقة بين اليمني ووطنه . فباستثناء الاطفال وكبار السن ، يندر وجود يمني في بلده الا اذا كان يفكر ويستعد للهجرة لأول مرة ، او يزور موطنه بين فترتي هجرة للخارج . واصبحت الهجرة مفتاح حل المشاكل الاقتصادية التي يواجهها المواطن اليمني ، بعيداً عن وطنه . فكيف يمكن أن يشارك هؤلاء المواطنون في مشروع وطني للتنمية في اليمن الشمالي ؟

---

(٤٢) انظر مثلاً :
S.Adler, *International Migration and Dependance* (New York: Saxon House, 1977), p. 31.

(٤٣) World Bank, *Yemen, Development..*, pp. VI-VII.

(٤٤) Adler, *International Migration and Dependance*, pp. 192-197.

اما بالنسبة للاطراف المؤثرة في الاقتصاد اليمني ، السعودية ومركز الاقتصاد العالمي ، فإن المنافع العائدة لهم من هجرة اليمنيين للخارج واضحة . السعودية تستخدم قوة العمل اليمنية في المهن والوظائف التي لا يستطيع ، أو لا يقبل ، مواطنوها القيام بها ، طالما كان هناك طلب على قوة العمل هذه . اما البلدان الغربية المصنعة فتجد في اليمن الشمالي سوقاً سهلة ورائجة لمنتجاتها . وقد عبر سوانسون[٤٥] عن هذا الحال بقوله أن « اليمن قد اصبحت مجرد معبر لدولارات النفط تعود عن طريقه الى الغرب من البلدان النفطية في اجزاء اخرى من شبه الجزيرة العربية» .

ولتوضيح الموقف بالنسبة للقوة التفاوضية والحساسية للاوضاع في الطرف الآخر يكفي الاشارة الى أن السعودية تستطيع ، وإن كان بقدر من الكلفة الاجتماعية ، التحول الى قوة عمل غير يمنية اذ تمتلك مداخل الى كميات هائلة من عرض العمل في جنوب وشرق آسيا ، وقد بدأت في ذلك فعلاً . وهناك مؤشرات أن السعودية قد بدأت فعلا تقليل اعتمادها على العمالة العربية لمصلحة قوة العمل الآسيوية[٤٦] . وفي حقيقة الامر ، فإن المهاجرين اليمنيين يواجهون منافسة من مصادر اخرى لنوعية العمالة نفسها حتى في المنطقة العربية . والمتوقع أن تزداد هذه المنافسة حدة بتقلص الطلب على العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة في البلدان العربية النفطية .

وهناك عوامل اخرى تساهم في جعل موقف اليمن الشمالي أضعف واكثر حساسية للتطورات الاقتصادية في السعودية . منها ان اكثر من ٩٥ بالمائة من قوة العمل اليمنية بالخارج تعمل في السعودية وحدها . ومنها كذلك أن الزراعة اليمنية هي تحت رحمة الظروف الجوية المتقلبة نظراً لاعتمادها على المطر .

أما عن علاقة اليمن بالبلدان الغربية المصنعة ، فقد اصبحت تعتمد عليها للوفاء بحاجات سكانها طبقاً لنمط استهلاكي نشأ في السبعينات اعتماداً على الموارد المالية من تحويلات العاملين . ولكن ، بالمقارنة ، لا يمثل اليمن الشمالي سوقاً كبيرة ولذا يمكن للبلدان المصنعة الاستغناء عنه دون خسارة كبيرة .

وهكذا يتبين أن اليمن الشمالي هو بوضع الطرف الأضعف والاكثر حساسية للتطورات من الطرفين الآخرين لشبكة التبعية المزدوجة التي وصفناها . وعليه فإننا نجد انفسنا تجاه حالة تبعية صرفة ، وليست حالة اعتماد متبادل .

وبالطبع يكون من السذاجة ارجاع حالة التخلف والتبعية في اليمن الشمالي للهجرة بدافع العمل للخارج وحدها . فقد بدأت الهجرة في البلد في اطار اقتصاد شديد التخلف ونمت استجابة لمؤثرات خارجية . اضافة لذلك فقد قامت التطورات الاجتماعية ـ الاقتصادية المصاحبة للهجرة في بيئة من ضعف التنظيم الاجتماعي لم تؤد الى تنظيم الهجرة او الاستفادة منها ولا ـ من باب اولى ـ الى تعبئة موارد البلاد في مشروع وطني للتنمية . في هذه البيئة ، وعلى الرغم من بعض مظاهر الغنى على المستوى الفردي والمجتمعي ، فإن الاقتصاد اليمني لم يطور أساساً لبنية انتاجية قوية واصبح معتمداً كلياً على اقتصادات خارجية للوفاء بحاجات الناس ، بعضها للحصول على موارد مالية لقاء بيع قوة العمل والبعض الآخر لاستخدام هذه الموارد في شراء الحاجات .

---

(٤٥) Swanson, «The Consequences of Emigration..,» p. 99.

(٤٦) فرجاني ، « استخدام الايدي العاملة في الدول العربية الخليجية ،» ص ١٥٧ ـ ١٥٩ .

رابعاً : الاحتمالات المستقبلية للهجرة والتحويلات

يتفق اغلب المهتمين أن المستقبل القريب قد يشهد عودة صافية للعمال اليمنيين المهاجرين يتوقع أن تجلب معها مشاكل اعادة استيعاب هؤلاء العائدين التي يزيد في تعقيدها ما قد يصاحبها من انخفاض في تحويلات العاملين بالخارج(٤٧) .

ويمكن تلخيص اسباب هذه التوقعات كالتالي : يعمل اغلب اليمنيين المهاجرين كعمال غير مهرة ونصف مهرة أساساً في قطاع التشييد في السعودية . ويبدو أن رواج الانشاءات في البلدان العربية النفطية في سبيله للنهاية هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى، فرغم أنه ستظل هناك مشروعات إنشائية ضخمة ، الا أن هناك تحولات مهمة في مستوى الفن الانتاجي المستخدم وفي الترتيبات التنظيمية لتحقيق هذه المشروعات . وبالطبع فإن التحولات هي في اتجاه استخدام فنون انتاجية اكثر تقدماً وتحتاج عمالة اقل ومستوى مهارة اعلى . واضافة لهذا ، ظهر التفضيل للمقاولين الذين يتحملون مسؤولية تنفيذ المشروعات بكاملها بما في ذلك تدبير قوة العمل اللازمة التي غالباً ما تنظم في شكل مجمعات للعمل . وقد ادى كل هذا الى احلال اسيويين اكثر مهارة محل العمال اليمنيين ، ويتوقع لهذا الاتجاه أن يستمر . وفي السنوات الاخيرة لوحظ أن عدد اليمنيين المغادرين للسعودية كان اكبر من القادمين اليها(٤٨) .

وتعضد بعض الاعتبارات الاجتماعية السياسية تفضيل البلدان العربية النفطية لتقليل العمالة العربية الوافدة غير الماهرة بهدف تقليل احتمالات الاضطراب الاجتماعي ـ السياسي الداخلي . مثل هؤلاء الوافدين يحتلون قاع السلم الاجتماعي ، في مجتمعات يتفاوت فيها توزيع الثروة تفاوتاً شديداً . وهم ، بسبب اعدادهم وحرمانهم الاشد وامكانية تفاعلهم مع الفئات الاجتماعية الأخرى التي تعيش ظروفهم نفسها اكثر قابلية للمشاركة في تقلبات اجتماعية من فئة الخبراء والمهنيين من الوافدين مثلاً .

وهناك عدة اسباب تعضد توقع تناقص التحويلات . **اولاً** ، يحتمل أن يقل عدد المهاجرين ، **ثانياً** ، لا يتوقع أن ترتفع اجور العمال المهاجرين غير المهرة اذا انخفض الطلب عليهم بينما بقي العرض وفيراً . واخيراً ، يتوقع أن تميل الاجور الحقيقية للانخفاض نظراً للتضخم السائد في بلدان العمل . وكما ذكرنا قبلاً ، فإن التقارير الحديثة تؤيد الاحتمال بتناقص التحويلات .

خلاصـــة

إن الهجرة للعمل من اليمن الشمال مثال واضح على « مأساة المشاع » التي تتعارض فيها المنافع الفردية وقصيرة الأجل مع المنفعة العامة في الأجل الطويل .

---

(٤٧) World Bank, «Assessment of Migration Situation in 1975 and Preliminary Projections of Labour Importing Country Mapower Requirements to 1985,» Washington D.C., 1979, pp. i and 48-50 (mimeo.); World Bank, *Mapower Development..*, p. 50-52, and Birks and Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region,* pp. 59 and 101-103.

(٤٨) فرجاني ، « استخدام الايدي العاملة في الدول العربية الخليجية ، » ص ١٥٧ ـ ١٥٩ .

لقد سيطرت الهجرة للعمل في الخارج ونتائجها على مجتمع اليمن الشمالي في العقد الأخير، وبدرجة متزايدة . فقد ازداد ت هجرة اليمنيين للعمل خارجه وتحويلاتهم جوهرياً في السنوات الخمس الأخيرة من السبعينات . ومن الصعب التصور أن البلد يمكن أن يصدر جزءاً اكبر من قوة العمل ، اذا وجد الطلب ، دون الحاق ضرر بالغ بالبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية .

ورغم أن تحسناً قد طرأ على مستوى الاستهلاك المادي للناس نتيجة تحويلات العاملين بالخارج ، فلم يكن هذا نتيجة تطوير قطاعات الانتاج السلعي باليمن الشمالي . بل على العكس ، تدهور قطاع الانتاج السلعي الاساسي ، الزراعة ، ولم تبن قاعدة صناعية قوية ، وعانت الصادرات اليمنية المحدودة انخفاضاً خلال السبعينات .

ولقد كان عجز العمالة والمهارات احد العوامل الاساسية في تدهور قطاع الزراعة وعدم قيام قطاع صناعي قوي. وقد عم عجز العمالة والمهارات كل الاقتصاد ، ولكن تأثرت به الادارة الحكومية اكثر ، واعتبره البنك الدولي[٤٩] « القيد الغالب على تنمية الجمهورية العربية اليمنية». ومن المؤلم أن يكون هذا الوضع في البلد الذي يقدم نسبة كبيرة من قوة العمل لجارته الغنية ، السعودية .وكانت اهم النتائج السالبة لهذا العجز اعاقة تطوير القوى البشرية اليمنية .

لقد مكنت تحويلات العاملين بالخارج اليمن الشمالي من دخول السوق العالمية لشراء كل ما قدر حاجة البلد اليه او وجود امكانية لتسويقه. وقد طور البلد شهية عارمة للاستيراد مما جعله في بداية الثمانينات معتمداً اعتماداً حرجاً على الواردات للوفاء بحاجات السكان التي اصبحت تتحدد بنمط استهلاكي يركز على اقتناء مظاهر الحضارة الغربية ـ مثل السلع الاستهلاكية المعمرة ـ في وسط فاقة قاصمة . ولقد نشأ هذا النمط الاستهلاكي خلال السبعينات ممولاً بتحويلات العاملين بالخارج ، خاصة خلال النصف الأخير من العقد . وللحفاظ على مستوى الاستهلاك الحالي ، يجد اليمن الشمالي نفسه تابعاً تبعية حرجة على البلدان الغربية المصنعة للاستيراد وعلى السعودية للتحويلات .

ولا تشكل تحويلات العاملين بالخارج مصدراً مأموناً ومستقراً للدخل . فيتوقف حجمها على التطورات الاقتصادية في بلدان غير بلد المنشأ كما يمكن أن تخضع للضغوط والنزاعات السياسية . كما أن التحويلات الناتجة عن نوع العمالة التي يصدرها اليمن الشمالي اقلها أماناً واستقراراً حيث أن العمالة غير الماهرة تكون اسهل وأبكر في الاستغناء عنها في بلدان العمل . وتبدي تحويلات اليمنيين العاملين بالخارج بوادر انخفاض فعلاً .

ويندر أن يتمكن العمال غير المهرة من اكتساب مهارات جديدة اثناء عملهم في البلدان العربية النفطية . كما أنهم ، على الرغم من وفود غالبيتهم من مناطق ريفية ، يعتادون أنماط حياة واستهلاك حضرية في هذه البلدان مما يدعوهم للاستقرار في المناطق الحضرية ، او الانخراط في انشطة حضرية الطابع ، عند عودتهم لبلد الأصل .

والتوقع السائد هو أن البلدان العربية النفطية ستستخدم اعداداً اقل من العمال غير المهرة في السنوات المقبلة . وقد يعني هذا عودة اعداد غير قليلة من اليمنيين المهاجرين وانخفاض

---

(٤٩) World Bank, *Yemen, Development* , p. 1.

تحويلات العاملين بالخارج جوهرياً .

فإذا استمرت الواردات اليمنية في الازدياد ، فستكون نتيجة انغماس اليمن الشمالي في غضون الهجرة للعمل في الخارج عجز متزايد في الحساب الجاري واختناقات متفاقمة في الوضع المالي الدولي للبلد . وقد كانت هذ خبرة السنوات القليلة الأخيرة . مثل هذا العجز يمكن تقليله إما بخفض الاستهلاك عن مستوى السبعينات الاخيرة أو بكميات ضخمة من المعونة الخارجية . ويمكن أن تنشأ مشكلة خطيرة اخرى من تحول عجز العمالة الى ترافق خبيث بين عمالة فائضة او هامشية في المراكز الحضرية مع استمرار العجز في القطاع الزراعي . ويخشى أن يؤدي تفاعل هاتين المشكلتين ، في نسق اجتماعي ـ اقتصادي متخلف ، الى تبعية صارخة عن طريق المعونة وتفاقم التخلف في « اليمن السعيد » □

صدر حديثاً
عن

مركز دراسات الوحدة العربية

النظام الإجتماعي العربي الجديد

دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية

الدكتور سعد الدين ابراهيم

تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها : حالة الاردن

د. بسام خليل الساكت

مدير الدائرة الاقتصادية بالجمعية العلمية الملكية الاردنية .

مقدمـــــة

بدأت هجرة القوى العاملة الاردنية في اواخر الخمسينات وحتى اوائل الستينات ، وازدادت بعد حرب حزيران ١٩٦٧ الى أن وصلت أشدها عام ١٩٧٤ ، وبعد ارتفاع اسعار النفط ، واندفاع بلدان الخليج وبلدان اخرى مصدرة للنفط للانفاق على الانماء . ويجدر القول هنا ، أن الكويت هو البلد الأول الذي كان يستقبل اعداداً هائلة من الاردنيين ، منذ أن بدأت ظاهرة الهجرة العمالية . تبع الكويت في استقطاب العمال المملكة العربية السعودية والتي يهاجر اليها عدد كبير ، ليس من الاردنيين فحسب ، بل من بقاع أخرى من الشرق الاوسط وماوراءه .

وحسب تعداد عام ١٩٧٩ ، وصل عدد السكان في الاردن (الضفة الشرقية فقط) الى ٢,١٥ مليون نسمة ، كما قدر تعداد القوى العاملة بحوالى ٤٤٧,٢٠٠ اي ٢٠ بالمائة من عدد السكان . وهذا يعكس انخفاض مساهمة المرأة في القوى العاملة وأن ٥٣,٢ بالمائة من السكان ، عمرهم أقل من ١٥ عاماً ، مما يدل على أنه في غضون عشر سنوات أو اكثر ، سيرتفع عدد القوى العاملة بصورة كبيرة . وفي دراسة اخيرة قدر المجلس القومي للتخطيط أن حوالى ٥٠٠,٠٠٠ اردني يعملون في الخارج منهم ٢٤٠,٠٠٠ عامل مهاجر . كما قدر المجلس أن جميع العمال المهاجرين ، هم من الذكور الذين تراوح أعمارهم من ٢٠ ـ ٥٩ عاماً ، وأن توزيع أعمارهم مشابه ، لتوزيع الاعمار في الضفة الشرقية .

ومن الجدير بالذكر أن هجرة العمال الاردنيين هي حركة مستمرة ذات دوافع وتتمثل في:هجرة الشباب من الضفة الغربية لنهر الاردن بسبب مضايقة سلطات الاحتلال الاسرائيلي لهم أولاً ؛ ولحصول الشبان الاردنيين على التعليم الجامعي ، والتدريب على الاعمال الحرفية ثانياً؛ لذلك تجد هذه المجموعة من العمال فرصاً كافية في الخارج خاصة أن دخلهم ، سيكون اعلى مما يكسبون في الأردن .

والهدف من هذه المقالة،هو الاطلاع على تحويلات العمال الاردنيين،وتأثيرها واستعمالاتها في الاقتصاد الوطني . ولفهم النقطة الاخيرة ، يجب علينا معرفة حجم هذه التحويلات وكيفية تأثيرها ، على الاقتصاد وخصوصاً من خلال ميزان المدفوعات ... الخ .

وقبل البدء في دراسة حجم التحويلات واستعمالاتها في الاردن ،سنستطرد قليلاً لبحث العوامل المؤثرة في هجرة الاردنيين .

احتاجت الدول المستوردة للعمال المهاجرين لغرض مساعدتها في الاعمال الادارية ، ولسد الثغرات العمالية في قطاعي الخدمات والانشاءات ، وقد دفعت هذه البلدان اجوراً اعلى من الاجور السائدة في البلدان المصدرة للعمال . لذلك ، كان هناك حافز مالي طبيعي لاولئك العمال للهجرة الى المناطق ذات الطلب العالي للعمالة .

ـ إن طبيعة الطلب على العامل الاردني ، جاء في وقت تستطيع فيه الاردن تلبية هذا الطلب بسبب جودة نظامها التربوي الذي وفر الكوادر الضرورية . هذا ، وقد كان أولئك المهاجرون هم الفائض في عدد العمال ، حيث لم ينتج عن خروجهم اي اثر عكسي على الانماء في الاردن . الا أنه وفي منتصف السبعينات ، وعندما كان معدل هجرتهم مرتفعاً جداً ، دعت الحاجة الاردن لأن يستورد لنفسه عمالاً بأجور منخفضة .

ـ كانت حركة العمال لخارج الاردن سهلة ، ولم تكن هناك قيود عليهم ، أما في الوقت الحاضر ، وبسبب ارتفاع معدلات الهجرة ، فقد سمحت الحكومة الاردنية لوكالات تشغيل أجنبية ، بالاعلان ودون قيود عن شواغر ووظائف برواتب مجزية في اي منطقة من الوطن العربي .

ويحق القول ، إن هجرة العمالة الاردنية المنتشرة نسبياً لها ايجابيات مقابل السلبيات التي تؤثر على الاقتصاد الاردني . ولو انعمنا النظر في ايجابيات هذه الظاهرة ، لوجدنا أن أهمها ، هي التحويلات المستمرة للاردن من العمال المهاجرين . اضافة الى ذلك ، فإن الخبـرة التي يكتسبها الاردنيون ، ستعود في نهاية الأمر ، بالفائدة على الاردن بطريقة او بأخرى حين عودة العمال الاردنيين الى وطنهم . كذلك وعند وجود بطالة في الوطن الام ، ستخفف هجرة العمال العاطلين العبء الاجتماعي والاقتصادي العكسي للبطالة ، وكانت تلك الحقيقة في منتصف السبعينات وبخاصة في أوائل الستينات وبعيد حرب ١٩٦٧ . وبالطبع ، لا يخفى علينا الامر بأنه ، لو عاد هؤلاء العمال جملة وفجأة فسيكون لذلك اثر مفجع وهائل على سوق العمالة الاردنية وعلى الاقتصاد بوجه عام.اضافة الى ذلك،فإن وقف التحويلات، سيحرم الاردن من تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وسيغمرها بالديون . هذا وسنبحث بعض مؤثرات التحويلات ، في مراحل آتية في هذه المقالة

أما في حقل السلبيات ، فهجرة العمال هي شكل من أشكال هجرة الأدمغة حيث يضيع جهد وكلفة تدريب تلك الأدمغة . كل ذلك يؤدي الى نقص في العمال وبالتالي الى ارتفاع معدل هجرة العمال الداخلية من القرى الى المدن .

أولاً : حجم التحويلات

في مستهل حديثنا ، تجدر الاشارة الى أن الأرقام عن التحويلات المدونة في نشرة الاحصاءات الرسمية ، هي الأرقام المتداولة من خلال النظام المصرفي ، وهي الكميات المصرح بها والمصنفة (تحويلات) لدى الصيارفة المرخصين . لذلك ، فإن المجموع الكلي لمبالغ التحويلات ، قد يكون أعلى بكثير من المبالغ المدونة رسمياً .

وكما هو مبين في الجدول رقم (١) فقد نما حجم التحويلات وبخاصة خلال الفترة ١٩٧٢ ـ

جدول رقم (١)

حجم التحويلات في الأردن، للسنوات ١٩٦١ ـ ١٩٧٩

السنـــة	مليون دينار اردني	مليون دولار امريكي
١٩٦١	٥,٢٥	١٧,٥٠
١٩٦٢	٦,٢٠	٢٠,٦٧
١٩٦٣	٦,١٧	٢٠,٥٧
١٩٦٤	٩,٣٠	٣١
١٩٦٥	٩,١٠	٣٠,٣٣
١٩٦٦	١٠,٦٠	٣٥,٣٣
١٩٦٧	٦,٦٠	٢٢
١٩٦٨	٤,١٠	١٣,٦٧
١٩٦٩	٦,٩٢	٢٣,٠٧
١٩٧٠	٥,٥٤	١٨,٤٧
١٩٧١	٤,٩٧	١٦,٥٧
١٩٧٢	٧,٤١	٢٤,٧٠
١٩٧٣	١٤,٧٠	٤٩
١٩٧٤	٢٤,١٣	٨٠,٤٣
١٩٧٥	٥٣,٢٥	١٧٧,٥٠
١٩٧٦	١٣٦,٤٠	٤٥٤,٧٠
١٩٧٧	١٥٤,٧٥	٥١٥,٨٣
١٩٧٨	١٥٩,٣٨	٥٣١,٢٧
١٩٧٩	١٨٠,٤٢	٦٠١,٤٠

تم التحويل من الدينار الاردني الى الدولار الامريكي بالسعر الثابت ، على اساس ان الدولار الامريكي يساوي ٠,٣٠٠ دينار اردني .

المصدر : احتسب من : التقارير الشهرية للبنك المركزي الاردني .

١٩٧٧ . كما نلاحظ أن حجم التحويلات ، كان منخفضاً في مطلع الستينات ، الا أنه ارتفع قليلاً ثم عاد وهبط بعد عام ١٩٦٧ . هذا وفي أوائل السبعينات ارتفع حجم التحويلات وبخاصة في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ ولكن ببطء ، الا أنه ارتفع باندفاع بعد عام ١٩٧٣ . كذلك نلاحظ من الجدول ، أن معدل نمو حجم التحويلات قد انخفض بعد عام ١٩٧٦ ، الا أن القيم المطلقة للتحويلات حافظت على ارتفاعها . وباختصار ، ارتفع حجم التحويلات اكثر من ٣١ ضعفاً منذ عام ١٩٧٠ . ويعود النمو الواضح في تحويلات العمال الى الاسباب التالية :

١ ـ ازداد عدد العمال الاردنيين العاملين في الخارج منذ ١٩٧٢ ، مما ادى الى زيادة حجم التحويلات . وسبب ذلك ، هو الطلب المتزايد على العمال الاردنيين ، خصوصاً في بلدان الخليج ، والمملكة العربية السعودية ، بعد ارتفاع سعر النفط عام ١٩٧٣ ، حيث كانت تلك البلدان حريصة على

دفع عجلة التنمية من خلال تنفيذ خططها التنموية بسبب الزيادة الهائلة في عائداتها النفطية .

٢ ـ إن الزيادة في عائدات النفط تشير الى أن البلدان الغنية بالنفط ، استطاعت دفع أجور مرتفعة ، مما أدى الى ارتفاع حجم التحويلات .

٣ ـ نلاحظ أن معظم التحويلات قبيل عام ١٩٧٥ تم استعمالها من قبل الاسر المحول اليها ، بينما بدءاً من عام ١٩٧٦ ، استعمل الكثير من تحويلات العمال لأهداف الاستثمار . هذا وسنبحث تفاصيل ذلك فيما بعد ، عندما نعرض النتائج الاولية لدراسة مسح ، قامت به الدائرة الاقتصادية بالجمعية العلمية الملكية عن التحويلات في الأردن [١] .

٤ ـ يشير الاستقرار السياسي الذي يمر به الاردن ، الى ظاهرة التقدم الاقتصادي الذي وصل اليه . اضافة الى ذلك ، فقد قطع البنك المركزي الاردني شوطاً طويلاً في تقديم الحوافز للعمال الاردنيين في الخارج لاستقطاب أموالهم الى المصارف الاردنية وايداعها بفوائد . ويعتبر المناخ الاقتصادي في الاردن ، خصباً لتدفق الاموال ، خاصة أن هناك فرصاً استثمارية جيدة ، وأن موجة المضاربة في الملكية والعقار والتي سادت الاردن في الفترة ما بين ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ أشارت ، الى أن حصة كبيرة من هذه التحويلات قد وجهت الى امتلاك العقار .

جدول رقم (٢)

ملخص عن ميزان المدفوعات الاردني ، للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩

البيان / السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
صافي الرصيد المنظور	٧٧,٩-	٨٨,٩-	١٠٥,٩-	١٨٤ -	٢٧٠ -	٣٧١,١-	٣٦٨ -	٤٦٧,٤-
(الصادرات ـ المستوردات)	٩٤,٩	١٠٧,٨	١٥٥,٧	٢٣٢,٩	٣٣٨,٧	٤٥٣,١	٤٥٨,٩	٥٨٨,٣
المستوردات	١٧	١٨,٩	٤٩,٨	٤٨,٩	٦٨,٧	٨٢,٠	٩٠,٩	١٢٠,٩
الصادرات	٧٩,٢+	٨٧,٩+	١٠٨,٩+	٢٠٥,٥+	٢٨٧,٤+	٣٦٨,٦+	٢٨٢,٢+	٤٦٥,٣+
صافي الرصيد غير المنظور ومنه :	٧,٤	١٤,٧	٢٤,١	٥٣,٣	١٣٦,٤	١٥٤,٨	١٥٩,٤	١٨٠,٤
تحويلات العمال الاردنيين	٦٦	٦١,١	٨٤,٤	١٣٨	١٢٢,٨	١٦٧	١٠٢,٦	٣١٨,١
حوالات حكومية	١,٣+	٣,٨+	٢,٩+	٢١,٥+	١٧,٤+	٢,٥-	٨٥,٨-	٢,١-
الحساب الجاري	٦,٧+	١٢,٥+	٦,٧-	٤٦,٧+	١٠,٩-	٦٤,٨+	٣٦,٩+	٦٣,٧+
الفائض (+) او العجز (-) في ميزان المدفوعات								
فرضية : وضع ميزان المدفوعات في حالة :								
عدم وجود تحويلات	٠,٧-	٢,٢-	٣٠,٨-	٦,٦-	١٤٧,٣-	٩٠ -	١٢٢,٤-	١١٦,٧-
٥٠ بالمائة تحويلات	٣ +	٥,٢+	١٨,٨-	٢٠,١+	٧٩,١-	١٢,٦-	٤٢,٨-	٢٦,٥-

المصدر : احتسب من : المصدر نفسه .

(١) قامت الدائرة الاقتصادية في الجمعية العلمية الملكية بمسح لدراسة المضامين الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمال الاردنيين ، وبصورة خاصة التحويلات المالية . وقد تم اخذ عينة مخططة شملت ١٨٠٠ اسرة في محافظة عمان ، وذلك للحصول على بعض المعلومات من الاسر التي لها مهاجرون حالياً والاسر التي تشمل على مهاجرين عائدين والاسر التي ليس بها مهاجرون . تم اختيار العينة من الفئات ذات الدخل العالي والمتوسط والمنخفض في كل من المدن والقرى ومخيمات اللاجئين .

ثانياً : أثر التحويلات على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية

لعل اكبر اثر للتحويلات كان على ميزان المدفوعات. وميزان المدفوعات الأردني يتسم بعجز كبير في الميزان التجاري ، يتحول الى فائض في الحساب الجاري وبالتالي في الميزان ككل ، وذلك نتيجة وجود بند الدخل من الخارج والتحويلات الرسمية . وبطبيعة الحال ، نستطيع أن نفترض جدلاً ، أنه لو لم تكن هناك تحويلات عمالية من الخارج ، لكانت المستوردات أقل مما هي عليه الآن ، ولكان باستطاعة العمالة المتوافرة في الوطن الام خفض تكاليف الوحدة وبالتالي تشجيع الصادرات قليلاً . هذا ، وتغدو المسألة معقدة نوعاً ما ، وستكون نتيجة افتراضنا في الجدول رقم (٢) مختلفة اذا أخذنا العوامل المذكورة أعلاه في الاعتبار . وكمؤشر بسيط ، وبناء على افتراضنا بأن التحويلات وصلت الى ٥٠ بالمائة من الارقام الحقيقية المسجلة ، فسيعاني ميزان المدفوعات الاردني مستوى عجز كبير في خمسة اعوام من الاعوام الثمانية التي تضمنها الجدول . ومجمل القول ، أنه ليس هناك أدنى شك بأنه كان للتحويلات أثر جيد على مدفوعات الاردن الخارجية ، ويبدو أنها ستستمر على هذه الوتيرة . ومما يجدر ذكره أنه منذ عام ١٩٧٥ فاقت قيمة التحويلات قيمة الصادرات الاردنية . يبين الجدول رقم (٢) أن التحويلات مولت الزيادة في المستوردات الا أنها فاقت مكاسب الاردن من الصادرات بدءاً من عام ١٩٧٥ .

ولم يكن اثر التحويلات على الناتج القومي الاجمالي أحسن حظاً . فالجدول رقم (٣) يبين ارتفاع نسبة التحويلات الى الناتج القومي الاجمالي من ١٠ بالمائة عام ١٩٧٥ الى ٢٥,١ بالمائة مما كان له الاثر الواضح على عرض النقد ، خلال الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٧٧ عندما ارتفع عرض النقد (M2) بنسبة ٣٥,٧ بالمائة و ٣٢,٥ بالمائة . هذا وتؤثر التحويلات على عرض النقد بطريقتين :

جدول رقم (٣)

حجم التحويلات والمؤشرات الرئيسية في الاردن ، للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩

السنة	حجم التحويلات (مليون دينار) (١)	الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دينار) (٢)	عرض النقد (M2) (مليون دينار) (٣)	نسبة التحويلات الى الناتج القومي الاجمالي (٪) (أ)	نسبة التحويلات الى عرض النقد (M2) (ب)
١٩٧٢	٧,٤١	٢٢١	١٤٦,٥	٣,٤	٥,١
١٩٧٣	١٤,٧٠	٢٤١,٥	١٧٦,١	٦,١	٨,٣
١٩٧٤	٢٤,١٣	٢٧٩,٣	٢١٩,٩	٨,٦	١١
١٩٧٥	٥٣,٢٥	٣٤٢,٥	٢٣٨,٤	١٥,٥	٢٢,٣
١٩٧٦	١٣٦,٤١	٥٤٢,٥	٣٨١,٨	٢٥,١	٣٥,٧
١٩٧٧	١٥٤,٧٥	٦٢٣,٥	٤٧٥,٧	٢٤,٨	٣٢,٥
١٩٧٨	١٥٩,٣٨	٧١٤,١	٥٩٧,٤	٢٢,٣	٢٦,٧
١٩٧٩	١٨٠,٤٢	٨٥٣,٢	٧٦٣,٩	٢١,١	٢٣,٦

المصدر : احتسب من : التقارير الشهرية للبنك المركزي الاردني .

جدول رقم (٤ ـ ١)

معدل الانفاق الشهري للاسرة الاردنية على مجالات الحياة المختلفة (نسب مئوية)

فئة / المجال	نفقات الاسكان (دينار)					نفقات الغذاء (دينار)					نفقات الكساء (دينار)					نفقات الطبابة (دينار)				
	١ ـ ٥٠	٥١ـ١٠٠	١٠١ـ١٥٠	١٥١ـ	المجموع(٪)	١ـ٥٠	٥١ـ١٠٠	١٠١ـ١٥٠	١٥١ـ	المجموع(٪)	١ـ٥٠	٥١ـ١٠٠	١٠١ـ١٥٠	١٥١ـ	المجموع(٪)	١ـ٥٠	١٠٠ـ٥١	١٠١ـ	١٥١ـ	المجموع(٪)
١ ـ المهاجرون العائدون	٨٠,٧	١١,١	٥,٦	٢,٧	١٠٠,٠	٢٠,٩	٤٨,٩	١٦,٧	١٣,٥	١٠٠,٠	٩٣,٤	٥,٤	٠,٦	٠,٧	١٠٠,٠	٩٨,٦	١,٢	٠,٢		١٠٠,٠
فئة الدخل المرتفع	١١,١	٥,٦	٥,٣	٢,٧	٢٤,٦	١,٣	٧,٥	٦,٦	٩,٢	٢٤,٦	١٩,٩	٣,٥	٠,٣	٠,٤	٢٤,١	٢١,١	٠,٨	٠,٢		٢٢,٠
فئة الدخل اقل من المرتفع	٣١,٨	٤,١	٠,٣	—	٢٦,٣	٥,٦	١٣,٤	٤,٤	٢,٧	٢٦,١	٢٤,٣	١,٠	٠,٣	—	٢٥,٩	٢٦,٣	٠,٤	—		٢٦,٧
مخيمات اللاجئين (١٩٤٨)	١٤,٢	٠,٢	—	—	١٤,٤	٣,٤	٨,٢	٢,٥	٠,٣	١٤,٤	١٤,٢	٠,٣	—	—	١٤,٥	١٥,١	—	—		١٥,١
مخيمات اللاجئين (١٩٦٧)	١٩,٢	٠,٣	—	—	١٩,٥	٦,٧	١٠,٨	١,٦	٠,٦	١٩,٧	١٩,٧	٠,٣	—	٠,١	٢٠,١	٢٠,٩	—	—		٢٠,٩
قرى	١٤,٢	٠,٨	—	—	١٥,٢	٣,٩	٩,٠	١,٦	٠,٧	١٥,٢	١٥,٣	٠,٢	—	٠,٢	١٥,٧	١٥,٣	—	—		١٥,٣
٢ ـ المهاجرون الحاليون	٦٠ـ١	٦١ـ١٠٠	١٠١ـ		المجموع(٪)	١ـ٥٠	٥١ـ٧٠	٧١ـ٩٠	٩١ـ	المجموع(٪)	١ـ٦٠	٦١ـ١٠٠	١٠١ـ		المجموع(٪)	١ـ٦٠	٦١ـ			المجموع(٪)
فئة الدخل المرتفع	١٩,٢	١,٦	٣,٧		٢٤,٥	٢,٩	٢,٣	٢,٠	١٧,١	٢٤,٣	٢٢,٦	١,٥	٠,٥		٢٤,٦	٢٤,٣	٠,٢			٢٤,٥
فئة الدخل اقل من المرتفع	٢٥,٠	١,٢	—		٢٦,٢	٥,٠	٦,٢	٣,٦	١١,١	٢٥,٩	٢٤,٥	٠,٣	—		٢٤,٨	٢٥,٩	—			٢٥,٩
مخيمات اللاجئين (١٩٤٨)	١٤,٩	٠,١	—		١٥,٠	٥,٠	٣,٧	٢,١	٤,١	١٤,٩	١٥,٣	—	—		١٥,٣	١٥,١	—			١٥,١
مخيمات اللاجئين (١٩٦٧)	١٥,٠	—	—		١٥,٠	٦,٨	٣,٧	٢,٣	٣,٠	١٥,٨	١٥,٨	—	—		١٥,٨	١٥,٨	—			١٥,٨
قرى	١٩,٣	—	—		١٩,٣	٧,١	٤,٣	٢,٣	٥,٤	١٩,١	١٩,٠	٠,٥	—		١٩,٦	١٨,٧	—			١٨,٧
المجموع	٩٣,٤	٢,٩	٣,٧		١٠٠,٠	٢٦,٨	٢٠,٢	١٢,٣	٤٠,٧	١٠٠,٠	٩٧,٢	٢,٣	٠,٥		١٠٠,٠	٩٩,٨	٠,٢			١٠٠,٠
٣ ـ الذين لم يسبق ان هاجروا	٥٠ـ١	١٠٠ـ٥١	١٥٠ـ١٠١	١٥١ـ	المجموع(٪)	١ـ٥٠	١٠٠ـ٥١	١٥٠ـ١٠١	١٥١ـ	المجموع(٪)	١ـ٥٠	١٠٠ـ٥١	١٥٠ـ١٠١	١٥١ -	المجموع(٪)	٥٠ـ١	١٠٠ـ٥١	١٥٠ـ١٠١	١٥١ـ	المجموع(٪)
فئة الدخل المرتفع	١٨,٩	٣,٢	١,٣	١,٢	٢٤,٦	٢,٩	٩,٤	٦,٤	٦,٠	٢٤,٧	٢١,١	٣,٢	٠,٣	٠,٣	٢٤,٩	٥,٤	١٨,٨	٠,٦	—	٢٤,٨
فئة الدخل اقل من المرتفع	٢٤,٩	٠,٨	—	—	٢٥,٧	٧,٤	١٢,٣	٤,٠	١,٧	٢٥,٤	٢٤,٢	٠,٤	٠,١	—	٢٤,٧	٥,٥	١٩,٦	٠,١	—	٢٥,٢
مخيمات اللاجئين (١٩٤٨)	١٦,٨	—	—	—	١٦,٨	٥,٤	١٠,٦	٠,٦	—	١٦,٦	١٦,٣	—	—	—	١٦,٣	٢,٤	١٤,١	—	—	١٦,٥
مخيمات اللاجئين (١٩٦٧)	١٥,٦	—	—	—	١٥,٦	٨,٧	٦,٩	٠,٣	٠,١	١٦,٠	١٦,٣	—	—	—	١٦,٣	١,٣	١٤,٨	—	—	١٦,١
قرى	١٧,٣	—	—	—	١٧,٣	٦,٧	٨,٢	٢,١	٠,٣	١٧,٣	١٧,١	٠,٣	٠,١	٠,٣	١٧,٨	٣,٩	١٣,٤	٠,١	—	١٧,٤
المجموع	٩٣,٥	٤,٠	١,٣	١,٢	١٠٠,٠	٣١,١	٤٧,٤	١٣,٤	٨,١	١٠٠,٠	٩٥,٠	٣,٩	٠,٥	٠,٦	١٠٠,٠	١٨,٥	٨٠,٧	٠,٧	٠,١	١٠٠,٠

بقية الجدول

المجال / فئة	نفقات التعليم (دينار)					نفقات الادخار (دينار)					نفقات الاستثمار (دينار)					نفقات اخرى (دينار)				
	١-٥٠	٥١-١٠٠	١٠١-١٥٠	١٥١-	المجموع(٪)	١-٥٠	٥١-١٠٠	١٠١-١٥٠	١٥١-	المجموع(٪)	١-٥٠	٥١-١٠٠	١٠١-١٥٠	١٥١-	المجموع(٪)	١-٥٠	٥١-١٠٠	١٠١-١٥٠	١٥١-	المجموع(٪)
١ - المهاجرون العائدون																				
فئة الدخل المرتفع	٨,٥	١١,١	٢,٣	٢,٧	٢٤,٦	٢١,٢	١,١	٠,٨	١,٥	٢٤,٦	٢٤,١	٠,٢	—	٠,٣	٢٤,٦	١٩,١	٢,٨	١,٠	١,٧	٢٤,٦
فئة الدخل اقل من المرتفع	٨,٣	١٦,٣	٠,٨	٠,٧	٢٦,١	١٩,١	٤,٩	١,١	١,٠	٢٦,١	٢٤,١	١,٠	٠,٥	٠,٥	٢٦,١	١٨,٩	٥,٥	٠,٥	١,٢	٢٦,١
مخيمات اللاجئين (١٩٤٨)	٣,٧	١٠,٣	٠,٢	٠,١	١٤,٣	٩,٩	٣,٦	٠,٧	٠,١	١٤,٣	١٣,٢	٠,٧	٠,٣	٠,١	١٤,٣	٩,٨	٣,١	٠,٨	٠,٦	١٤,٣
مخيمات اللاجئين (١٩٦٧)	٤,٤	١٤,٥	٠,٥	٠,١	١٩,٥	١٣,٥	٤,٢	١,٥	٠,٣	١٩,٥	١٨,٥	٠,٨	٠,٢	—	١٩,٥	١٣,٨	٤,٤	١,١	٠,٦	١٩,٥
قرى	٥,٢	٩,٩	٠,٢	٠,٢	١٥,٥	١٢,١	٢,٠	٠,٨	٠,٦	١٥,٥	١٤,٧	٠,٣	٠,٣	٠,٢	١٥,٥	٨,٦	٥,٢	٠,٨	٠,٩	١٥,٥
المجموع	٣٠,١	٦٢,١	٤,٠	٣,٨	١٠٠,٠	٧٥,٨	١٥,٨	٤,٩	٣,٥	١٠٠,٠	٩٤,٦	٣,٠	١,٣	١,١	١٠٠,٠	٧٠,٢	٢١,٠	٤,٢	٤,٦	١٠٠,٠
٢ - المهاجرون الحاليون	٠-٦٠	٦١-١٠٠	١٠١-٢٠٠	٢٠١-	المجموع(٪)	٠-٦٠	٦١-١٠٠	١٠١-٢٠٠	٢٠١-	المجموع(٪)	١-٥٠	٥١-١٠٠	١٠١-١٥٠	١٥١-	المجموع(٪)	٠-٦٠	٦١-١٠٠	١٠١-٢٠٠	٢٠١-	المجموع(٪)
فئة الدخل المرتفع	٠,٢٢	١,٤	٠,٤	٠,٧	٢٤,٥	٢٢,٣	٠,٩	١,١	٠,٢	٢٤,٥	٢٤,٣	٠,٢	—	—	٢٤,٥	٢٣,٢	٠,٧	٠,٤	٠,٢	٢٤,٥
فئة الدخل اقل من المرتفع	٢٤,٩	٠,٥	٠,٥	—	٣٥,٩	٢٥,٧	—	٠,٢	—	٢٥,٩	٢٥,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٢٥,٩	٢٥,٥	٠,٢	—	٠,٢	٢٥,٩
مخيمات اللاجئين (١٩٤٨)	١٤,٧	٠,٢	٠,٢	—	١٥,١	١٤,٢	٠,٧	٠,٢	—	١٥,١	١٤,٩	٠,٢	—	—	١٥,١	١٤,٩	—	٠,٢	—	١٥,١
مخيمات اللاجئين (١٩٦٧)	١٥,٠	٠,٤	٠,٤	—	١٥,٨	١٥,٤	٠,٤	—	—	١٥,٨	١٥,٤	—	٠,٢	٠,٢	١٥,٨	١٥,٤	٠,٢	٠,٢	—	١٥,٨
قرى	١٨,٣	٠,٤	—	—	١٨,٧	١٨,١	٠,٢	٠,٤	—	١٨,٧	١٧,٩	٠,٤	—	٠,٤	١٨,٧	١٧,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	١٨,٧
المجموع	٩٤,٩	٢,٩			١٠٠,٠	٩٥,٧	٢,٢	١,٩	٠,٢	١٠٠,٠	٩٧,٧	١,٠	٠,٤	٠,٩	١٠٠,٠	٩٦,٥	١,٥	١,٢	١,٨	١٠٠,٠
٣ - الذين لم يسبق ان هاجروا	١-٥٠	٥١-١٠٠	١٠١-١٥٠	١٥١-	المجموع(٪)	١-٥٠	٥١-١٠٠	١٠١-١٥٠	١٥١-	المجموع(٪)	١-٥٠	٥١-١٠٠	١٠١-١٥٠	١٥١-	المجموع(٪)	١-٥٠	٥١-١٠٠	١٠١-١٥٠	١٥١-	المجموع(٪)
فئة الدخل المرتفع	٥,٥	١٣,٤	٢,٧	٣,٢	٢٤,٨	١٩,٣	٣,١	١,١	١,٣	٢٤,٨	٢٤,٠	٠,١	٠,٣	٠,٤	٢٤,٨	١٨,٨	٣,٦	١,٦	٠,٨	٢٤,٨
فئة الدخل اقل من المرتفع	٦,٨	١٦,٢	١,٦	٠,٧	٢٥,٣	١٨,١	٥,٧	١,٣	٠,٢	٢٥,٣	٢٤,٢	٠,٩	—	٠,١	٢٥,٣	١٩,٢	٥,٣	٠,٧	٠,١	٢٥,٣
مخيمات اللاجئين (١٩٤٨)	٤,٠	١٢,٥	—	—	١٦,٥	١١,٨	٤,٠	٠,٦	٠,١	١٦,٥	١٦,٢	٠,٣	—	—	١٦,٥	١٢,٤	٣,٧	٠,١	٠,٣	١٦,٥
مخيمات اللاجئين (١٩٦٧)	٤,٣	١١,٨	—	—	١٦,١	١١,٥	٣,٨	٠,٦	٠,٢	١٦,١	١٥,٨	٠,٣	—	—	١٦,١	١٠,٧	٤,٨	٠,٦	—	١٦,١
قرى	٤,٧	١١,٨	٠,٦	٠,٢	١٧,٣	١٣,٢	٣,١	٠,٦	٠,٤	١٧,٣	١٦,٨	٠,٣	٠,١	٠,١	١٧,٣	٩,٠	٦,٣	١,٧	٠,٣	١٧,٣
المجموع	٢٥,٣	٦٥,٧	٤,٩	٤,١	١٠٠,٠	٧٣,٩	١٩,٧	٤,٢	٢,٢	١٠٠,٠	٩٧,١	١,٩	٠,٤	٠,٦	١٠٠,٠	٧٠,١	٢٣,٧	٤,٧	١,٥	١٠٠,٠

١ ـ الاثر الذي يأتي عن طريق الطلب على التسهيلات الائتمانية من قبل رجال الاعمال ، وذلك لتمويل مستورداتهم التي تطلبها الاسر التي تتسلم هذه التحويلات . وقد سهل هذا الامر وجود سيولة زائدة في النظام المصرفي آنذاك .

٢ ـ الاثر الذي يأتي من جانب العرض عن طريق تبادل العملات الاجنبية بالدينار . ومع أن ارتفاع حجم التحويلات عن طريق زيادة التسهيلات الائتمانية والنقد قد يؤثر سلبياً على معدل التضخم في الاردن ، الا أن ذلك لم يكن السبب الرئيسي في ارتفاع معدل التضخم .

ثالثاً : استعمالات التحويلات

لعل من أهم المؤثرات في حجم التحويلات هو الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تمتع به الاردن . ويعتمد حجم تحويلات اي عامل على كونه يعيش مع من يعيلهم في الخارج أم لا . فإذا كان من يعيلهم يعيشون معه في الخارج ، نستطيع أن نهمل حجم تحويلاته السنوية ، إلا أنه حين عودته فمن الطبيعي ان يحضر معه ما ادخر من اموال . اما اذا كانت الاسر المعالة تعيش في الاردن ، فستكون هناك على الاقل تحويلات كافية لاعالة تلك الاسر .

لم يتوافر اي دليل مباشر بخصوص استعمال التحويلات في الاردن . الا أن الدائرة الاقتصادية في الجمعية العلمية الملكية قامت بمسح خلال صيف ١٩٨٠ لدراسة هذا الموضوع . ولسوء الحظ ، لم تكن الاسئلة التي تضمنها المسح كافية عن استعمالات التحويلات ، الا أننا سنبرز بعض الادلة التي قد تظهر استعمال هذه التحويلات :

١ ـ سنعرض جدولاً مفصلاً يبين كمية انفاق المهاجرين ، وغير المهاجرين ، على اعالة الاسرة .

٢ ـ سنعرض جدولاً يبين نوع الاستثمارات التي يقوم بها العمال في الاردن .

٣ ـ سنعرض جدولاً يبين الادوات الكهربائية المتوافرة في المنازل . ومن خلال ذلك ، سنقوم بمقارنة بين اسر المهاجرين العائدين ، واسر المهاجرين الحاليين والاسر التي لم يهاجر احد منها . وبالاضافة الى ذلك ، سنعرض بعض العلاقات غير المباشرة بين حجم التحويلات ، وبعض المتغيرات ، حيث سيبرز ذلك بطريقة اكثر وضوحاً استعمالات هذه التحويلات .

يبين الجدول رقم (٤) معدل الانفاق الشهري لأسر المهاجرين وغير المهاجرين مقسماً حسب نوع الانفاق . وتضم أنواع البنود التالية : الاسكان والغذاء والكساء والطبابة والتعليم والادخار والاستثمار وغيرها مما لم تتضمنه الدراسة . كذلك هناك مجموع كلي يصنف للمهاجرين ، بمجموع التحويلات ولغير المهاجرين بمجموع الانفاق . واذا عرضنا الجدول المذكور ، لوجدنا أن الانفاق المالي لأسر المهاجرين الحاليين على معظم البنود الآنفة الذكر اكثر من انفاق اسر المهاجرين العائدين وأسر الذين لم يسبق أن هاجروا . ولو أخذنا كل بند من بنود الانفاق على حدة ، لوجدنا أن نسبة ٣,٧ بالمائة من اسر المهاجرين الحاليين ينفقون ما يزيد عن ١٠٠ دينار اردني في الشهر على الاسكان بالمقارنة مع نسبة ٨,٣ بالمائة للمهاجرين العائدين و ٢,٥ بالمائة للذين لم يسبق أن هاجروا . أما في مجال الغذاء فنسبة ٥٩,٣ بالمائة من اسر المهاجرين العائدين ينفقون اقل من ٩٠ ديناراً شهرياً على الغذاء بالمقارنة مع نسبة ٢٦,٨ بالمائة للمهاجرين الحاليين والذين ينفقون اقل من ١٠٠ دينار شهرياً و ٧٨,٥ بالمائة للاسر التي لم يسبق ان هاجرت . وهذا يعني أن معظم انفاق المهاجرين الحاليين على الغذاء يتبعهم

المهاجرون العائدون ثم المجموعة الاخيرة ، اي أن الاسر التي لم يسبق ان هاجرت تنفق اقل من المجموعتين المذكورتين .

ويظهر هناك فروق عندما نعتبر الانفاق على الكساء والتعليم ، هو البند الآخر الذي يبدو أن للمهاجرين الحاليين الاسلوب نفسه في الانفاق عليه ، مثلهم مثل الاسر الاخرى .

اخيراً ، لو أردنا التعليق على هذا الجدول ، مع أنه من الصعب أن نقدر بالتحديد ، فمن الاسلم ، ان نقول إن جزءاً مهماً من تحويلات المهاجرين الحاليين يذهب لاعالة الاسر ، في بنود الاسكان والغذاء وتعليم الابناء ، حيث يعتبر الاخير المجال الرئيسي الذي يتم فيه انفاق الاموال .

جدول رقم (٤ – ب)

معدل الانفاق الشهري للاسرة الاردنية

معدل الانفاق (دينار) / الفئة	١ ـ ٥٠	٥١ـ١٠٠	١٠١ـ١٥٠	١٥١ـ٢٠٠	٢٠١ـ٢٥٠	٢٥١ ـ	المجموع
١ ـ المهاجرون العائدون							
فئة الدخل المرتفع	—	٠,٥	١,٥	٢,٦	٧,١	١٢,٦	٢٤,٣
فئة الدخل اقل من المرتفع	—	٣,٥	٧,٩	٥,٤	٥	٤,٣	٢٦,١
مخيمات اللاجئين (١٩٤٨)	١	٤,٣	٣	٢,٨	٢	٠,٩	٨٤,٥
مخيمات اللاجئين (١٩٦٧)	٠,٨	٧,٨	٤,٥	٤,٥	١,٨	٠,٤	١٩,٨
القـــرى	٠,٧	٤,٥	٤,٥	٢,٦	١,٥	١,٥	١٥,٣
المجمـــوع	٢,٥	٢٠,٦	٢١,٤	٢١,٤	١٧,٩	١٩,٧	١٠٠
٢ ـ المهاجرون الحاليون							
فئة الدخل المرتفع	٠,٧	٠,٢	١,٩	٣,٣	٣,٢	١٥,٢	٢٤,٥
فئة الدخل اقل من المرتفع	٠,٤	١,٢	٤,٩	٩,١	٣,٩	٦,٤	٢٥,٩
مخيمات اللاجئين (١٩٤٨)	٠,٩	١,١	٦,١	٢,٦	١,٩	٢,٥	١٥,١
مخيمات اللاجئين (١٩٦٧)	٠,٤	١,٢	٦,٧	٤,٩	٠,٩	١,٧	١٥,٨
القـــرى	٠,٢	١,١	٦,٧	٤,٧	١,٩	٤,١	١٨,٧
المجمـــوع	٢,٦	٤,٨	٢٦,٣	٢٤,٦	١١,٨	٢٩,٩	١٠٠
٣ ـ الذين لم يسبق ان هاجروا							
فئة الدخل المرتفع	٠,٣	٠,١	١,٨	٢,٣	٤	١٦,٥	٢٤,٨
فئة الدخل اقل من المرتفع	٠,١	١,١	٧,٤	٧,٣	٣,٣	٦,١	٢٥,٣
مخيمات اللاجئين (١٩٤٨)	—	٠,٩	٨,٣	٥,٣	١,٤	٠,٦	١٦,٥
مخيمات اللاجئين (١٩٦٧)	٠,٣	١,٧	٨,٤	٣,٧	١,١	٠,٩	١٦,١
القـــرى	—	١,١	٧,١	٣,٦	٣	٢,٥	١٧,٣
المجمـــوع	٠,٧	٤,٩	٣٣	٢٢,٢	١٢,٨	٢٦,٤	١٠٠

اما بالنسبة للادخارات والاستثمار ، يبين الجدول ، ان النتائج غير متشابهة وان اكثر من ٨٧ بالمائة من مجموع الاسر تدخر ما يعادل ١٠٠ دينار شهرياً ، والغالبية العظمى ، تدخر اقل من ٥٠ ديناراً شهرياً حيث يبين الجدول أيضاً ، ان نسبة تزيد عن ٩٥ بالمائة تستثمر اقل من ٥٠ ديناراً في الشهر . الا أننا لا نستطيع اعتماد تلك النتائج ، والتي تربط بين الادخار والاستثمار ، وسبب ذلك ، ان في اجابات الاشخاص عن الاسئلة ، كان اهتمامهم منصباً على اعالة الاسرة ، وليس على الادخار والاستثمار ، كما

أن جزءاً كبيراً من ادخارات واستثمار أسر المهاجرين الحاليين ، يتم استخدامه في منطقة العمل .

هذا وقد شمل المسح سؤالاً للمهاجرين الحاليين والعائدين ، تضمن نوع الاستثمارات المقطوعة من التحويلات ، التي استخدمت في الاردن . وقد تم اعطاؤهم ست خيارات رئيسة . ولسوء الحظ اقتصر الاستفسار عما اذا تم الاستثمار أم لا ، واقتضت طبيعة الاستفسار ، أن يكون كذلك نظراً لعدم مقدرتنا على تحديد الاموال التي استخدمت في كل بند ، ومجموع حجم الاستثمارات . ومع هذا ، لو نظرنا الى قطاع المهاجرين العائدين فالجدول رقم (٥) يبين أن الاستثمار التقليدي يتم في العقارات ، اي الاراضي والمساكن : فهناك نسبة ٢٢ بالمائة من الاسر ، أجابوا أن استثماراتهم استخدمت في العقارات والمساكن ، ثلثهم من الاسر ، التي تقطن القرى والباقي اصبح موزعاً بالتساوي على المناطق الأخرى .

جدول رقم (٥)

استثمار المهاجرين الاردنيين العائدين والحاليين للتحويلات
(نسب مئوية)

الفئة الاجتماعية / مجال الاستثمار	فئة الدخل المرتفع	فئة الدخل اقل من المرتفع	مخيمات ١٩٤٨	مخيمات ١٩٦٧	القرى	المجموع
١ - المهاجرون العائدون						
شراء اراضي غير زراعية	١,٥	٠,٢	—	٠,٣	٠,٥	٢,٥
شراء بناء غير زراعي او غير صناعي	٣,٤	٤,٦	٢,٣	٣,٦	٦	١٩,٩
استثمار في مشاريع زراعية	—	٠,٢	—	—	٠,٢	٠,٤
استثمار في مشاريع صناعية	١	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٢
استثمار في سندات حكومية	—	٠,٢	٠,٢	—	—	٠,٤
استثمار الاسهم	٠,٥	٠,٢	—	—	—	٠,٧
اخرى	٨,٨	١٥,٥	٨,٧	١٢,٩	٦,٥	٥٢,٤
المشاهدات المفقودة	٤,٢	٥,٦	٣,٣	٤,٩	٣,٧	٢١,٧
٢ - المهاجرون الحاليون						
شراء اراضي غير زراعية	٣,٢	١,٢	٠,٥	٠,٨	٢,١	٧,٨
شراء بناء غير زراعي او غير صناعي	٤,٢	٢,٣	٢,٨	٤,٩	٥,٤	١٩,٦
استثمار في مشاريع زراعية	٠,٩	٠,٤	—	٠,٥	٠,٩	٢,٧
استثمار في مشاريع صناعية	١,٤	٠,٢	—	٠,٩	٠,٧	٣,٢
استثمار في سندات حكومية	١,١	٠,٢	—	٠,٥	٠,٥	٢,٣
استثمار في الاسهم	١,٩	٠,٩	—	٠,٥	٠,٧	٤
اخرى	٢,٤	٤	١,٩	٤,٢	٣,٧	١٦,٢
المشاهدات المفقودة	٩,٥	١٧,٢	٩,٧	٣	٤,٧	٤٤,٢

جدول رقم (٦)

تأثير الهجرة على الوضع الاقتصادي للاسرة الاردنية كما تحدد في الاستبيان (نسب مئوية)

الفئـــة	المهاجرون العائدون				المهاجرون الحاليون				لم يسبق ان هاجروا			
	احسن	مشابه	اسوا	المجموع	احسن	مشابه	اسوا	المجموع	احسن	مشابه	اسوا	المجموع
فئة الدخل المرتفع	١٧,٦	٥,٩	١,١	٢٤,٦	١٧,٥	٦,٧	٠,٤	٢٤,٦	١٦	٧,١	١,٦	٢٤,٧
فئة الدخل اقل من المرتفع	١٥,٨	٨,٤	١,٨	٢٥,٩	١٨,٤	٧,٤	٠,٢	٢٦	١٧,٥	٧,٠	٠,٩	٢٥,٤
مخيمات اللاجئين (١٩٤٨)	٩	٤,٦	٠,٨	١٤,٤	١٠,٨	٣,٢	٠,٩	١٤,٨	١٢,٣	٤,١	٠,١	١٦,٥
مخيمات اللاجئين (١٩٦٧)	١١,٣	٧,٢	١	١٩,٥	١٢,٧	٢,٨	٠,٢	١٥,٧	١٢	٣,٣	٠,٨	١٦,١
القرى	١١,٣	٤,١	—	١٥,٤	١٤,٥	٤,١	٠,٤	١٨,٩	١٣,٣	٢,٩	١,١	١٧,٣
المجمـــوع	٦٥	٣٠,٢	٤,٨	١٠٠	٧٣,٩	٢٤,٢	١,٩	١٠٠	٧١,١	٢٤,٤	٤,٥	١٠٠

المصدر : احتسب على اساس استبيان طلب فيه من المبحوثين الاجابة على السؤال التالي : « هل تعتقد ان عملك في الخارج اثر / يؤثر على وضعك الحالي ؟ » على أن تأتي الاجابات ضمن التقسيمات إلتالية : تحسن ـ مشابه لما كان عليه ـ اسوا (بالنسبة للمهاجرين العائدين والحاليين) ويحسّن ـ يبقيه مشابها لما هو عليه ـ يصبح اسوا (بالنسبة للذين لم يسبق ان هاجروا) .

هناك انواع اخرى من الاستثمارات لم تعر اي انتباه . والشيء الذي يخيب الامل ، أن نسبة ٥٢,٤ بالمائة من الاسر لم تقم بأي نوع من الاستثمار وأن نسبة ٢١,٧ بالمائة من الاسر لم تجب على الاستفسار . ولو أخذنا بالاعتبار المهاجرين الحاليين لوجدنا أن اسرهم اكثر رغبة للاستثمار في الاردن ، ومع ذلك فإن نسبة ١٦,٢ بالمائة من مجموع الاسر لم تستثمر اي اموال ، وان ٤٤,٢ بالمائة لم تجب عن الاستفسار ، مما يشير الى عدم معرفة الشخص المجيب ، او خوفه من افشاء المعلومات . اما البقية ، ونسبتها٣٩,٦ بالمائة ، فقد استثمرت بعض الاموال . من اولئك ٢٧ بالمائة استثمروا في العقارات ، ويتضمن هذا الاستثمار ملكية المساكن ، كما أن هناك نسبة ٧,٨ بالمائة من المجموع الكلي للمهاجرين ، استثمرت في نشاطات شراء وبيع الاراضي ونسبة ٥,٩ بالمائة استثمرت في المجالات الزراعية والصناعية ، وأخيراً نسبة ٦,٣ بالمائة استثمرت في سندات حكومية وأسهم . وتجدر الاشارة الى أن النسبة الاخيرة ، وهي الاستثمار في السندات الحكومية والاسهم تبدو ، أعلى منها في فئة المهاجرين العائدين لسببين ، **الاول** : إن المهاجرين الحاليين يكسبون اكثر من المهاجرين العائدين ، **والثاني** : انه قد انشيء سوق عمان المالي عام ١٩٧٨ ، في الوقت الذي لم تكن هناك فرصة للمهاجرين العائدين لأن يقوموا بنشاط واسع ، غير أن المهاجرين الحاليين وجدوا ذلك ممكناً الآن ، ومن السهل عليهم نسبياً القيام بهذا النشاط.

مما تقدم ، نلاحظ أن جزءاً كبيراً من التحويلات ، استعمل لاعالة الاسرة ، وما تبقى ذهب للاستثمار، ومعظمه في العقارات بنوعيها الاراضي والبناء (الشقق الصغيرة) . ولتأكيد الحقيقة ، التي تبين أن التحويلات قد استخدمت لاعالة الاسرة ، نعرض الجدول رقم (٦) والذي يبين الوضع الاقتصادي للاسرة نتيجة عمل رب الاسرة في الخارج بالنسبة للمهاجرين العائدين والحاليين ، كما نعرض حالة افتراضية للاسر ، التي لم يهاجر منها احد . وقد اجاب ثلثا المهاجرين العائدين أن وضعهم الاقتصادي تحسن نتيجة الهجرة ، كما وأجاب بالصيغة نفسها ٧٤ بالمائة من المهاجرين

الحاليين . هذا وعند سؤال الاسر التي لم يهاجر منها احد ، فيما اذا كان وضعها سيتحسن بالهجرة ، أجابت نسبة ٧١,١ بالمائة منها بأنه سيتحسن . وفي الحقيقة ، نعتقد أن هذه النسب معتدلة ، وان الاسر لم تعط التوضيحات الوافية .

جدول رقم (٧)

الادوات الكهربائية المتوفرة لدى الاسرة الاردنية (نسب مئوية)

الأدوات	المهاجرون العائدون	المهاجرون الحاليون	لم يسبق ان هاجروا
جهاز تلفزيون	٩٣,٩	٩١,٧	٩٢,٤
ثلاجة	٨٤,٤	٧٨,٢	٧٨,٨
غسالة	٨٩,٨	٧٤,٨	٧٤,٤
مكيف هواء	٤,١	١,١	٠,٩
مروحة	٥٤,١	٥٣,٦	٥٢,٥
مكنسة كهربائية	٢٤,٣	١٧,٤	١٧,٦
ادوات منزلية كهربائية	٥٠	٤١,٧	٣٥,٥

أما بالنسبة للادوات الكهربائية ، فالجدول رقم (٧) يرينا المعلومات المتوافرة عنها ، فيبين لنا نسبة الاسر من كل فئة ، والتي تمتلك أدوات كهربائية . وتجدر الاشارة هنا الى أن نسبة كبيرة من أسر المهاجرين العائدين ، تمتلك هذه الادوات اكثر مما تمتلكه أسر المهاجرين الحاليين ، او الذين لم يهاجر احد منهم . وقد يكون ذلك صحيحاً ، والسبب أن المهاجر العائد ينقل الادوات الكهربائية معه حين عودته . ولعل ذلك يقودنا الى القول أن جزءاً كبيراً من هذه التحويلات ، قد استعمل لشراء السلع الاستهلاكية .

يوضح ما سبق ، الدليل المباشر عن كيفية استعمال التحويلات الا أنه بامكاننا عرض الدليل غير المباشر لهذه الاستعمالات كالتالي :

ـ شهدت المصارف التجارية ارتفاعاً كبيراً في حسابات غير المقيمين ، مما يعزى سببه الى تسهيل البنك المركزي الاردني المستمر ، لأنظمة تبادل العملة الاجنبية ، اضافة الى أنه شجّع المصارف لفتح حسابات بالعملات الاجنبية لغير المقيمين . يبين الجدول رقم (٨) نمو هذه الحسابات بالمقارنة مع النمو الكلي لودائع البنوك . فقد ارتفع نصيب حسابات غير المقيمين من نسبة ٥,٤ بالمائة عام ١٩٧٥ الى نسبة ١٠,٦ بالمائة عام ١٩٧٨ ثم الى نسبة ١٢,٦ بالمائة في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٨٠ . كذلك فإنه بالامكان على ما يبدو ، أن غير المقيمين احتفظوا بحسابات مقيم . ومع أنه من الصعب ، قياس ذلك ، الا أنها قد تشكل جزءاً مهماً من مجموع الودائع .

ـ كقياس لقيم الاموال التي ذهبت للمضاربة في العقارات ، والتي من الممكن الحصول عليها من التحويلات ، نقدم جدولاً مصغراً ، يبين مجموع صفقات الأراضي وواردات دائرة تسجيل الأراضي . يوضح الجدول رقم (٩) النمو الكبير في كل من الواردات، وصفقات الشراء والبيع عامي

جدول رقم (٨)

الودائع في البنوك التجارية والتحويلات

السنة	التحويلات بالمليون دينار	مجمل الودائع في البنوك بالمليون دينار	ودائع غير المقيمين بالمليون دينار	نسبة مجموع ودائع غير المقيمين (٪)
١٩٧٥	٥٣,٥	١٥٨	٨,٦	٥,٤
١٩٧٦	١٣٦,٤	٢٢٧,٢	١٧,٧	٧,٨
١٩٧٧	١٥٤,٨	٢٨٣,٨	١٧,١	٦
١٩٧٨	١٥٩,٤	٤٤٨,٥	٤٧,٥	١٠,٦
١٩٧٩	١٨٠,٤	٥٩٣,١	٦٧,١	١١,٣
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠		٧٤٣,٩	٩٤,١	١٢,٦

ملاحظة عامة : تشير العلامة « ـ » الى أن البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسب من : البنك المركزي الاردني ، **التقرير الشهري** ، السنة ١٦ ، العدد ١١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠) .

١٩٧٥ و ١٩٧٦ والتي ترتبط مباشرة بالتحويلات . ومما يجدر ذكره أن عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ كانتا فترة مضاربة في الأراضي ، حيث ارتفعت أسعار الاراضي بصورة هائلة ، وارتفعت بالتالي واردات دائرة الأراضي . وعلى الرغم من أن قيمة الواردات وصلت الى ١٤,٤ مليون دينار خلال عام ١٩٧٩ ، الا أن عدد الصفقات ، لم ينسجم مع الرقم المرتفع (١٠٨,٥٠٠) خلال عام ١٩٧٦ ، مما يعكس قيماً اعلى في دائرة الأراضي ، وليس نشاطاً حاداً .

استنتـــاج

من النتائج المميزة للازدياد الاخير في عدد الاردنيين العاملين في الخارج ، الارتفاع الكبير في حجم تحويلات أولئك العمال الى الاردن . فقد كان هذا الارتفاع ، في التحويلات ضخماً جداً ، لدرجة أنها عززت ميزان المدفوعات الاردني على الاستمرار في تحقيق فائض ، رغم اتساع ثغرة الميزان التجاري . وبوجه عام ، فقد ساعدت التحويلات على نمو الناتج القومي الاجمالي بمعدلات أسرع ، من نمو الناتج المحلي الاجمالي .

يعتبر الدليل العملي المتوافر عن استعمالات التحويلات ، غير كامل نوعاً ما . ومع ذلك ، تدعم الارقام المتوافرة الفرضية التي تنص على أنه سيستمر استعمال التحويلات في اعالة الاسرة لوقت بعيد . وضمن اعالة الاسرة يسجّل الانفاق على التعليم رقماً عالياً . كما يبدو أن هنالك دليلاً واضحاً على أنه ساهمت التحويلات في دفع موجة المضاربة في العقارات ، خلال النصف الثاني من السبعينات . ومع أن الدليل العملي ، لا يحدد حصة نوعية الانفاق من التحويلات ، وبسبب شكوك الاسر في اعطاء المعلومات الصحيحة عن الاستثمارات ، فمن الاسلم القول ، إن اعالة الاسرة ، كان

هو البند الذي حظي بأكبر نصيب من التحويلات . ومما لا شك فيه ، أنه يبقى الحصول على اسكان جيد اهم أمر بالنسبة للمهاجر ، وكما رأينا سالفاً أن الاسكان كان واحداً من أهم بنود الانفاق .

جدول رقم (٩)

واردات دائرة تسجيل الأراضي وعدد صفقات البيع والشراء ، للسنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٩

السنة	الواردات بالمليون دينار	عدد الصفقات التجارية بالالف	التحويلات بالمليون دينار
١٩٧٢	١,١	٥٦,٩	٧,٤
١٩٧٣	٢,٢	٧٧,٣	١٤,٧
١٩٧٤	٢	٦٤,٧	٢٤,١
١٩٧٥	٥,٤	٩٣,٢	٥٣,٥
١٩٧٦	٩,٣	١٠٨,٥	١٣٦,٤
١٩٧٧	٦,١	٧٤,١	١٥٤,٨
١٩٧٨	٩,٨	٨٦,٨	١٥٩,٤
١٩٧٩	١٤,٤	١٠١,٨	١٨٠,٤

تشكل الواردات نسبة ١٠ بالمائة تقريباً من قيمة الأرض .

مما يوجب القول هنا ، أنه على الرغم من جهود الاردن المكثفة لاستقطاب جزء كبير من التحويلات لاستعمالات منتجة واستثمارية ، فإن الاثبات المقدم في المسح الذي أجرته الجمعية العلمية الملكية ، لا يكشف النقاب على أنه تمت الاستثمارات المطلوبة في المجالات الصناعية والزراعية . هذا هو المجال ، الذي يحتم على الحكومة الاردنية أن تعطيه تشجيعاً ، وليس مجال المصارف او التأمين ، كما هو عليه الحال ومنذ زمن . وفي الحقيقة ، لا يتطلب هذا النوع من الاستثمارات أموالاً طائلة . وبصورة رئيسة ، يجب أن يعار الانتباه للاستثمارات الزراعية ، وعلى شكل تعاونيات أو شركات مساهمة مدمجة ، لأن هذا النوع من النشاط ، لا يخضع لضريبة دخل في الظروف الحالية . كما يتوجب على الحكومة أن تخفف من القيود على حركة رأس المال وذلك لطمأنة المرسلين للتحويلات بأنه ليس هناك مجال لتقييد رأس المال في حال ارساله للاردن .

واخيراً ، وطالما أن هنالك فروق في الاجور بين الاقطار العربية الغنية بالنفط ، والاقطار العربية الأخرى ، فسيكون هناك حركة عمالية دائمة للاقطار ، ذات الاجور المرتفعة ، وستبقى هذه الفروق في المستقبل .

هذا ، وليس من الحكمة تقييد حركة العمال الى الخارج ، الا أن ذلك يستدعي ، أن تكون هذه الحركة خاضعة لأنظمة معينة . وبالاضافة الى ذلك ، يتوجب على الدولة المصدرة للعمالة ، اتباع سياسة زيادة منافع التحويلات ، التي يرسلها العمال الى الاردن الى اقصى حد . كما يجب استخدام جزء كبير من هذه التحويلات في استعمالات منتجة ، وليس في تمويل مستوردات السلع الاستهلاكية وشراء العقارات . وقد يكون من السهل قول ذلك ، الا أن وجود سياسة الحوافز ، ستكون فعالة حتى في بلد نام وهذا كل ما نتوخاه من الحكومة ، اي اعطاء الحوافز □

لغتنا العربية جزء من هويتنا

د. عمار بوحوش

استاذ العلوم الادارية بجامعة الجزائر ، ويعمل حالياً استاذاً زائراً بالمنظمة العربية للعلوم الادارية في عمان بالاردن.

« إن الخيار بين اللغة الوطنية ولغة اجنبية امر غير وارد البتة ، ولا رجعة في ذلك . ولا يمكن أن يجري النقاش حول التعريب بعد الآن ، الا فيما يتعلق بالمحتوى والوسائل والمناهج والمراحل »

الميثاق الوطني الجزائري
(١٩٧٦ ، ص ٩٤)

لقد كثر الحديث في هذه السنوات عن تعميم استخدام اللغة العربية في مؤسسات التعليم والادارة العربية ، والتخلص من التبعية للثقافات ، واللغات الاجنبية التي اصبحت عبارة ، عن اداة لابقاء الهيمنة الاوروبية والامريكية في الوطن العربي . فهناك من يقاوم استخدام اللغة العربية ، في الوقت الراهن ، بدعوى أن اللغة العربية ، متخلفة عن العصر ، موغلة في القدم ، لا تؤدي بصفة كاملة غير المضامين القديمة التي تجاوزها الزمن ، فهي اعجز ، من أن تعبر عن مستجدات الحضارة ومقتضيات التطور العصري الذي يعتمد بصفة أساسية على العلوم والتقنية[١] . وهناك أيضاً من يناصب لغته الوطنية العداء ، على أساس أنه يخاف على المستوى العلمي ، الذي بلغه ، لأن تعريب التعليم واستعمال اللغة العربية ، يسيء الى مستوى بعض الاساتذة الجامعيين ، ويبعدهم عن ثقافة الغرب العلمية ، التي هي أساس مستواهم ومرجع ابحاثهم[٢] . كما يضاف الى هذين الرأيين رأي ثالث يتشبث به أصحاب الاتجاه الغربي وخلاصته ، ان اللغة عبارة عن « وسيلة للتبليغ » وبالتالي ، يمكن المفاضلة بين اللغة العربية ، واللغات الاجنبية ، واذا اقتضى الامر ، تجاهل الدور المتميز للغة الوطنية ، واعتبارها اداة قابلة للاستبدال بلغة اجنبية متميزة عن اللغة الوطنية ، لكونها اداة جاهزة انضج وأتم

(١) عبد العزيز العاشوري ، « اللغة العربية والهوية الثقافية وتجارب التعريب ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٢٧ (ايار / مايو ١٩٨١) ، ص ١٥ .

(٢) محمد الطاهر التائب ، في **الصباح** (تونس) ، ٣/٢/ ١٩٨١ .

وأيسر وأقدر على المساهمة في تحقيق التطور المنشود[٣] .

وبالمقابل ، هناك من لا يأبه لهذه الحجج الواهية ، ويرى أن تعميم استخدام اللغة العربية ما هو الا وجه من وجوه التحرر الوطني ، والتخلص من الرواسب الاستعمارية الباقية في عقليات بعض العناصر المشكوك في انتمائها الوطني . فاللغة الوطنية ، في الواقع ، تعتبر مطلباً شعبياً ، وفي تحقيق هذا المطلب ، تأكيد لجانب من السيادة الوطنية وتخلص من تبعية مفروضة . فما الذي يحول دون انجاز هذا المطلب بعدما اصبحت قوة القرار بيد السلطة الوطنية ؟ ويؤكد اصحاب هذا الرأي الغيارى على عروبتهم واسلامهم أن اللغة ، أياً كانت ، اهم وأخطر بكثير ، من أن تكون مجرد اصوات وأدوات للتفاهم او تبليغ فكرة معينة ، فهي على مستوى الماضي ، الذاكرة الجماعية للامة المحافظة لخلاصة تجربتها في التاريخ ، وحصيلة ما أسست لنفسها من اساليب النظر والفكر والتقويم والاكتشاف . وهي على مستوى الحاضر خير معبر عن الهوية القومية للامة وما انتهت اليه من درجات النضج والنمو . وهي على مستوى المستقبل طريق وحيدة لكل نمو داخلي عضوي ، يمكن أن يستفيد من التجارب الانسانية كافة ، دون أن يركن الى التواكل والبحث ، عن الحلول الجاهزة أو الملفقة ، او يجنح الى الاتباع فيقبل الاستلاب ويفقد القدرة على الابداع ، ويستقيل من كل مهمة في صناعة التاريخ والمساهمة في اثراء الثقافة الانسانية[٤] .

وعلى هذا الاساس ، فالهدف الاساسي ، لتعميم استخدام اللغة العربية في الادارات ، ومؤسسات التعليم ، هو اعادة الاعتبار للغة الوطنية والاعتماد عليها ، كأداة للتبليغ والتكوين ، وخلق الوعي ، وذلك لأنها جزء لا يتجزأ من الشخصية الوطنية . واذا كانت اللغة العربية قد تم تعطيلها ، خلال الفترة الاستعمارية وحظر استعمالها من طرف اعدائها بحيث لا تستطيع تلبية حاجات المجتمع العربي في المدرسة والجامعة والادارة وبالتالي يتوقف التحدث بها ويصعب الانتاج بها ، فإنه لا مفر من احلال اللغة العربية محل اللغات الاجنبية ، واعطائها المكانة المرموقة في مجتمعها الاصيل ، بحيث تكون لغة التعبير الرئيسة ، وتصبح أداة للتعامل في مجالات التعليم والبحث والتجارة والمرافعات في المحاكم والمراسلات الادارية .

ثم أن هناك رأياً آخر في موضوع تعميم استخدام اللغة العربية في مؤسسات التعليم والادارة العربية ، وهو أن التقدم والتحرر مرتبطان باستعمال اللغة الوطنية . فقد ادرك العديد من القيادات الوطنية أن الحديث عن التقدمية ، بمعزل عن الجماهير العريضة ، وخارج اطار لغتها القومية ، وبالاعتماد على لغة اجنبية وثقافة اجنبية مهيمنة قد يعتبر وجهاً من وجوه التسلط النخبوي ، وهذا الحديث يمكن أن يوصف بأنه اعجز من أن يتمكن من تعبئة الجماهير ، والتأثير فيها وتجسيد مطامحها المشروعة في التحول والنمو[٥] . ويستخلص من هذا الاتجاه ، أن الحكومات الوطنية قد فطنت ايضاً الى أن الجماعات والافراد الذين ينادون بالتقدمية والعلمية والمحافظة على اللغات الحية على حساب اللغة الوطنية ، « إنما هم في الواقع ، يدافعون عن امتيازات نخبوية ثقافية ادركوها في ظروف معينة ، ونشأت عنها بالضرورة امتيازات اجتماعية واقتصادية . فهم في الواقع ، يدافعون عن مصالحهم وامتيازاتهم الخاصة التي اكتسبوها بسبب المامهم بهذه اللغة الأجنبية والدور المهيمن الذي تلعبه . وهكذا ترتبط مصالحهم بمصالح الهيمنة اللغوية ـ الثقافية الاجنبية ، ويستفيدون من مواقعهم التنفيذية في الادارة وفي المؤسسات التربوية ، ليجعلوا مقاييس العلم ، والبحث

---

(٣) هشام بو قمرة ، « اللغة العربية أمام تحديات المستقبل ، » **الحياة الثقافية** ، العدد ١ (حزيران / يونيو ١٩٧٥) .

(٤) العاشوري ، « اللغة العربية والهوية الثقافية وتجارب التعريب ، » ص ٧ ـ ١١ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٨ .

والنجاعة في العمل الاداري والفني متماشية مع هذه الهيمنة ومستجيبة لتلك المصالح »[٦] .

وهناك رأي ثالث يعتقد أنصاره أن التعريب لا يمكن أن يتم بمعزل عن الاستعمال . فاللغة تحيا بالاستعمال ، ولا تحيا في بطون الكتب ، كما أن الأمر ، لا يحتاج الى رياء او نفاق. فالشيء المعروف عالمياً ، أن الانسان يستطيع أن يستوعب بلغته الأم اضعاف ما يستوعبه باللغة الاجنبية سهما كانت درجة اتقانه لهذه اللغة . واذا تمكن الشباب العربي من اتقان لغته ، واستعملها فإنه يستطيع أن يبدع ويشارك في اثراء الحضارة الانسانية واللحاق بركبها المتقدم. وقد اصبح الآن واضحاً للعيان ، مدى الارتباط القوي بين الابداع ، وبين اللغة القومية ، فهناك العديد من الدول ، التي لم تكن لغتها لغة علم في الماضي ، لكنها الآن صارت متقدمة ، ومتطورة لأنها بادرت باستعمال لغتها في التدريس والبحث العلمي ، وتخلصت من اللغات الاجنبية الدخيلة ، فها هي يوغوسلافيا وبلغاريا وتركيا واليابان وغيرهـا من الدول التي لم تكن للغاتها التجربة التاريخية التي مرت بها اللغة العربية ومع ذلك فإنها تدرس الطب والهندسة والعلوم في جامعاتها بلغتها الوطنية ، ولهذا ، فإن التطور الاقتصادي والسياسي ، الذي حققته امتنا العربية في المشرق والمغرب ، بعد الحرب العالمية الثانية ، بات يحتم علينا الانتقال بقرار سياسي يجعل اللغة العربية لغة العلم والبحث العلمي في جميع المؤسسات التعليمية الجامعية منها ، وغير الجامعية . وباختصار ، فإن استعمال اللغات الاجنبية لا يقودنا الى مرحلة الابداع ، ولا يساعد على خدمة مصالحنا وإنما يساعد الدول الاجنبية على بقائنا في حالة التبعية العلمية والفكرية . وفي جميع الحالات ، فإن تقدمنا متوقف على مدى استعمال لغتنا في بنائنا الحضاري ، والمشكل في الواقع يمكن تلخيصه في الآتي : إن قضية التعريب وتعميم استخدام اللغة العربية في التدريس والبحث العلمي ، ليست قضية تتعلق باللغة من حيث كونها لغة ولكنها تتعلق بارادة سياسية تقررها الامة في اعلى مستوياتها[٧] .

الضعف يكمن في الاقتداء بالغالب

في الحقيقة ، إن ما قاله ابن خلدون في المقدمة منذ عدة قرون ، هو الدافع الاساسي للمحاولات الرامية لابقاء اللغة العربية بعيدة عن المراكز الرئيسة للحياة والنفوذ في الاقطار العربية . فقد قال بالحرف الواحد على ما اتذكر ، جملته المشهورة : « المغلوب مولع ابداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر احواله وعوائده » . وقد عشنا ورأينا بأعيننا عندما كنا نواصل دراستنا بالجامعات الاجنبية ، أن كل أبناء الأمم ، يتعلمون بلغة ابناء البلد ، ويحرصون على الاستفادة من اللغة ، ومن المادة العلمية التي يتخصصون بها . وليس هناك جدال في أن مستوى التعليم والبحث العلمي ، في مؤسسات التعليم العالي بالدول الصناعية رفيع جداً ، والاساتذة تتوافر فيهم الكفاءة والنجاعة في العمل . لكن الشيء المدهش حقاً ، هو أن نجد المتخرج الياباني والصيني واليوغوسلافي والبرازيلي ، يعودون الى بلدهم لتوظيف المعلومات التي حصلوا عليها خلال دراستهم ، في خدمة مجتمعهم ، وتحقيق الاهداف التي رسمتها حكوماتهم الوطنية وذلك بلغتهم الوطنية . أما بعض العناصر العربية ، التي تخرجت وعادت الى وطنها فإنها لا تحاول أن تستعمل العلم الذي حصلت عليه وتحوله الى ثروة وطنية تساهم في تقوية المحتوى ، واخضاعه للاوضاع ومعطيات البيئة العربية ، بل تسعى الى ابقاء الجامعات ومعاهد التدريس ومؤسسات البحث العلمي تابعة للثقافة الاجنبية وبعيدة كل البعد عن المجتمع العربي ، وبالتالي تصير

---

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٢ ـ ٣٠ .

(٧) عبد الكريم خليفة (رئيس مجمع اللغة العربية الاردني) ، في : الراي (عمان) ، ١٨/ ٤/ ١٩٨١ .

هذه المؤسسات شبه عاجزة عن اداء وظائفها الرئيسة ، لانها لا تقوم بالدور المطلوب منها ، وهو اثراء الثقافة القومية وتغذية المعرفة العلمية ورفع المستوى الاجتماعي في مختلف الميادين .

ومع أن هناك عدة تعليلات وتأويلات لهذه الظاهرة الغريبة في مجتمعاتنا العربية ، الا أنني أجد نفسي متفقاً في الرأي مع احد الزملاء التونسيين الذي قال بأن « المستعمل للغة الاجنبية كوسيلة وحيدة لتفتحه لا يعرف من اختصاصه او من الثقافة الانسانية الا ما تسمح له بمعرفته هذه اللغة »[٨] . وانطلاقاً من هذه الحقيقة نستطيع أن نستخلص بأن استعمال اللغة الاجنبية يفرض مضموناً معيناً من التفكير والسلوك مستمدين ومرتبطين بالتطورات التي تحدث في مجتمعات ما وراء البحار ، اكثر مما تعبر عن واقع المجتمع العربي . ثم إن معرفة اللغات الاجنبية اصبحت تستعمل كغطاء للمحافظة على المستوى العلمي ، وبالتالي تساعد في الحصول على المناصب العليا ، وبذلك ارتبطت المصالحة العضوية باللغات الاجنبية الى درجة ان زوال اللغة الاجنبية اصبح يعني زوال المنصب والنفوذ . واذا تعثرت المحاولات الرامية لتعميم استخدام اللغة العربية في اي بلد عربي فإن السبب في ذلك ينحصر في العناصر المتمسكة « بهيمنة اللغة الاجنبية والذين يستعملون نفوذهم في المواقع الادارية والقيادات الجامعية للتشكيك في تجربة التعريب ومناهضتها والحفاظ على المنزلة الخاصة للغة الاجنبية المهيمنة »[٩] .

أما النقطة الثانية ، التي تلفت الانتباه فهي معنى التعريب . فهناك من يتصور أن التعريب ، يعني ترجمة الكلمات المستعملة يومياً والمصطلحات الاجنبية الى اللغة العربية ، وهذا يعني بطبيعة الحال عجز اللغة العربية عن مسايرة روح العصر ، وضرورة الاستعانة باللغة الاجنبية لأداء المعنى المقصود . وهناك من يرى أن التعريب ، يعني استعمال اللغة الدارجة او العامية ، اي اللغة التي يستعملها الشعب ، وهي قد تكون مخالفة للغة الفصحى التي يتعين علينا استعمالها كلغة للتدريس والابحاث واثراء تراثنا العلمي . ثم أن هناك الرأي الشائع جداً ، وهو أن التعريب يعني الاستغناء عن تعليم اللغات الاجنبية وعدم الاستفادة منها ، وهذا معناه ، بكل وضوح ، الانغلاق على انفسنا وعدم التفتح على التكنولوجيا الغربية . كل هذه الانطباعات الخاطئة عن التعريب ، قد شوهت معناه وأعطت الفرصة لكل فئة اجتماعية أن تستغل هذا الارتباك في تحديد الهدف ، وتعلن عن معارضتها للتعريب الذي لا يتم وفق وجهة نظرها الانفصالية ومصالحها الضيقة التي لا تتماشى وروح التعريب . والحقيقة هي أن التعريب بريء من هذه التأويلات المغرضة . فهو يعني باختصار اعادة الاعتبار للغة العربية في بلدان عربية ، والاعتماد على هذه اللغة في القيام بالابحاث والتأليف . واستعمالها في الادارة بحيث تكون باختصار هي لغة العلم في المدرسة والجامعة ، ولغة المؤسسات الحكومية التابعة للدولة[١٠] . والظاهر أن هذه الحملة تهدف الى اخفاء نقطة الضعف الرئيسة عند عشاق اللغات الاجنبية وهي السماح لهم بالبقاء في مناصبهم الحساسة واستعمال الترجمة واللهجات المحلية واستعمال الاصطلاحات الاجنبية في التدريس والمراسلات بالعربية الركيكة حتى يميعوا الوضع ويغطوا عيبهم الاساسي وهو عدم اجادتهم للغتهم الوطنية .

وزيادة على التناقضات المشار اليها آنفاً ، هناك مشكل يبرز باستمرار عند الحديث عن التعريب

---

(٨) الطاهر لبيب ، « العجز عن التعريب في مجتمع تابع ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٢٩ (تموز / يوليو ١٩٨١) .

(٩) العاشوري ، « اللغة العربية والهوية الثقافية وتجارب التعريب ، » ص ٢٢ .

(١٠) ابراهيم السامرائي ، « التعريب والعربية في الجزائر بين واقع قديم ورؤية مستقبلية ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ٢٣ (كانون الثاني / يناير ١٩٨١) ، ص ١٠٨ .

وتعليم اللغات الاجنبية ، ويتمثل هذا المشكل في ضرورة المحافظة على المستوى العلمي الراقي الذي ورثناه عن المستعمر ، وذلك ما يقتضيه التقدم والتقدمية . وفي تصوري أن المستويات العلمية والانفتاح على الثقافات الاجنبية وانتهاج سياسة تقدمية وتحررية ، لا تتطلب الغاء الدور الطبيعي والاساسي للغة الوطنية . فاللغة مرنة وقادرة على الاستيعاب والتكيف ، ومواكبة سائر التحولات التي يعيشها أي مجتمع ، من سلبيات وايجابيات . فأوضاع المجتمع هي التي تؤثر في مجرى الامور وليس اللغة هي التي تحدد مدى تقدمه أو تأخره . ولهذا فإن استعمال اللغة الوطنية واستخدامها للتعبير عن مصالح المجتمع العربي هو الذي يساعد على تعبئة الجماهير وتجنيدها للعمل والمساهمة في تحقيق أماني الجماهير العربية . وباختصار ، فلا بد من أن تكون اللغة العربية عاملاً من عوامل النجاح الاجتماعي ، وذلك باستعمالها في القطاعات الحيوية في البلاد ، مثل التوظيف العمومي ، والادارة والاقتصاد والتجارة والتعليم . وقد أحسن التعبير عن هذه الظاهرة ، احد الزملاء العرب ، الذي أكد بأن التبعية اللغوية في المجتمع العربي ، تزداد على مر الايام والسنين لأن البيروقراطية العربية « تتمسك باللغة الاجنبية كوسيلة دفاع عن مكانة تمتاز اجتماعياً ونفسياً بالهيمنة والنفوذ اللذين اسندتهما اليها البنية الاستعمارية القديمة . لذلك يشعر الفرد في ممارسته اليومية بحاجته الى استعمال اللغة الاجنبية حتى ولو كان من المدافعين عن استعمال اللغة القومية »[١١] . أما بالنسبة للانفتاح ، فهو دائماً انفتاح على الثقافة الغربية المهيمنة والتي تقوم على الطبقية ، وتحكم النخبة الارستقراطية في الجماهير الشعبية . وفيما يخص المحافظة على المستوى ، فلا يمكن أن يطرح هذا الموضوع بالنسبة للاساتذة والموظفين الوطنيين الذين لديهم ارادة خالصة لتعلم لغتهم الوطنية وتوظيفها لخدمة العلم والمجتمع . فالعجز ليس في اللغة العربية وإنما في الافراد الذين « يشككون في اعتبار اللغة العربية لغة قومية للبلاد العربية اصلاً[١٢] .

أسباب ضعف العرب تكمن في لغتهم

إن ضعف اللغة العربية مستمد في الأصل من الضعف التكنولوجي بصفة عامة . فالمعرفة الفنية متوافرة بكثرة في الدول المصنعة التي تعتمد عليها في تذليل الصعاب ، وتوفير أحسن الخدمات الاقتصادية والصحية والعلمية لمواطنيها بطرق دقيقة وفعالية تثير التقدير والاعجاب ، وطبعاً ، فإن هذا العصر هو عصر التكنولوجيا ، فمن أجاد الالمام بفنياتها استطاع أن يتقدم ، ومن تباطأ في اقتنائها كان مصيره التخلف والتبعية للدول العظمى ، ولهذا فإن تعلق أي مفكر عربي بالدول المصنعة إنما هو تعلق منفعي وتقني في آن واحد .

أما العنصر الثاني لضعف العربية ، فهو مرتبط بالعنصر الاول ، ونقصد بذلك اللغات الاجنبية ، التي تستعمل كوسيلة للحصول على المعرفة الفنية والاستفادة من التكنولوجيا الغربية والسوفياتية بصفة عامة ، واللغات الاجنبية التي هي الانجليزية والفرنسية والالمانية قد اصبحت تلعب الدور الاساسي في نقل المعلومات وكيفية استعمال الآلات واساليب تنظيم المؤسسات وطرق تسييرها .

العنصر الثالث ، يتمثل في ابعاد اللغة العربية عن مواقعها الطبيعية كلغة قومية ، وذلك خلال فترات الاحتلال التركي والفرنسي والانجليزي . فقد حاول الغزاة الاجانب ، أن يعزلوها ويبعدوها عن المراكز الرئيسة للحياة في المجتمع العربي ، وذلك لأنها تعتبر جزءاً من الشخصية الوطنية . ونتج عن

---

(١١) لبيب ، « العجز عن التعريب في مجتمع تابع ، » .

(١٢) العاشوري ، « اللغة العربية والهوية الثقافية وتجارب التعريب ، » ص ٩ .

هذا التعطيل والتجميد للغة العربية ، عدم استعمالها ، كأداة للتعبير والنجاح في العمل سواء في مجالات الابحاث والتعليم او المعاملات اليومية .

العنصر الرابع ، يكمن في عجز مؤسسات الابحاث العلمية بالاقطار العربية في انتاج المؤلفات والدراسات باللغة العربية التي تسد الفراغ ، في ميدان المعرفة الفنية واثراء المكتبة العربية بحيث يمكن للمتعلم العربي أن يكون ملماً بآخر التطورات في الميدان العلمي دون أن يلتجىء الى المؤلفات المستوردة من الدول المصنعة . فهذا النقص في الميدان العلمي ، هو الذي جعل اللغة العربية شبه ضعيفة وغير قادرة على تلبية طموحات الشباب المتعطش للمعرفة وبخاصة تلك التي تتوافر فيها النوعية والجدية في معالجة المواضيع الشائكة .

والعنصر الخامس ، يتلخص في استنزاف العقول العربية ونهبها مثلما تنهب بعض الثروات الطبيعية ، والمواد الخام العربية . فإحصائيات اليونسكو تشير الى أن ٦٣ بالمائة من العلماء والمفكرين المصريين ، يهاجرون الى الولايات المتحدة . ثم أن العقول العربية تصدر الى العالم المصنع بسعر بخس ، وفي الوقت نفسه تستورد عقولاً اوروبية وامريكية أو يابانية مثلها ، واحياناً اقل منها بسعر مضاعف . وكيف لا يندفع العلماء والباحثون العرب خارج وطنهم العربي الكبير ، وهم يرون أن بعض اقطار هذا الوطن ـ إن لم تكن كلها ـ تميز بين العالم العربي والعالم الأجنبي (المستورد) مادياً ومعنوياً رغم انهما احياناً متخرجان من الجامعة نفسها ، ويحملان الدرجة العلمية نفسها . فالمشكلة اذاً هي غياب مؤسسات الابحاث والجامعات العربية التي تستطيع استيعاب الكفاءات العربية الجيدة وتوظيف طاقاتهم وجني ثمارهم بالشروط العلمية والاجتماعية والنفسية التي يوفرها بذكاء « البديل الامريكي »[١٣] .

العنصر السادس ، هو الثقة المفرطة في العلماء والخبراء الاجانب واهمال العلماء والخبراء العرب الذين يتفهمون حاجات الانسان العربي احسن من غيرهم وفي امكانهم معالجة المشاكل الاجتماعية وتصحيح مسارات الواقع العربي . وما أقصده هنا هو أن دور العلماء العرب الذين يملكون المعرفة ويمكن الاعتماد عليهم لتحقيق الخلق والابداع ومسايرة التقدم التكنولوجي الهائل الذي شهده العالم في هذا القرن ، قد اصبح ثانوياً وهامشياً وذلك اذا قارناه بدور البيروقراطيين الذين يوجهون الامور حسب اهوائهم . وهذا التثبيط للعزائم ومحاولة تدارك التخلف العربي عن طريق الاستعانة بالخبراء الاجانب هو الذي تسبب في اخفاق العلماء العرب في اثراء لغتهم العربية والمساهمة في تقوية الدعائم الاساسية للنهضة العربية الشاملة . وهكذا استطاعت القوى الاجنبية أن تفتت اللغة العربية وأن تضعف الوحدة الفكرية بين ابناء الامة الواحدة ، وبالتالي ، القضاء على دور اللغة كعنصر أساسي في التكوين القومي للشعوب[١٤] .

ونستخلص من كل ما تقدم أن التقدم العلمي أو التقدم اللغوي في الوطن العربي يتوقف على إبداع المفكر العربي ومقدرته على معالجة المشاكل الاجتماعية التي يواجهها المواطن العربي بحيث يكون المفكر ، سنداً لشعبه ومساهماً في تقديم الخدمات العملية والمفيدة . لكن المشكل الاساسي ، هو أن هذا الاتجاه الذي يدعم ارادة الانسان العربي ما زال غير مؤكد في عالمنا العربي، لأن المبادرات في هذا الميدان ، آتية من البيروقراطيين والسياسيين قبل أن تأتي من المفكرين الذين كان من المفروض أن

---

(١٣) أمير اسكندر ، « العودة الى الانسان ، » **الوطن العربي** ، العدد ٢٣ (١٧ ـ ٢٣ تموز / يوليو ١٩٨١) ، ص ٥٨ ـ ٥٩ .

(١٤) علي محمد عودة ، « الثقافة والوحدة العربية ، » **الثقافة العربية** ، العدد ٧ (تموز / يوليو ١٩٨١) ، ص ١٩ .

يحددوا اهداف مجتمعنا العربي ويضعوا الخطط الكفيلة باخراجه من عصر التخلف الى عصر التقدم بأساليب علمية ومنطقية .

اللغة هي احدى المقومات الاساسية للشخصية الوطنية

إن الانسان الذي لا يجيد الحديث بلغته ، ولا يستعملها ، يعتبر في الحقيقة انساناً معزولاً عن شعبه ، لأن اللغة العربية هي لغة الجماهير الشعبية ، ومن لا يتكلم لغة شعبه فهو مفصول عنه ، فاللغة كما قال د. غلاب لا يقتصر دورها على تبليغ افكار معينة فقط ، بل إنها « تحمل في طياتها الفكر نفسه لأنها تستمد وجودها ودلالتها من أعماق الانسان ، فكره والامه ، وتحرك الحياة ، وتشحن هذا الوجود وهذه الدلالات من مسارات الفكر التاريخية والحاضرة »[١٥] . ثم يؤكد د. غلاب بأن اللغة تجسم الشخصية الوطنية للامة التي تتكلمها وتعطيها صفتها الحضارية ، وباختصار « فاللغة تمثل السيادة الوطنية والقومية ، فلغتنا القومية هي جزء من سيادتنا ، ولا يمكن التنازل عنها الا اذا كنا على استعداد لنتنازل عن سيادتنا »[١٦] . وقد اكد الحقيقة نفسها ساطع الحصري عندما أشار ، الى أن اللغة هي العنصر الاساسي في التكوين القومي للشعوب . والاستعمار الفرنسي قد حاول فرض لغته على الجزائر منذ البداية لأنه كان يدرك أن اللغة العربية هي التي كانت تشكل أقوى الروابط التي تربط السكان بعضهم ببعض ومقوم أساسي في وحدتهم ، ولهذا نجد أن اول التعليمات التي صدرت في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر تقول بأن « ايالة الجزائر لن تصبح حقيقة ، اي ممتلكة فرنسية ، الا عندما تصبح لغتنا هناك قومية ، والعمل الجبار الذي يترتب علينا انجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الاهالي ، بالتدرج الى أن تقوم مقام اللغة العربية »[١٧] .

وانطلاقاً من هذه الحقيقة نستطيع أن نتفهم جيداً القرار الثوري الذي اتخذته الحكومة الجزائرية يوم ١٤ / ٩ / ١٩٨٠ والقاضي بتعريب السنة الاولى بالجامعات الجزائرية ومراكز التكوين الاداري والمدرسة الوطنية للادارة . فالجزائريون الذين استعادوا حريتهم السياسية بالتضحية والجهاد في عام ١٩٦٢ ، وأمموا الشركات الاجنبية في شباط / فبراير ١٩٧١ ، لا بد من أن يتخذوا قراراً ثالثاً ، على مستوى اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في ٣٠ / ١٢ / ١٩٧٩ ، ينص على أن « التربية تقع في صميم الثورة الثقافية التي تبني الانسان الاشتراكي الجديد ، وتدفع القريحة الوطنية للابتكار والابداع ، وتقضي على مظاهر التخلف والانحراف والانحلال بجميع مظاهره ، وانها الطريق الوحيد لرفع القدرة الوطنية في الميادين العلمية والتكنولوجية ، والحد من التبعية الاجنبية ، وحماية الاستقلال الوطني ، واعطاء محتواه الثوري الحقيقي ، وعلى أن ، اللغة الوطنية اختيار لا رجعة فيه ، وان المجال الوحيد للحوار هو كيفية دمجها في حركة التنمية الشاملة ، والتطور الذي تشهده الجزائر ، وجعلها اداة للثقافة والعلوم والتقنيات العصرية ، وعلى أن تعزيز اللغة الوطنية وتعميمها يتكاملان ، مع تشجيع اكتساب اللغات الاجنبية ، والاتصال المستمر مع مصادر العلوم والتقنيات الاكثر تقدماً ، والمساهمة بطريقتنا الخاصة في الابداع العالمي »[١٨] .

---

(١٥) عبد الكريم غلاب ، **الفكر العربي بين الاستلاب وتاكيد الذات** (طرابلس ، ليبيا : الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٧) ، ص ٤٥ .

(١٦) المصدر نفسه ، ص ١٨٥ .

(١٧) ساطع الحصري ، **ابحاث مختارة في القومية العربية** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٤) ، ص ٤٠ ـ ٤٣

(١٨) جبهة التحرير الوطني الجزائري ، اللجنة المركزية ، **مقررات اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني الجزائري** ، ٢٦ ـ ٣٠ / ١٢ / ١٩٧٩ ، **الدورة الثانية** (الجزائر : جبهة التحرير الوطني الجزائري ، قسم النشر والتوثيق ، ١٩٨٠) ، ص ٥٢ ـ ٥٣ .

وقد أتينا على ذكر ما حصل في الجزائر لنؤكد حقيقة أساسية وهي أنه مثلما ناضلنا ضد الاجانب وتخلصنا منهم سياسياً ، لا بد من أن نواصل المعركة اليوم لكي نتخلص من التبعية اللغوية للاجانب ، حتى نصبح اسياد انفسنا . والمشكل في اعتقادي ، يكمن في مدى توافر ارادة عربية ، وعزيمة قوية ، لتذليل الصعاب البسيطة التي تعترض عمليات تقوية انفسنا في لغتنا واجادة الحديث والكتابة بها والتعرف من خلالها على ما هو موجود عندنا .

ومن اجل النهوض بلغتنا وتعميمها لا بد من اتخاذ الخطوات التالية :

١ ـ ينبغي تحديد الهدف وتوضيح المقصود بالتعريب . فالمعنى الدقيق للتعريب هو استعمال اللغة الوطنية واعطاؤها منزلتها الطبيعية كلغة مشتركة بين افراد الشعب ، بحيث تكون لغة العمل في الادارة وفي التعليم وفي الاعلام وفي جميع مؤسسات الدولة . وباختصار ، فإن استعمال اللغة العربية في سائر مجالات التطور والحياة ، لا يعني الاستغناء عن اللغات الاجنبية ، بل أن هذه الاخيرة سوف تبقى مكملة للغة الوطنية في العديد من المجالات العلمية .

٢ ـ تعريب المصطلحات العلمية والتكنولوجية وسد الفراغ الموجود في كل القطاعات الحيوية التي تستعمل فيها المصطلحات الاجنبية بكثرة . وللأسف الشديد فإنه لا توجد خلايا تنظيمية مدعمة بكل مؤسسة تتولى عمليات تعريب المصطلحات ثم اصدار قوانين تطبيقية لتلك الكلمات ، وبذلك تذهب جميع الجهود سدى وتبقى الكلمات الاجنبية هي المستعملة باستمرار .

٣ ـ تعريب التعليم وتعويد التلاميذ على التفكير والكتابة بلغتهم الوطنية الفصيحة . وهذا يتطلب ، بطبيعة الحال ، تأليف الكتب العربية الضرورية للاستعاضة بها عن الكتب الاجنبية الثرية بالمعلومات وتمكين الطلبة من الاستفادة والحصول على معلومات غزيرة في ميدان اختصاصهم .

٤ ـ توظيف اللغة لتحقيق أهداف المجتمع وتسهيل عمليات التفاهم والمراسلات ومواكبة روح العصر . فالشيء المهم هو ، أن تتحقق الفعالية وأداء الوظائف المطلوبة بدقة ونجاعة وليس استعمال اللغة بطريقة فوضوية بحيث تظهر اللغة عاجزة عن تحقيق الاهداف المنشودة ، وبالتالي يتعين الاستعانة والاستنجاد باللغات الاجنبية لتحقيق الغايات المقصودة .

٥ ـ احداث مجلس وطني للتعريب تكون مهمته الاساسية هي وضع المخطط الاساسي للتعريب والسهر على مراقبة انجازه وذلك عن طريق الخلايا او الاقسام التي يمكن انشاؤها على مستوى كل وزارة أو مؤسسة وطنية كبرى .

٦ ـ انشاء مراكز جامعية للابحاث والتأليف في المواضيع التي يكون فيها نقص في المراجع العلمية والابحاث الميدانية . وأرى انه من الواجب أن أشير هنا الى أن التأليف والابداع من طرف المفكرين العرب يعتبران من اهم العوامل الرئيسة لنجاح التعريب في الوطن العربي ، لان قيام العلماء العرب بالابتكار سوف يقضي على الانطباع العربي السائد في المجتمعات النامية بأن علماء الدول المصنعة فقط هم الذين يخترعون ويبتكرون اما دور العلماء في دول العالم الثالث فهو ترجمة ما يقرأونه في تلك الكتب القيمة المنشورة بالدول المصنعة .

٧ ـ اصدار قوانين بعدم كتابة التقارير والرسائل باللغات الاجنبية والزام كل مسؤول أن يكتب بلغته الوطنية . وبهذه الطريقة يمكن اقناع كل مسؤول بضرورة تحسين لغته الوطنية واستعمالها للمحافظة على منصبه وهيبته . فإذا تعلم بلغة أجنبية واصبح يجيدها ويفضل الكتابة بها ، فبإمكانه أن يجتهد ويتعلم جيداً لغته الوطنية ، ايضاً .

٨ ـ فتح المجال أمام الاطارات الوطنية التي تقوم بالتدريس او اجراء ابحاثها باللغة الوطنية بحيث تتحمل مسؤولية نقل التكنولوجيا الى أذهان الشباب العربي وتمكينه من التعرف على الواقع

الاجتماعي المعاش ومواكبة التقدم العلمي الذي يحصل في الدول الصناعية . وبهذه الطريقة تستطيع الاقطار العربية أن تحذو حذو اليابان ، ذلك البلد العظيم الذي وضع تحت تصرف علمائه جميع الامكانات المتوفرة لانتقاء ما يفيد المجتمع الياباني من الدول المتقدمة على شرط أن تحتفظ اليابان بشخصيتها وسيادتها ، وأن لا تكون تابعة لأي قوة اجنبية .

٩ ـ اعطاء الاعتبار للاطار العربي الكفء الذي يعمل بداخل وطنه . فلست أدري لماذا يتم تفضيل الغريب على ابن البلد ، مع أن الاطار الوطني يتمتع بميزات لا مثيل لها على الاطارات المستوردة . فهو يتميز عنهم بالاستمرارية في العمل ، والحصول على مرتبه بالعملة المحلية ، ويقبل أن يكلف بأي عمل تحيله اليه حكومته حتى ولو كان خلال العطل الرسمية ومع كل ذلك ، فجزاؤه ، هو الحصول على نصف مرتب الاطار الغريب فقط ، وتسليط قيود بيروقراطية عليه ، تدفعه لان يجهد عقله في البحث عن طرق التغلب عليها ، بدلاً من اجهاد نفسه في خدمة القضايا الموكولة له .

١٠ ـ ضرورة صدور قرار سياسي يقضي بجعل اللغة العربية ، هي لغة الوحدة الوطنية ولغة البناء الحضاري ، ولغة التحرر والبناء الذاتي في الوطن العربي . فمثلما تخلصنا من الهيمنة السياسية الاجنبية لا بد من أن ننتقل بقرارات سياسية ،الى جعل اللغة العربية سيدة في بلاد العرب واعطاء فرصة لهذه اللغة الوطنية حتى تقوم بدورها الطبيعي □

صدر حديثاً
عن
مركز دراسات الوحدة العربية
يوميات ووثائق
الوحدة العربية
١٩٨٠

■ كتب

انطوان زحلان

البعد التكنولوجي للوحدة العربية

(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١)، ١١٦ ص.

د. جورج قرم

رحلة مأساوية يقوم بها الدكتور زحلان في سراديب التخلف والتبعية الاقتصادية العربية . او بالاحرى رحلة يتابعها المؤلف . اذ بدأها منذ سنين بدافع الكرامة الوطنية المجروحة والموضوعية العلمية في الوقت نفسه ، مما يعطي اعمال الدكتور زحلان هذا العمق وهذا البعد . وقد تعاظم عطاؤه الفكري في السنين الاخيرة ، إذ أن كتابه « العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي » المنشور في بيروت سنة ١٩٧٩ من قبل **مركز دراسات الوحدة العربية** أصبح مرجعاً أساسياً لا غنى عنه لمقاربة ظاهرة التخلف العلمي العربي .

كذلك أشرف الدكتور زحلان على اقامة ندوتين مهمتين ، في اطار اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (ECWA) كان موضوعهما ذات صلة وثيقة بالتخلف التكنولوجي العربي[١] . ونحن الآن بانتظار العمل الرئيسي للمؤلف ، وهو دراسة معمقة عن تجربة محمد علي النهضاوية في مصر ، في القرن الماضي ، حيث يفحص المؤلف بدقة ، اسباب فشل هذه التجربة التي كانت تهدف الى تصنيع مصر ، وجعلها في ركاب الدول المتقدمة . واهمية اعمال الدكتور زحلان ناتجة عن تركيزه بشدة ودقة ، على العوامل الداخلية ، التي تجهد التجارب التنموية والنهضوية العربية ، وذلك على خلاف تيار جارف في الفكر العربي ، يلقي بصورة آلية على القوى الخارجية ، مسؤولية فشل الجهود التحررية العربية . وبذلك يغض النظر تماماً ، عن تعقيد المعطيات المحلية ، التي تسمح ـ باستمرار ـ للدول العظمى بالقضاء بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة ، على قوى التحرر

---

(١) أنظر :

A.B. Zahlan, ed., *Technology Transfer and Change in the Arab World* (London : Pergamon, 1978);

انطوان زحلان ، إشراف ، **هجرة الكفاءات العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١) ، ومراجعتنا لهذين الكتابين في : **المستقبل العربي** ، السنة ٢ ، العدد ٨ (تموز / يوليو ١٩٧٩) ، ص ١٥٠ ـ ١٥٦ و **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٣١ (أيلول / سبتمبر ١٩٨١) ، ص ١٥٠ ـ ١٥٣ .

والنهضة[٢] . هذا بالاضافة الى أن الفكر الاقتصادي ، قد اهمل حتى الآن الى درجة كبيرة ، قضية البعد التكنولوجي في عملية التنمية الاقتصادية[٣] .

من هذا المنظار يوضح الدكتور زحلان في مؤلفه الأخير ، بالارقام والادلة الساطعة ، كيف أن الاقطار العربية تخسر الآن فرصة جديدة كبيرة للخروج من التخلف والتبعية الاقتصادية ، كما خسرت كل من مصر ، والامبراطورية العثمانية ، مثل هذه الفرصة في القرن الماضي ، قبل احتلال مصر ووصول الباب العالي الى وضع الانهيار والتحلل الكاملين . فأقطار الشرق وحكامها يعون جيداً مدى التقدم التقني الهائل لدى الدول المتطورة ، ويسعون باصرار الى الحصول على آخر مبتكرات العلم والتكنولوجيا ، لكن هذا السعي ، يبقى سطحياً ، اذ أنه يتجسد في شراء منتوجات العلم والتكنولوجيا واستقدام الخبرة الاجنبية ، المؤسسية او الفردية المؤهلة لتسيير هذه المنتوجات والتجهيزات . نادراً ما تكرس الجهود التنموية العربية ، الى توطين العلم والمهارات التقنية في المجتمع ، وقبول كل ما ينطوي عليه هذا التوطين من تغيير في التقاليد الاجتماعية والثقافية ، وفصل الاسواق الوطنية عن الاندماج العميق في اسواق الدول الاجنبية ، وجعل الاسواق القطرية سوقاً مشتركة للممارسة التكنولوجية الذاتية .

يصف الدكتور زحلان المشروع الانمائي العربي ، بأنه جهد استثماري بحت على صعيد التكنولوجيا ، وليس جهداً انمائياً بالمعنى الصحيح ، بحيث « يهدف الى تطوير المؤسسات الوطنية ، وأن ينقل اليها المهارات والخبرات التنظيمية ، التي يمكن تطبيقها من جديد في ظروف مماثلة بل ومختلفة » (ص ١١) . وهو بذلك على الف حق ، فهمّ الحكومات العربية بالدرجة الأولى ، استقدام الشركات الاجنبية لتنفيذ المشاريع الانمائية باسرع وقت ، ومهما كانت الكلفة والتكاليف الزائدة التي يفرضها هذا الاسلوب (المفتاح باليد) ، وليس هم هذه الحكومات بناء المؤسسات المحلية ، بخاصة في مجال الشركات الاستشارية ومعاهد الابحاث التطبيقية التي وحدها ، يمكن أن تكون الاطار الصالح لممارسة الاساليب التقنية الحديثة وتوطينها بالمجتمع بشكل مستقل وشامل . ويقدم المؤلف الف والف برهان ، على أن اسلوب التعاقد مع الشركات الاجنبية على اساس تسليم المنشآت جاهزة (« مفتاحها باليد » كما يقال) لا يسمح بأي نقل فعلي للتكنولوجيا ، فمجرد شراء تجهيزات حديثة من الدول المتقدمة ، لا يؤمن اكتساب قدرة تكنولوجية محلية ، فالتكنولوجيا لا تكمن في التجهيزات ، بل في المعرفة التي تسمح بتصميم وانتاج هذه التجهيزات . ولسوء الحظ إن هذا المنطق الرشيد . ليس موضع اي احترام ، اذ أن الكثير من حكومات العالم الثالث ، ومن اقتصاديي التخلف لا يزالون يدعون الى الاستيراد العشوائي ، والمكثف للخبرات الاجنبية وللتجهيزات التكنولوجية ، خارج اطار اي خطة محلية واضحة المعالم لتأمين نقل فعلي للتكنولوجيا الصناعية الحديثة[٤] . والحكومات العربية سواء كانت اتجاهاتها اشتراكية أم رأسمالية ، تحبذ اسلوب التعاقد المتكرر مع

---

(٢) على سبيل المثال : جلال أمين ، **المشرق العربي والغرب** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) .

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر:«المجتمع العربي وتعامله بالتكنولوجيا الحديثة، » في : جورج قرم ، **التنمية المفقودة** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨١) ، ص ١٦٩ ـ ٢١٦ .

(٤) مثال على ذلك ، الكتاب الذى نشره مؤخراً أستاذ اقتصاد عربي تقدمي مشهور في الدراسات حول التخلف ، =

الشركات الاجنبية ، ولا تعتني بصورة فعلية بوضع خطة محلية شاملة لتطوير بناء مؤسسي كامل لممارسة ذاتية للعلم والتكنولوجيا .

واهمية مؤلف الدكتور زحلان ، انه يسرد بالتفصيل الامكانات الكائنة فيما يسميه سوق التكنولوجيا العربية ، اي مجموعة العقود المعطاة الى شركات اجنبية ، لتنفيذ مشاريع صناعية وتجهيزية والتي تبلغ حالياً حسب احصاء المؤلف ٤٠٠ مليار دولار ، وهو رقم بالغ الضخامة . ويعرض المؤلف بصورة خاصة ، قطاعات البحث والتنقيب عن النفط ، بناء السدود والمطارات ، ويحلل الفرص الضائعة محلياً لتوطين التكنولوجيا من جراء الاعتماد المفرط على خبرات الشركات الاجنبية وقدراتها التنفيذية .

نجد ايضاً صفحات رائعة في الكتاب ، حول انحلال نظام النقل العربي المبني على قدرة تكنولوجية ذاتية واستبداله خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين بنظام نقل يعتمد كلياً على قدرات تكنولوجية اجنبية دون أن يصار الى أي جهد محلي لاكتساب تقنيات النقل الحديث . ويشير الدكتور زحلان - في هذا المضمار - الى الاهتمام العربي بالسيطرة القانونية على المرافق العامة واسترجاع السيادة الوطنية القانونية ، أكثر من الاهتمام بالقضاء على التبعية التكنولوجية المطلقة ، مما يفرغ بدوره السيادة الوطنية من اي محتوى فعلي طالما تبقى السيطرة الاجنبية شبه تامة من ناحية التكنولوجيا . ويندد المؤلف بشدة بالسياسات المتبعة في الوزارات التقنية في الاقطار العربية ، متهماً اياها بـ « التركيز الشديد على المشاكل الثانوية ، وتجنب المشاكل ذات الاولوية القصوى الفعلية » (ص ١٥) .

إن دراسة الدكتور زحلان هي بمثابة صرخة قوية في وجه الحكومات العربية ، ودعوة ملحة موجهة اليها « للالتزام الوطني بالتخطيط الرشيد والاعتماد على النفس » (ص ١٥) في بناء نظام متكامل لممارسة العلم والتكنولوجيا . وهذا - كما برهنه المؤلف - يكوّن القضية الاستراتيجية والسياسية الرئيسة في الوطن العربي . واذ نشاطره الرأي في هذا دون تردد ، فالله اعلم ما هو عدد المسؤولين العرب ، في الظرف الراهن الذين سيعون خطورة كلام الدكتور زحلان ، ومدى تطابقها وواقع التخلف العربي المتفاقم ، والتبعية التكنولوجية المطلقة التي تسير عليها الاقطار العربية □

= والذي يدعو فيه دول العالم الثالث إلى تكثيف علاقاتها بالشركات المتعددة الجنسيات على أساس أنها هي الوحيدة التي تملك الكفاءة التكنولوجية الحديثة . أنظر :
A. Emmanuel, *Technologie appropriée ou technologie sous-développée?* (Paris: P.U.F. 1981).

كتب

Marion Woolfson

Prophets in Babylon :Jews in the Arab World

أنبياء في بابل : اليهود في العالم العربي

(London: Faber and Faber, 1980), 292 p.

وحيد عبد المجيد

الكتاب الذي بين أيدينا ، من الكتب القليلة الصادرة عن الغرب ، وتنطوي على معالجة موضوعية ، لاحدى القضايا المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي . ربما كانت هذه أول مرة ، تتناول فيها كاتبة غربية ، موضوع يهود البلاد العربية ، من منظور مغاير لما ظلت الدعاية الصهيونية ، ترددده سنوات طويلة . ومؤلفة هذا الكتاب صحافية متخصصة بالشؤون الآسيوية والشرق أوسطية . كتابها الجديد الذي نعرض له ، يدور حول فكرة جوهرية ، مؤداها ، أن يهود البلاد العربية الذين هاجروا الى اسرائيل بعد عام ١٩٤٨ ، كانوا ضحايا الحركة الصهيونية . ووفقاً لتعبير المؤلفة ، فهؤلاء اليهود (استخدموا كأدوات في الصراع ، من أجل اقامة واستمرار دولة يهودية في فلسطين) . تبدأ المؤلفة دراستها بتوجيه انتقادات للمزاعم التي بررت بها الحركة الصهيونية ، الاستعمار الاستيطاني لفلسطين . وتعود في هذا الصدد ، الى أعماق التاريخ لتفند ادعاءات الصهيونية عن (الحق التاريخي) في أرض فلسطين . ويتميز بحثها التاريخي حول هذا الجانب بالإحاطة والشمول .

تعود الكاتبة الى القرن الثاني عشر قبل الميلاد ، لتوضح زيف الادعاءات الصهيونية ، مؤكدة أن عرب فلسطين ، هم من نسل أصحاب أرض كنعان الأصليين ، الذين تعرضوا لغزو القبائل الاسرائيلية بعد اقصائها عن ارض مصر . ففي القرن الثاني عشر قبل الميلاد ، كان اليهود هم الغزاة ، تماماً كما حدث بعد اثنين وثلاثين قرناً ، اي في القرن العشرين بعد الميلاد . وأهم ما في هذا القسم ، أنها ـ اي الكاتبة ـ تعتمد على مصادر يهودية ، في الغالب مثل الموسوعة اليهودية ، وبعض المطبوعات الصادرة عن : Hebrew Publication Corporation في نيويورك ، و The Jewish Publication Societyof America في فيلادلفيا .

تتناول الكاتبة بالتحليل نشأة الحركة الصهيونية ، وتطورها ، مؤكدة أنها حركة أوروبية اهتمت بمشكلات يهود شرقي أوروبا فقط . وهي أيضاً حركة رجعية ، لم تعمل على تغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، التي أدت الى اضطهاد الاقليات ، ولم تسع الى تخليص اليهود من الغيتو عن طريق الاندماج في مجتمعاتهم ، ولكن بجلبهم الى غيتو أوسع في

الشرق الاوسط . ومن النقاط المهمة التي تركز عليها المؤلفة ، التمييز بين الغيتو اليهودي في أوروبا ، وبين الغيتو اليهودي في البلاد العربية . فهذا الغيتو الأخير ، لم يكن يحمل أي دلالة على التمييز ضد اليهود . فعلى عكس ما عاناه اليهود في أوروبا العصور الوسطى ، لم يحرم اليهود العرب في ظل الدولة الاسلامية من أي حقوق . وتعرض لنماذج موضحة الازدهار الذي تميزت به حياة اليهود العرب في ظل الدولة الاسلامية،في مقابل الاضطهاد ، الذي عاناه اليهود في أوروبا . وتهتم المؤلفة بدراسة ظروف نشأة التوتر والصراع بين المستوطنين اليهود في فلسطين ، وبين العرب أصحاب الأرض . كما تهتم بتأثير هذا الصراع على نشأة وتعمق المشاعر المعادية للصهيونية في البلاد العربية . ثم انها تتناول أوضاع اليهود في البلاد العربية ، والى أي مدى تأثرت بتطور الصراع في فلسطين . فتشير الى ردود الفعل العربية التي ترتبت على جرائم عصابتي الأرجون وشتيرن . وتؤكد أن كل هذه التطورات ، لم تؤثر بشكل ملموس على ظروف حياة اليهود العرب . وتخلص الى أن هؤلاء اليهود ، لم يهاجروا من البلاد العربية ، ولم يطردهم أحد ، انما الحركة الصهيونية ، هي التي دفعتهم الى الهجرة دفعاً .

وعلى هذا الاساس ، تناقش المغالطة التي ينطوي عليها الادعاء الاسرائيلي بحق اليهود العرب في الحصول على تعويضات . وتوضح أن هذا الزعم يقصد به في الأساس مواجهة القرارات التي أقرتها الأمم المتحدة بعودة الفلسطينيين الى أرضهم أو حصولهم على تعويضات . ولأن الفكرة الجوهرية في الكتاب ، أن اليهود العرب كانوا ضحايا للحركة الصهيونية ، نجدها تركز على النشاطات الهدامة لعملاء الصهيونية . والمقصود بها النشاطات الهادفة الى اقناع اليهود العرب باعتناق الصهيونية والهجرة الى فلسطين . وتعرض للوسائل المختلفة التي لجأ اليها عملاء الصهيونية وفي مقدمتها تدبير احداث ضد بعض التجمعات اليهودية لاثارة القلق في صفوف اليهود . والواضح أنها تتبنى الافتراض الذي دافع عنه من قبل اليهودي باروخ نادل من أن (الصهيونية أرادت انقاذ اليهود العرب ، رغماً عنهم لتضفي على نفسها مبرراً أخلاقياً) . فالهدف من الكتاب إذن ، هو التأكيد أن اليهود العرب لم يكونوا ليتركوا مواطنهم في البلاد العربية لولا دور الحركة الصهيونية ، في دفعهم للهجرة الى فلسطين . فالصهاينة الغربيون ، الذين أقاموا الكيان الاسرائيلي ، كانوا في أشد الحاجة الى العنصر البشري اليهودي ليستوطن الأرض المغتصبة . فالمشكلة الكبرى بالنسبة لهم ، كانت ايجاد عدد كافٍ من المستوطنين يكفل ايجاد أغلبية يهودية .

وتتناول المؤلفة أيضاً الأساطير التي رددتها الدعاية الصهيونية عن القلة الضئيلة ، من اليهود التي بقيت في البلاد العربية ، والتي أدت الى سيادة الاعتقاد في الغرب ، بأن هؤلاء اليهود يعانون اشكالاً مختلفة من الاضطهاد والتمييز . وتثبت الكاتبة بالأدلة والشواهد أن الحقائق حول هذا الموضوع جرى تشويهها . كما توضح أن التمييز الحقيقي هو الذي عاناه اليهود العرب ، وغيرهم من يهود الشرق الايرانيين والأتراك والهنود ، بعد هجرتهم الى الكيان الاسرائيلي . فالصورة الديمقراطية التي ترسمها اسرائيل لنفسها ، والتي يصدقها الكثيرون صورة زائفة في الواقع ليس بسبب التمييز ضد العرب الفلسطينيين فقط ، ولكن أيضاً للتمييز ضد اليهود الشرقيين .

وعلى هذا النحو يعتبر الكتاب بصفة عامة ، من الأعمال المؤيدة لوجهة النظر العربية ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي .

ومع ذلك فثمة ملاحظات ينبغي تسجيلها على

بعض المفاهيم الأساسية والآراء التي تبنتها المؤلفة . فالفكرة المحورية في الكتاب، وهي أن اليهود العرب كانوا مجرد ضحايا للحركة الصهيونية ، تنطوي على نوع من التبسيط . فالمؤلفة تصور اليهود العرب كما لو كانوا مجرد جماعة من الصبية السذج الذين غرر بهم عملاء الحركة الصهيونية . وعادة ما تصفهم بأنهم سيئو الحظ unfortunate ، لدرجة أنها تساوي بين المعاناة التي تحملها الفلسطينيون وبين ما تسميه معاناة اليهود العرب على يد الحركة الصهيونية !! وتقول « إن قصة معاناة الفلسطينيين أصبحت معروفة للعالم ، أما قصة كيف ولماذا أرغم اليهود على مغادرة الأراضي العربية التي عاشوا فيها مئات من السنين فلم تُرو بعد » !! .

وهذا الرأي يفتقر الى ادراك طبيعة العلاقة الجدلية التي تربط بين اليهود العرب وبين الحركة الصهيونية . وفي نطاق هذه العلاقة تمكنت الحركة الصهيونية من تطوير الاستعداد الموجود أصلاً لدى اليهود العرب للقيام بدور فعال في اغتصاب فلسطين العربية والعدوان على العرب . والمقصود بهذا الاستعداد التعاليم الأساسية لليهودية بعد تحريفها على يد بني اسرائيل الذين وصفهم القرآن في سورة المائدة، الآية ١٣ بأنهم ﴿ **يحرفون الكلم عن مواضعه** ﴾ . وفي سورة البقرة ، الآية ٧٩ قال عنهم أيضاً : ﴿ **فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ...** ﴾ . فالحركة الصهيونية لم تفعل سوى أن بلورت المفاهيم اليهودية في صوت برنامج وحركة سياسية . والمؤلفة نفسها تعترف صراحة بأن اليهود العرب كانت لهم صهيونيتهم الخاصة حتى قبل الاتصال بينهم وبين الحركة الصهيونية . تقول : « قبل أن يحدث الاتصال بين يهود الشرق الاوسط والصهيونية السياسية الحديثة ، أخذت صهيونيتهم شكل الارتباط الديني religions attachment بفلسطين، وبالذات القدس » (ص ١٣٩) . والمؤلفة نفسها أيضاً تسمي هذه الصهيونية الخاصة بالصهيونية الشرقية Oriental Zionism . هذه الصهيونية قد تكون غير معروفة بالنسبة للبعض بسبب ندرة المعلومات عنها حيث أنها لم تتحول الى حركة سياسية الا بعد الاتصال بالحركة الصهيونية التي وحدت يهود الغرب والشرق في كتلة واحدة ذات هدف واحد : اغتصاب فلسطين العربية ، واقامة كيان يهودي عليها .

إن التبسيط الذي تتسم به معالجة المؤلفة للعلاقة بين اليهود العرب والحركة الصهيونية يبدو لنا وثيق الصلة بالتمييز الذى تؤكده بين الصهيونية واليهودية . هذا التمييز الذي يدافع عنه أيضاً قطاع كبير من المثقفين العرب ينبغي أن يوضع في حجمه الصحيح . فليس بمقدور أحد في الواقع ، أن يضع حداً فاصلاً ، ويقول : هنا تنتهي اليهودية ، أو من هنا تبدأ الصهيونية . فالصهيونية لا تعدو أن تكون الامتداد الطبيعي لليهودية .. ذلك الامتداد الذي يجسد اهدافها في صورة برنامج سياسي . فليست هناك أفكار أو وثائق خاصة باليهودية ، وأخرى مختلفة خاصة بالصهيونية . فمفكرو الصهيونية اعتمدوا في الأساس على الأفكار والوثائق اليهودية نفسها . فالصهيونية واليهودية تنبعان من المصادر نفسها ، وتهدفان الى الأهداف عينها . حقاً لقد سعى الصهاينة ، كما تقول المؤلفة ، الى تغذية الشعور بأن الصهيونية هي الامتداد الطبيعي لليهودية . ولكن هذا ليس سبباً كافياً ، لأن نقيد أنفسنا بوهم التمييز بين اليهودية والصهيونية وما يقود اليه من نتائج مضللة .

ويمكن الاشارة الى اكثر من نتيجة مضللة انتهت اليها المؤلفة من جراء هذا التمييز. فعلى سبيل المثال نجدها تخلص الى أن « يهود البلاد العربية بدأوا الآن ، وبشكل متزايد ، يدركون أنهم ، تماماً مثل الفلسطينيين ، كانوا أدوات للصهيونية ، ويدركون أيضاً الآن أن العقيدة الصهيونية ولدت كرد

فعل لاضطهاد اليهود في شرق أوروبا ، ولذلك لم تكن تعنيهم في الشرق الأوسط » . والتساؤل هنا : من أين حصلت المؤلفة على هذه المعلومات ؟! فالمعروف والمؤكد حتى الآن أن اليهود العرب لم يكتفوا باعتناق الصهيونية ، وإنما أخذوا يبذلون جهودهم لاثبات أنهم أكثر صهيونية من اليهود الغربيين . واذا كانت المؤلفة تنظر الى حركات الاحتجاج التي ظهرت في صفوف اليهود الشرقيين في اسرائيل ، فهذه الحركات لا علاقة لها بموقفهم من الصهيونية ، ولم تعلن أي حركة منها موقفاً واحداً ضد الصهيونية ، ولم يصدر عن أي منها ما يدل على ادراك أن الصهيونية عقيدة غربية لا تعني اليهود الشرقيين . فهذه الحركات رفعت صوتها بالاحتجاج فعلاً ، ولكن على تدني الوضع الاجتماعي لليهود الشرقيين . واذا راجعت المؤلفة أرقام التصويت في انتخابات الكنيست العاشر في ٣٠ حزيران / يونيو الماضي ، ربما تفاجأ بأن نسبة الذين صوتوا لصالح بيغن وليكود من اليهود العرب كانت ٦٥ بالمائة ! ومن النتائج المضللة أيضاً التي يقود اليها التمييز بين اليهودية والصهيونية ما ذهبت اليه المؤلفة من القول،إن الفلسطينيين أقرب الى اليهود العرب من اليهود الغربيين !! بل وذهبت الى أبعد من ذلك عندما تمنت ، في الفقرة الاخيرة من الكتاب ، أن « يأتي اليوم الذي يعيش فيه الفلسطينيون واليهود العرب معاً في سلام وأمن في جزء من العالم ينتمون اليه معاً » . هذا التمني يتسق بالطبع مع المنطق الذي تعبر عنه المؤلفة : « ان اليهودية شيء والصهيونية شيء آخر ، وأن كلاً من اليهود والعرب والفلسطينيين ضحايا الحركة الصهيونية » !!

ومع ذلك ، فرغم القصور الذي تنطوي عليه المفاهيم الأساسية التي تأخذ بها المؤلفة ، فلا يسعنا الا أن نعلن امتناننا للمؤلفة على ما بذلته من جهد في سبيل تقديم عمل ينحو الى الموضوعية بعيداً عن إسار الدعايات الصهيونية التي ملأت الغرب في صدد موضوع يهود البلاد العربية □

صدر حديثاً
عن
مركز دراسات الوحدة العربية
اتجاهات الرأي العام العربي
نحو مسألة الوحدة
(دراسة ميدانية)
طبعة ثانية
الدكتور سعد الدين ابراهيم

■ مؤتمرات

ندوة « القضية الفلسطينية والخليج »

(بيروت ، ٢ ـ ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١)

د. غسان سلامة

- ١ -

اثبتت مؤسسة الدراسات الفلسطينية مرة اخرى ، مقدرتها على تنظيم ندوة علمية رصينة ، تميزت إجمالاً بنوعية عالية من المتكلمين ، وبمناخ من النقاش المفيد والحر . وكان ذلك قبيل انعقاد قمة فاس بمدة وجيزة حيث لم تغب القمة عن ذهن المنتدين لحظة ، لا هي ، ولا المبادرة التي كان من الممكن أن تجعل منها منعطفاً مهماً في مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

لكن قدراً من الخيبة ، كان ايضاً من نصيب المنتدين . اذ كان عنوان الندوة ، قد أثار في ذهن اكثر من واحد منهم ، مواضيع وشؤوناً هي في صلب العلاقة بين فلسطين والخليج ، أياً يكن المعنى المرغوب من واو العطف التي تربطهما . وبتحديد ادق ، غابت عن الندوة الدراسات التفصيلية ، التي كان بالامكان توقعها عن مواقف بلدان الخليج الفعلية ، من الصراع في الماضي والحاضر . لقد اشار اكثر من منتد الى مبادرة الامير فهد والى اهمية السعودية . لكن المسألة اشمل من ذلك بكثير ، وبقيت تساؤلات عن حقيقة موقف اكثر من طرف خليجي ، كما عن تأثير الحرب العراقية ـ الايرانية ، وعن امكانات اللجوء الى استخدام سلاح النفط . كل هذه الاسئلة وغيرها بقيت الى حد كبير دون جواب . ولعل أن غياب الخليجيين انفسهم عن الندوة ، كما أن الحذر المشروع من حساسية الاوضاع العربية الرسمية قد يمثل بعضاً من الاسباب وراء هذا الغياب .

في دراسة قيّمة نشرتها **المستقبل العربي** (العدد ٢٦ ، نيسان / ابريل ١٩٨١)، استطاعت روز ماري سعيد زحلان مثلاً ، أن تثبت مدى اهتمام شعوب الخليج ، بتطور المسألة الفلسطينية خلال الثلاثينات من هذا القرن ، بل إن هذا الاهتمام ادى ، في عدد من الحالات الى تجذير المواقف الخليجية من المحتل البريطاني . وحاولنا نحن ، في مكان آخر ، (**السياسة الخارجية السعودية** ، بيروت معهد الانماء العربي ١٩٨٠) أن نحدد مفاصل ما سميناه اشكالية موقف اهم دول الجزيرة العربية ، من الصراع مع اسرائيل ، خلال تتبع سياستها ، بدءاً بمحادثات عبد العزيز مع روزفلت على متن ذلك اليخت الشهير ، وانتهاء بدعوات الجهاد (١٩٨٠) وبطرح المبادرات

السلمية . وقد صدر عن المسألة عدد من الكتابات الاكاديمية المفيدة . لكن هذا الشأن - من التاريخ العربي - ما زال في الاجمال غامضاً ، قابلاً لمزيد من السبر . ولا نخفي اننا كنا ننتظر من الندوة شيئاً ما حول هذا الاتجاه . الم يقل وزير خارجية اسرائيل - ومبادرة فهد في اوجها - إن السعودية تحولت من دولة مساندة الى دولة مواجهة ؟ الم يطرح وزير دفاع اسرائيل باستمرار مبدأ مساهمة اسرائيل الاستراتيجية في الهيمنة الامريكية على الخليج ؟

- ٢ -

لكن اياماً قليلة من المناقشات الحية ، غير قادرة على طرح كل الاسئلة ، فكم بالحري على الاجابة عنها جميعاً . وكان يمكننا اعتبار الندوة ناجحة لو اكتفينا بمداخلات **روبرت برانڤر** ، مدير البرامج الدولية في مؤسسة الامريكان الانتربرايز في واشنطن (وهو احد المعاهد العلمية - السياسية المرتبطة بالحزب الجمهوري الحاكم حالياً) وبما اثارته تلك المداخلات من نقاش . كان برانڤر خلال الندوة حريصاً على توسيع معلوماته ، وعلى بسط افكاره وآرائه في آن معاً فأتت مداخلاته مثيرة للاهتمام الشديد واحياناً ، للاستفزاز .

يرى برانڤر ، أن هناك في الاساس انعداماً في التوازن ، بين واشنطن وموسكو فيما يخص منطقتنا يصوره على الشكل التالي : إن للثانية « سياسة عربية » ، تفتقد اليها الأولى . وبكلام ادق : « إن ميزان القوى في الشرق الاوسط ، بينما هو مبدئياً لمصلحة الولايات المتحدة بسبب طبيعة السلطة المعادية للشيوعية ، في معظم بلدان الوطن العربي ، هو فعلياً في حال من التأرجح المستمر بين الجبارين » . لماذا ؟ لأن واشنطن تمتلك ، من جانب ، اوراقاً ممتازة في المنطقة ، مردها الى توجه معظم السلطات القائمة على المستوى الداخلي ، لكنها من جانب آخر ، غير قادرة على توظيف هذه الاوراق لتحسين موقعها . ومرد ذلك ، برأيه ، الى عدم تمكن الولايات المتحدة حتى الساعة ، من حل مشكلة حق تقرير المصير للفلسطينيين . من هنا ، « فإن افضل ما يمكن لواشنطن الحصول عليه في الظروف الحالية ، هو سياسة امن عربي مستقل ، بينما هي ترى العرب كقوة كبيرة ، قادرة على اضافة بعد جديد جداً الى ميزان القوى الدولي ، محولّة اياه من نظام ثنائي ، الى نظام متعدد الاقطاب يضم (الى جانب الجبارين وهذه القوة العربية) ، مراكز قوى حديثة التكوين في اوروبا الغربية وشرقي آسيا » .

إن في هذا الكلام ، ما يدغدغ العاطفة العربية ، فضرورة الاعتراف بحق تقرير المصير الفلسطيني ، واعتبار العرب قوة عالمية ، ليست بعبارات مألوفة بقلم امريكي . كما أنه ليس من المألوف ، أن يدعو امريكي بلاده الى الاهتمام بالمصالح والحساسيات العربية ، بدءاً بالسعودية منها . بل على عكس ذلك ، تعودنا أن ينظر الينا من واشنطن بشكل أحادي ، كورقة بين الأوراق في صراع الشرق والغرب . وليس هذا بكل شيء ، اذ يرى الكاتب ، في مكان آخر ، أن واشنطن هي المسؤولة عن عزل مصر عن العرب ، وأنها ، ثانياً ، قد أخطأت في ذلك . « لقد كان من الخطأ عزل مصر عن السعودية في مقاربة واشنطن للسلام في الشرق الاوسط . فلو انها اعتمدت على هذين البلدين معاً في صنع استراتيجيتها العربية الذاتية بعد تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، لكانت استطاعت ضم مقدراتهما معاً . إن هذا ، ما زال هدفاً امريكياً . لكن روح كمب ديفيد تناهض هذا الهدف : إن هذا الاندماج (المصري - السعودي) هو بالضرورة مناقض لهدف اسرائيل فصل هذين البلدين ، الواحد عن الآخر » . ويذهب الكاتب الى حد اعتبار كمب ديفيد ، في بعض جوانبها على الأقل ، محاولة اسرائيلية لتأكيد هذا الفصل .

وفي الورقة ايضاً ، بعض من التفسير لإصرار اسرائيل (شارون خصيصاً) على قيام تعاون استراتيجي رسمي امريكي - اسرائيلي

اذ يقول : « لقد أبدت اسرائيل حرجها بسبب تزايد التعاون العسكري الامريكي مع السعودية وحتى مع مصر ، وذلك بسبب كون المسألة الفلسطينية من صلب اهتمامات هذين البلدين».ويذهب الكاتب الى حد اعتبار القصف الاسرائيلي للمفاعل النووي العراقي ولاحياء بيروت « كاشارات اضافية الى تزايد حساسية اسرائيل لأي تعاون امريكي مع الاطراف العربية النافذة » . ويحاول الكاتب باستمرار ، وبنجاح الى حد ما ، فصل مصالح واشنطن عن اهداف تل ابيب ، مركزاً باستمرار على ما يراه « المحورية المتزايدة للمسألة الفلسطينية في السياسة الامريكية » . وفي مجال التاريخ ، يؤكد الكاتب معلومات سابقة عن مدى تجاهل الولايات المتحدة للمسألة الفلسطينية ، حتى جاءت قرارات قمة الرباط سنة ١٩٧٤ تشكّل صفعة عنيفة لها .

غير أن النقطة الاهم على الأرجح ، هي في تحديد الكاتب نظرة واشنطن للفلسطينيين حالياً كالتالي : « انها مترددة بين فكرة اعتبار الفلسطينيين كورقة استراتيجية ممكنة ، وبين النظر لمنظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة ارهابية تدعمها موسكو » . ويتساءل المرء ، الى اي مدى يصف الكاتب هنا الحقيقة بدقة ؟ هل أن هناك في الولايات المتحدة تياراً ، يرى بالفعل أن الفلسطينيين ، يمكن أن يشكّلوا ورقة استراتيجية لصالح واشنطن ؟ وما هي تمثيلية هذا التيار الذي يؤكد الكاتب انتماءه اليه ؟ إن المرء يشعر بأنه أمام رأي اقلّي جداً ، الى حد الانعزال عن كامل التوجه الامريكي الحالي . إن الكاتب يرى امام بلاده الخيارات التالية : (١) التماثل التام مع الموقف الاسرائيلي ؛ (٢) دور محايد بالنسبة للمسألة الفلسطينية ؛ (٣) تعاون امريكي - سوفياتي لحل المشكلة ؛ (٤) علاقات امريكية مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وإنما مع شروط مسبقة ؛ (٥) التماثل التام مع الموقف العربي . ويؤيد الكاتب من هذه الخيارات الرابع منها ، والسبب في ذلك معلن بوضوح : « إن الخيار القاضي بالتعامل مع م . ت . ف سوف يعمل ، في اطار التنافس الامريكي - السوفياتي الطويل المدى ، على منع ميزان القوى الاقليمي من التوجه بحدة نحو موسكو » .

وإن كان لا بد من الايجاز ، لقلنا ، إن ورقة برانڤر ، تشكل الى حد بعيد نوعاً من العقلنة الامريكية،من وجهة نظر امريكية،لجوهرالموقف السعودي الدائم:ان مزيداً من الالتصاق باسرائيل ومن النفي لحقوق الفلسطينيين يفتح امام الاتحاد السوفياتي ابواباً كبيرة في المنطقة . إن هذا نوع من التعامل مع واشنطن بالاستناد الى مصالحها ، وإلى قواعدها . وأياً يكن الموقف من هذا التوجه ، فلا بد للمرء من أن يتعامل مع هكذا نظرة ، ومع احتمالات نموها في اوساط صنع القرار الامريكي باهتمام شديد ومتواصل . ولا بد من تقويم عربي المصدر لما يقوله برانڤر عن تنامي محورية المسألة الفلسطينية في الولايات المتحدة الذي بدا لنا مبالغاً فيه خصوصاً أن الصدف قد شاءت أن نرى - أياماً بعد الاستماع الى برانڤر - جين كيركپاتريك ، مندوبة واشنطن في الامم المتحدة تصرّح بالتالي : « إن موقفنا من مسألة الشرق الاوسط واضح للغاية . إننا لا نستعمل تعبير اراضٍ محتلة ، بل تعبير الضفة الغربية وغزة عن سابق تصميم . ذلك لأننا لا نعتبرهما اراضٍ محتلة ، بل اراضٍ اسرائيلية . فمن حق من يدافع عن نفسه ازاء هجوم عسكري ، أن يحتفظ بالأراضي التي قد يستولي عليها في معرض دفاعه عن نفسه » . طبعاً هناك الف تصريح مناقض . انما اخترنا هذا للتعبير فقط ، عن مدى تشككنا بصحة وصف برانڤر للحال الأمريكية الراهنة .

إزاء هذه الاعتبارات الآنية للغاية ، تعود ورقة **مروان بحيري** للوراء محاولة المقارنة بين موقف الحلف الاطلسي من المسألتين ، ومن علاقتهما في مرحلتين مختلفتين : بدء الخمسينات والآن . والمقارنة مفيدة . فالذي يتابع تصريحات وزيارات الجنرال هيغ مثلاً ، لن يتضرر من تذكر هذه الجملة من مبدأ

ترومان : « في هذه المنطقة من العالم ، عدد من الدول السيّدة ، العضوة في الامم المتحدة . لكنها ليست قوية بالشكل الكافي لا فردياً ولا جماعياً لصد عدوان مسلّح نشنه عليها قوة عظمى » . وتشير الورقة بدقة (وصاحبها بالأساس مؤرخ) الى المناقشات الحية التي اثارتها مشاريع توسيع رقعة الحلف الاطلسي آنذاك (مقارنة بما تثيره اليوم) . ومن الأمور المثيرة للانتباه ، عندما يرى المرء اليوم التيار السلموي في المانيا الغربية ، أن يكون معارضو توسيع الحلف ، ليشمل منطقتنا قد ايّدوا رأيهم ، ايضاً ، بأن امكانية اضعاف الحلف في المانيا ، تستدعي التركيز على مسرح عمليات اوروبا الوسطى . ومن الامور المهمة في التقارير البريطانية آنذاك ايضاً تذكير الامريكيين المستمر بأن علاقة استراتيجية مع اسرائيل ، لن تغنيهم يوماً عن قواعد وتسهيلات على ارض العرب .

وجهة نظر اوروبا الغربية الراهنة قدّمها **ميشال تاتو** ، المعلّق في صحيفة **لوموند** الباريسية ، بتبسيط شديد . فأكد أن فرنسا كانت دائماً طليعية في مواقفها . واتى على ذكر نمو التيار الذي يحاول فصل مصالح واستراتيجية دول اوروبا الغربية عن تلك التي يتابعها الحليف الامريكي . لكن حدود هذا الفصل واضحة في خلاصته وقد جاء فيها : « إن الدول الاوروبية التي كانت الأقرب في مراحل سابقة الى الموقف العربي ، ابدت على ما يبدو الاستعداد لاستعمال القوة في حال وقوع خطر يهدد امداداتها من النفط الخليجي » .

وقد لاحظ **شفيق الحوت** الذي عرض وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية أن هناك تشابهاً متزايداً بين مواقف اوروبا الغربية ومواقف البلدان العربية الخليجية . واكّد أن موقفاً ايجابياً الى حد ما من مبادرة الامير فهد لا يعني ابداً التخلّي عن شروط الحد الأدنى .

وقد استفاد المنتدون طبعاً ، من المداخلات القيمة التي صدرت عن **فرانك بارنابي** الذي بقي طوال عقد ، مديراً لمركز سيبري السويدي لدراسات السلم والحرب ، خصوصاً في المسائل العسكرية التقنية ، او في قضايا الانفاق العسكري . لكن الورقة التي قدّمها كانت عمومية للغاية عن تنافس التسلّح في العالم ولم تتناول المنطقة العربية الا بصفحات خمس قصيرة ، جاءت بدورها عمومية . غير أن المعلومات التفصيلية التي قدّمها عن طائرات الاواكس ، أو عن الدور العسكري المحتمل لاسرائيل في الاستراتيجية الامريكية كانت مهمة .

- ٣ -

ماذا بالمقابل عن الاتحاد السوفياتي ؟ بعد اختتام الندوة باسابيع وزعت ورقة **اوليغ كوفتانوفيتش** ، الذي لم يتمكن من الحضور . في هذه الورقة تأكيد للمبادىء الثلاثة التي ترى فيها موسكو قواعد حل الصراع : « انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة كافة سنة ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية ؛ حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير بما فيه حق انشاء دولته المستقلة ؛ ضمان سيادة وامن كافة دول المنطقة » . ويرى الكاتب تماسكاً تاماً بين هذه المبادىء الثلاثة ، بحيث لا يمكن تنفيذ بعضها دون البعض الآخر. اما المرحلة الحالية ، فإن الكاتب يرى فيها مزيداً من تحول الصراع إلى مسألة اقليمية « بمعنى أن الولايات المتحدة ، تحاول ربط كل النزاعات القائمة والمحتملة في بوتقة واحدة ، وبمعنى أن الصراع العربي ـ الاسرائيلي قد اصبح قضية وطنية للعرب كافة » . ويربط الكاتب بوضوح ، بين تأييد البلدان العربية المتحالفة مع واشنطن للحق الفلسطيني وبين اعتبارات داخلية لقادة تلك البلدان . « فالاستقرار في المنطقة يتأثر مباشرة بشكل تطور الصراع العربي ـ الاسرائيلي » . ومن الصعب القول ، إن هذه الورقة تضيف جديداً خارج التذكير بمقترحات بريجنيف المتعلقة بالمحيط الهندي (والتي عرضت في برلمان نيودلهي في اواخر ١٩٨٠) او تلك الداعية لعقد مؤتمر دولي خاص بالشرق الاوسط بمشاركة سوفياتية وفلسطينية (التي

عرضت في مؤتمر الحزب السادس والعشرين في شباط/ فبراير ١٩٨١) .

من هنا فائدة الورقة التي قدّمها **رشيد الخالدي** عن الموضوع نفسه . يرى الخالدي « أن القيادة السوفياتية تبدو مقتنعة بأن التركيز الامريكي على منطقة الخليج والمحيط الهندي قد سبق التدخل في افغانستان ، والحرب الايرانية ـ العراقية ، وازمة الرهائن والثورة الايرانية والاحداث الأخرى التي يشار اليها كأسباب لهذا التركيز » . بكلام آخر ، ان موسكو ترى ، هي الأخرى ، أنها في موقع الرد ، لا في موقع المبادرة ازاء التطورات الحاصلة في المنطقة . ولا يبدو أن الكاتب يذهب فعلياً في منحى نقد هذه النظرة ، بل إنه يضيف عليها تأكيداً بأن حاجة الاتحاد السوفياتي لنفط الخليج ، هي مجرد « اسطورة » . لكن المرء يبقى قادراً على القول إن نفط الخليج ، قد لا يكون ضرورياً للاقتصاد السوفياتي المباشر . إلا أن هذا النفط ، قد اكتسب اهمية استراتيجية كبيرة ، بشكل يصعب على اي قوة كبرى ساعية الى تركيز صورتها كقوة كبرى ، الا أن تأخذها بعين الاعتبار ، إن لم يكن من حيث اهميتها المباشرة ، فمن حيث اهميتها للطرف الآخر . بتبسيط شديد : إن نفط الخليج فائق الاهمية بالنسبة لموسكو لأنه فائق الاهمية بالنسبة للغرب ، ولأن التنافس الدولي يقضي بمحاولة قضم الاوراق التي يملكها الطرف الآخر .

غير أن ورقة الخالدي ضمت ، برأينا افضل عرض (حتى الساعة) لردود الفعل العربية على مقترحات بريجنيف ، كما أن فيها محاولة تفسير جديرة بالاهتمام للموقف الكويتي من موسكو . وقد يؤخذ على هذا العرض فقط تسرّعه في اعتبار العراق قوة مشرقية ، لا علاقة لها مباشرة بالمسائل الخليجية . أما الجزء الأخير من الورقة فهو يحاول تفحص مدى ارتباط فلسطين بالخليج في المنظار السوفياتي . ويرى الكاتب في هذا المجال ، أن « أقلمة » الصراعات التي تحدث عنها كوفتانوفيتش هي بالتحديد من اهداف الاتحاد السوفياتي ، « فكما تحاول الولايات المتحدة، بالنظر الى حساسية موقفها من الصراع العربي ـ الاسرائيلي بمقابل علاقاتها مع العرب ، فصل هذا الصراع عن القضايا الأخرى كمسألة الخليج مثلاً ، فإن من مصلحة الاتحاد السوفياتي النظر اليهما معاً ، خصوصاً من قبل العرب » . ويخلص الكاتب من ذلك الى أن موسكو قد تحوّلت الى الدعوة المستمرة لمزيد من التضامن ، لا بل الى الوحدة بين العرب . فمصلحتها هي في ربط القضايا ، كما مصلحة واشنطن في فصلها . ولا يخفى طبعاً التناقض بين هذه النظرة وتلك التي عبّر عنها برانثر باصراره على اعادة بناء حلف مصري ـ سعودي . هل أن اسرائيل هي اليوم العقبة الوحيدة امام مزيد من التضامن العربي ؟

- ٤ -

قد تكون المداخلة الوحيدة التي اعطت واو العطف الجمع بين فلسطين والخليج حقها ، هي تلك التي قام بها **كميل منصور** في ورقة تعج بالملاحظات المثيرة للتفكير . لقد حاول الكاتب ، ونجح الى حد بعيد في تحديد المفاصل العملياتية للعلاقة بين المسألتين ، وكان مقنعاً في الاجمال . اعتمد منصور على مناقشات احدى لجان الكونغرس الامريكي للتأكيد ، بادىء ذي بدء بأن هذه العلاقة ، ليست من صنع العرب ، ولا من الامور المستحدثة . ومن اكثر الامور دلالة على ذلك ، قول مسؤول امريكي سنة ١٩٥٢ : « كنت هناك خلال الخريف الماضي ... إن خط التابلاين الذي ينقل عبره ٤٠ الف طن يومياً من النفط الى اوروبا ، يقع على مرمى الحجر من احد مخيمات اللاجئين . إن قرر هؤلاء القيام بشيء ما ، فقد نفقد التابلاين . إن هؤلاء الناس ، لقادرون على الاضرار بمصالحنا ، إن لم نقم بشيء ما من أجلهم » .

بعدها يحاول الكاتب تحديد تصورين للعلاقة : التصور الشعبي ، وتصوّر الانظمة

القائمة . عن الأول هو يعطي صورة قد تبدو بعض الشيء مبالغة في زهوها ، اذ يرى أن شعوب المشرق متمسكة بوحدة العرب ، وبخط عدم الانحياز بين الشرق والغرب ، وبالسيادة العربية على الموارد الطبيعية بما فيها النفط ... والواقع أن هذه الصورة تمثل الى حد بعيد ، ما يمكن تسميته بقواعد « الخط الوطني العربي » الذي كان طبعاً اكثر وضوحاً بكثير في الستينات ، مما هو عليه اليوم . ودون أن نناقش سمات هذا الخط ، لا بد لنا من التوقف اكثر من الكاتب امام مسألة انتشار هذا الخط فعلياً في المرحلة الحالية . بكلمة ، نرى أن هذا التصوير لا يأخذ كما يجب بعين الاعتبار إنحسار « الخط الوطني » وقيام اهتمامات اخرى لها صفة محلية . كما لا بد من أن تكون التيارات الاسلامية ، على اختلافها ، قد عدّلت في بعض المفاهيم التي يعتبرها منصور من المسلّمات الشعبية . وقد ضيّقت اشكال الحروب الأهلية المحلية ، في لبنان وخارجه ، أفق العاملين في الشأن السياسي ، الى حد بدا معه الخط الذي يرسمه منصور ، اكثر تمزقاً في الواقع . وقد لمس الكاتب هذا التراجع بعض الشيء حين رأى أن شرعية الأنظمة الحاكمة ، تقوم على قواعد ثلاث : إحترام التعطش نحو الديمقراطية لدى شعوبها؛ والتوجه الوحدوي في الرأي العام ؛ وامكانية ردود فعل من قبل مجمل النظام العربي . ويرى الكاتب انه ، من ناحية عملياتية ، يبدو التوجه الوحدوي في معظم الأحيان طاغياً كوسيلة غير مباشرة للتعويض عن عدم مقدرة الأنظمة الرد ايجابياً على التطلعات الديمقراطية .

أما تصور الأنظمة لهذه العلاقة ، فقد بدا لنا ، في كتابة منصور ، واقعياً وسقنعاً ، ولو أنه حصر اهتمامه بالمشرق دون المغرب . يرى الكاتب في الأساس ، أن تعاظم دور النفط الخليجي في الصراع ، مرتبط بشكل وثيق بهشاشة الموقف العسكري العربي الراهن . ولا بد لنا من أن نقتبس من ورقة الكاتب هذه الملاحظة : « إن الفراغ الذي يسبّبه الجمود القائم في شأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي وغياب خيار عسكري عربي ، لا يمكن ملؤه ، الا من خلال النشاط الديبلوماسي الذي قد تقوم به دول النفط . إن المنحى اللاعسكري (الراهن للصراع) يضفي دوراً اساسياً على انظمة الخليج ، بما انه ينظر اليها على أنها الوحيدة القادرة على القيام بشيء ما . لكنه يصعب على هذه الانظمة تحمّل تلك المسؤولية ، وهشاشتها تبدو بصورة اوضح لأن المكاسب التي قد يتم الحصول عليها عن طريق الديبلوماسية هي مجرد سراب ، وهي ، على الأقل ، صعبة المنال في اي حال » . وفي الورقة ، الى جانب ذلك ، معالجة دقيقة لمدى حاجة الأنظمة النفطية داخلياً الى الشرعية التي تقدّمها لها علاقة غير عدائية مع دول المواجهة .

ويحاول الكاتب في الجزء الثاني من ورقته تطبيق هذه الاعتبارات العامة على دراسة حالة محددة هي ما سمّي « بأزمة الصواريخ السورية » في ربيع ١٩٨١ . والورقة تتضمن ، على حد علمنا ، التحليل الأكثر دقة لهذه الأزمة التي دفعت موسكو والرياض الى تأييد دمشق في الآن نفسه . ويقول منصور في هذا الصدد : « لقد كان الاتحاد السوفياتي والمملكة العربية السعودية يدعمان سورية لأسباب متناقضة ظاهرياً : الاول للحفاظ على مواقعه ، ومنع الولايات المتحدة من توسيع رقعة نفوذها في المنطقة ، والثانية لمنع نمو النفوذ السوفياتي » . ويحدد منصور اشكالية الموقع السعودي كالتالي : « ولو ان السعوديين يخافون « النشاط الشيوعي » ، الا انهم غير قادرين على انتقاد السوفيات لدعمهم الموقف العربي ، او السوريين ، لطلبهم مساعدة عسكرية سوفياتية » .

وإن كان من تحفظ جانبي في هذا المجال ، هو في الاستعمال الذي لا يخلو من الحياء للتحليل المنظومي للعلاقات في المنطقة . يرى منصور ، أن المنطقة العربية تعمل كنظام اقليمي مستقل نسبياً ومعقد للغاية . هذا

النظام ، ككل نظام ، له قلب وله ضاحية . وهو يرى مثلاً في مبادرة فهد مثالاً على انتقال الضواحي الى موقع القلب من النظام . وبرأينا أن هذه البدايات من التحليل المنظومي كان بالامكان تطويرها بحيث يعاد تنسيق كامل أفكار البحث من خلالها .

وتكمّل ورقة **الياس شوفاني** اراء منصور ، اذ هي تركّز على التنافس الاسرائيلي ـ السعودي في الولايات المتحدة وازاءها .. ويعتقد الكاتب أن الادارة الامريكية الحالية تحاول تنفيذ « مبدأ كارتر » على الأرض ، اي انشاء تحالف استراتيجي خليجي معاد للسوفيات . إن هذا المشروع يجعل ، برأيه ، السعودية في محور الاهتمام الامريكي ، بينما تسعى اسرائيل جاهدة ، للانخراط في التحالف . إن الورقة الاساسية بيد تل ابيب ، بالنظر الى فشل المؤسسات الصهيونية النسبي ، هو جهازها العسكري الذي كان له ، منذ الاساس ، دوران متكاملان : « حماية المستوطنات من جهة ، وتقديم خدمات لمراكز الغرب الامبريالية من جهة اخرى » . ويرى الكاتب أن حاجة الغرب لقوة عسكرية محلية فعلية ، وتوافر الجهاز الاسرائيلي العالي التدريب ، التقيا لخلق تحالف فعلي قبل أن يعلن عنه رسمياً . ويرى الكاتب ، أن هدف اسرائيل الاساسي ، هو أن يكون لها هي موقع وليس لغيرها ، ضمن التركيبة العسكرية ـ السياسية التي تحاول واشنطن فرضها على المنطقة . ويضيف أن السنوات الماضية شهدت محاولات اسرائيلية حثيثة ، وبالنهاية ناجحة لمنع مصر من أن تكون محاور واشنطن الاساسي في المنطقة ، اي لتحجيم الدور المصري الى حدوده الدنيا . واليوم تجدد تل ابيب جهودها لمعاودة الكرة ، فيما يخص الدور السعودي ، بحيث تحتل هي موقع الصدارة ، ويتحول موقع الرياض الى رديف هامشي قدر الامكان في الاستراتيجية الامريكية . من هنا ، فإن الاعلان عن « التعاون الاستراتيجي » بين واشنطن وتل ابيب خلال صيف ١٩٨١ هو برأي الكاتب اقرار امريكي باسبقية تل ابيب على الاطراف الاقليمية الأخرى . وقد اعطى شوفاني بعدها صورة موثقة عن النقاش الذي يثيره هذا التطور في اسرائيل ، معدداً الحجج التي سيستعملها مؤيدو الاتفاق ومعارضوه . وتوقع (وقد تحقق ذلك) نجاح حكومة بيغن في تمرير المشروع في الكنيست دون عقبات . غير أن الاتفاق النهائي الذي تم توقيعه بين كل من واشنطن وتل ابيب في مطلع كانون الأول / ديسمبر يبدو اقل اهمية مما توقعه شوفاني .

وعالجت ورقتان المسألة الاقتصادية بشقيها النفطي والمالي وقد كان العرض جزئياً بعض الشيء . غير أنه ينبغي التنويه بورقة **بيار ترزيان** عن النفط وقد حوت عدداً من المعلومات المهمة وانتهت بنقد قاس لسياسة الرياض النفطية . ويرى الباحث ، أن النشاط التنقيبي الهائل الجاري حالياً في الولايات المتحدة (سنة ١٩٨١ ، تقدر الآبار المحفورة بـ ٧٥ الفاً) الى جانب بعض العناصر الأخرى ، سوف يؤدي الى انخفاض حجم الواردات الامريكية من النفط من ٦,٣ مليون برميل في اليوم سنة ١٩٨٠ الى ٤,٨ مليون سنة ١٩٩٠ و ١,٢ مليون سنة ٢٠٠٠ . والجدير بالذكر ، أن هذا الحجم انخفض بمعدّل ٢,٣ مليون برميل يومياً بين ١٩٧٧ و ١٩٨٠ . هناك بالفعل موجة عارمة بالتفاؤل ، في اوساط الغرب ، حول علاقته المستقبلية بالدول المنتجة للنفط ، تؤكده الورقة وانطباعاتنا . وقد ادى انتخاب ريغان الى تضييق رقعة مناورة المنتجين ، اذ تحسنت علاقة الادارة الحالية بالشركات الكبرى والمصارف ، كما لم تكن عليه يوماً . وهذا مهم ، إن تذكرنا على الأقل ، أن مدة الادارة الحالية تنتهي في مطلع ١٩٨٥ ، وهي السنة التي يعتبرها معظم المراقبين بداية تحسّن الموقع الامريكي مجدداً في المجال النفطي . هذا ، ويؤكد الكاتب انطباع الخالدي بأن لا حاجة

سوفياتية لنفط الخليج ويقول : « من المتوقع أن يبقى الوضع الراهن في علاقات النفط بين الاتحاد السوفياتي والخليج على ما هو عليه . وقد تقوم موسكو بشراء بعض كميات النفط احياناً من خلال عقود مقايضة ، او عمليات مثلثة او لدعم احد حلفائها نفطياً ... إن الاتحاد السوفياتي سوف يبقى مكتفياً ذاتياً من النفط على الأقل وربما مصدّراً له » . لكن هذا التحليل الصحيح على الأرجح ، لا يأخذ بعين الاعتبار مرة اخرى بشكل كافٍ اهمية النفط كسلعة استراتيجية ، لا بد لأي دولة كبرى أن تحاول لعب دور ما في مسارها من التنقيب للنقل والتكرير فالتوزيع . ويبرز دور النفط الستراتيجي بوضوح من ورقة الكاتب نفسه ، الذي يؤكد بأن حاجة واشنطن لنفط الخليج في طور الهبوط ، وحاجة موسكو له تكاد تكون معدومة . لكن الكاتب محق في تأكيده « ان ليس هناك من هو بحاجة لنفط الخليج بقدر الخليج نفسه » . وفي هذا السياق ، ينطلق الكاتب في تحليل نقدي للغاية لسياسة الرياض النفطية ، الى حد التأكيد ، بأن المملكة قد خسرت من جراء سياستها ما يقارب العشرين مليار دولار من العائدات ، في الفترة الممتدة من مطلع ١٩٧٧ الى منتصف ١٩٨١ فحسب .

الورقة الثانية في الشأن الاقتصادي قدّمها **ميشال بابا يافاكيس** ، وهو باحث يوناني ، إلا أنها جاءت مخيبة للآمال بعض الشيء ، اذ اكتفت بوصف موثق الى حد بعيد ، للمصالح الاقتصادية الغربية في المنطقة ، دون الولوج الى الجانب الحركي من هذه العلاقة . غير أنه من المفيد التذكير ببعض عناصر هذا الوصف في المجال التجاري غداة الهبّة النفطية : انهيار موقع الاتحاد السوفياتي تجارياً في المنطقة ، تدهور احوال المبادلات التجارية بين البلدان العربية ، تراجع التجارة مع الدول النامية ، ودخول دول طموحة للسوق العربية مثل رومانيا واسبانيا واليونان . لكن الورقة تبقى دون التحليل ، في مجال عرض الارقام المسطّحة ، والتعليق عليها . هذا وقد قام الكاتب بجهد اضافي في عرضه الشفوي . غير أن معرفته بالاوضاع الاقتصادية العربية بدت ، في الأحسن ، غير كافية .

في شأن متقارب ، قدّم **محمد الرميحي** ورقة للندوة بعنوان « عناصر التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الخليج خلال الثمانينات » . وقد حاول في الفقرات الاخيرة من الورقة معالجة العلاقة بين فلسطين والخليج. وهو يرى أن دول الخليج تسعى بنشاط لحل القضية الفلسطينية بصورة مقبولة للفلسطينيين ولاسرائيل معاً ، وذلك بهدف تنسيق سياستها الاقليمية المعادية لاسرائيل مع سياستها الدولية التي تلتقي مع اسرائيل ضمن محور امريكي واحد . من هنا هذه الجملة المثيرة للتفكير : « إن منطقة الخليج هي في الآن نفسه موطىء ضغط من اجل الفلسطينيين ووسيلة ضغط عليهم للقبول بحل ما » . غير أن الكاتب لا يرى ان للفلسطينيين المقيمين في الخليج دوراً مستقبلياً مباشراً في التغيير الاجتماعي - السياسي ، او كطرف في الصراعات الداخلية التي يمكن أن تنشب في بلدان الخليج .

لقد بدت قضية فلسطين في هذه الندوة الحية والممتعة ، امراً شديد التعقيد ، وبرزت ، في مقابل محاولات فصلها كقضية محلية - سياسية - انسانية ، نقطة التقاء لعديد من الصراعات الاقليمية والدولية المستعصية . ففي صراع العرب مع اسرائيل ، وعلى الرغم ممّا حصل في ايران ، وما قد يحصل هنا وهناك ، محور لقاء المشرق العربي والاسلامي بالغرب ، وهو لقاء ما زال حتى الساعة ، في جوهره صدامياً ، بحيث تبدو اشكال التعاون وحفلات الحوار خارجه ، تافهة في معظم الأحيان . غير أن هذه الندوة ابرزت تطوراً مهماً يجب التوقف عنده ، وهو تحمّل عدد من اطراف المنطقة لمسؤوليات كانت تأبى الاقرار بها او حتى مسّها . فإن اسرائيل ، من جهة ، وبقيادة

بيغن ـ شارون تذهب حالياً في منحى التركيز على دورها كشرطي محلي في مصلحة واشنطن وتبدي الاستعداد بل الرغبة في زج ماكينتها العسكرية في اي معركة لها بالخليج . ومن ناحية أخرى ، فإن بلدان الخليج والسعودية في طليعتها ، وبعد تلكؤ طويل ، بدت اكثر ميلاً للمبادرة بايجاد حل للصراع يحمل اسمها . إن في سياسة الطرفين ، دون شك،إقراراً بمدى ترابط أمن المنطقة . وقد جاءت احداث ، مثل ضرب المفاعل النووي العراقي ، وتحليق الطائرات الاسرائيلية في الاجواء السعودية ، وجولة شارون في عدد من الدول الافريقية ، لتثبت معاً ، ان تل ابيب ، غير ناوية في المرحلة الحالية على أي تمييز بين دول مواجهة ودول مساندة، بين مشرق ومغرب ، بين متطرف ومعتدل . إن اللحظة التاريخية الراهنة التي قد تحمل في ثناياها امكانات فعلية لقيام قوة عربية قادرة كونها متحدة ، هي في غير مصلحة اسرائيل . في حين اسرائيل عازمة، على ما يبدو ، وقادرة ، على تضييع هذه اللحظة على العرب . فليكف هؤلاء ، بفرقتهم ، عن مساعدتها !□

صدر حديثاً
عن

مركز دراسات الوحدة العربية

التصور القومي العربي
في فكر جمال عبد الناصر
(١٩٥٢ - ١٩٧٠)

(دراسة في علم المفردات والدلالة)

الدكتورة مارلين نصر

مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

(نيروبي - كينيا ١٠ - ٢١ / ٨ / ١٩٨١)

محمد عبد الوهاب

المقدمـــة

خلال العقدين المنصرمين منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة ، في روما عام ١٩٦١ ، حدثت تغييرات كبيرة في مجال عرض الطاقة واستخدامها واحتمالاتها المقبلة . ففي ذلك التاريخ ، قررت الامم المتحدة استطلاع « مدى التطوّر التكنولوجي State- of- the- Art » فيما يتعلق بمصادر الطاقة التي يمكن أن تصبح بدائل للنفط . اذ اصبح من الواضح أنه في وقت ما في المستقبل ، سيتعيّن التقليل من النمو السريع في استهلاك النفط على النطاق العالمي ، حيث لا يمكن مواصلة هذا النمو المتضاعف الى ما لا نهاية .

وقبل أن ينقضي عقد السبعينات ، تبيّن ، أن موارد الطاقة التقليدية ، اخذت تستنفد استنفاداً سريعاً ، وأن الفترة الوجيزة نسبياً ، التي شهدت الطاقة الرخيصة قد انتهت . كما وأن مشاكل الطاقة تهدّد بالقاء عبء بالغ الثقل على البلدان النامية ، ولا سيما على القطاعات التقليدية من اقتصاداتها . من أجل ذلك على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات سريعة نسبياً للتحوّل الى انماط جديدة من الطاقة .

أولاً : دوافع عقد المؤتمر

إن هذا المؤتمر هو اول مؤتمر حكومي دولي رئيسي يتناول الجوانب التقنية والعلمية والاقتصادية والسياسية المتصلة بمجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ؛ بغية التوصل الى برنامج عمل محدّد يسترشد به المجتمع الدولي ، من اجل تحقيق مصالح البلدان النامية ، التي لا تنعم بمصادر الطاقة التقليدية . ويمكن بيان ضخامة مشكلة الطاقة ، ودرجة الحاحها على النحو التالي :

(١) إن النفط سيظل عنصراً هاماً في ميدان الطاقة الى وقت يتجاوز عام ٢٠٠٠ ، وعليه فإن على الحكومات أن تتبع سياسات جديدة في مجال حفظ الطاقة وترشيد الاستهلاك وتحسين فعالية استخدامها وزيادة الاستثمار ، في مجال مصادر الطاقة غير التقليدية .

(٢) سيتعين على البلدان النامية ، من أجل تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية - الاجتماعية فيها ، أن تزيد حصتها من امدادات الطاقة العالمية بما في ذلك النفط ، إذ أن من المتوقع ، أن يزيد الاستخدام التجاري للطاقة خلال العقدين المقبلين بعامل ١,٣ في البلدان الصناعية . وإذا ما

أريد تحقيق مستويات معقولة من النمو الاقتصادي ، فلا بد من زيادة استهلاك الطاقة في البلدان النامية بعامل يبلغ حوالى ثلاثة اضعاف على الأقل .

(٣) إن افتقار معظم البلدان النامية للقدرة على الاستثمار لتطوير مواردها التقليدية الخاصة ، او عدم توفر مثل هذه الموارد فيها ، قد زاد زيادة كبيرة من اعتماد البلدان النامية على الطاقة المستوردة . وسيستمر اعتماد هذه البلدان على الطاقة المستوردة ما لم تبذل جهوداً مكثفة لزيادة الطاقة المستخرجة من مواردها التقليدية وغير التقليدية . وأن من المرجح أن تزداد حدّة حالات الاختلال في موازين المدفوعات ، والمعاناة الاقتصادية ، التي تتّسم بها فعلاً عملية انتقال العديد من البلدان الى حالة اكثر واقعية للطاقة نتيجة عدم وجود تدابير دولية في المجالات الاقتصادية والمالية لتوفير الدعم المالي الكافي على المدى الطويل من اجل تيسير عملية التكيّف .

(٤) تتمثل مشاكل الطاقة في العديد من البلدان النامية ، في اعتمادها الكبير على طاقة حيوانات الجر وخشب الوقود . وتقدّر نسبة هذين المصدرين ، الى مجموع الاستهلاك العالمي من الطاقة بحوالى ١٠ بالمائة ، ولكن الأهم من ذلك ، هو أن هذين المصدرين هما موردان رئيسيان للطاقة ، في القطاعات التقليدية بالبلدان النامية ، حيث يعيش ما يقرب من نصف الجنس البشري . وبالنظر الى ازدياد الاعتماد على النفط عموماً ، لم يبذل سوى جهد ضئيل لتحسين كفاءة الانتاج والاستخدام النهائي للمصادر التقليدية للطاقة المتجددة ، كالخشب والمخلّفات الزراعية والحيوانية . اما الزيادة في الطلب على الطاقة ، بالاضافة الى الصعوبات التي تكتنف عملية التحوّل الى الوقود التجاري ، فقد أدّت الى زيادة سرعة تدهور واستنزاف الموارد الطبيعية وتآكل الغابات ، لتلبية الحاجات من خشب الوقود .

(٥) وبغية مواجهة الضغوط ، اذا ما استمر العالم في الاعتماد على الهياكل السائدة لعرض الطاقة ، فإنه ينبغي وضع تدابير تفي بتطوير مصادر الطاقة الرئيسية البديلة . فحتى الآن لا تعتبر السياسات الوطنية ولا الجهود التعاونية الدولية على المستوى المطلوب لاحداث التغييرات العالمية اللازمة ، ذلك لأن التخطيط والتمويل وتحديد الاولويات والتقبّل الاجتماعي والتشاور كلّها امور تستغرق بعض الوقت ، ومن ثم هناك ضرورة ملحّة للقرارات السياسية المطلوبة لاستخدام الطاقة البديلة . ويذكر أن العديد من هذه المصادر ، بسبب طابعها اللامركزي ، قابل للتطبيق بسهولة في المناطق الريفية ، حيث لا يزال يعيش نصف سكان العالم .

وعليه فإن التحدّي الرئيسي الذي سيواجه الجنس البشري في السنوات المقبلة يتمثل في انتهاج سلسلة متماسكة من السياسات على الصعد الوطنية والاقليمية والعالمية خلال فترة الانتقال من أساس الطاقة المحدود في الوقت الحاضر الى هيكل للعرض والطلب بالنسبة للطاقة يكون اكثر قابلية للاستمرار واكثر تنوعاً . ومن الواضح أن هذه الفترة الانتقالية حرجة خصوصاً بالنسبة للبلدان النامية . ويتمثّل هذا التحدّي ، في الامد البعيد بالتعجيل في الانتقال من النفط الى مصادر اخرى للطاقة دون التضحية باهداف التنمية الخاصة بالبلدان النامية والمتقدمة على حد سواء .

إن هذه الاعتبارات ، هي التي دفعت الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٧٨ الى اتّخاذ قرار بالدعوة الى عقد مؤتمر الأمم المتحدة ، المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (قرار الجمعية العامة المرقم ٣٣ / ١٤٨ في ٢٠ / ١٢ / ١٩٧٨) ، كمبادرة من عدة مبادرات اتخذتها الامم المتحدة في السنوات الأخيرة للنظر في الجوانب الكثيرة التي ينطوي عليها عرض الطاقة واستخدامها مستقبلاً في جميع ارجاء العالم ، وفي الحاجة الى التحوّل الى انماط جديدة من الطاقة

ثانياً : الاجتماعات التمهيدية التي سبقت عقد المؤتمر

لقد ركزت الأعمال التحضيرية للمؤتمر على بحث طبيعة التحوّل الى انماط جديدة من الطاقة مع تركيز خاص على مشاكل وحاجات البلدان النامية من منطلق النظر الى سياسة الطاقة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية القومية . وعلى الرغم من أن الاجتماعات التمهيدية ، قد بحثت تقارير اللجان الفنية والخبراء حول احتمالات ومساهمات الأربعة عشر مصدراً للطاقة الجديدة والمتجددة (الطاقة الشمسية ، والطاقة الحرارية الأرضية ، وطاقة الرياح ، وطاقة المد والجزر ، وطاقة امواج المحيطات ، وطاقة التدرج الحراري للمحيطات ، وتحويل الكتلة الحيوية ، وطاقة خشب الوقود والفحم النباتي وفحم المستنقعات ، وطاقة حيوانات الجر ، والزيت الحجري ، ورمال القار ، والطاقة الكهربائية ـ المائية) فإن المناقشات انصبّت على خمس نقاط رئيسية هي :

(١) زيادة الوعي والتفهّم العامين بالحاجة الى تحوّل عالمي في مجال الطاقة .

(٢) زيادة المعرفة بما هو متاح لحكومات مختلف البلدان من موارد وتكنولوجيات واستراتيجيات الطاقة .

(٣) تحديد الحاجات في الأجل القصير (ولا سيما الحاجات المتصلة بازمة خشب الوقود في البلدان النامية) والبحث والتطوير للاجل الطويل فيما يتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

(٤) تنشيط التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيات الجديدة .

(٥) تشجيع ايجاد استجابة منسقة كبيرة من جانب منظومة الأمم المتحدة .

وعلى الرغم من أن الاجتماعات التمهيدية التي سبقت المؤتمر ، قد عالجت قضايا الطاقة البديلة ، التي يمكن أن تساهم في موازين الطاقة للبلدان النامية والمتقدمة ، فإن قرار الجمعية العامة الآنف الذكر ، قد طلب من المؤتمر أن يبحث بشكل خاص « مشاكل الطاقة في البلدان النامية » . ويذكر أن غالبية هذه الدول تعتمد بشكل كبير على استيراد الطاقة . فمن اصل ١٣٣ بلداً من مجموع البلدان النامية ، فإن ٩٠ منها لا يمتلك اي نفط وإن ١٣ منها يعتمد على استيراد قرابة ٥٠ بالمائة من حاجاته النفطية . وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي ، فإن مجموع العجز في موازين مدفوعات الاقطار النامية قد ارتفع من ٧ مليار دولار عام ١٩٧٠ الى ٩٧ مليار دولار عام ١٩٨١.

ومن الطبيعي أن تختلف قضايا وتطبيقات كل من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الأربعة عشر ، من مصدر الى آخر ، ومن بلد الى آخر . ففي بعض الاحيان ، تكاد المسألة أن تكون قضية الحفاظ على الطاقة وترشيد الاستهلاك . وبالنسبة للألفي مليون من البشر الذين يقطنون الاحياء الريفية في البلاد النامية ، فإن خشب الوقود والمخلفات الزراعية والحيوانية هو النوع السائد للطاقة . ويعتقد الخبراء ، أنه اذا ما استخدمت الكتلة الاحيائية لاستخراج الميثان ، فإن هذا سيوفر ما يساوي ١٠ بالمائة من استخدام العالم للطاقة . وتوجد حالياً بدائل للطاقة ، مثل الطاقة الشمسية ، وبالفعل اثبتت التجارب امكانية استخداماتها المتميزة بالنظافة ، ولكن لا بد من القيام بمزيد من البحوث والتجارب لتخفيض كلفة استخدامها قياساً بكلفة الوقود الاحفوري . اما طاقة الرياح التي يرجع استخدامها الى عصور قدماء الصينيين والفرس والفراعنة ، إذ يعتقد الخبراء أن امكانية استخدامها حاليا وخصوصاً في المناطق الريفية والنائية ، قد تلعب دوراً رئيسياً في اشباع حاجات السكان الريفيين .

ثالثاً : افتتاح المؤتمر والمناقشات العامة

أشار الأمين العام للامم المتحدة في كلمته

الافتتاحية الى أهمية المؤتمر دولياً ، حيث ولأول مرة تجتمع وفود دول العالم للبدء في مساع مشتركة لضمان امدادات وتنويع مصادر الطاقة للمستقبل ، وبغية ايجاد ارضية صلبة للتطور الاقتصادي . واردف يقول : « بأن فترة الانتقال الى عصر جديد للطاقة يعني توسيع وتنويع عرض الطاقة الحالي ، واستخدام المصادر البديلة المتاحة من اجل تقليص الاعتماد على النفط والغاز » . كما أشار ايضاً الى ضرورة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وتحقيق التكيّف الهيكلي الدولي لضمان نصيب عادل ومتساو لكل دولة الى الطاقة . اما رئيس جمهورية كينيا فقد حذّر الدول المتقدمة ، من حل مشاكلها ، في عزلة عن الدول النامية ، حيث ان ازمة الطاقة تتطلب جهوداً جماعية على الصعيد الدولي . وبعدما نوّه بمساعدات (الأوبيك) السخية الى البلدان النامية دعا المؤتمر الى ابتكار الطرق والوسائل لاستخدام الطاقات الجديدة والمتجددة لخير البشرية كلها . ثم جاء دور رئيسة وزراء الهند فدعت الى معالجة ازمة الطاقة برمتها ؛ وذلك لأن مسألة بقاء وتطور الجنس البشري لا يمكن أن يعالج بمعزل عن القضايا الأخرى . وبعدما أشارت الى معاناة الاقطار النامية من ارتفاع كلفة الطاقة واسعار السلع المصنّعة المستوردة من الدول الصناعية ،واضافت تقول : « إن حالة القلق والاضطرابات التي يعيشها عالمنا اليوم ، يرجع الى التنافس على استنزاف ما يتوفر من الوقود الاحفوري ، والى تراكم المعدات العسكرية الحديثة المستهلكة للطاقة بكميات كبيرة » .

أما رئيس وزراء جامايكا فقال : « إن اقتصادات الاقطار النامية المستوردة للنفط قد ضربت بـ « قنابل نووية مالية » حيث تتدهور اقتصادات الاقطار النامية بفعل الارتفاع المستمر في كلفة الوقود » . واقترح ، في معرض حديثه عن توطيد تطبيقات الطاقات الجديدة والمتجددة ، تشكيل مركز لبحوث الطاقات البديلة . ودعا رئيس وزراء السويد ، الى اجراء تغيير جذري في حقل الطاقة بغية تقليص نسبة استهلاك النفط ولكي تقوم الطاقات البديلة بدور اكبر في عرض الطاقة . واردف قائلاً : « إن الانشطة العسكرية في العالم تستهلك ضعف ما تستهلكه اقطار القارة الافريقية كافة من الطاقة سنوياً » . وفي معرض حديثه عن أهمية دور العوامل البيئية في تطبيقات الطاقة ، قال : « إن بلاده تخطط لانهاء مفاعلها الذرية في استخدامات الطاقة عام ٢٠١٠ ، حيث أن قضايا نزع السلاح والمحافظة على البيئة والطاقة كلها امور متشابكة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر » .

رابعاً : المفاوضات في المؤتمر

خلال الدورة التحضيرية الرابعة للمؤتمر (نيويورك ، ٨ ـ ٢٧ / ٦ / ٨١) نوقشت مسودة « منهاج العمل » وظهرت نقاط خلاف شديدة بين مجموعة الـ ٧٧ من ناحية ومجموعة الدول الصناعية الغربية والكتلة الشرقية من ناحية أخرى . ورغم أن الدورة التحضيرية قد نجحت الى حد ما في الاتفاق على الصيغة النهائية لمنهاج العمل ، فإن العديد من القضايا ظلت معلّقة وكانت مدار مفاوضات بين الجانبين في نيروبي وأهمها :

(١) موضوع الترتيبات المؤسسية

اكّدت مجموعة الـ ٧٧ ، على ضرورة توفير الاجهزة المؤسسية لضمان الحشد الفعّال ، وتنسيق الموارد الضرورية لتطوير وتطبيق موارد الطاقة الجديدة والمتجددة لتنفيذ بنود ومقررات « منهاج العمل » . كما وطلبت ـ وبموجب اقتراح ـ أن تشكل لجنة حكومية مشتركة عضويتها مفتوحة امام اعضاء الأمم المتحدة كافة مهمتها توجيه ورصد تنفيذ تطبيقات الطاقة الجديدة والمتجددة على أن تجتمع اللجنة الحكومية المشتركة المزمع انشاؤها مرة واحدة كل سنة حيث ترفع تقريراً الى الجمعية العامة مباشرة وبدورها تعالج بقية منظومات الأمم المتحدة بغية تنفيذ القرارات ورفع التوصيات الى الحكومات . أما الولايات المتحدة ، فقد اقترحت على الجمعية

العامة أن تؤلف لجنة ، ضمن لجنة الموارد الطبيعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تنيط بها مسؤولية اللجنة الحكومية المشتركة على أن تجتمع مرة واحدة كل سنتين لهذا الغرض ورفع تقاريرها عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الى الجمعية العامة .

ويلاحظ أن نقطة الخلاف كانت جوهرية بين الجانبين وتتمثل بمدى سيطرة وحرية اتخاذ القرار للجنة الحكومية المشتركة ورفع تقاريرها مباشرة الى الجمعية العامة ، حيث لمجموعة الـ ٧٧ الأغلبية العظمى . اما اخضاع اللجنة الى الاشراف المباشر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (عضوية ٥٢ دولة وبالانتخاب) فسيجرّد اللجنة من حرية التصرف بمعزل عن اسلوب عمل الامم المتحدة والقوى الفاعلة داخل المنظومة الدولية . كما واقترحت مجموعة الـ ٧٧ تشكيل وحدة خاصة لامانة مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة لتسهيل مهمة اللجنة الحكومية المشتركة ، على أن تخضع الوحدة الجديدة هذه لاشراف مدير التنمية والتعاون الدولي في الامم المتحدة . اما الجانب الاميركي فقد اقترح أن تطلب الجمعية العامة من شعبة الموارد الطبيعية والطاقة ان تقوم بمهام امانة المؤتمر وتوفير الدعم الاداري والفني للمؤتمر شريطة أن تموّل من داخل الامم المتحدة .

(٢) موضوع تعبئة الموارد

طلبت مجموعة الـ ٧٧ من الأقطار المتقدمة والصناديق المالية الدولية وباقي المنظمات المالية توفير موارد مالية اضافية وكافية لتنفيذ بنود منهاج العمل ، شريطة أن تنفق هذه الموارد على دعم الانشطة الوطنية للاقطار النامية . وانطلاقاً من هذا ، اقترحت المجموعة وضع برنامج سنوي لجمع الملايين من الدولارات ، على أن تأتي حصيلتها من الزيادة في مساهمات الأقطار المتقدمة في الأجهزة والمؤسسات المالية . وضماناً للحصول على موارد مالية من مختلف المصادر ، فإن مجموعة الـ ٧٧ اقترحت ان تخصص المنظمات المالية الاقليمية والدولية وبخاصة البنك الدولي ، موارد اضافية تنفق للانشطة السابقة للاستثمار في حقل الطاقات الجديدة والمتجددة ، شريطة أن تكون الترتيبات المالية خاضعة لمبدأ سيادة الدول على ثرواتها الوطنية .

أما الولايات المتحدة ، فقد أكدت مسؤولية كل بلد على انفراد لتوفير وضمان الموارد المالية اللازمة لتطوير الطاقات الجديدة والمتجددة . وبالامكان أن يساهم رأس المال الخاص والعام في هذا المضمار شريطة توافر المناخ المناسب لتجميع رأس المال والاكتتاب في الاسواق المالية . هذا وقد لوحظ ، أن الجانب الامريكي تذرّع بالاخطار المحفوفة بالاستثمارات الجديدة في حقل الطاقات البديلة مقترحاً أن تساهم الشركات في عمليات الاستثمار والتطبيق ، إلّا أن مجموعة الـ ٧٧ اعربت عن تحفظها دون ذلك ، مخافة أن تنفذ الشركات العابرة للقومية ثانية الى اقتصاداتها .

خامساً : دور اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الاعداد لمؤتمر نيروبي

استجابة الى ما طلبته الامانة العامة للمؤتمر في نهاية ايار / مايو ١٩٨٠ ببدء برنامج مكثّف من الزيارات الى الدول الاعضاء، سافر موظفو شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا « الأكوا ») المخصصون لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في بعثات الى دول المنطقة كافة، لاحاطة كبار المسؤولين بالاعمال التمهيدية للمؤتمر على الصعيدين الاقليمي والعالمي وتعزيز ومناقشة تعيين جهات وصل وطنية للمؤتمر إضافة الى تحديد طلبات المساعدة التي تطلبها الحكومات فيما يتعلق بالنشاطات التحضيرية التي تقوم بها على الصعيد الوطني . كما واستهدفت سلسلة الزيارات هذه ، المجالات التالية :

(١) استكشاف اهتمام الحكومات العربية بتطوير مصادر واستخدام موارد الطاقة الجديدة والمتجددة ؛ بما في ذلك تشكيل فريق تحضيري عامل مشترك بين المؤسسات .

(٢) جمع المعلومات واجراء المناقشات مع المسؤولين الحكوميين ، حول مدى الأهمية التي يولونها لمصادر الطاقة المتجددة ضمن موازين او خيارات الطاقة الوطنية ،وكذلك حول الدور البديل الذي يمكن أن تؤديه مصادر الطاقة هذه في تلبية الاحتياجات المحلية .

(٣) تحديد العقبات التي تحول دون نجاح تطوير واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتقدير الامكانات التي تنطوي عليها اجدى اشكال مصادر الطاقة البديلة في المنطقة .

(٤) استكشاف الطرق ، والوسائل الكفيلة ببدء برنامج اقليمي لمساعدة الحكومات الراغبة بالتعاون على صعيد المنطقة .

ويمكن تلخيص النتائج التي توصلت اليها (الاكوا) ازاء تطبيقات الطاقة الجديدة والمتجددة واحتمالات التعاون الاقليمي ؛ على الوجه التالي :

- جميع حكومات المنطقة ، ومن ثم جميع المؤسسات العلمية او جهات الوصل التي تمت زيارتها ، اعربت عن رأيها ، دون استثناء ، بأن التعاون الوثيق على جميع المستويات على الصعد الاقليمية ودون الاقليمية والعالمية ، امر مستصوب ، وأنه يمكن أن يشكّل وسيلة بناءة وفعالة من وسائل التعاون الدولي . بل وساد الشعور بأن تعاوناً على هذا المستوى يمكن الا يقتصر فحسب على الجوانب العلمية والتقنية لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، بل يمكن أن يتوجه ايضاً لمعالجة القضية الأعم المتمثلة في ادماج مصادر الطاقة المتجددة ضمن موازين الطاقة القومية وفي سياق عملية رسم السياسة العامة للطاقة .

- إن جميع المسائل المتعلقة بسياسة الطاقة تحمل مسؤوليتها الوزارات المعنية بشؤون النفط ، او الاقتصاد او التنمية او التخطيط. ويلجأ بعض من هذه الوزارات الى طلب المشورة من لجان قائمة على الصعيد الوطني تكون معنية بشؤون الطاقة ، ومن بينها مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (كما هو الحال مثلاً في سوريا ومصر والكويت والعراق) . وقد اسدي النصح ايضاً الى بعض البلدان في سياق البعثات التي اوفدت اليها ، بانشاء هيكل وطني يتولى تنسيق وتعزيز جهود البحث والتخطيط على صعيد كل من تلك البلدان في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . بيد أن الهياكل او الأجهزة القائمة فعلاً كانت في معظم الحالات تجتاز مرحلة مبكرة نسبياً من عملها ،وإن كان يمكن لعملها أن يسير بخطى حثيثة في المستقبل .

- تعاني بعض الدول من اعضاء (الاكوا) من نقص المعارف الاساسية المتعلقة باوجه الانتفاع من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، الأمر الذي ادى بدوره الى ضعف البحث الاساسي والتطبيقي في هذا المجال ، فضلاً عن نقص تسهيلات التدريب ومرافقه .

- هناك ايضاً ، قصور توزيع الموارد المالية والبشرية التي يمكن رصدها وتوظيفها للانتفاع على نطاق واسع من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، حيث اقترن ذلك ايضاً بارتفاع اسعار التكنولوجيا ، الأمر الذي يصعب معه نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو . ومن شأن هذه السلبيات أن تخلق هوّة في مجال الانتفاع من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في منطقة الاكوا ، على الرغم من الحقيقة التي تشهد بأن الظروف المناخية المؤاتية لابد وأن تكفل مزيداً من المكاسب التي تعود على معظم البلدان اعضاء الاكوا ،من جراء الانتفاع من الطاقات المتجددة ، ولا سيما اقلها معاناة للمشاكل المالية .

- انعقد الاجماع في منطقة الاكوا على الحاجة

الى اتخاذ اجراء فوري لتسهيل نقل المعلومات المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . إن جميع بلدان هذه المنطقة بحاجة في الوقت الراهن الى المعلومات اللازمة التي تتيح لها أن تختار ، وقد تسلحت بالحقائق الكاملة : التكنولوجيات المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبما يدفع عجلة التنمية فيها الى الامام .

ـ إن المرحلة الحالية من البحث لن تفيد كثيراً باجراء تقويم اقتصادي حول الانتفاع من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ولا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الكتلة الحيوية . ذلك لأن الأمر يتطلب قدراً من المعلومات اكبر من مجرد تلك المتعلقة بكلفة أنتاج المراوح الهوائية او المجمعات الشمسية المنبسطة ، كما أن افساح المجال لاستخدام قوى جديدة من هذا القبيل على نطاق واسع انما يتطلب سنوات طوال قبل أن يصبح واقعاً محققاً .

ـ كانت الطاقة الشمسية هي بلا ريب اكثر مصادر الطاقة المتجددة التي لقيت الاستحسان والثناء ، وقد يرجع ذلك فيما يبدو ، الى انها اقربها منالاً وايسرها استخداماً في منطقة الاكوا . هذا وتعلّق معظم البلدان التي تمت زيارتها على اجراء اعمال البحث والتطوير في مجال استخدامات الطاقة الشمسية حيث لم يلاحظ نقص حاد في العلماء المهتمين بموضوع الافادة من الطاقة الشمسية . وقد انشأت الكويت مثلاً ، برنامجاً للبحوث الشمسية في عام ١٩٧٦ تولى فيه معهد البحوث العلمية بالكويت وظيفة الجهاز المركزي لادارة هذا البرنامج . أما اول مشاريعه التي دخلت طور التنفيذ فهو دراسة جدوى عن برنامج للبحث والتطوير في الطاقة الشمسية . مع ذلك فقد بوشر فعلاً بعدد من البحوث حول استخدام الطاقة الشمسية لتبريد وتدفئة المباني ، وتحويل الطاقة الشمسية الى طاقة حرارية كهربائية بقوة ١٠٠ كيلو واط كهرباء حول الاستخدامات الزراعية للتكنولوجيا الشمسية .

وفي ضوء ذلك فقد عهدت الاكوا الى اربعة خبراء استشاريين من ذوي الكفاءة العالية في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الارضية ، بمهمة اعداد دراسات حول حالة التكنولوجيا ، وحول الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ، وحول البرامج الجاري تنفيذها وآفاق استخدام هذه المصادر الأربعة للطاقة الجديدة والمتجددة ، وحول الابحاث وتطورها ، واستخدامها في العالم العربي عامة وفي بلدان « الأكوا » خاصة وخلال عملية التحضير لمؤتمر نيروبي ، قامت الاكوا بعقد اجتماع اقليمي لفريق من الخبراء في مجالات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في بيروت خلال الفترة ١٢ الى ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨١[1] لمناقشة التقرير الاقليمي ومجموعة التوصيات اضافة الى منح مجال واسع لتبادل الخبرات الوطنية المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في الدول اعضاء الاكوا . كما واستهدف الاجتماع الى استطلاع مواقف حكومات المنطقة ازاء المؤتمر ، سعياً الى اتخاذ موقف مشترك بين الاكوا والاطراف العربية في مؤتمر نيروبي .

وخلال انعقاد الدورة الثامنة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا الذي انعقد بصنعاء (الجمهورية العربية اليمنية) خلال الفترة ٣ الى ٧ ايار / مايو ١٩٨١ ، اتخذت اللجنة قراراً لاحظت فيه ، مع الارتياح نجاح اجتماع فريق الخبراء الاقليمي التحضيري لمؤتمر نيروبي الذي نظمته الامانة التنفيذية للجنة ، كما واخذت علماً بتقريرها الاقليمي المقدم الى المؤتمر (ECWA / 116 / E) بما في ذلك التوصيات ، ودعت جميع الدول الاعضاء الى أن يكون تمثيلها في المؤتمر على اعلى

(١) لمزيد من التفصيل انظر : **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ٦ (نيسان / ابريل ١٩٨١)، ص ١٤٥ ـ ١٥٠ .

مستوى فني ممكن والى أن تضمن التعبير الكامل عن توصيات الاجتماع الاقليمي في صلب اي برنامج عمل ينبثق عن المؤتمر . كما وطلبت من الامين التنفيذي أن يعمل على تأمين موارد اضافية كافية للامانة التنفيذية للجنة تخصص لضمان حسن التنفيذ الاقليمي لأي برنامج عمل ينبثق عن المؤتمر ، ولكفاءة اداء اية مهام اخرى في ميدان مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يمكن أن توكل الى الامانة التنفيذية في اعقاب المؤتمر. وبالفعل اثمرت مساعي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا للتحضير لمؤتمر الطاقة في نيروبي ، حيث ساهمت الأغلبية العظمى للاقطار العربية في المؤتمر ممثلة بوفود على درجة عالية ومرموقة سياسياً وعلمياً ، كما وساهم عدد من المنظمات العربية الحكومية وغير الحكومية واتسمت مساهمتها بالمشاركة الفعّالة في اللجان الفنية وصياغة القرارات .

وترأس الدكتور **محمد سعيد العطار** ، الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا وفد اللجنة ، واجرى اتصالات شخصية مع امانة المؤتمر ليشرح لها الموقف المشترك لأقطار الاكوا ازاء المواضيع المطروحة قيد المناقشة ، كما وساهم وفد اللجنة في اجتماعات المجموعة العربية سعياً لاتخاذ موقف موحّد ازاء القرارات المزمع طرحها من قبل الجانب العربي . كما والقى الدكتور العطار كلمة مسهبة في المؤتمر ذكر فيها بأن انتاج العالم من النفط خلال الفترة ١٩٤٠ - ١٩٧٠ كان يتضاعف مرة كل عشر سنوات تقريباً ، وقد جاءت معظم هذه الزيادة من الموارد النفطية التي تم اكتشافها في الوطن العربي وبالتحديد في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وقد تسبب هذا المستوى العالي من الانتاج في استنزاف شديد للاحتياطي النفطي العربي، اذ انخفضت نسبة الاحتياطي الى الانتاج في الوطن العربي ككل من ١٠٦ عام ١٩٥٩ الى ٥٣ عام ١٩٦٩ والى ٤٣ عام ١٩٧٩ ، بينما يلاحظ أن هذه النسبة في باقي العالم ظلت في عام ١٩٧٩ على ذات المعدّل الذي كانت عليه في الخمسينيات . واردف يقول بأن اجراءات حفظ الطاقة وترشيد الاستهلاك ووضع برامج لتطوير مصادر جديدة للطاقة ، قد جاء نتيجة لقرار (اوبيك) في تعديل السعر الاساسي للنفط الخام . وبعد أن أكد بأن الأقطار العربية النفطية تؤمن بأنها جزء لا يتجزأ من العالم النامي وما ينطوي عليه من ايلاء الاهتمام لمشاكل التنمية في العالم النامي ومتطلبات توفير الطاقة ، تطرق بإسهاب الى نشاط الامانة التنفيذية للاعداد لهذا المؤتمر قائلاً بأن (الاكوا) نشرت كتاباً بعنوان « الطاقة الجديدة والمتجددة في العالم العربي : New and Renewable Energy in the Arab World » تضمن تقارير اربعة خبراء عن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة العضوية والطاقة الحرارية الأرضية في الوطن العربي ، هذا اضافة الى كتاب آخر بعنوان « الطاقة العربية : الآفاق حتى سنة ٢٠٠٠ Arab Energy: Prospects to 2000 » تتضمن اسقاطات الطاقة في كافة الاقطار العربية بما في ذلك الطاقات الجديدة والمتجددة .

سادساً : المشاركة العربية في المؤتمر

تطرق السيد **يوسف الشيراوي** (وزير التنمية والصناعة في البحرين) الى سرعة نفاد الاحتياطي النفطي للاقطار المصدرة للبترول ومن ثم دعا الدول الصناعية الى معونة الدول النامية في نقل الطاقة النووية وطاقة الفحم ، حيث لا تكفي طاقة النفط لمواجهة متطلبات استهلاك الدول النامية والصناعية ، واردف يقول : « بأن عدداً من الدول المصدرة للنفط تواجه مشاكل فائض السيولة المالية على حساب مستقبل مواردها الطبيعية وخطط تنميتها الاقتصادية » . وفيما يخص الطاقة النووية قال بأن البلاد العربية تدرك اهمية الحصول على هذه الطاقة والتكنولوجيا بغية الاستخدام السلمي والتخفيف من حدّة الاعتماد على النفط وكذلك تدريب الكوادر على هضم التكنولوجيا الحديثة والخبرات اللازمة والضرورية للتنمية .

أما السيد **سالم شعبان** (وكيل وزارة النفط والمعادن في عُمان) فقال بأن بلاده تخطط منذ سنوات لعصر ما بعد النفط ، حيث أن الموارد النفطية في بلاده ستنضب قريباً . واضاف بأن عمان تخطط من أجل استخدام الغاز الطبيعي في المرافق الاقتصادية والاستهلاكية وأن اللجنة العليا للطاقة التي شكلت مؤخراً تعد مخططاً عن استخدامات الطاقة في الامد الطويل . وجاء في كلمة السيد **شريف التهامي** (وزير الطاقة والتعدين السوداني) بأن كلفة استيراد النفط تمتص ٩٠ بالمائة من حصيلة صادرات السودان وأن ٩٧ بالمائة من الاستخدامات المنزلية للطاقة محصورة في استخدامات خشب الوقود والمخلفات الزراعية والحيوانية مما يؤثر سلباً على البيئة . وفيما يخص الطاقة الكهربائية ـ المائية التي تقدر احتمالاتها بـ ٣٣٧٠ ميغاواط فإن السودان استغلت حتى الآن ٧ بالمائة منها بسبب نقص الموارد المالية .وأعرب السيد **عبد السلام الزقعار** (امين النفط الليبي) عن استعداد الجماهيرية لتقديم المعونات الفنية الى الدول النامية لاستغلال وتطوير استخدامات الطاقة التقليدية والجديدة والمتجددة . أما السيد **أحمد عز الدين هلال** ، (نائب رئيس الوزراء المصري ووزير البترول) **فقال** : « إن نسبة زيادة استهلاك الطاقة تقدر بـ ١٢ بالمائة سنوياً ، حيث يبلغ مجموع الاستهلاك من الطاقة الكهربائية لعام ١٩٨٠ بحوالى ٢٠ مليار كيلوواط ليبلغ ١٠٠ مليار كيلوواط عام ٢٠٠٠ . واردف يقول بأن مخططي الطاقة في مصر يعدون مشروعاً لتنويع مصادر الطاقة حسب النسب التالية ، ١٥ بالمائة طاقة كهربائية ـ مائية ، ٢٥ بالمائة غاز ونفط ، ٢٠ بالمائة فحم و ٤٠ بالمائة من الطاقة النووية » .

وأعاد **السيد بلقاسم عبد النبي** (وزير الطاقة والصناعات البتروكيماوية الجزائري) الى الاذهان مقترحات الجزائر عام ١٩٧٩ لخلق صندوق تنمية ضمن (اوبيك) برأس مال قدره ٢٥ مليار دولار ووضعه تحت تصرف اقطار العالم الثالث . ودعا **السيد عبد القادر قدورة** (نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية) الى الاستخدام الرشيد للطاقة في عصرنا الراهن من خلال الاعتراف باقامة علاقات اقتصادية دولية متكافئة بين الأقطار النامية والمتقدمة من منطلق نظام اقتصادي متوازن بين المنتجين والمستهلكين للطاقة ضمن اطار نظام اقتصادي دولي جديد . وأشار **السيد محجوب حسنين** (وزارة البترول والثروة المعدنية في السعودية) الى التبرعات والمنح والقروض والتسهيلات التي تقدمها السعودية طبقاً لاتفاقيات ثنائية الى العديد من الاقطار النامية حيث تمثل هذه التبرعات انتقال جزء لا يستهان به من الثروة الناضبة للأمة . وتطرق السيد **ابراهيم بدران** (رئيس مؤسسة الطاقة في الاردن) الى أهمية القرار السياسي في رسم اولويات الطاقة واشار الى الاقطار الصناعية الغربية بقوله : « إن احتياطي الطاقة في الدول الصناعية يجب أن يتحرّر من هاجس الاحتياطي الاستراتيجي » .

وطلب السيد **سليمان العماني** (وكيل وزارة النفط الكويتي للشؤون الفنية) من الدول الصناعية التي تملك تكنولوجيات ناضجة في حقل الطاقة الجديدة والمتجددة بأن تساهم في نقل هذه التكنولوجيات الى الدول النامية . وأكد السيد **عبد القادر معاشو** (المشاور في منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط) تفضيل الاقطار النامية فيما يخص تزويدها بالطاقة واردف يقول : « بأن (الاوابك) تزود العالم بحوالى ١٦ بالمائة من مجموع استهلاكه للطاقة النفطية ، بينما يمتلك فقط ٨ بالمائة من موارد هذه الطاقة في العالم » . وبعد أن رفض فكرة التقسيم المؤسسي بين طاقات تقليدية واخرى جديدة ومتجددة اكد على دور التعاون الاقليمي في مجال الطاقة مشيراً الى مؤتمر الطاقة العربي الثاني الذي سيعقد في آذار القادم . وأعرب السيد **محمد جابر الحسن** (وكيل وزارة النفط العراقي) عن استعداد العراق للتعاون مع الاقطار الأخرى في مساعيها للتحول الى استخدامات انماط جديدة من الطاقة مؤكداً على دور الأمم المتحدة لتسهيل مهمّة تطبيقات بدائل الطاقة .

والجدير بالذكر أن الغالبية العظمى للاقطار العربية تطرقت في بياناتها امام المؤتمر الى شجب العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي والى شجب محاولة اسرائيل ربط البحر الأبيض بقناة بالبحر الميت ، مطالبة بوقف هذا المشروع الذي من شأنه أن يؤدي الى تغيير الطابع البيئي والسكاني للأراضي المحتلة.

سابعاً : منهاج العمل ، التوصيات والقرارات

بعد مناقشات طويلة دامت اسبوعين ، تبنّى المؤتمر منهاج العمل لمواجهة الطلب الراهن والمستقبلي على الطاقة ، محدداً الاولويات الدولية ومقترحاً عدداً من الاجراءات للاسراع في تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة . وقد اوصى المنهاج اجراءات محددة في تطبيقات الطاقة الكهربائية ـ المائية وخشب الوقود والفحم النباتي والكتلة الاحيائية والطاقة الشمسية والحرارية الارضية وطاقة الرياح والخث . وقرر المؤتمر بأن مشكلة تلبية احتياجات السكان الريفيين من الطاقة يجب أن تحظى بالمراعاة المستعجلة وخاصة فيما يخص ازمة خشب الوقود . كما ويعترف منهاج العمل بالمساعي المطلوبة لمواجهة متطلبات القطاع الحضري والصناعي للطاقة في الدول النامية ويقترح أن تطبق مشاريع استغلال الطاقة الكهربائية المائية والحرارية الارضية والطاقة الشمسية تلبية لمتطلبات هذا القطاع . وتطرق منهاج العمل ايضاً الى كيفية تحقيق المجتمع الدولي لهذه الاهداف ، وهنا قرر المؤتمر تشكيل لجنة حكومية مشتركة داخل الامم المتحدة معنية بالطاقات الجديدة والمتجددة وتناط بها مسؤولية توجيه ورصد تنفيذ مقررات منهاج العمل . واقترح المؤتمر أن يبدأ بالفور تنفيذ منهاج العمل، على أن تترك مسألة المقاييس المؤسسية وتفاصيلها الى الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها العادية عام ١٩٨٢ . وفيما يخص الترتيبات المالية ، اوضح منهاج العمل بأن انظمة الأمم المتحدة يجب أن تتوفر لديها اموال كافية واضافية للقيام بالدراسات ما قبل الاستثمار لتطبيقات جدوى الطاقة الجديدة والمتجددة .

وقد تبنى المؤتمر عدداً من القرارات أهمها :

(١) الاعتراف بحق العراق باقامة منهاج نووي للاغراض السلمية وشجب العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي وكذلك حذر من مخاطر النشاط النووي العسكري بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

(٢) اعتبار المشروع الاسرائيلي بربط البحر الأبيض بالبحر الميت على أنه يخالف القانون الدولي ويشكل عدواناً على حقوق الشعب الفلسطيني في ارضه وبالتالي الطلب من اسرائيل الى وقف تنفيذ المشروع .

الخاتمة

يمكن القول بأن المجتمع الدولي ، بتبنيه لمنهاج عمل نيروبي باجماع الآراء ، قد حقق نوعاً من الذروة الجديدة في التعاون الدولي . إن منهاج العمل الذي تبنته المجموعة الدولية ، يركز على الطاقات الجديدة والمتجددة ، وقد نجحت سكرتارية المؤتمر وأمينها العام (انريك اجليزيز Enrique Iglesias) بابراز الموضوع وما يستحقه من عناية . إن رسالة المؤتمر طرحت على رؤساء الدول في مدينة كانكون ـ المكسيك ، تشرين اول / اكتوبر حيث اجتمع قادة حوار الشمال ـ الجنوب . ويمكن القول جزماً بأن نيروبي لم تكن نهاية المطاف بل نقطة البداية لحشد الطاقات الوطنية والاقليمية والدولية كافة ، لتنويع مصادر الطاقة ؛ لتسهيل الانتقال من عصر يعتمد على الكاربوهيدرات الى عصر جديد لاستغلال الطاقات البديلة □

نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال عام ١٩٨١

تقرير اللجنة التنفيذية الى الاجتماع السادس لمجلس الامناء ٢ ـ ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١

عقد مجلس أمناء **مركز دراسات الوحدة العربية** إجتماعه السنوي السادس في بغداد يومي ٢ و٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ . وقد وضعت اللجنة التنفيذية للمركز أمام مجلس الأمناء في هذا الاجتماع تقريراً تفصيلياً عن نشاط المركز خلال عام ١٩٨١ ، تناول كافة أوجه النشاط الفكري والثقافي التي قام بها طوال العام المنصرم . وننشر فيما يلي عرضاً شبه كامل لهذا التقرير :

(١) إنه على الرغم من الظروف الامنية التي مرّت بلبنان خلال هذه السنة ، فإن العمل في المركز قد استمر بنشاط وهمة دون توقف ، وبأقل قدر من التأثير والارتباك .

(٢) إن مكانة المركز العلمية والأدبية واستقلاليته أصبحت حقيقة قائمة وراسخة ، وأنه ، مع كفاءة الاداء ، أصبح نموذجاً متواضعاً وموضع اهتمام وتقدير وربما مصدراً لبعض الاشعاع .

(٣) استمرار اتساع دائرة المفكرين والمثقفين العرب الوحدويين المتعاونين والمتعاملين مع المركز في نشاطاته المختلفة ، ونجاحه النسبي في امتداد نشاطه الى المغرب العربي بشكل ملحوظ ، واستمرار الحرص على تثبيت مقاييس موضوعية لهذا التعامل .

(٤) إن مجلة المركز **المستقبل العربي** أصبحت تحتل ، من حيث المستوى ، المكانة الأولى بين المجلات الفكرية العربية ، كما تميزت بوصولها الى الأقطار العربية المختلفة ، وبانتظام صدورها .

(٥) استمرار وتزايد الاقبال على مطبوعات المركز ، كما تعكسه مبيعات المطبوعات ، وصدور طبعة ثالثة من عدد من مطبوعاته ، وهذا يعكس ثقة القارىء العربي بموضوعية وجدية ما ينشره المركز .

(٦) إنه تكوّن من الكتب ، التي صدرت عن المركز حتى نهاية عام ١٩٨١ ، والبالغة أربعة

وعشرين كتاباً ، ومن الأعداد الأربعة والثلاثين التي صدرت من المجلة حد ادنى مهم لأي مكتبة أو باحث عربي في قضايا الوحدة العربية المختلفة ، لا يمكن الاستغناء عنه ، والذي لا شك سيكون له تأثيره الواضح في الفكر العربي الوحدوي .

(٧) زيادة واتساع تعاون المركز مع المنظمات الاقليمية العربية والدولية ، بما يخدم اهداف المركز ويساعد في تمويل بعض دراساته وندواته .

(٨) زيادة موارد المركز ، سواء التبرعات من الحكومات والمؤسسات والأفراد ، أو الموارد الداخلية الذاتية من مبيعات مطبوعاته المختلفة ، ومن الدراسات التي يقوم بها لحساب بعض المنظمات الاقليمية العربية والدولية ، ولكن دون أن يصل الى مرحلة الاستقلال المالي ، حيث لا يزال أمامه شوط في هذا المجال .

أولاً : مجلة المركز « المستقبل العربي »

(١) اصبحت **المستقبل العربي** في طليعة المجلات الفكرية العربية ، ويتم توزيعها الآن مباشرة في جميع الاقطار العربية (باستثناء اليمن الديمقراطية والصومال وجيبوتي ، التي تصل الى الأولى منها بصورة غير مباشرة) . ويطبع من المجلة حالياً أحد عشر الفاً وخمسمائة نسخة شهرياً ، ويوزع منها فعلياً ما يزيد على العشرة آلاف نسخة ، تبعاً لاجراءات الرقابة، ولدى المركز مؤشرات على تزايد الاقبال على المجلة في بعض الأقطار العربية ، مما يدعو الى الأمل في تجاوز الارقام الحالية للتوزيع قبل آخر السنة الحالية .

(٢) واجهت المجلة مشاكل محدودة مع الرقابة في الأقطار العربية ، وكان المنع هو الاستثناء . ومن الاعداد العشرة التي صدرت حتى تاريخ اعداد التقرير ، منع ثلاثة أعداد (مختلفة) في كل من مصر والعراق ، وعددان في ليبيا ، وعدد واحد (مختلف) في كل من السعودية والكويت والجزائر . هذا ، اضافة الى اقتطاع صفحة او صفحات منها احياناً هنا وهناك في بعض الأقطار وفي حالات محدودة واستثنائية . ويؤدي منع أي عدد من المجلة في اي قطر ومصادرته الى خسارة المركز لقيمة النسخ من ذلك العدد التي تكون قد ارسلت الى ذلك القطر واجور شحنها جواً اليه ، لأن ارسال نموذج من العدد الى الرقابة ، أولاً ، وأخذ موافقتها قبل شحن العدد ، يؤدي الى تأخير كبير في ارسال المجلة وتوزيعها .

(٣) بلغ عدد الاشتراكات حالياً في المجلة ١٤٥٩ اشتراكاً ، وقد بلغ عدد اشتراكات المؤسسات (مؤسسات رسمية وشركات ومؤسسات خاصة) ١٣٢٥ اشتراكاً في نهاية عام ١٩٨١ . كما بلغ عدد اشتراكات الافراد ١٣٣ اشتراكاً حالياً .

تحسنت اقتصاديات المجلة خلال العام الحالي ، فقد كان العجز في المجلة خلال عام ١٩٨٠ ، والذي يمثل الفرق بين مصروفاتها (ورق وطباعة ومكافآت ورواتب) وايراداتها (مبيعات مباشرة واشتراكات) ، حوالى ٢٣٨ الف ليرة لبنانية ، في حين بلغت مصروفات المجلة الفعلية خلال عام ١٩٨١ حوالى ٦٥٢ الف ليرة لبنانية ، وبلغت ايراداتها حوالى ٦٣٧ الف ليرة لبنانية، أي بعجز يزيد قليلاً عن ١٥ الف ليرة لبنانية ، ويمثل تحسناً كبيراً في اقتصاديات المجلة .

ويلاحظ من تفاصيل حسابات المجلة أن الايرادات الفعلية للمجلة من مبيعات مباشرة واشتراكات لعام ١٩٨١ (٦٣٧ الف ل ل) قد زادت بالمقارنة مع ايرادات المجلة لعام ١٩٨٠ (٤٧٧ الف ل ل) بحوالى ١٦٠ الف ليرة لبنانية اي بنسبة حوالى ٣٤ بالمائة ، الا أن الزيادة في المبيعات المباشرة كانت اكبر من الزيادة في الاشتراكات ، حيث زادت قيمة المبيعات المباشرة من حوالى ٢٦٤ الف ليرة لبنانية عام ١٩٨٠ الى حوالى ٣٥١ الف ليرة لبنانية عام ١٩٨١ ، اي بنسبة حوالى ٣٣ بالمائة ، بينما زادت قيمة الاشتراكات من حوالى ٢١٣ الف ليرة لبنانية عام ١٩٨٠ الى ٢٨٥ الف ليرة لبنانية عام ١٩٨١ ، اي بنسبة ٣٤ بالمائة .

ثانياً : البحوث والدراسات

١ ـ صدر عن المركز خلال عام ١٩٨١ تسع دراسات مبينة تفاصيلها أدناه ، كما توجد خمس دراسات اخرى تجري تهيئتها حالياً للطباعة وستكون جاهزة لبدء طباعتها قبل انتهاء العام الحالي . وسيصدر خلال العام الحالي أول كتاب للمركز باللغة الانكليزية اضافة للعربية . كما أعيدت طباعة خمسة من كتب المركز السابقة ، ثلاثة منها طبعة ثالثة واثنان طبعة ثانية .

ورغم أن عدد الكتب التي صدرت خلال عام ١٩٨١ هو العدد نفسه الذي صدر خلال عام ١٩٨٠ ، الا أن الفارق في عدد الصفحات كبير . فقد بلغ عدد صفحات الكتب التي صدرت لأول مرة خلال عام ١٩٨٠ ما مجموعه ٣٧٩١ صفحة ، في حين بلغ عدد صفحات ما صدر خلال عام ١٩٨١ لأول مرة حوالى ٤٧٠٠ صفحة أي بحوالى ٢٣ بالمائة اكثر من عدد صفحات ما صدر عام ١٩٨٠ .

٢ ـ كما تبنى المركز إعداد فهرس عام لكل من الكتب الصادرة عنه خلال عام ١٩٨١ ، باستثناء كتابين لم تتطلب طبيعتهما أو حجمهما ذلك ، حيث طبع الفهرس العام في آخر الكتاب ، وهو اجراء يمثل اضافة الى القيمة العلمية لكتب المركز وتساعد القارىء في الحصول على المعلومات المطلوبة بسرعة .

٣ ـ وقد خطا المركز خطوة اولية في طباعة المجلة والكتب داخل المركز ، وقد بدأت منذ شهرين المرحلة الاولى من الطباعة (الصف واعداد الماكيت تمهيداً للطباعة النهائية) للمجلة وكتب المركز مباشرة ، بعد اقتنائه الجهاز اللازم لذلك ، مما سيساعد على تنظيم العملية الطباعية وتحقيق وفر في كلفة الطباعة الكلية .

٤ ـ بدأ المركز تجربة طباعة بعض دراساته باللغة الانكليزية ، اضافة الى العربية ، وستظهر للمركز (بالاشتراك مع صندوق النقد العربي) اول دراسة بالانكليزية عن « التكامل النقدي العربي » في اواخر عام١٩٨١ ، والتي سينشرها «Croom Helm» ، كما تجري مفاوضات مع بعض دور النشر لاصدار كتب أخرى للمركز بالانكليزية .

٥ ـ ومع أن عدد الدراسات التي سينتهي اعدادها خلال عام ١٩٨٢ سيكون كبيراً ، كما هو مبين أدناه ، الا أن عملية تقويم الدراسات ، والطلب من المؤلف في اغلب الحالات اعادة النظر فيها تأخذ وقتاً غير قصير ، كما أن الطاقة الاستيعابية للمركز ، كما تبين ذلك بوضوح خلال عام

١٩٨١ ، تجعل من المفيد التخطيط لعام ١٩٨٢ على اساس واقعي وضمن حدود وامكانات المركز ، ولذلك فمن المتوقع خلال عام ١٩٨٢ أن ينشر المركز ، لاول مرة ، ما بين ١٠ ـ ١٢ دراسة ، مع اعادة طباعة عدد من كتبه السابقة .

٦ ـ بلغت مبيعات المركز (صافي قيمة المبيعات بعد استبعاد عمولات المبيع) من الكتب خلال عام ١٩٨١ ما يزيد قليلاً على ٧٠٥ آلاف ليرة لبنانية ، وهي تزيد عن مبيعات عام ١٩٨٠ (التي بلغت ٤٩١ الف ل ل) بمقدار ٢١٤ الف ليرة لبنانية اي بنسبة حوالى ٤٤ بالمائة . كما بلغ عدد نسخ الكتب المباعة (من الكتب المختلفة) خلال الاشهر العشرة الأولى من عام ١٩٨١ : ٢٢٩٤٩ كتاباً و ٧٠١٨٨ نسخة من سلاسل الناشئة « فتى العرب » و « ربوع بلادي » ، ويتوقع أن يبلغ عدد النسخ المباعة من الكتب حتى نهاية السنة حوالى ٣٠ الف نسخة (عدا سلاسل الناشئة) .

٧ ـ يقوم المركز حالياً باعداد مسودة برنامج لنشاطه الفكري لفترة ٢ ـ ٣ سنوات مقبلة ، بعدما أوشك البرنامج الحالي على الانتهاء ، وسيتم عرضه على مجلس الأمناء في اجتماعه السنة المقبلة .

الف ـ البحوث والدراسات الجديدة التي نشرت خلال عام ١٩٨١

تم خلال عام ١٩٨١ نشر الكتب التالية :

(١) كتاب **هجرة الكفاءات العربية**

وهو يمثل بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) التابعة للامم المتحدة ، وقد صدر الكتاب في شباط / فبراير ، ويقع في ٤١٦ صفحة ، وطبع منه اربعة آلاف نسخة ، وبيع منه حتى الآن ٢١٧٢ نسخة .

(٢) كتاب **التكامل النقدي العربي : المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل**

وهو يمثل بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها المركز بتمويل كامل من صندوق النقد العربي ، وقد صدر الكتاب (بالاشتراك مع صندوق النقد العربي) في نيسان / ابريل ١٩٨١ ، ويقع في ٧٤٠ صفحة مع فهرس عام ، وطبع منه اربعة آلاف نسخة ، وبيع منه حتى الآن ١٥٦٩ نسخة . كما ستصدر طبعة باللغة الانكليزية لهذا الكتاب من قبل «Croom Helm» في اواخر العام الحالي ، حيث قطعت طباعته مرحلة كبيرة ووصلت المركز نسخة اولية من الكتاب .

(٣) كتاب **القومية العربية والاسلام**

وهو يمثل بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها المركز ، بتمويل جزئي من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وجامعة الامم المتحدة . وقد صدر الكتاب في نيسان / ابريل ١٩٨١ ، وهو يقع في ٧٨٠ صفحة مع فهرس عام ، وطبعت منه اربعة آلاف نسخة ، وبيع منه حتى الآن ٩٩٦ نسخة .

(٤) كتاب الدكتور انطوان زحلان عن : **البعد التكنولوجي للوحدة العربية**

وقد صدر الكتاب في تموز / يوليو ١٩٨١ ، ويقع في ١١٦ صفحة، وطبعت منه اربعة آلاف نسخة ، وبيع منه حتى الآن ٥٤٧ نسخة .

(٥) كتاب الدكتورة مارلين نصر عن: **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) (دراسة في علم المفردات والدلالة)**

وقد صدر الكتاب في ايلول / سبتمبر ١٩٨١ ، ويقع في ٤١٦ صفحة ، وطبعت منه حتى تاريخ اعداد التقرير اربعة آلاف نسخة . وقد بيعت منه حتى الآن ٥٨٠ نسخة .

(٦) كتاب **التجارب العربية الوحدوية المعاصرة : تجربة دولة الامارات العربية المتحدة**

وهو يمثل بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها المركز ، بتمويل من جامعة الامارات في العين . وقد صدر الكتاب في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ ، وهو يقع في ٨١٨ صفحة مع فهرس عام ، وطبعت منه ثلاثة آلاف نسخة .

(٧) كتاب **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠**

وهو الكتاب الذي أعده قسم التوثيق في المركز . وقد صدر الكتاب في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ . ويقع في ١٠٦٤ صفحة ، وطبع منه الفان وخمسمائة نسخة .

(٨) كتاب **صور المستقبل العربي**

وقد أشرف على اعداد هذا الكتاب مشروع « المستقبلات العربية البديلة » التابع لجامعة الامم المتحدة ، وقد قام باعداده كل من د. ابراهيم سعد الدين ، د. اسماعيل صبري عبدالله ، د. علي نصّار ، ود. محمود عبد الفضيل . وتم صدور الكتاب في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، بالاشتراك مع جامعة الامم المتحدة ،وطبع منه أربعة آلاف نسخة .

(٩) كتاب د. سعد الدين ابراهيم عن : **النظام الاجتماعي العربي الجديد دراسة في تأثير النفط وانتقال الأيدي العاملة**

وقد صدر الكتاب في اوائل كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، وطبع منه اربعة آلاف نسخة .

باء ـ الكتب التي أعيد نشرها خلال عام ١٩٨١

تم خلال عام ١٩٨١ اعادة طباعة ونشر خمسة من كتب المركز التالية :

(١) كتاب د . عبد الحميد براهيمي : **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل.**

وهي **الطبعة الثانية** من الكتاب ، وصدرت في شباط / فبراير ١٩٨١ ، ويقع في ٤٢٨ صفحة ، وطبع من هذه الطبعة ثلاثة آلاف نسخة . وقد بيع من الطبعة الثانية حتى الآن ١١٥٨ نسخة .

(٢) كتاب د. جلال امين عن : **المشرق العربي والغرب، دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**

وهي **الطبعة الثالثة** من الكتاب ، وصدرت في شباط / فبراير ١٩٨١ ، ويقع في ١٧٦ صفحة ، وطبع من هذه الطبعة ثلاثة آلاف نسخة . وقد بيع من الطبعة الثالثة حتى الآن ٧٣٢ نسخة .

(٣) كتاب د. محمود عبد الفضيل عن : **النفط والوحدة العربية، تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة والعلاقات الاقتصادية العربية**

وهي **الطبعة الثالثة** من الكتاب ، وصدرت في شباط / فبراير ١٩٨١ ، ويقع في ٢٤٤ صفحة ، وطبع من هذه الطبعة ثلاثة آلاف نسخة . وقد بيع من الطبعة الثالثة حتى الآن ١٣٠٥ نسخ .

(٤) كتاب د. انطوان زحلان عن : **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي**

وهي **الطبعة الثالثة** من الكتاب ، وصدرت في آب / اغسطس ١٩٨١ وأضيف للكتاب فهرس عام ، ويقع في ٢٨٤ صفحة ، وطبع من هذه الطبعة ثلاثة آلاف نسخة . وقد بيع من الطبعة الثالثة حتى الآن ٤٣٨ نسخة .

(٥) كتاب د. سعد الدين ابراهيم عن : **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسالة الوحدة** (دراسة ميدانية)

وهي **الطبعة الثانية** من الكتاب ، وصدرت في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨١ ، ويقع في ٣٧٦ صفحة ، وطبع من هذه الطبعة ثلاثة آلاف نسخة .

جيم ـ البحوث والدراسات الجديدة التي انتهى اعدادها خلال عام ١٩٨١ وستنشر في السنة المقبلة

إضافة الى الكتب التي نشرت لاول مرة او أعيد طبعها خلال عام ١٩٨١ ، والتي أشير اليها سابقاً ، فقد انتهى اعداد الدراسات التالية التي تهيأ حالياً للطباعة وستطبع وتنشر في اوائل السنة المقبلة :

(١) ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠

وهي تتضمن فهرستا ببليوغرافيا بكل ما له علاقة أو يهم الوحدة العربية بمفهومها الواسع وبجوانبها المختلفة ، وما نشر حول ذلك باللغات الثلاث العربية والانكليزية والفرنسية ، سواء على شكل كتب او مقالات أو اطروحات جامعية . وقد تم جمع وتدقيق وتصنيف ما مجموعه حوالى ٦٠ الف بطاقة لهذا الغرض . وستنشر بمجلدين ، المجلد الاول يتضمن تصنيفاً حسب المؤلف مع فهرست ملحق له حسب العنوان ويقع في حوالى الفي صفحة من القطع الكبير . والمجلد الثاني يتضمن تصنيفاً حسب الموضوع ويقع في حوالى ثلاثة آلاف صفحة من القطع الكبير.

وسيحقق نشر هذه الببليوغرافيا اضافة علمية مهمة ستساعد في البحث في قضايا الوحدة

وترفع من المكانة العلمية للمركز.وقد انجز هذا العمل فريق عمل متفرغ في المركز تراوح عدده بين ١٠ ـ ١٥ من الباحثين والفنيين ومساعدي البحث مدة ثلاث سنوات . وقد بدأت فعلاً طباعة المجلد الأول ، ولكنه نظراً لضخامة حجمه فسوف تأخذ طباعته بعض الوقت ، ويؤمل الانتهاء من طبعه في اوائل السنة المقبلة (١٩٨٢) . وقد ساهمت جامعة الامم المتحدة حالياً بعشرين الف دولار لتغطية جزء من تكاليف المشروع .

(٢) كتاب د. حليم بركات عن : المجتمع العربي المعاصر

وقد سبق أن تعاقد المركز مع د. حليم بركات لاعداد هذه الدراسة ، وانتهى الآن من اعداد المسودة النهائية لها في ضوء ملاحظات واقتراحات أربعة من الخبراء الذين قاموا بتقويم المسودة الأولى لها .

(٣) كتاب ندوة المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية

وهو يمثل بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها المركز في بيروت في أواخر شهر ايلول / سبتمبر ١٩٨١. وتم استكمال بعض نواقصها وتحريرها واصبحت جاهزة للطباعة .

(٤) كتاب ندوة المواصلات في الوطن العربي

وهو يمثل بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها المركز بالتعاون مع نقابة المهندسين العراقيين ونقابة المعلمين في الجمهورية العراقية حوالى منتصف شهر ايلول / سبتمبر ١٩٨١ . ويتم حالياً تحرير وقائع الندوة وستكون جاهزة للطباعة في اوائل عام ١٩٨٢ .

(٥) كتاب د. عبد المنعم السيد علي حول : التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الاقطار العربية

وهي الدراسة التي تعاقد عليها المركز،ضمن الدراسات التي اتفق بشأنها مع صندوق النقد العربي وبتمويل منه ،ويجري حالياً ادخال بعض التعديلات على المسودة الأولى منها في ضوء تقارير الخبراء الذين قاموا بتقويمها ، ويتوقع أن تكون جاهزة للتحرير والطباعة في اوائل عام ١٩٨٢ .

دال ـ البحوث والدراسات الجديدة التي تم التعاقد عليها خلال عام ١٩٨١

تم خلال عام ١٩٨١ التعاقد على الدراسات التالية الجديدة :

(١) موقف بريطانيا من الوحدة العربية ، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١

وهي جزء من الدراسة الواسعة التي يعدها المركز حول « موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية » ، حيث أن سعة اطار هذه الدراسة من حيث الفترة الزمنية ومن حيث عدد الدول الكبرى التي تشملها ، تطلب تقسيم الدراسة الى عدد من الدراسات . وقد اتفق المركز مع الدكتور مروان بحيري ، الاستاذ في الجامعة الامريكية ببيروت ، على تنفيذ هذه الدراسة ، وفق مخطط تفصيلي أقره المركز بعد اجراء تعديلات عليه ، والتي يقدر أن يستغرق اعدادها ثلاثة عشر شهراً اعتباراً من أول تموز / يوليو ١٩٨١ .

(٢) موقف الولايات المتحدة من الوحدة العربية ، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١

وهي أيضاً جزء من الدراسة الواسعة حول « موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية » ، وقد اتفق المركز مع الدكتور علي الدين هلال ، الأستاذ في جامعة القاهرة ، على تنفيذ هذه الدراسة ، وفق مخطط تفصيلي للدراسة اقره المركز بعد اجراء تعديلات عليه ، والتي يقدر أن يستغرق اعدادها ستة عشر شهراً اعتباراً من أول تموز / يوليو ١٩٨١ .

(٣) موقف فرنسا من الوحدة العربية ، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١

وهي ايضاً جزء من الدراسة الواسعة حول « موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية » ، وسيقوم الدكتور غسان سلامة ، مدير الدراسات في المركز ، اضافة الى اعماله الأخرى ، باعداد هذه الدراسة ، وفق مخطط تفصيلي اقره المركز . وينتظر أن ينتهي من اعدادها في أواخر عام ١٩٨٢ .

(٤) حركة الفكر القانوني في الوطن العربي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين

تنفيذاً لما جاء في برنامج عمل المركز للسنتين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ ، فقد اتفق المركز مع الاستاذ طارق البشري ، المستشار بمجلس الدولة في القاهرة ، بصفته الشخصية ، على اعداد هذه الدراسة ، وفق مخطط تفصيلي للدراسة ، أقره المركز بعد اجراء تعديلات عليه ، والتي يقدر أن يستغرق اعدادها اربعة وعشرين شهراً اعتباراً من أول ايار / مايو ١٩٨١ .

(٥) تحليل مضمون الكتب المدرسية للاجتماعات في الوطن العربي

تنفيذاً لما جاء في برنامج عمل المركز للسنتين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ ، حول تحليل الكتب المدرسية للاجتماعيات المستعملة حالياً في المراحل الدراسية المختلفة (ابتدائي ، اعدادي ، ثانوي) في مدارس الأقطار العربية المختلفة ، من حيث توجهها القومي والوحدوي ، ومن أجل العمل على تطويرها في ضوء أهداف الوحدة العربية ، فقد بدأ المركز بتنفيذ هذه الدراسة بواسطة جهازه المتفرغ أساساً ، وبمساعدة عدد من الباحثين غير المتفرغين الذين يعملون في المركز أيضاً . وقد تم دعوة وعقد اجتماع للجنة استشارية من المختصين في الموضوع لمناقشة ورقة العمل التي أعدها المركز حول الموضوع ، وأسفر الاجتماع عن وضع تصور تفصيلي للدراسة ولطريقة تنفيذها . ويعمل حالياً فريق من الباحثين ومساعدي البحث في هذه الدراسة ، كما تم تجميع الكتب المدرسية للاجتماعيات المقررة في معظم الأقطار العربية ، والتي ساهم في جمع بعضها ، عدد من الأخوة من اعضاء مجلس الأمناء . وينتظر أن يستغرق اعداد هذه الدراسة ما لا يقل عن سنتين .

(٦) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لانتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية

بتكليف وتمويل من صندوق اوبك ، قام المركز بالاتفاق مع كل من الدكتور ابراهيم سعد الدين ، الخبير الاقتصادي في مصر ، والدكتور محمود عبد الفضيل ، الأستاذ في جامعة القاهرة ، لاعداد هذه الدراسة ، وفق مخطط تفصيلي أقره المركز . وينتظر أن يتم اعداد الدراسة خلال فترة لا تزيد عن السنة .

(٧) تطوير الأسواق المالية العربية وتشجيع انسياب رؤوس الأموال

بتكليف وتمويل من صندوق النقد العربي ، قام المركز بالاتفاق مع الدكتور الياس غنطوس ،

مساعد الامين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، لاعداد هذه الدراسة ، وفق مخطط تفصيلي اقره المركز . وينتظر الانتهاء من اعداد هذه الدراسة في آذار / مارس ١٩٨٢ . كما يقوم الاستاذ حكمت النشاشيبي ، الخبير العربي في قضايا الاستثمارات العربية ، باعداد دراسة مماثلة حول الموضوع تتناول الجوانب العلمية للموضوع .

(٨) الدينار العربي الحسابي

بتكليف وتمويل من صندوق النقد العربي ، قام المركز بالاتفاق مع البروفسور جون ويليامسون ، الاستاذ في جامعة بونتيفيشيا (البرازيل) ، باعداد هذه الدراسة ، وفق مخطط تفصيلي اقره المركز بالاتفاق مع صندوق النقد العربي ، وانتهى من اعداد المسودة الاولى منها ، التي نوقشت في اجتماع مشترك مع صندوق النقد العربي وجرى ادخال بعض التعديلات عليها ، ويؤمل الانتهاء من هذه الدراسة في اواخر عام ١٩٨١ .

(٩) السلوك القومي العربي : دراسة تحليلية نقدية

تنفيذاً لما جاء في برنامج عمل المركز للسنتين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ ، فقد اتفق المركز مع الأستاذ السيد يسين ،مدير مركزالدراسات السياسية والاستراتيجية في القاهرة ، بصفته الشخصية ، على اعداد هذه الدراسة ، وفق مخطط تفصيلي يجري تعديله والاتفاق عليه مع المركز . وينتظر أن يتم انجاز الدراسة خلال مدة ثمانية عشر شهراً اعتباراً من تاريخ المباشرة بها بعد اقرار مخططها النهائي .

(١٠) اعداد طبعة منقحة وموسعة من كتاب **النظام الاقليمي العربي**

نظراً لقرب نفاد الطبعة الثانية من الكتاب ، ولوجود اقبال مستمر عليه ، فقد اتفق المركز مع مؤلفيه السيدين جميل مطر ود. علي الدين هلال على اعداد طبعة منقحة وموسعة منه ، وفق مخطط تم الاتفاق عليه ، وينتظر الانتهاء منها في اوائل عام ١٩٨٢ .

(١١) دراسة واقع الفكر القومي وخصوصياته في المغرب العربي

اتفق المركز مع حوالى عشرة من الباحثين في المغرب العربي على أن يقوم كل منهم باعداد فصل من الكتاب الذي اعد مخطط كامل له حول الموضوع . وينتظر الانتهاء من اعداد الكتاب في اواخر عام ١٩٨٢ .

هاء ـ البحوث والدراسات المتوقع نشرها خلال عام ١٩٨٢

يتوقع المركز أن يتمكن خلال العام المقبل من نشر ما بين ١٠ ـ ١٢ من الدراسات التالية التي سبق التعاقد عليها والتي سيتم الانتهاء منها وستكون جاهزة للطباعة خلال عام ١٩٨٢ حسب التسلسل التالي على الأغلب :

(١) د. حليم بركات — **المجتمع العربي المعاصر**
(٢) — **ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠**
(٣) كتاب ندوة — **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية**
(٤) كتاب ندوة — **المواصلات في الوطن العربي**

(٥) جميل مطر و د . علي الدين هلال — **النظام الاقليمي العربي** (طبعة ثالثة منقحة ومزيدة)

(٦) د. عبد المنعم السيد علي — **التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية**

(٧) كتاب — **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨١**

(٨) د. عبد العزيز الدوري — **القومية العربية : جذورها التاريخية والاتجاهات الفكرية فيها**

(٩) د. محمد لبيب شقير — **الوحدة الاقتصادية العربية : تجاربها وتوقعاتها**

(١٠) د. محمود عبد الفضيل — **الفكر الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات التنمية والوحدة**

(١١) ابو سيف يوسف — **الأقباط وحركة القومية العربية**

(١٢) د. سعد الدين ابراهيم — **الاقليات والوحدة العربية**

(١٣) د. ابراهيم سعد الدين و د. محمود عبد الفضيل — **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لانتقال الايدي العاملة بين الأقطار العربية**

(١٤) د. الياس غنطوس — **تطوير الأسواق المالية العربية**

(١٥) د. ابراهيم سعد الدين — **التبعية وتكريس التجزئة**

(١٦) كتاب ندوة — **جامعة الدول العربية : الواقع والطموح**

(١٧) اعادة نشر بعض كتب المركز السابقة

وهكذا يتبين أن ما سيكون جاهزاً للطباعة والنشر أكثر من طاقة قدرة المركز الحالية ، ومع ذلك فسوف يبذل المركز كل جهد ممكن لتوسيع وانماء هذه الطاقة مع المحافظة على نوعية الكتب ومستوى طباعتها .

ثالثاً : الندوات والمحاضرات

ألف ـ الندوات

أصبحت الندوات (الحلقات الدراسية) تمثل احد المحاور الأساسية لنشاط المركز ، حيث أثبتت تجارب المركز المتتالية فيها أنها وسيلة مهمة لتغطية وتقديم وجهات نظر للمواضيع التي هي محل اهتمام المركز ، وانها ساعدت في توسيع دائرة تعاون المفكرين والمثقفين العرب الوحدويين مع المركز واتصالهم به من قرب ، وانها وسيلة عملية وناجحة وسريعة نسبياً لاصدار كتاب حول تلك المواضيع ، يضم بحوث ومناقشات الندوة خلال فترة اقصر من اعداد البحوث الفردية او الجماعية ، كما أنها مثلت مصدراً مهماً لتغذية مجلة المركز **المستقبل العربي** ببعض بحوث ومقالات الندوات ومن المساهمات الأخرى للمشاركين فيها . كما تمكن المركز من الحصول على تمويل كامل لبعض ندواته وجزئي لبعض آخر ، مما يخفف الاعباء المالية على المركز ويساهم في عملية التمويل الذاتي لنشاطاته .

وقد قام المركز بعقد اربع ندوات خلال عام ١٩٨١ ، اثنتان منها في بيروت ، والثالثة في بغداد ، والرابعة في تونس ، كما يلي :

(١) ندوة تجربة دولة الامارات العربية المتحدة

نظم المركز ، بتمويل من جامعة الامارات في العين ، وضمن برنامجه عن التجارب الوحدوية العربية المعاصرة ، ندوة فكرية عن « تجربة دولة الامارات العربية المتحدة » ، والتي عقدت في بيروت خلال الفترة ٢٣ ـ ٢٦ آذار / مارس ١٩٨١ ، والتي نوقشت فيها ، من خلال ستة عشر بحثاً قدمت للندوة ، الجوانب المختلفة لهذه التجارب ومستقبلها . وقد ساهم في نجاح الندوة واغنائها عدد من الاخوة من الامارات نفسها ، ومن الخليج في تقديم البحوث والمشاركة الفعالة في المناقشات . وقد صدرت بحوث ومناقشات الندوة مع بحثين وصلا بعد عقد الندوة ، في كتاب نشره المركز وأشير اليه سابقاً .

(٢) ندوة المواصلات في الوطن العربي

نظم المركز ، باشراف مباشر من الأخ الدكتور سعدون حمادي ، رئيس مجلس الأمناء ، وبالتعاون مع نقابة المهندسين العراقيين ونقابة المعلمين في الجمهورية العراقية ، وبتمويل من النقابتين ، وباشتراك عدد من المنظمات العربية ذات العلاقة ، ندوة بعنوان « المواصلات في الوطن العربي في السلم والحرب » ، عقدت في بغداد خلال الفترة ١٢ ـ ١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ ، ونشر تقرير عنها مع ستة من أهم ابحاثها في العدد ٣٣ (تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٨١) من **المستقبل العربي** وسينشر المركز كتاباً يتضمن بحوث ومناقشات هذه الندوة في اوائل عام ١٩٨٢ ، كما اشير الى ذلك سابقاً .

(٣) ندوة المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية

نظم المركز هذه الندوة وعقدت في بيروت خلال الفترة ٢١ ـ ٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ ، بعدما كان مقرراً عقدها في اواخر شهر ايار / مايو ١٩٨١ وتم تأجيلها الى أيلول / سبتمبر بسبب الظروف الأمنية التي كانت سائدة في بيروت حينئذ . ونشر تقرير عن هذه الندوة مع بعض ابحاثها في العدد ٣٤ (كانون اول / ديسمبر ١٩٨١) من **المستقبل العربي** . كما سينشر المركز كتاباً يتضمن بحوث ومناقشات هذه الندوة في اوائل عام ١٩٨٢ ، كما اشير الى ذلك سابقاً .

(٤) ندوة التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربيّة

عقد المركز خلال الفترة ٢٣ ـ ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ندوة في تونس حول « التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية » ، تلبية لاقتراح من مجلس الامناء في اجتماعه الأخير بعقد بعض ندوات المركز في المغرب العربي . وقد استطاع المركز عن طريق تنظيم هذه الندوة توسيع دائرة المشاركة والتعاون مع المفكرين في المغرب العربي ، كما أن معظم المشاركين في هذه الندوة يشاركون في ندوات المركز لاول مرة ، وهو امر حرص المركز على اتباعه لتوسيع دائرة تعاونه مع المفكرين العرب .

(٥) ندوة جامعة الدول العربية : الواقع والطموح

قررت اللجنة التنفيذية تنظيم ندوة حول « جامعة الدول العربية : الواقع والطموح » ،

ستعقد خلال الفترة ما بين ٢٦ ـ ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٢ في بيروت ، أو في عاصمة عربية أخرى اذا لم تسمح الظروف الامنية بعقدها في بيروت . وقد تم اعداد مخطط الندوة ووجهت الدعوة للباحثين والمناقشين والمشاركين فيها .

(٦) ندوة حول الوحدة العربية

كما قررت اللجنة التنفيذية مبدئياً تنظيم ندوة خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٢ حول موضوع « الوحدة العربية » على أن يركز مخطط الندوة حول :

(أ) وسائل تحقيق الوحدة بين النظرية والواقعية .
(ب) عوامل التجزئة السياسية والاقتصادية والنفسية وكيفية التغلب عليها .

(ج) العوامل النفسية والذاتية لدى الزعامة السياسية في الأقطار العربية وتأثير ذلك على قيام الوحدة .

وسيقوم المركز في اوائل عام ١٩٨٢ باعداد مخطط للندوة واختيار الباحثين والمشاركين .

بـاء ـ المحاضـرات

كان المركز قد خطط لبرنامج محاضرات شهرية تعقد في مقر المركز في بيروت خلال عام ١٩٨١ ، الا أن الظروف الأمنية التي سادت لبنان قد حالت دون تنفيذ البرنامج . وقد جدد المركز محاولته خلال الأشهر الاخيرة لاعداد برنامج محاضرات لعام ١٩٨٢ ، ولكن النتائج الاولية للاستجابات تشير الى أن الظروف الأمنية في بيروت لا تزال عقبة أساسية . ومع ذلك فسيبذل المركز كل جهد ممكن لعقد ما يمكن ترتيبه من محاضرات ، مع حرص المركز على أن تكون البداية جدية وعلى مستوى عال .

رابعاً : التعاون مع المؤسسات العربية والدولية

لم يتعرض التقرير في هذا القسم لاوضاع وآفاق التعاون بين المركز والمؤسسات العربية والدولية ، تنفيذاً لاقتراح سابق من عدد من اعضاء مجلس الامناء في اجتمـاعي المجلس الاخيرين ، فإن المركز استطاع اقامة علاقات تعاون ، بعضها واسع ، مع عدد من المنظمات الاقليمية العربية وبعض المنظمات الدولية ذات العلاقة ، انعكست في قيام بعض هذه المؤسسات بتمويل كامل أو جزئي لندوات المركز ولدراسات ذات اهتمام مشترك او لبعض الدراسات التي يقوم بها المركز . وقد اتسع اطار هذا التعاون ومداه خلال عام ١٩٨١ بحيث اصبح يشكل مورداً اضافياً مهماً للمركز ، ويمكن أن يساعد في تنويع مصادر تمويل المركز وتحقيق قدر أكبر له من التمويل الذاتي والاستقلال المالي .

(١) التعاون مع صندوق النقد العربي

استمر توسيع وتعميق تعاون المركز مع صندوق النقد العربي ، الذي يعتبره المركز ، نموذجاً جيداً ومهماً لهذا النوع من التعاون . وخلال عام ١٩٨١ :

(أ) اتفق المركز مع صندوق النقد العربي على قيام المركز باعداد دراستين له ، بموجب عقد خاص يمول بموجبه الصندوق هذه الدراسات حول :

- تطوير الاسواق المالية وتشجيع انسياب رؤوس الأموال .
- الدينار العربي الحسابي .

(ب) ساهم صندوق النقد العربي في تمويل جزء من نفقات الدراسة التي يعدها المركز حول « استشراف أبعاد مستقبل الوطن العربي » .

(ج) وافق صندوق النقد العربي على المساهمة بتمويل جزء من نفقات ندوة المركز حول « جامعة الدول العربية : الواقع والطموح » .

(د) هذا الى جانب تعاون أكاديمي وعلمي مستمر في مجالات اهتمامات المؤسستين . وتود اللجنة التنفيذية أن تعرب عن تقديرها وشكرها لصندوق النقد العربي على مدى تعاونه مع المركز .

(٢) التعاون مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

أثمرت الاتصالات التي قام بها المركز مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عن موافقة الاخير على مساهمته بتمويل جزء من تكاليف دراسة « استشراف ابعاد مستقبل الوطن العربي » .

(٣) التعاون مع الصندوق العراقي للتنمية الخارجية

أسفرت الاتصالات التي قام بها المركز عن موافقة الصندوق العراقي للتنمية الخارجية على المساهمة بجزء من تكاليف دراسة « استشراف ابعاد مستقبل الوطن العربي » .

(٤) التعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

يواصل المركز مباحثاته مع المنظمة لتحديد صيغ ومدى مساهمتها في دراسة « استشراف ابعاد مستقبل الوطن العربي » ، وفي دراسة « تحليل مضمون الكتب المدرسية للاجتماعيات في الوطن العربي » ، وفي ندوة « التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية » . وقد ساهمت المنظمة في اعمال اللجنة التحضيرية لاعداد مخطط ندوة التعريب ، حيث عقد الاجتماع في مقرها بتونس .

(٥) التعاون مع صندوق الاوبك

نتيجة الاتصالات التي قام بها المركز مع صندوق الأوبك لتمويل بعض دراساته ، فقد بادر الصندوق باقتراح قيام المركز باعداد دراسة ينشرها المركز عن « الآثار الاقتصادية والاجتماعية لانتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية » يمولها صندوق الاوبك . وقد تم الاتفاق مع الصندوق على ذلك ، وتم وضع المخطط التفصيلي للدراسة والاتفاق عليه .

ويجري حالياً تنفيذ الدراسة كما أشير اليه سابقاً .

(٦) التعاون مع جامعة الأمم المتحدة

أقرت جامعة الأمم المتحدة ، التي مقرها في طوكيو ، المساهمة بمبلغ عشرين الف دولار

لتمويل جزء من تكاليف « ببليوغرافيا الوحدة العربية ، ١٩٠٨ ـ ١٩٨١ » التي يعدها المركز منذ ثلاث سنوات ، ويؤمل نشرها في اوائل السنة المقبلة .

كما قررت جامعة الامم المتحدة ، من خلال برنامجها عن « المستقبلات العربية البديلة » ، المساهمة بمبلغ ثلاثين الف دولار في الدراسة التي يعدها المركز عن « الأقليات والوحدة العربية » ، دون أي تدخل منها في محتوى الدراسة او توجيهها ، ويجري حالياً استكمال شكليات هذه المساهمة .

(٧) التعاون مع جامعة الدول العربية

قام المركز باتصالات مع جامعة الدول العربية للتعاون في تمول بعض دراسات وندوات المركز التي تهم الجامعة . وقد ساهمت الجامعة حتى الآن بمبلغ اولي في تكاليف دراسة المركز عن « استشراف أبعاد مستقبل الوطن العربي » ، كما وعدت بتقديم مساعدة بتمويل ندوة « جامعة الدول العربية: الواقع والطموح » . وسيستمر المركز في متابعة هذه الاتصالات وترجمتها الى نتائج عملية .

خامساً : الاوضاع المالية للمركز

الف ـ حسابات المركز لعام ١٩٨١

يوضح التقرير ان مصروفات المركز لعام ١٩٨١ قد بلغت ٣,٧٣١,٤١٣ ليرة لبنانية ، في حين بلغت الايرادات ٢٥ / ٤,٣٦٠,٢٠٦ ليرة لبنانية . وقد تبين من الحسابات أن الموارد الداخلية الذاتية للمركز قد سجلت طفرة مهمة خلال عام ١٩٨١ حيث بلغ صافي قيمة مبيعات المركز من مطبوعاته (صافي من عمولة التوزيع) ١٣ / ١,٣٤٢,٢٨٥ ليرة لبنانية بزيادة مقدارها حوالى ٣٩ بالمائة عن مبيعات عام ١٩٨٠ ، وهي تغطي بذلك حوالى ٣٦ بالمائة من جميع مصروفات المركز لعام ١٩٨١ ، وتمثل تقدماً مهماً على طريق التمويل الذاتي للمركز . كما غطت الفوائد على ودائع المركز (٥٣٦,٦٢٤ ل ل) لعام ١٩٨١ ، وهي مصدر آخر للتمويل الذاتي المستقل ، ما يزيد قليلاً على ١٤بالمائة من مصروفات المركز لعام١٩٨١.كما ساهمت ايرادات المركز من حصة المصروفات العامة (نسبة الـ ٢٠ بالمائة المشار اليها سابقاً) من الدراسات والندوات التي قام المركز بتنفيذها خلال عام ١٩٨١ (٠٢ /٢٦٢,٦٩٢ ل ل) بتغطية ما يزيد قليلاً على ٧ بالمائة من المصروفات العامة للمركز لعام ١٩٨١ . وهكذا تغطي هذه الموارد الذاتية الثلاثة ما يزيد قليلاً عن ٥٧ بالمائة من مجموع مصروفات المركز لعام ١٩٨١ .

بـاء ـ الميزانية التقديرية لمصروفات المركز لعام ١٩٨٢

يتبين من التقرير ، ان مصروفات المركز لعام ١٩٨٢ قدرت بما مقداره ٤,٧٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية ، في حين قدرت الايرادات بمقدار ٤,٧٠٨,٧٥٠ ليرة لبنانية . ويتبين من تقدير الايرادات ، ان ايرادات المركز من مطبوعاته خلال عام ١٩٨٢ ستبلغ حوالى ١,٦٥٥,٠٠٠ ليرة لبنانية وتغطي ما يزيد قليلاً على ٣٥ بالمائة من مصروفات المركز ، في حين ستغطي ايرادات المركز من الودائع

حوالى ١٥ بالمائة من المصروفات ، وستحقق ايرادات المركز من الدراسات والندوات تغطية لما يزيد قليلاً عن ١٠ بالمائة من مصروفات المركز . وبعبارة اخرى أن ٦٠ بالمائة من مصروفات المركز لعام ١٩٨٢ يتوقع أن تتم تغطيها من الموارد الذاتية للمركز ، وهي تزيد قليلاً على ما يماثلها لعام ١٩٨١ التي بلغت ٥٧ بالمائة .

صدر حديثاً
عن

مركز دراسات الوحدة العربية

صور المستقبل العربي

د. ابراهيم سعد الدين — د. علي نصّار
د. اسماعيل صبري عبدالله — د. محمود عبد الفضيل

موجز يوميات الوحدة العربية
تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١

إعداد : قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

الخميس ١ / ١٠ / ١٩٨١

- اختتمت بمقر الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عمان اجتماعات اللجنة المشتركة للجنة الفرعية لتخطيط وتنسيق التجارة بين الدول العربية الأعضاء في المجلس . وقد اوصت اللجنة في ختام اجتماعاتها التي استغرقت ثلاثة ايام باعتماد الجدول النهائي المتضمن الصناعات المتماثلة والمواد الأولية الداخلة في تلك الصناعات في دول السوق العربية المشتركة واعتماد نسبة الرسم الموحد على تلك المواد ، كما أوصت باحالة الدراسة الميدانية التي اعدتها الامانة العامة حول واقع تطبيق احكام السوق العربية المشتركة الى الدول الاعضاء في السوق لابداء الرأي بشأنها . (الدستور ، عمان)

- اختتمت في عمان إجتماعات الدورة الرابعة عشرة للجنة العامة للمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس والتي استمرت خمسة ايام. وقد اتخذ المشاركون في الاجتماعات مجموعة من القرارات والتوصيات اهمها وجوب مشاركة مدراء اجهزة التقييس شخصياً في اجتماعات اللجنة العامة ، كما قرروا تشكيل لجان فنية للاسمنت والجير والدهان والورنيش . (الدستور ، عمان)

- اختتمت في دمشق اعمال الدورة الثانية عشرة للجنة البرامج المنبثقة عن اتحاد اذاعات الدول العربية ، التي عقدت بدعوة من الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون العربي السوري وحضرتها وفود تمثل هيئات الاذاعة والتلفزيون العربية الاعضاء في اتحاد اذاعات الدول العربية . وصدرت عن اللجنة توصيات تهدف إلى تطوير العمل البرامجي الاذاعي والتلفزيوني العربي المشترك لما فيه خير الأمة العربية ، كما اختيرت دمشق لتكون مقراً لانعقاد اعمال لجنة البرامج المقبلة في اطار دورتها الثالثة عشرة للعام المقبل . (تشرين ، دمشق)

- اختتمت في بغداد اجتماعات الأمانة العامة للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب والهيئة المشرفة على المعهد العربي للمحاسبة والتدقيق . واقرت في الاجتماعات التي استمرت يومين اللوائح والتنظيمات الخاصة بالمعهد بما في ذلك مناهج الدراسة وكيفية القبول فيه ، وخطة عمله ، والموازنة السنوية للمعهد للسنة المقبلة ، كما تقرر عقد المؤتمر العلمي الخامس للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب في شهر نيسان (ابريل) من السنة المقبلة تحت شعار « المحاسبة والتضخم » . (الجمهورية ، بغداد)

الجمعة ٢ / ١٠ / ١٩٨١

- وقع في تونس كل من الأسعد بن عصمان وزير الفلاحة التونسي ، وعبد الرحمن عبد العزيز آل الشيخ وزير الزراعة والري السعودي على مذكرة تفاهم بين السعودية وتونس . اتفق الطرفان بموجبها على تنمية التعاون بينهما في الميدان الزراعي . (العمل ، تونس)

السبت ٣ / ١٠ / ١٩٨١

ـ التقى الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية في نيويورك كورت فالدهايم الامين العام للامم المتحدة وبحث معه سبل تدعيم التعاون وتطويره بين جامعة الدول العربية ومنظمة الامم المتحدة . (العمل ، تونس)

ـ اختتمت في الجزائر اجتماعات اللجنة الوزارية لمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابك) ، والمكلفة بانجاز حوض جاف لبناء وترميم السفن في الجزائر . وأصدرت اللجنة توصياتها بتحديد رأسمال الشركة التي ستقوم بانشاء الحوض بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار ، ورأسمال تبرع يبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي ، كما دعت اللجنة الى استكمال الاتفاق بشأن الشركة التي تقوم ببناء الحوض والقوانين التي تنظم عملها في الاجتماع المقبل للمنظمة الذي سيعقد في أبو ظبي في كانون الأول (ديسمبر) المقبل . (الجمهورية ، بغداد)

ـ اختتمت مؤخراً في تونس أعمال الأسبوع العربي للزيوت والدهون النباتية وصدرت توصيات بانشاء مركزين عربيين للبحث والتطور يختصان في بحث الوسائل الكفيلة بزيادة إنتاج البذور والثمار الزيتية على أن يقام المركز الأول في السودان ، والثاني بتونس . وتم تشكيل لجنتين قوميتين مهمتهما متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي أقرها وزراء الزراعة العرب والمؤتمرات والندوات العربية . ودعت التوصيات ايضاً الى إنشاء شركة عربية لتسويق منتوجات البذور الزيتية ، واقامة وتوسيع المشاريع القائمة في انتاج الزيوت النباتية في عدة بلدان عربية ، والى إنشاء مركز عربي للبحث والتطوير الصناعي يهدف اساساً الى تطوير التكنولوجيات المستعملة حالياً ، وتكوين الاطارات العربية . (العمل ، تونس)

ـ ادرج مشروع توصيل المياه من نهر الفرات في العراق الى الأردن ضمن مشاريع خطة التنمية الخمسية التي أقرها مجلس الوزراء الاردني . (الاتحاد ، ابو ظبي)

الأحد ٤ / ١٠ / ١٩٨١

ـ أصدر وزراء الخارجية العرب الموجودون حالياً في الأمم المتحدة عقب إجتماعهم بياناً نددوا فيه بالتعاون الاستراتيجي الاميركي الاسرائيلي ، كما ادان البيان الغارة الايرانية ضد المنشآت النفطية الكويتية . (السفير ، بيروت)

ـ وافقت الحكومة التونسية على عرض تقدم به عدد من رجال الاعمال السعوديين لاقامة مشروع سياحي ضخم بتونس كلفته ٣٤٠,٥ مليون دولار يشمل انشاء مجمعين سياحيين في بنزرت . (البيان ، دبي)

ـ صرح عبدالله يعقوب بشارة الامين العام لمجلس التعاون الخليجي في حوار صحفي مع مجلة « ميدل ايست » ونقلته صحيفة العرب القطرية ، أن مجلس التعاون الخليجي لم يبدأ حتى الآن في تنسيق سياسته الخارجية . (العرب ، الدوحة)

ـ ذكر سيف الجروان وزير العمل والشؤون الاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة،لن الوزارة تدرس تخصيص نسبة محددة من التأشيرات الجماعية لاستقدام العمالة العربية ، وأن الوزارة بدأت بعقد عدد من الاتفاقيات العمالية مع تونس ، والمغرب ، والسودان . واضاف ان بعض الأقطار العربية بدأت في ارسال ملحقين عماليين للتعاون مع الوزارة في تنظيم استقدام العمالة العربية . (الفجر ، ابو ظبي)

الاثنين ٥ / ١٠ / ١٩٨١

ـ اعلن عبدالله الزعبي المدير العام للمنظمة العربية للعلوم الادارية، قرارات اجتماعات المجلس التنفيذي للمنظمة التي اختتمت يوم الخميس الماضي ، وقال الزعبي أن المجلس أقر خطة عمل المنظمة لعام ١٩٨٢ ، ووافق على عقد اجتماع لمجموعة من خبراء الادارة لوضع منهاج تدريبي مقارن في الدول العربية ، كما قرر المجلس توثيق التعاون مع مؤسسات واجهزة التنمية الادارية في الاقطار العربية الاعضاء بالمنظمة ، وقرر ايضاً تشجيع المعاهد والمراكز وبقية مؤسسات التنمية الادارية على تخصيص منح في برامجها التدريسية لمتدربين من الدول العربية الاعضاء بالمنظمة . (الدستور، عمان)

ـ انتهى اليوم في روما اجتماع الامانة العامة لاتحاد الصحافيين العرب باصدار قرارات مهمة تناولت ضرورة تعبئة الاعلام العربي بكامله لطرح قضية لبنان وكسبها امام الرأي العام العالمي ، ودعم القضية الفلسطينية ، كما تقرر ايضاً عقد المؤتمر السابع المقبل للاتحاد في العراق خلال النصف الثاني من شهر شباط (فبراير) ١٩٨٢ ، وعقد دورة المحررين الرياضيين في بغداد ، وتم اقرار موازنة الاتحاد التي بلغت مليوناً ومئة الف ليرة لبنانية . (الوكالة الوطنية للانباء ، بيروت)

- تم في بغداد التوقيع على اتفاقيتين لتقديم قرضين الى اليمن ، بين الصندوق العراقي والجمهورية العربية اليمنية ، ووقع الاتفاقيتين عن الجانب العراقي عبد الامير علي الانباري رئيس مجلس ادارة الصندوق ، وعن الجانب اليمني محمد حزام الشوحطي وزير الاقتصاد والصناعة . وتنص الاتفاقية الأولى على تمويل انشاء وتجهيز وتأثيث ثلاثة مراكز صحية مع ثلاثة دور للأطباء في محافظة « أب » اليمنية ، فيما تتضمن الاتفاقية الثانية انشاء وتجهيز وتأثيث مستشفى في المحافظة نفسها . (وكالة الانباء العراقية ، مكتب بيروت)

- تم في طرابلس بليبيا التوقيع على محضر اتفاق للتعاون والتبادل التجاري بين سورية وليبيا ، في ضوء المباحثات التي جرت مؤخراً بين وزير الصناعة السوري ، وامين الصناعة الليبي . (تشرين ، دمشق)

الثلاثاء ٦ / ١٠ / ١٩٨١

- قال الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية في خطاب القاه في الاجتماع الذي عقدته المجموعة العربية في الأمم المتحدة يوم ٣ تشرين الأول (اكتوبر) في نيويورك ، أن الموقف العربي تجاه التعامل مع الخارج يفتقر الى المزيد من التنسيق ، وان مردّ ذلك يعود الى ضعف الجبهة العربية بسبب تفاقم الخلافات الثنائية وتراجع معاني التضامن في تنظيم العمل المشترك عن الحد الذي كان عليه منذ ثلاث سنوات ، وأعرب القليبي عن أمله بأن تؤدي القمة العربية المقبلة الى اعادة المصداقية الى العمل العربي المشترك في نطاق جبهة متماسكة من اقصى المغرب الى اقصى المشرق لا مجال فيها للتناحر الثنائي . (العمل ، تونس)

الأربعاء ٧ / ١٠ / ١٩٨١

- أصدر الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية بياناً عقب اعلان مقتل انور السادات الرئيس المصري أعرب فيه عن أمله بأن يتغلب الشعب المصري على كل المصاعب ، « وأن يعيد الى مصر دورها الوطني الكبير والفعال داخل الأسرة العربية » . (النهار ، بيروت)

- ذكر محمد مزالي الوزير الأول التونسي في حديث له مع مجلة «ميدل ايست» نقلته صحيفة الشرق الاوسط التي تصدر في لندن أن بلاده تعمل من اجل إقامة مغرب عربي موحد ليس من خلال الدمج بل من خلال التكامل الاقتصادي والثقافي . (الشرق الاوسط ، لندن)

- دعا مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية الحكومات العربية الى تبني قرار متشدد سبق وأن اتخذه المجلس في اجتماعه الاخير في مقاديشو الشهر الماضي، يطالبها فيه بالعودة الى صيغة سابقة حول شهادات المنشأ للبضائع المستوردة للدول العربية ، يشترط فيها صراحة أن تنص على أن هذه البضائع غير اسرائيلية ولا تدخل فيها مواد اسرائيلية . وكانت الدول العربية قد تخلت عن الصيغة السابقة منذ عامين ، وعملت بصيغة اكتفت فيها بأن تنص الشهادة على جنسية البضاعة وجنسيات المواد الداخلة في صنعها . ويأتي هذا القرار بعد أن اطلع المجلس على الحملة المناهضة للمقاطعة العربية لاسرائيل التي ابتدأت بسن التشريعات المناهضة في امريكا وفرنسا والتي تنطلق من تطبيق العقوبات الجزائية بحق كل متعاون مع اجراءات المقاطعة العربية لاسرائيل . (الانباء ، الكويت)

الخميس ٨ / ١٠ / ١٩٨١

- تم في ختام اجتماعات اللجنة العراقية - المغربية المشتركة التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني ، واخرى للتعاون البحري التجاري ، بين العراق والمغرب ، كما وقع الفريقان بروتوكولاً لتنظيم عمل وتنقل العائلات الفلاحية المغربية في الريف العراقي ، ومحضراً مشتركاً لتطوير العلاقات القائمة بين القطرين في مختلف المجالات . ووقع هذه الاتفاقيات عن الجانب العراقي حسن علي عضو مجلس قيادة الثورة ووزير التجارة ، وعن الجانب التونسي عز الدين جسوس وزير التجارة والصناعة . (الثورة، بغداد)

الجمعة ٩ / ١٠ / ١٩٨١

- تم في تونس التوقيع على اتفاقية للتعاون في ميدان النقل الجوي بين تونس وموريتانيا تنص على اقامة خط جوي يربط بين تونس ونواق الشط . (الصباح ، تونس)

السبت ١٠ / ١٠ / ١٩٨١

- أبرمت في الجزائر اتفاقية بين المعهد الجزائري للنفط وبين مؤسسة صناعة تكرير النفط الموريتانية (سومير) ، تنص على تأهيل وتدريب فنيين من موريتانيا لتشغيل مصفاة نواديبو الموريتانية بطاقة سنوية قدرها مليون طن . ويتلقى ٢٠٠ دارس موريتاني دراسة نظرية

وعملية في المعهد الجزائري المذكور ، وفي معامل التكرير الجزائرية . (الثورة ، بغداد)

الاثنين ١٢ / ١٠ / ١٩٨١

ـ اشارت احصائية عربية حديثة الى أن ٦٠ بالمائة من الباحثين العرب يعملون في الخارج، وان عدد الكفاءات العربية المهاجرة الى الولايات المتحدة الامريكية وحدها خلال الفترة من ١٩٦٦ حتى ١٩٧٧ بلغ نحو ٢٦ الف عالم ومهندس عربي . (البيان ، دبي)

الثلاثاء ١٣ / ١٠ / ١٩٨١

ـ اختتم في مقر منظمة « اوابـك » في الكويت الاجتماع الثالث للجنة التنظيمية لمؤتمر الطاقة العربي الثاني ، حيث تم البحث في سير العمل ببرنامج المؤتمر وعدد من القضايا الادارية والاعلامية ، استعداداً لعقده في قطر في الفترة من ٦ ـ ١٠ آذار (مارس) المقبل . وقد حضر الاجتماع رؤساء المنظمات العربية الأربع المشرفة على المؤتمر ، وهم علي عتيقة امين عام منظمة اوابـك ، ومحمـد العمادي رئيس الصنـدوق العربي لـلانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وعياد العذابي مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، وحسن ابو صفارة مستشار الطاقة في جامعة الدول العربية ، بالاضافة الى علي جيدة مدير عام المؤسسة القطرية للبترول . (الرأي العام ، الكويت)

الأربعاء ١٤ / ١٠ / ١٩٨١

ـ بدأ في الرباط ثلاثون خبيراً عربياً في التعدين ، دورة تطويرية في مجال الصناعات المنجمية والبنية الجيولوجية للوطن العربي ، تنظمها المنظمة العربية للثروة المعدنية ، ويتضمن جدول أعمال الدورة التي تستمر ١٥ يوماً محاضرات في الصناعات المنجمية وتقنيات الفوسفات وطرق استخراجها ، ومجالات التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية في إطار الصناعات المنجمية . (الثورة ، بغداد)

الخميس ١٥ / ١٠ / ١٩٨١

ـ انتخب حسني مبارك رئيساً لجمهورية مصر العربية بأغلبية ٩٨,٤٦ بالمائة من مجموع الذين ادلوا بأصواتهم خلفاً للرئيس الراحل انور السادات ، وقد القى الرئيس الجديد بياناً امام مجلس الشعب المصري بعد ادائه اليمـين الدستـورية حـدد فيه سيـاسته الـداخليـة والخارجية ، مؤكداً « اننا ملتزمون بكل اتفاق وقعناه وكل تعهد قطعناه على انفسنا » وأن مصر « ماضية في طريق السلام الدائم والشامل المؤسس على الاطار الذي تم التوصل اليه في كمب دايفيد ، والمؤسس على معاهدة السلام بين مصر واسرائيل بكل حروفها ونقاطهـا » كما القى جعفر نميري الرئيس السوداني الذي حضر جلسة مجلس الشعب المصري كلمة اكد فيها « المصير المشترك الواحد لشعب وادي النيل ». (الاهرام ، القاهرة)

ـ صرح ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو امام ممثلي الصحافة الاجنبية اثناء زيارته لليابان بأنه يعتبر مشروع السلام السعودي بمثابة ارضية صالحة وهامة لاقرار سلام دائم وشامل في منطقة الشرق الاوسط ، وان موقف منظمة التحرير الفلسطينية من هذا المشروع سيتم توضيحه خلال مؤتمر القمة العربي المقبل في المغرب . (العمل، تونس)

ـ أعلن الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي في تصريح لصحيفة « عكاظ » السعودية ، أن هناك اتصالات مكثفة تجري حالياً بين وزراء دول المنطقة لوضع خطة امنية يشارك فيها الجميع . (الانباء ، الكويت)

ـ أقـر في بغداد مجلس ادارة الاتحـاد العربي للصناعات الغذائية منهاج عمل الاتحاد للعام المقبل ، ويتضمن اقامة مشروع عربي لتصنيع التمور، وآخر لتصنيع عصير الطماطه ، وعقد المؤتمر العربي الأول لصناعة الألبان، والمؤتمر الأول للمعلبات ، ودورتين تدريبيتين في بغداد احداهما في صناعة الالبان ، والأخرى لتطوير كفاءة العاملين في الصناعات الغذائية . وقال فلاح سعيد جبر ، الامين العام للاتحاد ، ان المنهاج يتضمن ايضاً عقد ثلاث ندوات متخصصة في دراسة وتقييم واقع الصناعات الغذائية في الاردن وتونس ، والمغرب ، واصدار مجموعة من الدراسات والكتب عن الصناعات المذكورة ، والتطورات المتحققة منها . (الثورة ، بغداد)

الجمعة ١٦ / ١٠ / ١٩٨١

ـ اختتمت الامانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي في طرابلس الغرب دورتها الطارئة امس الاول والتي كرست لبحث الظروف المستجدة على الساحة المصرية بعد اغتيال السادات . (تشرين ، دمشق)

السبت ١٧ / ١٠ / ١٩٨١

- أعلن جعفر نميري الرئيس السوداني ، في حديث لصحيفة الاهرام المصرية ، أن خطة السلام السعودية التي طرحها الامير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي تعد « نصراً » لأنها تهدف الى السلام الشامل ، وطالب الدول العربية بألا تضيع هذه الفرصة قائلاً ان الخطة السعودية « تساعد جميع العرب على شيء واحد كبير وهو الاستراتيجية الجديدة » . (الاتحاد ، ابو ظبي)

- اختتم المؤتمر الطبي العربي التاسع عشر اعماله في عمان ، بعد اجتماعات استمرت اربعة ايام ، ببيان ناشد فيه الحكومات العربية العمل على تحقيق الاهداف التي تتطلع اليها الامة العربية . وقرر المؤتمر تبني مشروع دعم الخدمات الطبية في الاراضي العربية المحتلة ، ووافق على التنسيق مع اتحاد الصيادلة العرب واتحاد اطباء الاسنان العرب في المجالين العلمي والمهني والموافقة على تشكيل لجنة تحضيرية من اتحادات الاطباء والصيادلة واطباء الاسنان من اجل تحقيق ذلك التنسيق . (الرأي ، عمان)

- قدمت الحكومة العراقية مبلغ ١٠٠ الف دولار لمنظمة اليونسكو في باريس من اجل تمويل جائزة خاصة للثقافة العربية على المستوى الدولي . (الدستور ، عمان)

الاحد ١٨ / ١٠ / ١٩٨١

- عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية ضمن برنامج عملها لهذا العام ١٣ دورة تدريبية وثلاث ندوات علمية في شتى المجالات الزراعية . وقد اختارت المنظمة العراق وسوريا والسودان وبلغاريا لعقد هذه الدورات والندوات بالاضافة الى الاردن الذي عقدت فيه دورة خاصة للمراعي . (الرأي ، عمان)

- إجتمع صدام حسين الرئيس العراقي في بغداد مع الملك حسين العاهل الاردني الذي يقوم بجولة في اقطار الخليج العربي . وتم في هذا الاجتماع بحث التطورات المستجدة على الساحة العربية ، وآفاق العمل العربي المشترك . (الرأي ، عمان)

الاثنين ١٩ / ١٠ / ١٩٨١

- اختتم في دمشق الاجتماع الثاني للمخططين والمسؤولين الاعلاميين العرب الذي تنظمه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والذي انعقد في مقر الوكالة العربية السورية للأنباء خلال الفترة ما بين ١٤ - ١٨ تشرين الأول (اكتوبر) الجاري . وصدر عن الاجتماع بيان ختامي اكد فيه المجتمعون اهمية التنمية العربية المتكاملة بمستوييها القطري والقومي . وتضمن البيان مجموعة من التوصيات والمقترحات ذات الطابع الاعلامي ، ومنها ان تساهم وسائل الاعلام في خطط التنمية باجرائها مسوحات استقرائية مفصلة للقطاعات التي ستشملها خطط التنمية ، وأن تولي اجهزة الاعلام العربي أهمية خاصة للمناطق الريفية ، ومن ذلك أيضاً أن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمسح شامل للقوى البشرية والمادية للاعلام العربي بالتعاون مع وزارات الاعلام في الاقطار العربية ، وأن تضع مشروع استراتيجية عربية للاعلام الانمائي . (تشرين ، دمشق)

- صرح بلقاسم الزاوي وزير العدل الليبي لصحيفة « الوطن » الكويتية أن على الدول العربية أن تبذل اقصى ما في وسعها من اجل عودة مصر الى العالم العربي ، واوضح أن بلاده لا تريد شن حرب ضد مصر . (الدستور ، عمان) . كما أعلن رفض ليبيا لمشروع السلام السعودي من اجل تسوية أزمة الشرق الاوسط . (الاتحاد ، ابو ظبي)

الثلاثاء ٢٠ / ١٠ / ١٩٨١

- أسس في عمان فرع لمكتب العمل العربي بعد اتفاق وقع من قبل الهاشمي البناني مدير عام منظمة العمل العربية ووزارة العمل الاردنية وذلك في نطاق التعاون القائم بين الوزارة والمنظمة العربية . (الدستور ، عمان)

- عقد في مقر الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عمان اجتماع للامناء والمدراء العامين للمنظمات العربية الموجودة في عمان لاستعراض الاستعدادات التي اتخذت للاجتماع الحادي عشر للجنة التنسيق بين جامعة الدول العربية والاجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية الذي سيعقد في عمان في الخامس من الشهر القادم . (الدستور، عمان)

- اختتمت الدورة التدريبية العربية لبحوث وقاية المزروعات التي اقيمت في العراق . وتلقى المشاركون في الدورة على مدى شهر واحد محاضرات نظرية وعملية في مجال وقاية المزروعات ومكافحة الآفات الزراعية . (الثورة ، بغداد)

- استدعى عبد العاطي العبيدي امين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي الليبي سفراء الدول العربية المعتمدين في طرابلس واكد لهم أن ليبيا ليس لديها أي مخطط ضد السودان او ضد اية دولة مجاورة ولكنها ضد التدخل الاجنبي في شؤون المنطقة العربية . (الاتحاد ، ابو ظبي)

الأربعاء ٢١ / ١٠ / ١٩٨١

- اختتمت في الرياض اجتماعات لجنة التعاون الصناعي المنبثقة عن مجلس التعاون الخليجي ، وقد قررت اللجنة تكليف الأمانة العامة للمجلس اعداد مشروع نظام داخلي للجنة المشكلة من وزراء الصناعة يتم بحثه واقراره في الدورة القادمة للجنة التي اعتمد أن تجتمع مرتين في السنة ، كما تقرر تشكيل لجنة فنية من الدول الاعضاء تقوم بالتعاون مع الامانة العامة باعداد نظام لتبادل المعلومات المتعلقة بالمشروعات الصناعية والعمل على توحيد اسس إعداد البيانات الاحصائية المتعلقة بالنشاط الصناعي وذلك لاطلاع الدول الاعضاء على تطور النشاط الصناعي في دول المجلس والتخطيط له ، وتقرر أيضاً وضع استراتيجية للتنمية الصناعية لدول المجلس . (الشرق الاوسط ، لندن)

- اختتمت بالكويت في مقر المركز العربي للبحوث التربوية الحلقة الدراسية التي نظمها المركز حول تطوير نظم التوجيه والاشراف التربويين بدول الخليج والتي شارك فيها مندوبون من جميع الدول الاعضاء واستمرت أربعة ايام . (الانباء ، الكويت)

- عاد الملك حسين العاهل الاردني والوفد المرافق له الى عمان ، بعد جولة عربية شملت كلا من البحرين ، والعراق ، والكويت ، وقطر والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ، استغرقت اربعة ايام ، بحث خلالها مع قادة هذه الدول الوضع السياسي الذي تعيشه الأمة العربية في ظل التطورات المستجدة على الساحتين العربية والدولية . (الدستور ، عمان)

- طلبت ليبيا عقد إجتماع طارىء لمجلس جامعة الدول العربية لبحث الموقف المتوتر بين ليبيا والسودان ، في وقت يستعد فيه الشاذلي القليبي الامين العام للجامعة لمغادرة تونس الى طرابلس ، ليبحث الموقف مع المسؤولين الليبيين بناء على طلب الحكومة السودانية . ومن جهة أخرى نفى معمر القذافي الرئيس الليبي في مقابلة مع شبكة تلفزيون اي . بي . سي الامريكية أن تكون القوات الليبية قد استنفرت ضد اي دولة اخرى . (الاتحاد ، أبو ظبي)

- وافق مجلس اتحاد الجامعات العربية على طباعة القسم الأول من الكتاب الجامع عن القضية الفلسطينية ، كما وافق على انشاء صندوق مشترك يسمى « صندوق دعم جامعات الأرض المحتلة » ، وعلى قبول جامعة عنابة في الجزائر ، وجامعة بيت لحم ، والكليات العربية للعلوم الطبية فرع جامعة القدس العربية ، اعضاء في الاتحاد ابتداء من عام ١٩٨١ . (الرياض ، الرياض)

- صدر العدد الأول من مجلة « الثروة السمكية » التي يصدرها الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك كل ثلاثة اشهر ، وهي اول مجلة متخصصة من نوعها تعنى بشؤون الثروة السمكية في الوطن العربي . (الانباء ، الكويت)

الخميس ٢٢ / ١٠ / ١٩٨١

- اختتمت في عمان اعمال الندوة الثانية لمختصي البستنة الشجرية العرب ، واكد المشاركون في الندوة على ضرورة قيام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة بالتعاون مع الفنيين العرب باعداد خريطة للبيئة لكل قطر عربي تحدد نوع الاشجار المثمرة الاكثر ملاءمة للزراعة فيه ، والتعاون مع الجامعة الاردنية لاجراء دراسة على مستوى الوطن العربي لتقييم العمليات الزراعية ، ومعرفة احتياجات مزارعي اشجار الفاكهة في الدول المختلفة . (الدستور ، عمان)

- انتهت في ليبيا اعمال مؤتمر اتحاد الناشرين العرب ، وأقر المؤتمر النظام الاساسي للاتحاد واللائحة التنفيذية ، كما اختيرت بيروت لتكون مركزاً رئيسياً للاتحاد ، وطرابلس الغرب مقراً دائماً للامانة العامة . وقد شارك في هذا المؤتمر كل من ليبيا وسوريا ولبنان وفلسطين وتونس . (تشرين ، دمشق)

ـ تم في تونس التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق تعاون للنقل الجوي بين تونس ولبنان ، يرمي الى تشجيع وتنظيم النقل الجوي بين البلدين . (الصباح ، تونس)

ـ قرر مجلس الوزراء القطري في اجتماعه الاسبوعي العادي برئاسة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير قطر ، زيادة مساهمة دولة قطر في المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية من خمسة ملايين الى عشرة ملايين دولار . (الرياض ، الرياض)

الجمعة ٢٣ / ١٠ / ١٩٨١

ـ اعلنت احدى عشرة دولة عربية حتى الآن موافقتها على عقد القمة العربية المقبلة في موعدها ومكانها المحددين بين ٢٥ و ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) في فاس بالمغرب ، وهذه الدول هي تونس ، الصومال ، المغرب ، لبنان ، السعودية ، قطر ، ليبيا ، العراق ، السودان ، الكويت ، والاردن . وبذلك يكون قد توفر النصاب القانوني لانعقاد القمة العربية . (الشرق الاوسط ، لندن)

ـ اختتم مجلس أمناء منتدى الفكر العربي اجتماعاته في المنامة التي استمرت يومين ، أقر المجلس خلالها ، القيام بدراسات حول ابتداع الاساليب الناجحة لتنفيذ استراتيجية العمل العربي المشترك والخطط المنبثقة عنها ، واقتراح الاجراءات لافشال سياسة اسرائيل في الاراضي المحتلة ، ودعم صمود الشعب الفلسطيني في هذه الأراضي . (الدستور ، عمان)

ـ اختتمت اللجنة الفنية الدائمة للاتحاد العربي لصناعة الحديد والصلب اعمالها اول امس بطرابلس ، واصدرت اللجنة عدة قرارات وتوصيات تتعلق بايجاد الحلول المناسبة لمشكلة تبريد المياه في صناعة الحديد والصلب ، والوسائل الكفيلة بدعم الأمن الصناعي في المنشآت الصناعية العربية . (العمل ، تونس)

ـ تم في ولاية تبسة في الجزائر التوقيع على اتفاقية مشتركة في مجالي السكن والبناء بين تونس والجزائر وذلك بحضو وفدي البلدين ، وتنص الاتفاقية على أن تقوم مجموعة من المقاولات التونسية بانجاز عدد من المشاريع الاجتماعية في كل من دائرتي تبسة ، والعوينات ، على أن يبدأ العمل بهذه المقاولات في مطلع شهر كانون الاول (ديسمبر) المقبل . وهذه الاتفاقية تكملة للاتفاقية التي أبرمت بالجزائر في شهر آذار (مارس) ١٩٨٠. (وكالة الانباء الجزائرية ، مكتب بيروت)

السبت ٢٤ / ١٠ / ١٩٨١

ـ عاد الى تونس الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية بعد زيارة قصيرة لليبيا اجرى خلالها مباحثات مع المسؤولين الليبيين . (الشرق الاوسط ، لندن). واعلن القليبي في تصريح ادلى به قبيل مغادرته طرابلس ، أنه تقرر عرض الوضع على الحدود الليبية ـ السودانية على مؤتمر القمة العربي المقبل ، وأنه توصل الى اتفاق بهذا الخصوص مع المسؤولين الليبيين ، وذكر أن ليبيا تخلت عن طلبها لعقد إجتماع طارىء لوزراء الخارجية العرب لبحث الوضع على حدودها مع السودان . (الثورة ، بغداد)

ـ اختتمت في طنجة ، بالمغرب ، إجتماعات المؤتمر العربي الحادي عشر للدفاع الاجتماعي الذي نظمته المنظمة العربية للدفاع واستمر أربعة ايام . وقد أوصى المؤتمر بتشكيل مجلس أعلى في كل قطر عربي لمراقبة وتنسيق عمل المؤسسات الاعلامية المؤثرة على المواطن ، وبتحقيق تنسيق اكبر بين عمال المؤسسات الاذاعية والتلفزيونية وبين المؤسسات العربية المسؤولة عن إعداد المواطن ، كما دعا المؤتمر الى فرض رقابة على الافلام المستوردة من خارج الوطن العربي ، واعادة النظر بالتشريعات الجنائية في الاقطار العربية بما يتلاءم ومبادىء الدفاع الاجتماعي والوقاية من الانحراف . (العلم ، الرباط)

ـ اختتمت في قطر « ندوة المسؤولين عن البحث العلمي والتكنولوجي في الدول العربية » التي نظمها مركز البحوث العلمية والتطبيقية بجامعة قطر ، بالاشتراك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الفترة من ١٨ ـ ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر) الحالي . وبمشاركة ١٤ دولة عربية وثلاث منظمات اقليمية ، وشبه اقليمية اضافة الى اساتذة متخصصين في هذا المجال والمانيا الغربية ، والمملكة المتحدة . وقد صدرت عن الندوة توصيات دعت فيها الدول العربية الى أن تعمل أن تكون الاستراتيجيات والخطط العلمية والتكنولوجيا خاضعة لسياسات وطنية ، وأن تكون هذه السياسات في إطار سياسة عربية متكاملة للعلم والتكنولوجيا ، كما دعت الندوة

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الى اعداد دراسات مفصلة عن المناهج العلمية والاساليب الفنية ذات العلاقة بالنشاطات العلمية والتكنولوجية على المستويين القطري والقومي من حيث اتخاذ القرارات والتخطيط والتنفيذ ، ثم تنسيق جهود المنظمات والهيئات الاقليمية العربية والدولية المهتمة بقضايا العلم والتكنولوجيا ، والاسراع باقامة الصندوق المالي العربي لدعم البحث العلمي والتكنولوجي في الوطن العربي ، بالاضافة الى عدد من التوصيات الأخرى تتعلق في مجال البنية الاساسية للعلم والتكنولوجيا ، والتعاون العربي في هذا المجال . (العرب ، الدوحة)

- اختتمت في مسقط يوم الخميس الماضي اجتماعات اللجنة الفنية الخاصة ببحث مشروع اكثار البذور المحسنة ، المنبثقة عن مؤتمر وزراء الزراعة العرب في دول الخليج العربية وشبه الجزيرة العربية والتي كانت قد بدأت يوم الثلاثاء الماضي . وتم خلال هذه الاجتماعات دراسة مشروع البذور المحسنة من كافة جوانبه الاقتصادية والانتاجية لتوفير البذور المحسنة الى دول المنطقة . وكان وزراء الزراعة بدول الخليج العربية قد قرروا إقامة هذا المشروع ضمن عدد من المشروعات الزراعية المشتركة التي تقام بدول المنطقة بهدف التنسيق فيما بينها وبما يخدم اهداف التكامل الزراعي بين دولها . (العرب ، الدوحة)

- وافق مجلس ادارة الاكاديمية العربية للنقل البحري في ختام اجتماعاته التي عقدها في فندق ميريديان بالشارقة بحضور ممثلي ١٥ دولة عربية ، على ميزانية الاكاديمية للعام المقبل والتي بلغت اربعة ملايين ونصف مليون درهم ، بزيادة قدرها ٥٠ بالمائة عن العام الحالي . (البيان ، دبي)

- يقوم اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية حالياً باتصالات ، ومتابعة المنظمات والمؤسسات البريدية والهاتفية في الدول العربية والخليجية بهدف تخفيض وتوحيد أجور الخدمات البريدية والهاتفية والبرقية والتلكس بينها ، أو جعل التفاوت بينها بسيطاً ويتناسب مع المسافات الموجودة بين كل منها . (البيان ، دبي)

- ذكر التقرير السنوي لشركة الملاحة العربية ، أن ارباح الشركة بلغت في عام ١٩٨٠ ، ٣٠ مليون و ١٤٤ الفاً و ٨٦٥ ديناراً كويتياً ، مقابل ٣ ملايين و ٥٥٦ الفاً و ٣٦٢ ديناراً في عام ١٩٧٩ ، وبعد أن كانت الشركة قد اصيبت بخسائر في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ . والمعروف أن هذه الشركة تأسست في تموز (يوليو) ١٩٧٦ وتساهم فيها الامارات العربية المتحدة ، والبحرين ، والسعودية ، والعراق ، وقطر ، والكويت برأسمال قدره ٥٠٠ مليون دينار كويتي . (البيان ، دبي)

الأحد ٢٥ / ١٠ / ١٩٨١

- وقعت الكويت وجمهورية اليمن الديمقراطية في الكويت على برنامج تنفيذي للاتفاق الثقافي والفني والاعلامي . ويهدف هذا البرنامج الى تنسيق التعاون بين البلدين في هذه المجالات . وقد وقع البرنامج عن الجانب الكويتي احمد العدواني امين عام المجلس الوطني الكويتي ، وعلي عيدروس سفير جمهورية اليمن الديمقراطية في الكويت . (الراية ، الدوحة)

- تم في الدوحة التوقيع على اتفاق للتعاون الثقافي والتربوي بين قطر وسلطنة عمان ، في مجالات التدريب ، وتبادل البحوث في التجديد التربوي ، وتبادل المنح الدراسية في مجال التعليم العام والعالي ونشر ما يتعلق بالتراث من المحفوظات ومعادلة الشهادات ، كما ينظم الاتفاق الروابط والصلات وتعزيز التعاون القائم بين البلدين . وقد وقع الاتفاق عن الجانب العماني يحيى محفوظ المنذري وزير التربية والتعليم ونظيره القطري الشيخ محمد بن حمد آل ثاني. (الراية ، الدوحة)

- اختتمت بالرباط ندوة اتحاد اذاعات الدول العربية حول الادارة والتنظيم الهيكلي في الاذاعة والتلفزيون التي عقدت بمشاركة ممثلين عن الاذاعات العربية وبعض الاذاعات الأوروبية ، وذوي الاختصاص من مختلف الجهات . (العلم ، الرباط)

- اختتم في قاعة البكر في بغداد ، اسبوع الرعاية العلمية للشباب العربي الذي نظمته مديرية الرعاية العلمية العامة بوزارة الشباب العراقية . واتخذ المشاركون في الاسبوع جملة من التوصيات اكدت على أهمية اقامة الاندية العلمية في الوطن العربي ، واقامة اسبوع للرعاية العلمية للشباب سنوياً في كل قطر عربي ، وايجاد نظام خاص بالمحفزات لتمكين الموهوبين والمبدعين من انجاز مبتكراتهم ، وخلق ظروف مناسبة أمامهم . وشارك في هذا الاسبوع ممثلون عن الكويت وتونس ، وجيبوتي ، والمنظمات المهنية والشعبية في العراق . (الثورة ، بغداد)

الاثنين ٢٦ / ١٠ / ١٩٨١

- صرح زهير العشي الامين العام لاتحاد المصارف العربية ، أن الاتحاد يقوم حالياً باتخاذ الاجراءات التمهيدية لاصدار الشيك السياحي العربي ، بعد أن وافق مجلس ادارة الاتحاد على دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع تأسيس شركة الخدمات المالية العربية التي ستقوم باصدار الشيكات ، وقد حددت دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع رأسمال هذه الشركة بـ ١٠ ملايين دولار تكتتب فيها جميع البنوك العربية والبنوك المشتركة الاعضاء في الاتحاد . واضاف العشي ان الشركة ستكون مساهمة عربية مائة في المائة . (الاتحاد ، ابو ظبي)

- ذكرت وكالة رويتر انه تم تأسيس شركة يمنية - سعودية مشتركة لبناء مخازن تبريد واقامة محلات تجارية كبيرة ومزارع للدواجن والالبان في الجمهورية العربية اليمنية . وتتخذ الشركة من صنعاء مركزاً رئيسياً لها . (العرب ، الدوحة) .

الثلاثاء ٢٧ / ١٠ / ١٩٨١

- عقد طه ياسين رمضان النائب الاول لرئيس الوزراء العراقي في عمان مؤتمراً صحافياً في ختام اجتماعات اللجنة الاردنية العراقية المشتركة اعلن فيه أن العلاقات الاردنية العراقية تعتبر لبنة اساسية في بناء القوة الذاتية العربية والاسلوب الواقعي الذي يمكن أن يصبح المدخل العربي لتوحيد الصف في مواجهة التحديات التي تتهدد امتنا العربية . وقال ان العلاقات العراقية الليبية يمكن اعادتها الى طبيعتها اذا ما تغير الموقف الليبي تجاه الحرب القائمة بين العراق وايران .

وبالنسبة للمبادرة السعودية حول قضية الشرق الاوسط ، قال أن العراق يلتزم بقرارات مؤتمرات قمم بغداد وتونس وعمان التي حددت المبادىء العامة للتضامن العربي تجاه القضية الفلسطينية ومن ابرز هذه المبادىء عدم جواز تصرف طرف واحد في هذه القضية وإن أي تغيير في مواقفنا يجب أن يكون من خلال قمة عربية . (الدستور ، عمان)

- اختتمت في عمان اجتماعات المؤتمر الثالث عشر لجمعيات الهلال الاحمر والصليب الاحمر العربية . وقد ناشد المؤتمر هذه الجمعيات دعم ومساندة جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني وجمعية الصليب الاحمر اللبنانية . كما قرر المؤتمر تكليف اللجنة التنفيذية متابعة موضوع المساعي التي تمت لتطوير الجمعيات الناشئة وزيادة التعاون بين الجمعيات العربية . وحث المؤتمر الجمعيات العربية على اقامة دورات تدريبية لتأهيل مندوبين للمشاركة في اعمال الاغاثة بالتعاون مع الامانة العامة لجمعيات الهلال والصليب الاحمر الدولية . (الرأي ، عمان)

- انهى مجلس ادارة مشروع اطلس الوطن العربي اجتماعاته التي دامت ثلاثة ايام في بغداد باقرار النظام الداخلي للمشروع وتشكيل لجان فرعية له في الدول العربية اضافة الى اقرار الميزانية ، وقد شارك في اعمال مجلس ادارة المشروع كل الدول العربية الاعضاء في المجلس . (الندوة ، مكة المكرمة)

- تم في عمان التوقيع على اتفاقية بين شركة صناعة الاسمدة الاردنية المساهمة المحدودة والشركة العربية للاستثمارات البترولية تحصل بموجبها شركة صناعة الاسمدة الاردنية على قرض بمبلغ ٦٨ مليون ريال سعودي . وقد قام بالتوقيع على الاتفاقية حنا عودة رئيس مجلس ادارة شركة صناعة الأسمدة الاردنية ومفيد ميرزا نائب مدير عام الشركة العربية للاستثمارات البترولية . (الرأي ، عمان)

- اختتمت اللجنة الاردنية العراقية المشتركة اجتماعاتها في عمان بالتوقيع على اتفاق تمنح بموجبه العراق للاردن قرضاً انمائياً بقيمة ١٧٥ مليون دولار . وقع هذا الاتفاق عن الجانب الاردني مضر بدران رئيس الوزراء . وعن الجانب العراقي طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء العراقي . (الرأي ، عمان)

- اعلن طارق كافي مدير عام شركة النقل البري العراقية الاردنية ان مجلس ادارة الشركة قرر في جلسة عقدها افتتاح خط للمسافرين بين العراق والاردن لدعم حركة النقل وتعزيز العلاقات الاخوية بين البلدين . وقال أن المجلس قرر اعطاء حسم بنسبة ٣٠ بالمائة من اجور النقل المقررة رسمياً للبضائع العراقية المصدرة للاردن او عبره . (الرأي ، عمان)

- فرغت ادارة الشباب بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في المغرب من اعداد تقرير حول توصيات الدورة الثالثة للجنة العربية لنشاطات الشباب التي عقدت في طرابلس خلال الفترة من ٢٠ الى ٢٤ تشرين اول (اكتوبر) الجاري . وقد تضمنت

التوصيات اقرار اقامة معسكر عمل عربي السنة المقبلة وتقديم الدعم المطلوب للاتحاد العربي لجمعيات بيوت الشباب وتحديد آخر الندوات الفكرية والشبابية المتخصصة . (الانباء ، الرباط)

الأربعاء ٢٨ / ١٠ / ١٩٨١

ـ اختتمت اللجنة الفنية المنبثقة عن المؤتمر السادس لوزراء الزراعة في دول الخليج والجزيرة العربية اجتماعاتها في الدوحة باتخاذ توصيات بدراسة المشاريع المشتركة في مجال الثروة الحيوانية والدواجن . (العرب ، الدوحة)

ـ اختتمت في الرياض اجتماعات الدورة الرابعة للجنة خبراء العمل والشؤون الاجتماعية في الدول العربية التي استمرت ثلاثة أيام ، وقال احمد حمد اليحيا وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية السعودي ، ورئيس الدورة ، أن اهم القرارات التي تم التوصل اليها ، طرح موضوع مساهمة جميع الدول العربية الاعضاء في اتحاد الطفولة تنفيذاً للتوصية السابقة الصادرة بشأن اتخاذ اللغة العربية في اعمال الاتحاد الدولي لاعمال الطفولة ، كما اوصت اللجنة باقامة احتفال بيوم العمل الاجتماعي مرة كل عامين في الدول الاعضاء ، واقامة اسبوع خليجي بصفة دورية ، وان يقوم مكتب المتابعة بمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في الدول العربية ، باجراء دراسة عن المهن التي يتعين شغلها بنسبة معينة من العمالة العربية ، واضاف اليحيا أن اللجنة اوصت كذلك بوضع خطة للبرامج والمشروعات المشتركة في المجالين العمالي والاجتماعي التي يمكن تنفيذها في اطار التعاون بين الدول الاعضاء على الصعيد الخليجي . (الشرق الاوسط ، لندن)

ـ استقبل الملك حسين العاهل الاردني في لندن ، اثناء زيارة خاصة لبريطانيا الامير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي . وقد جرى البحث خلال اللقاء في مختلف المواضيع القومية ، وخاصة تلك التي تتصل بالدفاع عن الحق العربي في فلسطين ، كما تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين . (الرأي ، عمان)

ـ عقد مجلس ادارة الاتحاد العربي للصناعات الورقية والطباعة اجتماعه الثاني عشر في مدينة الدار البيضاء بحضور عدة وفود عربية . واوضح السيد وشطاطي رئيس الادارة في كلمة القاها في الاجتماع أن هدف الاتحاد هو خلق سوق عربية مشتركة كخطوة اولى نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية المنشودة بين الدول العربية . (العلم ، الرباط) .

الخميس ٢٩ / ١٠ / ١٩٨١

ـ علم من مصادر قريبة من الامانة العامة لجامعة الدول العربية أن ١٥ دولة وافقت على حضور مؤتمر القمة العربي الذي سيعقد في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ في مدينة فاس بالمغرب . وهذه الدول هي تونس ، الصومال ، الاردن ، لبنان ، السعودية ، قطر ، العراق ، المغرب ، السودان ، الكويت ، ليبيا ، البحرين ، عمان ، وجيبوتي ، ودولة الامارات العربية المتحدة . (الصباح ، تونس)

ـ تقدم المندوبون العرب في الامم المتحدة أمس الأول بطلب الى رئيس الجمعية العامة لاضافة بند في جدول اعمال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول قرار اسرائيل بشق قناة تربط البحر الأبيض المتوسط ، بالبحر الميت عبر الاراضي العربية المحتلة ، واعتبر المندوبون العرب في طلبهم مشروع اسرائيل معادياً للدول العربية . (الرياض ، الرياض)

ـ انتهت في الكويت اجتماعات لجنة المعاهد الصحية ومدارس ومعاهد التمريض التابعة للأمانة العامة الصحية للدول العربية الخليجية والتي عقدت في الفترة من ٢٤ ـ ٢٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١ . وقد أقرت اللجنة مشاريع التوصيف الوظيفي للممرضات والكوادر الفنية بالمعاهد الصحية والمواد العلمية المختلفة التي اختيرت للتدريس في هذه المؤسسات وحددت ميزانيتها ، كما قررت اللجنة قبول طلبات مؤلفي المناهج من كافة الدول الاعضاء ، على أن تتم الاستعانة بالمؤلفين العرب الآخرين في حالة عدم توفرهم بدول الخليج ، كما اتفقت اللجنة على أن يكون اجتماعها المقبل في منتصف شهر كانون الاول (ديسمبر) المقبل . (الانباء ، الكويت)

ـ دعا الملك حسين العاهل الاردني بريطانيا رسمياً الى الحوار المباشر والكامل مع منظمة التحرير الفلسطينية مؤكداً أن عدم حل هذه القضية سيحول دون تحقيق الأمن والسلام في الشرق الاوسط ، مؤكداً تأييده للمبادرة السعودية التي أعلنها الامير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي . وقد جاءت هذه التأكيدات ، في الاجتماع الذي عقده العاهل الاردني في لندن مع مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا إثر زيارة رسمية قام بها الى البلد المذكور . (الشرق الاوسط ، لندن)

- قرر المجلس الاعلى في دولة الامارات العربية المتحدة تمديد فترة العمل بأحكام الدستور المؤقت لمدة خمس سنوات أخرى تبدأ من ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١. (الاتحاد الاسبوعي ، ابو ظبي)

- اعلن علي العويس مدير مؤسسة الامارات للاتصالات بأنه تم فتح ١٩ دائرة هاتفية من مصر الى دولة الامارات . ويشمل الاتصال الهاتفي المباشر مدينة القاهرة إضافة الى ست مدن اخرى . (البيان ، دبي)

- تم في الجمعية العلمية الملكية في عمان التوقيع على اتفاقية للتعاون الفني في مجال صناعة سخانات المياه الشمسية بين الجمعية وشركة عراقية من القطاع الخاص . وتنص الاتفاقية على قيام الجمعية باعداد الدراسات الهندسية والتصاميم الفنية للسخانات التي ستصنع في العراق ، واعداد تصاميم المصنع الذي سينتج هذه السخانات . (الدستور ، عمان)

- اختتمت في الرباط بمقر المنظمة العربية للثروة المعدنية ، الدورة التدريبية الاولى للصناعات المنجمية العربية التي استغرقت اسبوعين ، وشاركت فيها وفود تمثل مختلف الدول العربية ، وتضمنت محاضرات نظرية في هذا المجال القتها نخبة من خبراء المنظمة ووزارة الطاقة والمعادن المغربية . (العلم ، الرباط)

- اختتم في طنجة بالمغرب الاجتماع الخامس لاتحاد المجالس العربية للبحث العلمي ، بالمصادقة على تقرير للأمين العام ، وعلى بعض التوصيات حول الأنشطة العلمية والتسيير الاداري والمالي للاتحاد . كما تقرر خلال الاجتماع أن تتحول اللجان العلمية المتخصصة بالاتحاد الى لجان دائمة تضم خبراء وعلميين عرباً ينتمون الى الدول الاعضاء ، كما اكد الاتحاد على ضرورة انشاء صندوق عربي للتنمية العلمية والتقنية ، وأعرب المجتمعون عن مساندتهم للاجراءات التي اتخذت لوضع استراتيجية عربية موحدة في ميدان البحث العلمي واشاروا الى ضرورة توطيد التعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتطبيق المشاريع المشتركة ، كما تمت خلال الاجتماع المصادقة على ميزانية الاتحاد للعام ١٩٨٢ والتي بلغت ١,٦٢٠,٠٠٠ دولار . (العلم، الرباط)

الجمعة ٣٠ / ١٠ / ١٩٨١

- بعثت الامانة العامة لجامعة الدول العربية الى الدول الاعضاء ، مشروع جدول اعمال مجلس وزراء الخارجية العرب المقرر عقده يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل تمهيداً لمؤتمر القمة العربي الذي سيعقد في مدينة فاس بالمغرب . ويتضمن المشروع عدة نقاط تتصدرها قضية الجنوب اللبناني ، والمشروع الاسرائيلي لشق قناة تربط بين البحرين الابيض المتوسط والميت . (السفير ، بيروت)

- قال حسني مبارك الرئيس المصري في حديث مع مجلة المصور المصرية . أن بلاده لن تشترك في مؤتمر القمة العربي المقبل في فاس ، وأن كل ما يمكن لنا أن نفعله مع العرب هو أن نعطيهم فرصة لمراجعة مواقفهم واضاف مبارك انه قد اصدر اوامر بسحب الحشود المصرية عن الحدود الليبية ، وحول مشروع الامير فهد ، قال أنه لا يقدم جديداً ولكنه قد يصلح مادة للحوار . (الرأي ، عمان)

- غادر الجزائر علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية بعد زيارة دامت ثلاثة ايام ، تم خلالها التبادل والتشاور في سبل تطوير التعاون القائم في الميادين الاقتصادية والفنية والثقافية بين البلدين كما جرى استعراض الوضع العربي الراهن والمخاطر التي تجابه الامة العربية . (الشعب ، الجزائر)

- دعا ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في حديث مع صحيفة النهار اللبنانية ، العرب الى اعتماد استراتيجية موحدة في مؤتمر القمة العربي المقبل في فاس لاعادة مصر الى الصف العربي ، وعن العلاقات اللبنانية الفلسطينية قال عرفات أنه مستعد للاجتماع بالرئيس اللبناني الياس سركيس في اي مكان وزمان قبل مؤتمر القمة لوضع تصور لبناني - فلسطيني مشترك ، وعن مشروع الامير فهد قال أن فيه ايجابيات خصوصاً أنه يتحدث للمرة الأولى عن « التعايش مع اسرائيل ». (النهار ، بيروت)

- اختتمت الدورة التاسعة للجنة المرأة العربية [التي تنظمها الامانة العامة لجامعة الدول العربية] اعمالها في بغداد واقرت مجموعة من التوصيات المتعلقة بأوضاع المرأة في مجالات التعليم والعمل والصحة ضمن اطار استراتيجية العمل العربي المشترك ، وقد أوصت الدورة بالتنسيق بين جامعة الدول العربية والمنظمات المختصة في الاقطار العربية، كما أوصت بالالتزام بالتشريعات التي وضعت لصالح المرأة في اقطارها . ودعت الدورة الأمانة العامة للجامعة العربية الى انشاء ادارة خاصة بشؤون المرأة ، وأن تسعى الجامعة الى توحيد صف الاتحاد النسائي العربي العام

ليتمكن من اداء رسالته عربياً ودولياً . وقد شاركت في اعمال الدورة التي استمرت اربعة ايام وفود تمثل الاردن وتونس وجيبوتي والسودان والعراق وليبيا والمغرب والجمهورية العربية اليمنية والامارات العربية المتحدة وفلسطين وعمان بالاضافة الى ممثلين عن الجامعة العربية ومنظمة العمل العربية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . (الثورة ، بغداد)

السبت ٣١ / ١٠ / ١٩٨١

ـ قال الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية في حديث لمجلة « اليمامة » السعودية ، ان مصر مؤهلة للرجوع الى الصف العربي مشيراً الى أن العلاقة بقيت قائمة بين الأمة العربية والشعب المصري ، وان القطيعة لم تكن الا على مستوى الدول ، واضاف أن الجامعة تجري حالياً اتصالات مع كل من السودان وليبيا لبحث صيغة لحل الخلافات بين البلدين . (الاتحاد، ابو ظبي)

ـ استقبل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير البحرين في المنامة وبحضور الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية البحريني ، عبد الرحمن جامع بري وزير خارجية الصومال . وقال الوزير الصومالي في تصريح له عقب المقابلة انه قام بتسليم امير البحرين رسالة من محمد سياد بري الرئيس الصومالي تتعلق بالتطورات العربية والافريقية الراهنة ، والعلاقات الثنائية بين البلدين ، واضاف انه بحث مع امير الدولة التطورات الاخيرة فيما يتعلق بالوضع في البحر الأحمر والمحيط الهندي ، والقرن الأفريقي، بالاضافة الى العلاقات الثنائية بين البلدين ، وموقف الصومال الثابت من قضية الشرق الاوسط . (البيان ، دبي)

ـ وصل الى دمشق علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية في زيارة رسمية لسوريا تستغرق يومين . واشار الرئيس اليمني في تصريح ادلى به لدى وصوله ، انه سيبحث مع حافظ الأسد الرئيس السوري الموقف السائد حالياً في المنطقة العربية ، إضافة الى العلاقات الثنائية بين سوريا والجمهورية العربية اليمنية . (النهار ، بيروت)

ـ قال حسني مبارك الرئيس المصري في حديث مع مجلة اكتوبر المصرية انه يريد أن يفتح صفحة جديدة مع الدول العربية ، وابلغ أنيس منصور رئيس تحرير المجلة « أني مستعد للذهاب الى السعودية او الى اية دولة عربية اخرى لشرح القضية وحسم النزاع الذي بيننا اذا وجدت وقتاً مناسباً لذلك » غير انه اكد من جديد انه لا رجوع عن السلام مع اسرائيل . (النهار ، بيروت)

ـ غادر بغداد حسين عبد القادر قاسم وزير الصناعة والطاقة الصومالي والوفد المرافق له في ختام زيارة للعراق استغرقت اربعة ايام أجرى خلالها مباحثات مع عدد من المسؤولين استهدفت تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين القطرين . (الثورة ، بغداد)

ـ تقرر في دبي تعديل موعد ومكان انعقاد المؤتمر السادس لوزراء الاسكان والتعمير العرب الذي كان من المقرر عقده يوم ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) الحالي بالجزائر ، الى يوم ٣ كانون الاول (ديسمبر) المقبل في السعودية . وقد وافقت دولة الامارات العربية المتحدة على هذا التعديل . (الاتحاد ، أبو ظبي)

* ببليوغرافيا

ببليوغرافيا الوحدة العربية

إعداد : قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

فكر وسياسة

كتب

ابراهيم ، سعد الدين . **اتجاهات الراي العام العربي نحو مسالة الوحدة : دراسة ميدانية** . الطبعة ٢ . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١ . ٣٧٣ص .

اسماعيل ، طارق . **اليسار العربي** . ترجمة محمود فلاحة . بيروت : دار النبراس ، ١٩٨١ . ٢٤٠ ص .

الاشقر ، رياض . **قيادة الجيش الاسرائيلي ، ١٩٦٠ - ١٩٨١** . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨١ . ١٤٨ ص . (سلسلة الدراسات ، ٥٨)

الجبهة الشعبية في البحرين . **الحركة الوطنية امام مجلس التعاون الخليجي : مساهمة في الحوار حول الوحدة ومجلس التعاون ومهمات الوطنيين في الجزيرة والخليج** . [د.م. : د.ن.]، ١٩٨١ . ١٨١ ص .

جبور ، سمير ويولا البطل ورندة حيدر . **قناة البحرين المتوسط والميت : المشروع الاسرائيلي واخطاره** . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨١ . ١٢٢ ص . (سلسلة الدراسات ، ٦٠)

الجعفري ، وليد . **المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، ١٩٦٧ - ١٩٨٠** . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨١ . ١٨٣ ص . (سلسلة كتب تسجيلية ، ٩)

الحوت ، بيان نويهض . **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ، ١٩١٧ - ١٩٤٨** . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨١ . ٩٨٥ ص .

الداود ، محمود علي . **الخليج العربي والعمل العربي المشترك** . البصرة : مركز دراسات الخليج العربي ، ١٩٨٠. (سلسلة منشورات المركز ، ٣٤)

عبدالله ، هاني . **الاحزاب السياسية في اسرائيل : عرض وتحليل** . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨١ . ٢٥٩ ص . (سلسلة الدراسات ، ٥٩)

مركز دراسات الوحدة العربية . **يوميات ووثائق الوحدة العربية ، ١٩٨٠**. بيروت : المركز ، ١٩٨١ . ١٠١٦ ص .

ندوة تجربة دولة الامارات العربية المتحدة ، بيروت ، ٢٣ - ٢٦ آذار / مارس ١٩٨١ . **التجارب الوحدوية العربية المعاصرة : تجربة دولة الامارات العربية المتحدة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،

١٩٨١. ٨١٥ ص .

وكالة الأنباء الكويتية . **مجلس التعاون الخليجي** . الكويت : كونا ، ١٩٨١ . (ملف الابحاث ، ٩)

أوراق

الحص ، سليم . **مدخل الى القضية اللبنانية** . بيروت : النادي الثقافي العربي ، ١٩٨١ . ٢٧ ص .

زحلان ، انطوان . **العلم والتكنولوجيا في الصراع العربي ـ الاسرائيلي** . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨١ . ٣٥ ص . (أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٦)

فريد ، عبد المجيد وروبرت ستيفنس ومحمد عودة . **حوار حول عبد الناصر** . لندن : مركز الدراسات العربية ، ١٩٨١ . ١٥ ص . (أوراق عربية ، ٨)

دوريات

ابراهيم ، سعد الدين . « ندوة الشرق الاوسط في الثمانينات ، رودس ، ٣١ آب / اغسطس ـ ٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ ، مركز البحر المتوسط الهيليني للدراسات العربية والاسلامية . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٣ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ٢٠٤ ـ ٢١٠ .

أبو زيد ، حكمت . « المرأة العربية: إمكانات المرأة العربية في العمل السياسي . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٤ ، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ١١٧ ـ ١٣٨ .

أبو طالب ، حسن . « السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط : اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية إزاء اسرائيل .» **السياسة الدولية** : العدد ٦٦ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٨٧ ـ ٩٢ .

أبو عز الدين ، حليم . « الموقف العربي والدولي من الأزمة اللبنانية . » أجرى المقابلة مصطفى كامل . **تاريخ العرب والعالم** : السنة ٣ ، العدد ٣٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ . ص ٣ ـ ١١ .

الادهمي ، محمد مظفر . « منهج جديد في دراسة ظهور حركة القومية العربية . » **آفاق عربية** : السنة ٩ ، العدد ٢ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٢ ـ ١١ .

الأرض . « المفاجأة ونظرية الحرب الاسرائيلية . » **الأرض** : السنة ٩ ، العدد ١ ، ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١. ص ٢١ ـ ٣٤.

ـــ . « الوضع في منطقتنا بعد الاتفاق الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي . » **الأرض** : السنة ٩ ، العدد ٢ ، ٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٣ ـ ٨ .

البدوي ، حسن أحمد . « السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط : الوجود العسكري الامريكي في الشرق الاوسط . » **السياسة الدولية** : العدد ٦٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٧٥ ـ ٨٧ .

تادرس ، نهى . « السياسة الخارجية لادارة ريغان في مواجهة الاتحاد السوفيتي والعالم الثالث . » **الفكر الاستراتيجي العربي** : السنة ١ ، العدد ٢ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١ . ص ٧ ـ ٤٣ .

جامعة الدول العربية . الامانة العامة . الادارة العامة للشؤون العسكرية . « العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي . » **شؤون عربية** : السنة١ ، العدد ٨ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٢٦١ ـ ٢٦٤ .

الجعفري ، وليد . « دروز الجولان نهوض وطني في مواجهة الضم . » **شؤون فلسطينية** : العدد ١٢٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ٣٤ ـ ٤٨ .

الجوزو ، مصطفى . « الفكر السياسي العربي الاسلامي : الأبعاد السياسية للأساطير العربية الجاهلية . » **الفكر العربي** : السنة ٣ ، العدد ٢٢ ، أيلول ـ تشرين الاول (سبتمبر- أكتوبر) ١٩٨١ . ص ٢٣١ ـ ٢٤٣ .

حاتم، صفوت . « الفكر السياسي العربي : تطور

الفكر القومي العربي عند جمال عبد الناصر وميشال عفلق : دراسة مقارنة . » **الفكر العربي** : السنة ٣ ، العدد ٢٢ ، أيلول ـ تشرين الاول (سبتمبر ـ أكتوبر) ١٩٨١. ص ٥٦٠ ـ ٥٨٧ .

الحاج ، منير فايز . « الرابط الحقيقي بين القضية اللبنانية والقضية الفلسطينية . » **حاليات** : السنة ٥ ، العدد ٢٢ ، ربيع ١٩٨١ . ص ٧ ـ ٢١ .

الحافظ ، ياسين . « الفكر السياسي العربي : تطور الوعي الوحدوي العربي في فكر الرئيس جمال عبد الناصر . » **الفكر العربي** : السنة ٣ ، العدد ٢٢ ، ايلول ـ تشرين الأول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨١. ص ٥٤٠ ـ ٥٥٩.

حتي ، نصيف . « السياسة الخارجية الاميركية في عهد ريغان واسرائيل والعامل النووي في الشرق الأوسط . » شؤون عربية : السنة ١ ، العدد ٨ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٥٥ ـ ٧٧ .

حداد ، يوسف . « الاتجاهات الوحدوية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني . » **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٨ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٢٠٠ ـ ٢١٣ .

حرب ، أسامة الغزالي . « أبعاد النموذج الاسرائيلي للسياسة المضادة للمقاومة : ملاحظات أولية . » **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٨ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٢١ ـ ٣٨ .

ـــــ . « البعد السياسي في الحوار العربي ـ الاوروبي : دراسة تحليلية لاجتماعات الحوار ، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠. » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٤ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٦ ـ ٢٠ .

الحريري ، فاروق . « بعد عام من الحرب : لماذا نشبت هذه الحرب؟ ولماذا استمرت ؟ وما هي النتيجة ؟ » **آفاق عربية** : السنة ٧ ، العدد ١ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨١. ص ١ ـ ٦ .

الحص ، سليم . « لبنان والعمل العربي المشترك . » **صامد الاقتصادي** : السنة ٤ ، العدد ٣٣ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ١١٨ ـ ١٣٧ .

حمادي ، سعدون . « الوسائل غير المباشرة لتحقيق الوحدة العربية . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٣ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ٦ ـ ١٥ .

حوراني ، فيصل . « بدايات الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني . » **شؤون فلسطينية** : العدد ١٢٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ٧٤ ـ ٩٦ .

خضر ، عادل محمد . « الصراع الدولي في الخليج العربي . » **قضايا عربية** : السنة ٨ ، العددان ٩ و١٠ ، أيلول ـ تشرين الأول (سبتمبر ـ أكتوبر) ١٩٨١ . ص ٣٧ ـ ٧٠ .

الخوري ، فؤاد اسحق . « انتربولوجيا السياسة : مفهوم السلطة لدى القبائل العربية. » **الفكر العربي** : السنة ٣ ، العدد ٢٢ ، ايلول ـ تشرين الاول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨١ . ص ٧٥ ـ ٨٧ .

خوري ، مروان . « سوسيولوجيا الحرب المحدودة والامن القومي في المجتمعات غير الصناعية . » **الفكر الاستراتيجي العربي** : السنة ١ ، العدد ٢ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ١٠٩ ـ ١٢٢ .

الخولي ، لطفي . « مقابلة مع لطفي الخولي . » أجرى المقابلة هارون هاشم رشيد . **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٨ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٢٢٦ ـ ٢٤١ .

زهران ، جمال علي . « السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط : القواعد والتسهيلات العسكرية الامريكية في الشرق الأوسط وأثرها على التوازن الدولي الاقليمي بالمنطقة . » **السياسة الدولية** : العدد ٦٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ١٠١ ـ ١٠٧ .

زهرة ، السيد . « استراتيجية القوتين الاعظم وقضايا الأمن في الخليج . » **الفكر الاستراتيجي العربي** :

السنة ١ ، العدد ٢ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٧٩ ـ ١٠٨ .

ـــــ . « السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط : السياسة الامريكية وقضايا الصراع العربي الاسرائيلي . » **السياسة الدولية** : العدد ٦٦ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٩٣ ـ ٩٧ .

زيعور ، علي . « الفكر السياسي العربي الاسلامي : الحكمة العملية في الفكر العربي الاسلامي : محرجة التعاملية والسياسة الفاضلة عند الفارابي . » **الفكر العربي** : السنة ٣ ، العدد ٢٢ ، ايلول ـ تشرين الأول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨١. ص ٢٩٢ ـ ٣٣١ .

الساكت ، بسام وغازي العساف ومحمد سراج . « الاقتصاد الأسير : آثار الاحتلال الاسرائيلي واستراتيجية الدعم . » **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٨ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ١٤٤ ـ ١٥٩ .

سلامة ، غسان . « احتمالات قيام يالطا نفطية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في منطقة الخليج العربي . » ورقة مقدمة الى ندوة أبعاد ونتائج الصراعات الاقليمية والدولية في منطقة الخليج العربي ، مركز الخليج للدراسات العربية ، الشارقة . **قضايا عربية** : السنة ٨ ، العددان ٩ و ١٠ ، ايلول ـ تشرين الأول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨١. ص ٥ ـ ٣٦ .

ـــــ . « فرنسا والعرب : سمات المرحلة الجديدة . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٣ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ١٦ ـ ٣٩ .

السيد ، رضوان . « ابن سينا المفكر السياسي والاجتماعي . » **الفكر العربي** : السنة ٣ ، العدد ٢٢ ، أيلول ـ تشرين الأول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨١. ص ٣٣١ ـ ٣٤٣ .

الشرقاوي ، محمد عيسى . « صراع الصحراء والمبادرة المغربية . » **السياسة الدولية** : العدد ٦٦ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ١٣٣ ـ ١٣٥ .

الشريف ، وليد . « الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي في سياسة الاتحاد السوفييتي . » **قضايا عربية** : السنة ٨ ، العددان ٩ و ١٠ ، ايلول ـ تشرين الأول (سبتمبر ـ أكتوبر) ١٩٨١. ص ٧١ ـ ٨٥ .

الشعيبي ، عيسى . « منظمة التحرير الفلسطينية وعضوية صندوق النقد والبنك الدوليين : فصول الصراع الذي لم ينشر بعد . » **صامد الاقتصادي** : السنة ٤ ، العدد ٣٤ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ٥٨ ـ ٧٦.

شفيق ، منير . « الثوابت والعلاقات وراء السياسات العربية.» **الفكر العربي المعاصر** : العددان ١٤ و ١٥ ، آب ـ أيلول (اغسطس ـ سبتمبر) ١٩٨١ . ص ١٩ ـ ٢٧ .

شكري ، غالي . « مع المفكر العربي غالي شكري .» أجرت المقابلة عفاف خورشيد . **الثقافة العربية** : السنة ٨ ، العدد ٨ ، آب (اغسطس) ١٩٨١. ص ٧٥ـ ٨٢ .

شوفاني ، الياس . « التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة . » **شؤون فلسطينية** : العدد ١٢٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ١٧ ـ ٣٣ .

صايغ ، يزيد . « قوى حرب تشرين الاول / اكتوبر بعد ثماني سنوات . » **الفكر الاستراتيجي العربي** : السنة ١ ، العدد ٢ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ . ص ٣٠٥ ـ ٣٢١ .

صبحي ، محي الدين . « الفكر السياسي العربي : الثورة الثقافية وتحرر الانسان العربي : دراسة في الكتاب الأخضر . » **الفكر العربي** : السنة ٣ ، العدد ٢٢ ، أيلول ـ تشرين الاول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨١ . ص ٦٢١ ـ ٦٢٦ .

صلاح ، هدى . « السلوك التصويتي للمجموعة العربية في الأمم المتحدة في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٧٤ . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٣ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ . ص ٤٠ ـ ٥٠ .

عباس ، رؤوف . « السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط : الاطار التاريخي للسياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط ، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣ . » **السياسة الدولية** : العدد ٦٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٦٢ ـ ٦٩ .

عبد الرحيم ، ديمة . « يهود المغرب العربي في اسرائيل . » **شؤون فلسطينية** : العدد ١٢٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ٦٢ ـ ٧٣ .

عبد المجيد ، وحيد . « السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط : الموقف الامريكي من الوجود السوفيتي في الشرق الاوسط . » **السياسة الدولية** : العدد ٦٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٩٧ ـ ١٠٠ .

ـــــ . « مؤتمر العلاقات الامريكية السوفياتية في الثمانينات : العالم الثالث بين السياستين الامريكية والسوفياتية . » **الفكر الاستراتيجي العربي** : السنة ١ ، العدد ٢ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٣٣١ ـ ٣٣٥ .

عبيدلي ، احمد . « جوانب من تاريخ القضية الفلسطينية في البحرين ، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦ . » **شؤون فلسطينية** : العدد ١٢٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ٩٧ ـ ١١٣ .

العظمة ، عبد العزيز . « الفكر السياسي العربي والاسلامي : السياسة واللاسياسة في الفكر العربي الاسلامي . » **الفكر العربي** : السنة ٣ ، العدد ٢٢ ، ايلول ـ تشرين الاول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨١. ص ٢٨١ ـ ٢٩١ .

العراقي ، محمد عاطف . « الفكر السياسي العربي : الفكر السياسي عند عبد الرحمن الكواكبي . » **الفكر العربي** : السنة ٣ ، العدد ٢٢ ، ايلول ـ تشرين الاول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨١ . ص ٤٧٣ ـ ٤٨٤ .

عزمي ، محمود . « الابعاد الاستراتيجية والعسكرية لاشتباك خليج سرت . » **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ١ ، العدد ٢ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٢٨٧ ـ ٣٠٤ .

قاسمية ، خيرية . « الفكر السياسي العربي: النشاط السياسي والاحزاب السياسية في سورية ، ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ . » **الفكر العربي** : السنة ٣ ، العدد ٢٢ ، ايلول ـ تشرين الاول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨١. ص ٥٠٤ ـ ٥١٧ .

ـــــ . « مع بدايات السياسة الامريكية في الشرق العربي . » **دراسات تاريخية** : العدد ٤ ، نيسان (ابريل) ١٩٨١. ص ٥ ـ ٢٩ .

كامل ، ميشيل . « ما بعد السادات : الخلفية ، خريطة الصراع والآفاق . » **شؤون فلسطينية** : العدد ١٢٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ٥ ـ ١٦ .

كوثراني ، وجيه . « الفكر السياسي العربي : مشروع الدولة في مطالع القرن العشرين بين التعبير المحلي والتوظيف الغربي . » **الفكر العربي** : السنة ٣ ، العدد ٢٢ ، ايلول ـ تشرين الاول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨١ . ص ٤٨٥ ـ ٥٠٣ .

محمود ، عبد النافع . « الاعتداء الصهيوني الغادر على المنشآت النووية العراقية وآفاقه الشكلية والقانونية والموضوعية . » **آفاق عربية**: السنة ٧ ، العدد ٢ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ١٢ ـ ٢٠ .

مرسي ، فؤاد . « الاعتماد المتبادل غير المتكافىء . » **الفكر الاستراتيجي العربي** : السنة ١ ، العدد ٢ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ١٢٣ ـ ١٣٧ .

مروة ، نصير . « أمن الخليج بين الاستراتيجية الاميركية الجديدة ومجلس التضامن الخليجي الجديد . » **مجلة البترول والغاز العربي** : السنة ١٧ ، العدد ٤ ، نيسان (ابريل) ١٩٨١ . ص ٥ ـ ٩ .

المصري ، أحمد . « رؤية القوى السياسية المستهدفة للصراع العربي ـ الاسرائيلي . » **شؤون فلسطينية** : العدد ١٢٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ١٤٢ ـ ١٤٩ .

منصور ، سامي . « دعوة للعرب لوقف الحوار مع

أوروبا الغربية. » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٤ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ١٣٩ ـ ١٤٩ .

منظمة التحرير الفلسطينية . مركز التخطيط . « الخيار النووي في الشرق الاوسط . » **الفكر العربي المعاصر** : العددان ١٤ و ١٥ ، آب ـ ايلول (اغسطس ـ سبتمبر) ١٩٨١. ص ١٥١ ـ ١٥٩ .

موافي ، عبد الحميد . « المبادرة السعودية وأزمة الشرق الاوسط . » **السياسة الدولية** : العدد ٦٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ١٠٨ ـ ١١٢ .

النجار ، حسن . « المنطلقات الاساسية لعقيدة القتال العربية . » **آفاق عربية** : السنة ٧ ، العدد ١ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨١. ص ١٧ ـ ١٩ .

نجار ، شكري . « الفكر السياسي العربي : الفكر السياسي عند الطهطاوي . » **الفكر العربي** : السنة ٣ ، العدد ٢٢ ، ايلول ـ تشرين الأول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨١. ص ٤٥٨ ـ ٤٧٢ .

النجار ، غانم . « الندوة العلمية العالمية الرابعة في الخليج العربي ، البصرة ، ٢٩ / ٣ / ١٩٨١ . » **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** : السنة ٧ ، العدد ٢٧ ، تموز (يوليو) ١٩٨١. ص ١٨٥ ـ ١٩٥ .

النجار ، مصطفى عبد القادر . « حاضر الخليج العربي والصراع الدولي . » **آفاق عربية** : السنة ٧ ، العدد ١ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨١. ص ٣٦ ـ ٣٩ .

« ندوة شؤون عربية : لبنان وجامعة الدول العربية . » شارك فيها : تقي الدين الصلح وسليم الحص وجوزيف أبو خاطر وميشيل ادة ومروان حمادة ومنح الصلح وميشال ابو جودة . إعداد جهاد فاضل وعبد القادر ياسين . **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٨ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٧٨ ـ ٩٩ .

« ندوة المستقبل العربي : الأقباط والقومية العربية . » شارك فيها : ابو سيف يوسف واسماعيل صبري عبدالله وانسطاس شفيق ورؤوف عباس وطارق البشري ومجدي حماد وميلاد حنا ونبيل عبد الفتاح . **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٣ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ١٧٧ ـ ١٩٤ .

نصار ، ناصيف . « مهمات أمام العقل السياسي العربي . » **الفكر العربي المعاصر** : العددان ١٤ و ١٥ ، آب ـ ايلول (اغسطس ـ سبتمبر) ١٩٨١. ص ٣٤ ـ ٣٩ .

نور الدين ، عصام . « الفكر السياسي العربي : نظرات في آراء زكي الأرسوزي في السياسة . » **الفكر العربي** : السنة ٣ ، العدد ٢٢ ، أيلول ـ تشرين الأول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨١. ص ٥٨٨ ـ ٦٢٠ .

يسين ، السيد . « السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط : تقديم . » **السياسة الدولية** : العدد ٦٦ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٦٠ ـ ٦٢ .

يكن ، محمد زهدي . « لبنان : المطامع الصهيونية والخيار المصيري . » **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٨ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٣٩ ـ ٥٤ .

مراجعة كتب

عربية

ادان ، ابراهام . « على ضفتي قناة السويس . » **الفكر الاستراتيجي العربي** : السنة ١ ، العدد ٢ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٢٠٥ ـ ٢٥١ . (عبد الحفيظ محارب)

الانصاري ، محمد جابر . « تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠ . » **الفكر العربي المعاصر** : العددان ١٤ و ١٥ ، آب ـ ايلول (اغسطس ـ سبتمبر) ١٩٨١ . ص ١٦٠ ـ ١٦٢ . (ابراهيم درويش)

البستاني ، جول فؤاد . « أقدار وتوقعات ، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ . » **حاليات** : السنة ٥ ، العدد ٢٢ ، ربيع ١٩٨١ . ص ٤٧ ـ ٥١ . (أديب حرب)

ضاهر ، مسعود . « الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ، ١٦٩٧ ـ ١٨٦١ . » **حاليات** : السنة ٥ ، العدد ٢٢ ، ربيع ١٩٨١ . ص ٥١ ـ ٥٣ . (جان شرف)

غولوبوفسكليا ، أي . ك . « ثورة ١٩٦٢ في اليمن . » **الخليج العربي** : السنة ١٣ ، العدد ١ ، ١٩٨١ . ص ٢٧٩ ـ ٢٨٢ . (جليل كمال الدين)

نصر ، مارلين . « التصور القومي في فكر جمال عبد الناصر ، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ : دراسة في علم المفردات والدلالة . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٦٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ٣٢ .

أجنبية

Berque, Jacques. «Les Arabes.»

شؤون عربية : السنة ١ ، العدد ٨ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٢٦٩ ـ ٢٧٣ . (محمد المنجي الصيادي)

Bethell, Nicholas. «The Palestinian Triangle: The Struggle for the Holy Land, 1939-1948.»

الفكر الاستراتيجي العربي : السنة ١ ، العدد ٢ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٢٨٣ ـ ٢٨٦ . (قاسم جعفر)

Hawa-Tawil, Raymonda. «My Home, My Prison.»

شؤون عربية : السنة ١ ، العدد ٨ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٢٦٥ ـ ٢٦٨ . (روز ماري صايغ)

Kaldor, Mary and Asbjorn Eide (eds.). «The World Military Order: The Impact of Military Technology on the Third World.»

الفكر الاستراتيجي العربي : السنة ١ ، العدد ٢ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٢٦٩ ـ ٢٨٣ . (نهى تادرس)

Khalidi, Walid. «Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East.»

المستقبل العربي : السنة ٤ ، العدد ٣٣ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ٢٠٠ ـ ٢٠٣ . (عبد النبي اصطيف)

Shaked, Haim and Itamar Rabinovich (eds.). «The Middle East and the United States.»

شؤون فلسطينية : العدد ١٢٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ . ص ١٥٤ ـ ١٥٨ . (عبيدلي عبيدلي)

تاريخ ، ثقافة وتربية

كتب

اتحاد مجالس البحث العلمي العربي. **دليل اجهزة البحث العلمي العربية** . بغداد : الاتحاد ، ١٩٨١ .

خضر ، عبد الفتاح . **ازمة البحث العلمي في العالم العربي** . الرياض : معهد الادارة العامة ، ١٩٨١. ١٢٢ ص .

صالح ، فرحان . **المادية التاريخية والوعي القومي عند العرب : الجذور** . الطبعة ٢ . بيروت : دار الحداثة ، ١٩٨١. ١٥٢ ص .

عبدالله ، محمد مرسي . **تاريخ الامارات والعائلات الحاكمة** . ابو ظبي : مركز الوثائق والدراسات في ابو ظبي ، [١٩٨١].

غلوم ، ابراهيم عبدالله . **القصة القصيرة في الخليج العربي ، الكويت والبحرين : دراسة نقدية تحليلية** . البصرة : جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، ١٩٨١. ٧٢٥ ص .

محفوظ ، عصام . **سيناريو المسرح العربي في مائة عام** . بيروت : دار الباحث ، ١٩٨١. ١٥٢ ص .

محمد ، صباح محمود . **دراسات في التراث الجغرافي العربي**. بغداد : وزارة الثقافة ، [١٩٨١].

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . **استراتيجية تطوير التربية العربية** . [تونس : المنظمة ، ١٩٨١].

أوراق

حموده ، عبدالله . **التحرك الثقافي الاسرائيلي في مصر** . لندن: مركز الدراسات العربية ، ١٩٨١. ٥١ ص. (اوراق عربية ، ٦)

دوريات

ابو العز ، محمد صفي الدين . « تقرير عن دور الاجتماع الخامس للمراكز والهيئات العلمية المهتمة بدراسات الخليج والجزيرة العربية ، الرياض ، ٢٠ ـ ٢٢ / ٤ / ١٩٨١ . » **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** : السنة ٧ ، العدد ٢٧ ، تموز (يوليو) ١٩٨١. ص ١٩٧ ـ ٢٠٢ .

الأدهمي ، محمد مظفر . « منهج جديد في دراسة القومية العربية الحديثة : محاولة لتحديد مراحل التاريخ الحديث . » **الفكر العربي المعاصر** : العددان ١٤ و ١٥ ، آب ـ ايلول (اغسطس ـ سبتمبر) ١٩٨١. ص ٦٢ ـ ٧٦.

البرادعي ، خالد محي الدين . « قراءة قومية في الأدب المهاجر . » **الموقف الأدبي** : العدد ١٢٧ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ٣٧ ـ ٥٢.

البيطار ، أمينة . « رؤية معاصرة للحملة الصليبية الأولى . » **الفكر الاستراتيجي العربي** : السنة ١ ، العدد ٢ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ١٨١ ـ ٢٠٤ .

التدمري ، عمر عبد السلام . « الرباط والمرابطون في ساحل الشام من الفتح الاسلامي حتى الحروب الصليبية . » **دراسات تاريخية**: العدد ٥ ، تموز (يوليو) ١٩٨١. ص ٧٧ ـ ٩٨ .

جعفر ، احسان . « خليل اليازجي ... رائد فن المسرح الشعري العربي . » **الموقف الأدبي** : العدد ١٢٦ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ١٣٠ ـ ١٣٤ .

الجعفري ، ياسين ابراهيم . « عروبة الخليج في منظور الجغرافية والتاريخ . » **آفاق عربية**: السنة ٧ ، العدد ٢ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٣٠ ـ ٤١ .

الجمالي ، حافظ . « الثابت والمتحول في العقل العربي . » **المعرفة** : السنة ٢٠ ، العدد ٢٣٦ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٨ ـ ٣٥ .

الجواهري ، عماد أحمد . « العراق ومواجهة التوسع الفارسي ، ١٧٣٣ ـ ١٧٤٣م . » **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** : السنة ٧ ، العدد ٢٧ ، تموز (يوليو) ١٩٨١. ص ١١٣ ـ ١٢٧ .

حامد ، رؤوف عباس . « الدراسات العربية في اليابان . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٣ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ٥١ ـ ٦٠ .

حسن ، محمد عبد الغني . « العلوم والمعارف في الفكر العربي الاسلامي واعتمادها على التجربة والمعاينة . » **قضايا عربية** : السنة ٨ ، العددان ٩ و١٠ ، ايلول ـ تشرين الاول (سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨١ . ص ١٣٩ ـ ١٤٥ .

حمدان ، حميد احمد . « البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ، ١٩١٤ ـ ١٩٢٠ . » **الخليج العربي** : السنة ١٢ ، العدد ٢ ، ١٩٨٠. ص ٢٢٩ ـ ٢٣٢ .

الخطيب ، حسام . « القصة القصيرة وتبعات الموضوع القومي . » **الموقف الأدبي** : الاعداد ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ ، تموز ـ ايلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨١. ص ٩ ـ ٢٧ .

الداود، محمود علي . « منهج لكتابة التاريخ الحديث للخليج العربي . » **الخليج العربي** : السنة ١٣ ، العدد ١ ، ١٩٨١. ص ٢٦٢ ـ ٢٦٦ .

رضا ، محمد سعيد . « نماذج من المقاومة العربية ضد الاحتلال الفارسي للعراق . » **آفاق عربية** : السنة ٧ ، العدد ١ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨١. ص ٩١ ـ ٩٩ .

ريزيتانو ، امبرتو . « أشهر الرحالين في ربوع جزيرة العرب والخليج العربي . » **الخليج العربي** : السنة ١٣ ، العدد ١ ، ١٩٨١. ص ٢٧٠ ـ ٢٧٣.

السامرائي ، عبد الجبار محمود . « العشائر العربية في اقليم الاهواز العربي . » **التراث الشعبي** : السنة ٢ ، العدد ١ ، ١٩٨١. ص ٨١ ـ ١٠٠ .

سعد ، مروان . «صلاح الدين الايوبي والفن الحربي العربي . » **الفكر الاستراتيجي العربي** : السنة ١ ، العدد ٢ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٢٥٣ ـ ٢٦٠ .

آل سعيد ، شاكر حسن . « البنية اللاشعورية للحرف العربي . » **فنون عربية** : السنة ١ ، العدد ١ ، ١٩٨١. ص ٦٤ ـ ٦٨ .

شكر ، سليمان . « الموسيقى العربية في حوار .» أجرى المقابلة شهرزاد قاسم حسن . **فنون عربية** : السنة ١ ، العدد ١ ، ١٩٨١. ص ٨٤ ـ ٩٠.

ضاهر ، مسعود . « المؤتمر الدولي الخامس عشر للعلوم التاريخية والمهمات المطروحة على عاتق المؤرخين العرب . » **دراسات تاريخية** : العدد ٤ ، نيسان (ابريل) ١٩٨١. ص ١٦٧ ـ ١٨١.

عبد الحي ، تحسين . « عناصر المقاومة في الحضارة العربية الاسلامية . » **الثقافة العربية** : السنة ٨ ، العدد ٨ ، آب (اغسطس) ١٩٨١. ص ٢٤ ـ ٣٠ .

عبد الزهرة ، جواد . « ثقافة البعث في مواجهة العصر . » **آفاق عربية** : السنة ٣ ، العدد ١ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨١. ص ٢٤ ـ ٣٥ .

عبود ، شفيق . « الفن العربي سيخلق فجأة . » أجرى المقابلة شربل داغر . **فنون عربية** : السنة ١ ، العدد ١ ، ١٩٨١ . ص٦٩ ـ ٧٨ .

عمر ، ميسون وهبي . « دور المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس في مجال علم المصطلح . » **التقييس** : العدد ٣ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨١. ص ٤ ـ ٦ .

عيّاد ، محمد كامل . « أثر صقلية في نقل الحضارة العربية الاسلامية الى الاوربيين . » **دراسات تاريخية** : العدد ٥ ، تموز (يوليو) ١٩٨١. ص ١٤ ـ ٢٩.

فتح الباب ، حسن . « أصداء ثورة التحرير الجزائرية في الشعر العربي بمصر . » **الآداب** : السنة ٢٩ ، العددان ٧ و٨ ، تموز ـ آب (يوليو ـ اغسطس) ١٩٨١. ص ٥٨ ـ ٦٦.

فرح ، سهيل . « الاستشراق السوفياتي والتراث العربي . » **الطريق** : السنة ٤٠ ، العدد ٥ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٨١ ـ ١٠٦ .

كتمتو ، عمر صبري . « المسرح الفلسطيني في أعمال الدورة الثالثة للجنة الدائمة للمسرح العربي. » **شؤون فلسطينية** : العدد ١٢٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ١٥٠ ـ ١٥٣ .

المراكز والهيئات العلمية المهتمة بدراسات الخليج والجزيرة العربية .
انظر
أبو العز ، محمد صفي الدين .

المؤسسة العربية للدراسات والنشر . « الصحافة العربية . » مأخوذة عن دراسة حول الصحافة العربية التي ستنشر في المجلد الثالث من موسوعة السياسة . **قضايا عربية** : السنة ٨ ، العددان ٩ و١٠ ، ايلول ـ تشرين الاول (سبتمبر ـ أكتوبر) ١٩٨١. ص ١٥٢ ـ ١٨٠ .

الناصري ، رافع . « فن الكرافيك العربي . » **فنون عربية** : السنة ١ ، العدد١ ، ١٩٨١ . ص ٣٨ ـ ٤٩ .

« ندوة قضايا الشعر العربي المعاصر ، تونس ، ٤ ـ ٨ أيار / مايو ١٩٨١. » **آفاق عربية** : السنة ٧ ، العدد ٢ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ١١٤ ـ ١١٧ .

نعمان ، عصام . « الحضارة العربية واوربا : من التصادم الى التواؤم . » **آفاق عربية** : السنة ٧ ، العدد ٢ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٦٠ ـ ٦٥.

نيوف ، نزار علي . « نحو رؤية ثورية للتراث العربي. » **المعرفة** : السنة ٢٠ ، العدد ٣٣٥ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨١. ص ١٨٠ ـ ٢٠٠ .

مراجعة كتب

سعيد ، ادوار . « الاستشراق . » **الطريق** : السنة ٤٠ ، العدد ٥ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ١٤٩ ـ ١٦٤ . (نبيل بيهم)

الصيادي ، محمد المنجي . « التعريب وتنسيقه في الوطن العربي . » **حاليات** : السنة ٥ ، العدد ٢٢ ، ربيع ١٩٨١ . ص ٦٢ ـ ٦٥ . (حسان الخوري)

عرسان ، علي عقلة . « الظواهر المسرحية عند العرب . » **آفاق عربية** : السنة ٧ ، العدد ٢ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ١٥٨ ـ ١٥٩ . (ح . ي .)

قانون وعلم اجتماع

كتب

ندوة خبراء تطوير التشريعات المتعلقة بمحو الامية ، الكويت ، ١٣ ـ ١٧ نيسان / ابريل ١٩٨١ . **تطوير التشريعات المتعلقة بنشاط محو الامية وتعليم الكبار** . بغداد : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار ، ١٩٨١ . ٢٥٠ ص .

دوريـات

ابراهيم ، سعد الدين . « قضية المعاقين في الوطن العربي : الملامح والمعالجة . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٤ ، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٣٧ ـ ٥٠ .

ايوب ، مدحت . « التنمية الاجتماعية والقوى الذاتية العربية.» **الثقافة العربية** : السنة ٨ ، العدد ٨ ، آب (اغسطس) ١٩٨١. ص ٤٠ ـ ٤٧ .

بركات ، حليم . « المرأة العربية : النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٤ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٥١ ـ ٦٣ .

الجعلي ، البخاري عبدالله . « الاطار القانوني لحماية البيئة البحرية في الخليج في ظل اتفاقية الكويت الاقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث لعام ١٩٧٨م . » **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** : السنة ٧ ، العدد ٢٧ ، تموز (يوليو) ١٩٨١. ص ١٣ ـ ٣٣ .

الحديثي ، فخري عبد الرزاق . « دراسة مقارنة للقوانين الجنائية العربية . » **المجلة العربية للدفاع الاجتماعي** : العدد ١١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١. ص ٥١ ـ ٩٠ .

الرمحي ، سيف الوادي . « النظام القبلي والتحديث في شرق الجزيرة العربية . » **الخليج العربي** : السنة ١٣ ، العدد١ ، ١٩٨١ . ص ٢٤٢ ـ ٢٤٦ .

سعد ، مسعود عبد الرحمن حسن . « ملاحظات على مشكلات في شط العرب . » **الخليج العربي** : السنة ١٢ ، العدد ٢ ، ١٩٨٠ . ص ٢١٥ ـ ٢٢٤ .

شقير ، حفيظة . « المرأة العربية : دراسة مقارنة للقوانين الخاصة بالمرأة والأسرة في المغرب العربي (تونس والمغرب والجزائر) . » **المستقبل العربي**: السنة ٤ ، العدد ٣٤ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٦٤ ـ ٧٥ .

المجلة العربية للدفاع الاجتماعي . « خطة صنعاء لتوحيد التشريعات العربية .» **المجلة العربية للدفاع الاجتماعي** : العدد ١٢ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٣٤٥ ـ ٣٤٧ .

محافظة ، علي . « الكوابح الاجتماعية للحركة الوطنية الفلسطينيـة ، ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ . » **المستقبـل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٤ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١ . ص ٢١ ـ ٣٦ .

المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي . الامانة العامة . « جرائم العنف وطرق مكافحتها . » ورقة عمل أعدتها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة مقدمة الى المؤتمر العربي السابع لقادة الشـرطة العـرب . **المجلة العـربية للـدفاع الاجتماعي** : العدد ١٠ ، تموز (يوليو) ١٩٨٠. ص ١٦٧ ـ ١٧٨ .

ـــــ . قسم الدراسات . « تخطيط السياسة الجنائية في نطاق الوظيفة الاجتماعية في الدول العربية . » **المجلة العربية للدفاع الاجتماعي** : العدد ١١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١. ص ١٥ ـ ٥٠ .

المؤتمر العربي للدفاع الاجتماعي ، ١٠ . « توصيات المؤتمر . » **المجلة العربية للدفاع الاجتماعي** : العدد ١١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١. ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤ .

المؤتمر العربي لقادة الشرطة ، ٧ ، الدوحة ، ٩ ـ ١٠ نيسان / ابريل ١٩٧٩ . « قرارات المؤتمر . » **المجلة العربية للدفاع الاجتماعي** : العدد ١٠ ، تموز (يوليو) ١٩٨٠. ص ٢٤٧ ـ ٢٥٤ .

مؤتمر وزراء العدل العرب ، ٢ ، صنعاء ، ٢٣ ـ ٢٥ شباط / فبراير ١٩٨١ . «بيان المؤتمر . » **المجلة العربية للدفاع الاجتماعي** : العدد ١٢، تموز (يوليو) ١٩٨١. ص ٣٣٣ ـ ٣٤١ .

مؤتمر وزراء الداخلية العرب ، الطائف ، ٢٦ ـ ٢٨ آب / اغسطس ١٩٨٠ . « بيان المؤتمر . » **المجلة العربية للدفاع الاجتماعي** : العدد ١١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١. ص ٢٦٣ ـ ٢٧١ .

ـــــ . «القرارات الصادرة.» **المجلة العربية للدفاع الاجتماعي** : العدد ١١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١. ص ٢٧٥ ـ ٢٨٠.

نصر ، مارلين . « ندوة المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ، بيروت ، ٢١ ـ ٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٤ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١ . ص ١٥٠ ـ ١٥٩ .

نور الله ، نوراللّه . « التشريعات المضادة للمقاطعة العربية لاسرائيل .» **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٨ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٧ ـ ٢٠ .

مراجعة كتب

عربية

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . « استراتيجية لتطوير التربية العربية . » **المجلة العربية للدفاع الاجتماعي** : العدد ١١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١. ص ٢٥٠ ـ ٢٥٨ .

أجنبية

Mikhail, Mona. «Images of Arab Women: Fact and Fiction.»

المستقبل العربي : السنة ٤ ، العدد ٣٤ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ١٦٦ ـ ١٦٨ . (اياد القزاز)

اقتصـــاد

كتب

الابرش ، محمد رياض . **نحو وحدة اقتصادية عربية خليجية** . البصرة : مركز دراسات الخليج العربي ، ١٩٨١. (السلسلة الخاصة ، ٤٥)

جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . **المؤشرات الاحصائية للعالم العربي للفترة ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨**. [بيروت : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا] ، ١٩٨٠ . ٢١٥ ص .

خدوري ، وليد . **العلاقات الدولية والنفط والمصالح العربية** . من محاضرات الدورة الخامسة لاساسيات صناعة النفط والغاز . الادارة الوسطى . الكويت : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٨١ .

شكري ، فهمي محمود . **النظرة المستقبلية لتكامل الموازنة العامة والخطط القومية للتنمية** . عمان : المنظمة العربية للعلوم الادارية ، ١٩٨٠ .

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . الامانة العامة . **الاجتماع الدوري للشركات العربية المشتركة وأوراق العمل الخاصة به ، ٩ ، عمان ، ١٧ ـ ١٨ آب / اغسطس ١٩٨١** . عمان : المجلس بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة العمل العربية ، ١٩٨١. ١٤٤ ص .

ـــــ . **تقرير وتوصيات الاجتماع الدوري لرؤساء مجالس الادارة والامناء العامين للاتحادات العربية النوعية المتخصصة ، ٩ ، عمان ، ١٥ ـ ١٦ آب / اغسطس ١٩٨١**. عمان : المجلس ، ١٩٨١. ٦٠ ص .

مسعود ، سميح . **التنسيق بين جامعة الدول العربية والأجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية : شؤونه وشجونه** . الكويت : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ادارة المشروعات البترولية ، ١٩٨١ .

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . **اسواق النفط الخام والمنتجات** . الكويت : اوابك ، ١٩٨١ .

ـــــ . **تقرير نظم وأساليب ادارة المعلومات البترولية في الاقطار الأعضاء** . الكويت : اوابك ، ١٩٨١ .

ـــــ . **دراسات في صناعة النفط العربية** . محاضرة القيت في دورة أساسيات صناعة النفط والغاز الرابعة التي عقدت في الكويت . الكويت : اوابك، ١٩٨٠ . ٥٢٧ ص .

ـــــ . **وضع مصافي التكرير في الدول الأعضاء بالاوابك ، ١٩٨٠** . الكويت : اوابك ، ١٩٨١ .

ـــــ . معهد النفط العربي للتدريب . **دور التفتيش الصناعي للمنتسبين الجدد، ١٩٨١** . بغداد : المعهد ، ١٩٨١ .

ندوة صناعة زيوت التزييت العربية والدولية ، الثانية . الكويت : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٨١ . ٢ ج . (عربي ، انكليزي)

الندوة العلمية لابعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطار الخليج العربي ، بغداد ، ٢٥ ـ ٢٧ شباط / فبراير ١٩٨٠ . **توصيات وبحوث الندوة** . بغداد : جامعة بغداد ، [١٩٨٠]. ٥٢٤ ص .

أوراق

الاتحاد العربي للحديد والصلب . **ورقة عمل حول دور**

الاتحادات في تنمية القاعدة الاقتصادية والتبادل التجاري بين الدول العربية ، عمان ، ١٥ ـ ١٦ آب / اغسطس ١٩٨١ . [الجزائر : الاتحاد ، ١٩٨١]. ١٥ ص .

صايغ ، يوسف عبدالله . **النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات** . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨١. ٥٥ ص . (أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٧)

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . الامانة العامة . **تقرير وتوصيات اجتماع رؤساء مجالس الادارة والمدراء العامين للشركات العربية المشتركة ، ٩ ، عمان ، ١٧ ـ ١٨ آب / اغسطس ١٩٨١** . عمان : المجلس ، ١٩٨١. ١٠ ص .

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام . **الاتفاق العسكري العالمي وتجارة السلاح في الشرق الاوسط** . بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨١. ٣٨ ص . (دراسات استراتيجية ، ٣٩)

مؤسسة الابحاث العربية . **اسرائيل والمصالح الأمنية الامريكية في الخليج : تقرير الى الكونغرس الاميركي** . بيروت : المؤسسة ، ١٩٨١. ٣٥ ص. (دراسات استراتيجية ، ٤٠)

ندوة دور الاتحادات العربية النوعية المتخصصة في تنمية التبادل التجاري وتدعيم السوق العربية المشتركة ، عمان ، ١٣ آب / اغسطس ١٩٨١. عمان : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ١٩٨١. ٣٢ ، ٣١ ص .

ـــــ . **الإطار الفكري** . عمان : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ١٩٨١ . ١٦ ص .

دوريـات

« اتفاقية انشاء الشركة العربية للاستشارات الهندسية . » **النفط والتعاون العربي** :السنة ٧ ، العدد ٣ ، ١٩٨١. ص ١٦٧ ـ ١٨١.

الإقتصاد العربي . « التنمية التكاملية والتخطيط والتمويل هي الطريق لتخليص الاقتصاد العربي من التبعية للخارج . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٥٩ ، ايار (مايو) ١٩٨١. ص ١٣ ـ ٢٨ .

ـــــ . « مستقبل الأموال العربية في عهد ميتران .» **الاقتصاد العربي** : العدد ٦٢ ، آب (اغسطس) ١٩٨١. ص ٢٣ ـ ٢٧ .

ترزيان ، بيار . « الصناعة النفطية العربية المغمورة والمحصلة والآفاق . » **مجلة البترول والغاز العربي** : السنة ١٧ ، العدد ٤ ، نيسان (ابريل) ١٩٨١. ص ١٥ ـ ٢٠ .

جاب الله ، سيد . « اقتصاد الغـذاء في البلاد العربية . » **الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير** : العدد ٢٥ ، آب ـ تشرين الاول (اغسطس ـ اكتوبر) ١٩٨١. ص ٢٨ ـ ٣١ .

الحاج ، حاتم محمد . « المواصلات في الوطن العربي : اطار عام لتطوير السكك الحديدية في الوطن العربي . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٣ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ . ص١١٨ ـ ١٤٩ .

خليل ، عثمان . « المعاملة التفضيلية المصرية لاسرائيل في مبيعات النفط . » **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٨ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ١٦٠ ـ ١٧٦ .

الراسي،جورج.«مجلس التعاون الخليجي خطوة على طريق السوق المشتركة . » **مجلة البترول والغاز العربي** : السنة ١٧ ، العدد ٤ ، نيسان (ابريل) ١٩٨١. ص ١٠ ـ ١٢ .

الرميحي ، محمد غانم . « المرأة العربية : أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٤ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٩٩ ـ ١١٦ .

زلزلة ، عبد الحسن . « الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية : صناعاتنا حلقات صغيرة لسلسلة رأسها ونهايتها في الخارج . التكامل العربي يتم في خارج الوطن العربي . » أجرى المقابلة رشيد خشانة . **الاقتصاد العربي** : العدد ٦٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ . ص ٢٢ ـ ٢٥ .

سبيتي ، احمد علي . « المواصلات في الوطن العربي : إطار عام لتطوير شبكة الطرق العربية المشتركة . » **المستقبل العربي** : السنة ٤، العدد ٣٣ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ٩٣ ـ ١١٧ .

سليمان ، ميسر حمدون . « المواصلات في الوطن العربي : الاتصالات السلكية واللاسلكية في الوطن

العربي . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٣، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ١٦٣ ـ ١٧٦ .

سليمان ، يعقوب . « أزمة الطاقة والأزمة العامة . » **صامد الاقتصادي** : السنة ٤ ، العدد ٣٤ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ١٤٢ ـ ١٦٩ .

صايغ ، يوسف . « اندماج قطاع النفط بالاقتصادات العربية . » **النفط والتعاون العربي** : السنة ٧ ، العدد ٣ ، ١٩٨١ . ص ٨٤ ـ ٩٠ .

عبد الموجود ، عبد النافع . « المواصلات في الوطن العربي : الطرق البرية في الأقطار العربية بافريقيا . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٣ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ٧٩ ـ ٩٢ .

عز الدين ، أمين . « الآثار المترتبة على اتفاقيات كامب ديفيد بالنسبة الى انتقال قوة العمل بين مصر واسرائيل . » **صامد الاقتصادي** : السنة ٤ ، العدد ٣٤ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ١١٧ ـ ١٤١ .

عزام ، هنري . « المرأة العربية : المرأة العربية والعمل : مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٤ ، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٧٦ ـ ٩٨ .

علام ، سعد طه . « واقع وآفاق التنمية الزراعية في أقطار الخليج العربي . » **الخليج العربي** : السنة ١٣ ، العدد ١ ، ١٩٨١. ص ١٣ ـ ٢٨ .

العلي ، رشيد صالح . « المواصلات في الوطن العربي : المواصلات الجوية في الوطن العربي . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٣ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ١٥٠ ـ ١٦٢ .

علي ، فتحي محمد . « البترول والتغيّر الديموغرافي في الوطن العربي . » **البترول** : السنة ١٧ ، العددان ٥ و٦ ، ايلول ـ كانون الأول (سبتمبر ـ ديسمبر) ١٩٨٠. ص ٤٨ ـ ٥٢ .

ـــــ . « واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج العربية . » **آفاق اقتصادية** : السنة ٢ ، العدد ٨ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٣٥ ـ ٨٩ .

عيسى ، عبد المقصود عبدالله . « التكامل الصناعي بين اقطار الخليج العربي وعلاقته بمستقبل التكامل الاقتصادي العربي . » **الخليج العربي** : السنة ١٣، العدد ١ ، ١٩٨١ ص ٨٣ ـ ١٠٠ .

فياض محمد سالم . « المواصلات في الوطن العربي : الطرق البرية في المشرق العربي . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٣ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ٦١ ـ ٧٨ .

ـــــ . « تقرير الأمين العام الى الدورة ٣٧ يشير الى الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل اقتصادي عربي : الوصول باقتصاديات الأقطار العربية الى وحدة اقتصادية عربية . » **الوحدة الاقتصادية العربية** : السنة ٣ ، العدد ٣٦ ، تموز (يوليو) ١٩٨١. ص ٤ ـ ٧ .

قرم ، جورج . « العلاقات بين البلدان الصناعية والعالم الثالث : التعاون الثلاثي او الاعتماد على النفس . » **الاقتصاد اللبناني والعربي** : العدد ٣٥٧ ، نيسان ـ ايلول (ابريل ـ سبتمبر) ١٩٨١. ص ١٠٢ ـ ١٠٤ .

قلادة ، وهيب دوس . « صناعة الأسمدة الكيماوية في الخليج العربي . » **الخليج العربي** : السنة ١٣ ، العدد ١ ، ١٩٨١. ص ٣١ ـ ٣٩ .

كركوتي ، مصطفى . « التنمية من خلال التعاون الاقتصادي العربي . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٦٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١. ص ٢٣ ـ ٣٠ .

ـــــ . « الشركة العربية للاستشارات الهندسية : أول مشروع مشترك في اطار أوابك بهدف تصحيح وتنفيذ مشاريع الصناعة النفطية .» **الاقتصاد العربي** : العدد ٦٣ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨١. ص ٦ ـ ٧ .

كناد ، خلف عبد الحسين . « السوق المشتركة لأقطار الخليج العربي ودورها في التكامل الاقتصادي العربي المشترك . » **الخليج العربي** : السنة ١٣ ، العدد ١ ، ١٩٨١. ص ١٧٧ ـ ١٩٨ .

لافرانشك ، كارل . « مؤتمر القمة الافريقية في نيروبي : دعم التعاون وتشجيع الاستثمار العربي الخاص في افريقيا . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٦٢ ، آب (اغسطس) ١٩٨١. ص ١٤ ـ ١٥ .

المدرسي ، سري محمود . « العوامل التي تؤثر على

الملاحة في شط العرب . » **الخليج العربي** : السنة ١٢ ، العدد ٢ ، ١٩٨٠. ص ٣٣ ـ ٣٩ .

مرعي ، سيد . « التنمية الزراعية في ظل السلام : لماذا نحن العرب لا نعلن الحرب العالمية الثالثة ضد الفقر والجوع . » **الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير** : العدد ٢٥، آب ـ تشرين الاول (اغسطس ـ اكتوبر) ١٩٨١. ص ٦ ـ ١٤ .

المستقبل العربي . « ندوة المواصلات في الوطن العربي في السلم والحرب ، بغداد ، ١٢ ـ ١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨١. » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٣ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ٢١١ ـ ٢١٤ .

مصطفى ، وليد . « بعض ملامح الهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة ، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠ . » **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٨ ، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ١١٥ ـ ١٢٦ .

مكتب العمل الدولي . « تقرير مؤتمر العمل الدولي : آثار المستوطنات الاسرائيلية في فلسطين والاراضي العربية المحتلة فيما يتصل بوضع العمال العرب . » **صامد الاقتصادي** : السنة ٤ ، العدد ٣٤ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ٧٧ ـ ١٠٧ .

منصور ، انطون . « الآثار الاقتصادية لهجرة اليد العاملة العربية من الأراضي المحتلة الى اسرائيل .» **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد٨،تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ١٠٠ ـ ١١٤ .

المنظمة العربية للتنمية الصناعية . « الدورة العادية الثانية لمجلس المنظمة العربية للتنمية الصناعية على مستوى الوزراء ، بغداد ، ١٤ ـ ١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ . » **صامد الاقتصادي** : السنة ٤ ، العدد ٣٤ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. ص ١٧٨ ـ ١٨٠ .

نوار ، ابراهيم . « السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط: المساعدات الاقتصادية الامريكية الى العالم العربي ، خيارات التصادم ... المصالحة ... التحالف . » **السياسة الدولية** : العدد ٦٦ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٧٠ ـ ٧٤ .

النويس ، ناصر . « لقاء مع مدير عام صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي . » **آفاق اقتصادية** : السنة ٢ ، العدد ٨ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ١٠٦ ـ ١١١ .

مراجعة كتب

زحلان ، انطوان (مشرف) . « هجرة الكفاءات العربية . » **حاليات** : السنة ٥ ، العدد ٢٢ ، ربيع ١٩٨١ . ص ٥٨ ـ ٦٢ . (حسان الخوري)

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي . « التقرير السنوي ، ١٩٨٠ . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٦٤ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ٨ .

عبد الفضيل ، محمود . « النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية . » **الخليج العربي**: السنة ١٣ ، العدد ١ ، ١٩٨١. ص ٢٨٣ ـ ٢٨٥ . (عباس جبار الشرع)

القهواتي ، حسن محمد . « دور البصرة التجاري في الخليج العربي ، ١٨٦٩ ـ ١٩١٤ . » **الخليج العربي** : السنة ١٢ ، العدد ٢ ، ١٩٨٠. ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨ . (عبد السلام ياسين)

الكواري ، علي خليفة . « دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية : مدخل الى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٦٣ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨١. ص ١٤ . و **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٤ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١ . ص ١٦٠ ـ ١٦٥ . (عبد الوهاب حميد رشيد)

مركز دراسات الوحدة العربية . « التكامل النقدي العربي : المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٣ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ . ص ١٩٥ ـ ١٩٩ . (سمير المقدسي)

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية . « التقرير السنوي ، ١٩٨٠. » **الاقتصاد العربي** : العدد ٦٣ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨١. ص ٣٢ . (صالح زيتون)

ـــــ . « صناعة الحديد والصلب في الدول العربية الخليجية . » **آفاق اقتصادية** : السنة ٢ ، العدد ٨ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. ص ١٠٣ ـ ١٠٥ . (آفاق اقتصادية ، قسم الدراسات والبحوث)

المنظمة العربية المصدرة للبترول . « النفط في العلاقات العربية والدولية .» **الاقتصاد العربي** : العدد ٦٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١. ص ١٤ .

* الملف الاحصائي

(٣٥) احصاءات نفطية

اعداد : قسم الدراسات
في مركز دراسات الوحدة العربية

- احتياطي النفط الخام في الأقطار العربية والبلدان الاعضاء في منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك)
- انتاج النفط الخام في الاقطار العربية والبلدان الاعضاء في منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك)
- صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية في الأقطار العربية والبلدان الاعضاء في منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك)
- عائدات النفط في البلدان الاعضاء في منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك)

جدول رقم (١)

احتياطي النفط الخام في الاقطار العربية والبلدان الاعضاء في منظمة الاقطار المصدرة للبترول[١] (اوبك) ، للسنوات ١٩٦١ - ١٩٨٠ (مليار برميل)

المنطقة او القطر	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
١ - الاقطار العربية																				
الامارات العربية المتحدة	—	٥,٠	٧,٥	٧,٧	١٠,٠	١٢,٥	١٥,٠	١٩,٠	١٧,٠	١٢,٨	٢٠,٥	٢٢,٨	٢٥,٥	٣٣,٩	٣٢,٢	٣١,٢	٣٢,٤	٣١,٣	٢٩,٤	٣٠,٤
البحرين	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٦	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢
تونس	—	—	—	—	—	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٦	١,٠	١,٠	١,١	١,٠	٢,٧	٢,٧	٢,٣	٢,٣
الجزائر	٥,٥	٦,٥	٧,٠	٧,٥	٧,٤	٧,٣	٦,٩	٧,٠	٨,٠	٨,١	٩,٨	٩,٨	٧,٦	٧,٧	٧,٤	٦,٨	٦,٦	٦,٣	٨,٤	٨,٢
الجماهيرية العربية الليبية	٣,٠	٤,٥	٧,٠	٩,٠	١٠,٠	٢٠,٠	٢٩,٢	٣٠,٠	٣٥,٠	٢٩,٢	٢٥,٠	٣٠,٤	٢٥,٥	٢٦,٦	٢٦,١	٢٥,٥	٢٥,٠	٢٤,٣	٢٣,٥	٢٣,٠
الجمهورية العربية السورية	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٥	١,٢	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٢	٧,٣	٧,٢	٧,١	١,٥	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,٠
العراق	٢٦,٥	٢٦,٠	٢٥,٥	٢٥,٠	٢٥,٠	٢٤,٠	٢٣,٥	٢٨,٠	٢٧,٥	٣٢,٠	٣٦,٠	٢٩,٠	٣١,٥	٣٥,٠	٣٤,٣	٣٤,٠	٣٤,٥	٣٢,١	٣١,٠	٣٠,٠
عمان	—	—	—	—	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٢,٥	٢,٥	٥,٠	١,٧	٥,٢	٥,٠	٥,٢	٦,٠	٥,٩	٥,٨	٥,٦	٢,٥	٢,٤
قطر	٢,٨	٣,٠	٣,٠	٣,٥	٣,٠	٤,٠	٣,٨	٣,٩	٥,٥	٤,٣	٦,٠	٧,٠	٦,٥	٦,٠	٥,٩	٥,٧	٥,٦	٤,٠	٣,٨	٣,٦
الكويت	٦٥,٠	٦٥,٧	٦٨,٥	٦٩,٢	٦٨,٧	٧٥,٢	٧٦,٨	٧٦,٥	٧٤,٥	٨٠,٠	٧٨,٢	٧٢,٩	٧٢,٨	٨١,٥	٧١,٢	٧٠,٦	٧٠,١	٦٩,٤	٦٨,٥	٦٧,٩
مصر	٠,٦	٠,٧	٠,٧	١,٥	١,٥	٣,٠	٠,٩	١,٤	٢,١	٥,٠	٤,٥	٤,٠	٥,٢	٥,٥	٣,٧	٣,٩	١,٩	٢,٤	٣,٢	٣,١
المملكة العربية السعودية	٥٥,٠	٥٥,٨	٦٥,٠	٦٦,٨	٦٦,٢	٧٢,٥	٨١,٥	٨٤,٥	١٤٦,٥	١٤١,٤	١٥٧,٥	١٤٦,٠	١٤٠,٨	١٧٣,٢	١٥١,٨	١٥٣,٢	١٥٣,١	١٦٨,٩	١٦٦,٥	١٦٨,٠
المجموع	١٥٨,٧	١٦٨,٥	١٨٤,٥	١٩٠,٧	١٩٣,٠	٢١٩,٧	٢٤٠,١	٢٥٤,٩	٣٢٠,٨	٣٢٠,١	٣٤١,٥	٣٣٥,٦	٣٢٩,٠	٣٨٢,٧	٣٤١,٦	٣٤٠,٣	٣٤٠,٢	٣٤٩,٥	٣٤١,٥	٣٤١,١
النسبة الى المجموع العالمي (٪)	٥١,٢	٥٣,٧	٥٥,٧	٥٥,٩	٥٤,٧	٥٦,٥	٥٨,٠	٥٥,٧	٦١,٢	٥٢,٤	٥٤,٠	٥٠,٣	٥٢,٤	٥٣,٥	٥١,٩	٥٣,٤	٥٢,٧	٥٤,٥	٥٣,٢	٥٢,٦

٢ - البلدان غير العربية الاعضاء في اوبك	٦٢,٦	٦٤,٦	٦٤,٧	١٩,٥	١٩,٤	١٩,٨	١٩,١	١٧,٨	١٨,٢	١٦,٢	١٧,١	١٥,٥	١٦,٦	١٦,٩	١٧,٤	١٧,٦	١٨,٤	١٦,٩	١٧,٨	١٦,٦	١٧,٥
اكوادور	٦٢,٦	٦٤,٦	٦٤,٧	١٩,٥	١٩,٤	١٩,٨	١٩,١	١٧,٨	١٨,٢	١٦,٢	١٧,١	١٥,٥	١٦,٦	١٦,٩	١٧,٤	١٧,٦	١٨,٤	١٦,٩	١٧,٨	١٦,٦	١٧,٥
اندونيسيا	٢٢٠,٣	٢٣٢,١	٢٤٨,١	٢٥٤,٩	٢٦٠,٢	٢٨٩,٩	٣١٠,٣	٣٣٢,٠	٣٩٨,٨	٤١٢,٤	٤٣١,٠	٤٨٥,٠	٤٤٩,٩	٤٣٩,٠	٤٣٩,٩	٤٤٤,٩	٤٣٥,٦	٤٣٤,٤		
النسبة الى المجموع العالمي (٪)	٧١,١	٧٤,٠	٧٥,٠	٧٤,٧	٧٣,٧	٧٤,٥	٧٤,٩	٧٢,٥	٧٦,١	٦٧,٥	٦٨,٢	٦٧,٨	٦٨,٣	٦٨,٩	٦٨,١	٦٩,٣	٦٧,٩	٦٧,٠		
المجموع العالمي	٣١٠,٠	٣١٣,٥	٣٣١,٠	٣٤١,٣	٣٥٣,١	٣٨٩,١	٤١٤,٣	٤٥٨,٠	٥٢٣,٨	٦١١,٤	٦٣١,٩	٧١٥,٧	٦٥٨,٧	٦٣٧,٠	٦٤٥,٨	٦٤١,٦	٦٤١,٦	٦٤٨,٥		

٢ - البلدان غير العربية الاعضاء في اوبك	—	—	—	—	—	—	—	—	٠,٣	٠,٥	٠,٨	٥,٧	٥,٨	٥,٧	٢,٥	٢,٥	١,٧	١,٦	١,٢	١,١	١,١
اكوادور	٩,٥	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٥	٩,١	٩,٠	٨,٩	٩,٠	١٠,٠	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٤	١٤,٠	١٥,٠	١٠,٥	١٠,٠	١٠,٣	٩,٦	٩,٥
اندونيسيا	٣٥,٠	٣٧,٠	٣٧,٠	٣٨,٠	٤٠,٠	٤٤,٢	٤٣,٨	٥٤,٠	٥٥,٠	٧٠,٠	٧٠,٠	٦٠,٠	٦٥,٠	٥٥,٥	٦٤,٥	٦٦,٠	٦٣,٠	٦٢,٠	٥٩,٠	٥٨,٠	٥٧,٥
ايران	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٧	٠,٨	١,٥	١,٦	١٣,٧	٢,٢	١,٨	٢,١	٢,١	٣,٠	٠,٥	٠,٥
غابون	١٧,٦	١٧,٠	١٧,٠	١٧,٠	١٧,٢	١٧,٤	١٧,٠	١٥,٥	١٤,٨	١٤,٠	١٣,٩	١٤,٠	١٤,٠	١٣,٧	١٧,٧	١٥,٠	١٥,٣	١٨,٢	١٨,٠	١٧,٩	١٨,٠
فنزويلا	٠,٣	٠,٤	٠,٥	١,٠	٣,٠	٣,٥	٣,٦	٤,٠	٥,٠	٩,٣	١١,٧	١٥,٠	٢٠,٠	١٥,٠	٢٠,٢	٢٠,٩	١٩,٥	١٨,٧	١٨,٢	١٧,٤	١٦,٧
نيجيريا																					
المجموع	٦٢,٦	٦٤,٦	٦٤,٧	٦٦,٢	٦٩,٩	٧٤,٤	٧٣,٨	٨٣,٢	٨٤,٨	١٠٤,٨	٩٨,٠	١١٠,٦	١١١,٧	١٢١,٢	١٢١,١	١١٢,١	١١٢,٦	١٠٨,٦	١٠٤,٥	١٠٣,٣
النسبة الى المجموع العالمي (٪)	٢٠,٢	٢٠,٦	١٩,٥	١٩,٤	١٩,٨	١٩,١	١٧,٨	١٨,٢	١٦,٢	١٧,١	١٥,٥	١٦,٦	١٧,٨	١٦,٩	١٨,٤	١٧,٦	١٧,٤	١٦,٩	١٦,٣	٢٥,٩	
٣ - مجموع كافة بلدان اوبك[١]	٢٢٠,٣	٢٣٢,١	٢٤٨,١	٢٥٤,٩	٢٦٠,٢	٢٨٩,٩	٣١٠,٣	٣٣٢,٠	٣٩٨,٨	٤١٢,٤	٤٣١,٠	٤٨٥,٠	٤٤٩,٩	٤٣٩,٠	٤٣٩,٩	٤٤٤,٩	٤٣٥,٦	٤٣٤,٤		
النسبة الى المجموع العالمي (٪)	٧١,١	٧٤,٠	٧٥,٠	٧٤,٧	٧٣,٧	٧٤,٥	٧٤,٩	٧٢,٥	٧٦,١	٦٧,٥	٦٨,٢	٦٧,٨	٦٨,٣	٦٨,٩	٦٨,١	٦٩,٣	٦٧,٩	٦٧,٠		
المجموع العالمي	٣١٠,٠	٣١٣,٥	٣٣١,٠	٣٤١,٣	٣٥٣,١	٣٨٩,١	٤١٤,٣	٤٥٨,٠	٥٢٣,٨	٦١١,٤	٦٣١,٩	٧١٥,٧	٦٥٨,٧	٦٣٧,٠	٦٤٥,٨	٦٤١,٦	٦٤١,٦	٦٤٨,٥		

(١) الاعضاء هم : **اكوادور** ، الامارات العربية المتحدة ، **اندونيسيا** ، ايران ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، العراق ، غابون ، فنزويلا ، قطر ، الكويت ، المملكة العربية السعودية ، ونيجيريا .

ملاحظة عامة : تشير علامة « - » الى أن البيانات تقدر باقل من نصف الوحدة المستخدمة (اي اقل من ٠,٠٥ مليار برميل) .

المصادر : احتسبت من :

Organization of Petroleum Exporting Countries, *Annual Statistical Bulletin 1980,* as quoted in: *Middle East Economic Survey,* vol. 25, no. 1 (19 October 1981), p. (iv).

وذلك فيما عدا البيانات الخاصة بالبحرين وتونس والجمهورية العربية السورية وعمان ومصر ، التي احتسبت من :

Economic Commission for Western Asia, «Arab Energy: Prospects to 2000», table 3-1 (Under Publication by McGraw-Hill, New York).

جدول رقم (٢)

انتاج النفط الخام في الاقطار العربية والبلدان الاعضاء في منظمة الاقطار المصدرة للبترول[١] (اوبك) ، للسنوات ١٩٦١ - ١٩٨٠

(الف برميل يومياً)

المنطقة او القطر	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
١ - الاقطار العربية																				
الامارات العربية المتحدة	—	١٤,٢	٤٨,٢	١٨٦,٨	٢٨٢,٢	٣٦٠,٠	٣٨٢,١	٤٩٦,٦	٦٢٧,٨	٧٧٩,٦	١٠٥٩,٥	١٢٠٢,٧	١٥٣٢,٦	١٦٧٨,٦	١٦٦٣,٨	١٩٣٦,٤	١٩٩٨,٧	١٨٣٠,٥	١٨٣٠,٧	١٧٠١,٩
البحرين	—	—	٤٥,٥	٤٨,٩	٥٧,٠	٦١,٧	٦٩,٣	٧٥,٠	٧٦,١	٧٦,٦	٧٥,٣	٧٠,٤	٦٨,٤	٦٧,٤	٥٧,٠	٥٨,٢	٨٩,١	٥٣,٠	٥٢,٢	(٢)—
تونس	—	—	—	—	—	٩٢,٤	٤٨,٠	٦٤,٢	٧٧,١	٨٨,٣	٨٧,٣	٨٤,٢	٨٢,٢	٨٧,٢	٩٤,٧	٧٨,١	١٠٧٥,١	١٠٠,٠	١١٤,٥	(٢)—
الجزائر	٣٣٠,٩	٤٣٦,٩	٥٠٤,٣	٥٥٧,٨	٥٥٨,٧	٧١٨,٧	٨٢٥,٧	٩٠٤,٢	٩٤٦,٤	١٠٢٩,١	٧٨٥,٤	١٠٦٢,٣	١٠٩٧,٣	١٠٠٨,٦	٩٨٢,٦	١٠٧٥,١	١١٥٣,٣	١١٦١,٢	١١٥٣,٨	١٠١٩,٩
الجماهيرية العربية الليبية	١٨,٢	١٨٢,٣	٤٤١,٨	٨٦٣,٤	١٢١٨,٨	١٥٠٩,١	١٧٤٠,٥	٢٦٠٢,١	٣١٠٩,١	٣٣١٨,٠	٧٧٦٠,٨	٢٣٣٩,٤	٢١٧٤,٩	١٥٢١,٣	١٤٧٩,٨	١٩٣٢,٦	٢٠٦٣,٤	١٩٨٢,٥	٢٠٩١,٧	١٨٣٠,٠
الجمهورية العربية السورية	—	—	—	—	—	—	—	٢٧,٢	٥٩,٥	٨٠,٤	١٠٣,٠	١٦٣,٩	١٣٠,٠	١٢٤,٣	١٨٠,٦	١٩٠,٤	١٧٤,٣	١٧٠,٠	١٤٨,٣	(٢)—
العراق	١٠٠٧,١	١٠٠٩,٢	١١٦١,٩	١٢٥٥,٢	١٣١٢,٦	١٣٩٢,٢	١٢٢٨,١	١٥٠٣,٣	١٥٢١,٢	١٥٤٨,٦	١٦٩٤,١	١٤٦٥,٥	٢٠١٨,١	١٩٧٠,٦	٢٢٦١,٧	٢٤١٥,٤	٢٣٤٨,٢	٢٥٦٢,٠	٣٤٧٦,٩	(٣)٢٦٤٦,٤
عمان	—	—	—	—	—	—	٦٠,٦	٢٤٠,٠	٣٢١,١	٢٦٥,٥	٢٩٤,٣	٢٨١,٨	٢٩٢,٩	٢٩٠,٥	٣٤١,٤	٣٦٥,٦	٣٣٨,٧	٣١٥,٩	٣٠٤,٩	(٢)—
قطر	١٧٧,٢	١٨٦,٢	١٩١,٠	٢١٥,٣	٢٣٢,٦	٢٩١,٣	٣٢٣,٦	٣٣٩,٥	٣٥٥,٥	٣٦٢,٤	٤٣٠,٧	٤٨٢,٤	٥٧٠,٣	٥١٨,٤	٤٣٧,٦	٤٩٧,٣	٤٤٤,٦	٤٨٦,٧	٥٠٨,١	٤٧١,٤
الكويت	١٧٣٥,٠	١٩٥٧,٨	٢٠٩٩,٣	٢٣٠١,٠	٢٣٦,٣	٢٤٨٤,١	٢٤٩٩,٨	٢٦١٣,٥	٢٧٧٣,٤	٢٩٨٩,٦	٣١٩٦,٧	٣٢٨٣,٠	٣٠٢٠,٤	٢٥٤٦,١	١٤٧,٢	٢١٤٥,٤	١٩٦٩,٠	٢١٣١,٤	٢٥٠٠,٣	١٦٦٣,٧
مصر	(٢)—	٨٣,٥	١٠٦,٢	١٢٠,١	١٢٢,٧	١١٧,٤	١٠٤,٧	١٦٣,٠	٢٤٤,٤	٣٢٦,٧	٢٩٣,٩	٢٠٢,٦	١٦٥,٧	٨٤٧,٩	٢٣١,١	٣٢٨,٤	٤١٣,٥	٤٦٤,٠	٤٩٨,٦	(٢)—
المملكة العربية السعودية	١٤٨٠,١	١٦٤٢,٩	١٧٨٦,٠	١٨٩٦,٥	٢٢٠٥,٣	٢٦٠١,٨	٢٨٠٥,٠	٣٠٤٢,٩	٣٢١٦,٢	٣٧٩٩,١	٤٧٦٨,٩	٦٠١٦,٣	٧٥٩٦,٢	٨٤٧٩,٠	٧٠٧٥,٤	٨٥٧٧,٢	٩١٩٩,٩	٨٣٠١,١	٩٥٣٢,٦	٩٩٠٠,٥
مجموع الوطن العربي	٤٧٤٨,٥	٥٥١٣,٠	٦٣٨١,٧	٧٤٤٤,٠	٨٣٥٠,٢	٩٥٤٠,٧	١٠٠٨٧,٤	١٢٠٧١,٥	١٣٣٢٧,٨	١٤٦٦٣,٩	١٥٥٤٩,٩	١٦٥٤٤,٢	١٨٧٤٩,٠	١٨٤٣٩,٩	١٦٨٨٩,٩	١٩٦٠٠,١	٢٠٢٤٩,٩	١٩٥٥٨,٣	٢٢٣١٢,٦	١٩٢٣٣,٨
٢ - البلدان غير العربية الاعضاء في اوبك																				
اكوادور	٨,٠	٧,٠	٦,٨	٧,٦	٧,٨	٧,٣	٦,٢	٤,٥	٤,٤	٤,١	٣,٧	٧٨,١	٢٠٨,٨	١٧٧,٠	١٦٠,٩	١٨٧,٨	١٨٣,٤	٢٠١,٨	٢١٤,٢	٢٠٤,١
اندونيسيا	٤٢٤,٣	٤٥٣,٤	٤٤٤,٠	٤٥٦,٦	٤٨٠,٦	٤٦٤,٦	٥٠٥,٤	٦٠٠,٧	٧٤٢,٣	٨٥٣,٦	٨٩٢,١	١٠٨٠,٨	١٣٣٨,٥	١٣٧٤,٥	١٣٠٦,٥	١٥٠٣,٦	١٦٨٦,١	١٦٣٥,٢	١٥٩٠,٨	١٥٧٥,٧
ايران	١٢٠٢,٢	١٣٣٤,٥	١٤٩١,٣	١٧١٠,٧	١٩٠٨,٣	٢١٣١,٨	٢٦٠٣,٢	٢٨٣٩,٨	٣٣٧٥,٨	٣٨٢٩,٠	٤٥٣٩,٥	٥٠٢٣,١	٥٨٦٠,٩	٦٠٢١,٦	٥٣٥٠,١	٥٨٨٢,٩	٥٦٦٢,٨	٥٢٤١,٧	٣١٦٧,٩	(٣)١٤٦٧,٣
غابون	١٤,٩	١٦,٤	١٧,٧	٢١,٠	٢٤,٩	٢٨,٦	٦٩,٠	٩١,٩	٩٩,٨	١٠٨,٨	١١٤,٦	١٢٥,٢	١٥٠,٢	٢٠١,٥	٢٢٣,٠	٢٢٢,٨	٢٢٢,٠	٢٠٨,٧	٢٠٣,٤	١٧٤,٥
فنزويلا	٢٩١٩,٩	٣١٩٩,٨	٣٢٤٧,٩	٣٣٩٢,٨	٣٤٧٢,٩	٣٣٧١,١	٣٥٤٢,١	٣٦٠٤,٨	٣٥٩٤,١	٣٧٠٨,٠	٣٥٤٩,١	٣٢١٩,٩	٣٣١٦,٠	٢٩٧٦,٣	٣٢٤٦,٢	٣٢٩٤,٤	٢٣٣٩,٩	٢١٦٥,٥	٢٣٥٦,٤	٢١٦٥,٠
نيجيريا	٤٩,٠	٦٧,٥	٧٦,٥	١٢٠,٢	٢٧٤,٢	٤١٧,٦	٣١٩,١	١٤١,٣	٥٤,٠٣	١٠٨٣,١	١٥٣١,٢	١٨١٥,٧	٢٠٥٤,٣	٢٢٥٥,٠	١٧٨٣,٢	٢٠٦٦,٨	٢٠٨٥,١	١٨٩٧,٠	٢٣٠٢,٠	٢٠٥٨,٠
المجموع	٤٦١٥,٣	٥٠٧٨,٦	٥٢٨٤,٢	٥٧٠٨,٩	٦٦١٨,٧	٦٤٢١,٠	٧٠٤٥,٠	٧٢٨٣,٥	٨٣٥٦,٧	٩٥٨٦,٦	١٠٦٣٠,٢	١١٣٤٢,٨	١٢٩٧٨,٧	١٣٠٠٥,٩	١١١٦٩,٩	١٢١٨٥,٣	١٢٠٧٧,٣	١١٣٤٩,٩	٩٨٣٤,٧	٧٦٤٤,٦
٣ - مجموع كافة بلدان اوبك[١]	٩٣٦٣,٨	١٠٥٠٨,٦	١١٥١٤,٢	١٢٩٨٣,٩	١٤٣٣٩,٢	١٥٧٧٠,٢	١٦٨٤٩,٨	١٨٧٨٥,٦	٢٠٩٠٦,٣	٢٣٤١٣,٠	٢٥٣٢٦,٣	٢٧٠٩٤,٤	٣٠٩٨٨,٥	٣٠٧٢٩,٢	٢٧٦٥٥,٠	٣٠٧٣٧,٧	٣١٢٥٣,٤	٢٩٨٠٥,٣	٣٠٩٢٨,٨	٢٦٨٧٨,٤

(١) الاعضاء هم : اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، ايران ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، العراق ، غابون ، فنزويلا ، قطر ، الكويت ، المملكة العربية السعودية ، ونيجيريا .

(٢) البيانات غير متوفرة .

(٣) البيانات تقديرية .

المصادر : احتسبت من :

Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), *Annual Statistical Bulletin 1980,* as quoted in: *Middle East Economic Survey*, vol. 25, no.1 (19 October 1981), p. (v).

وذلك فيما عدا البيانات الخاصة بالبحرين وتونس والجمهورية العربية السورية وعمان ومصر ، التي احتسبت من :

OPEC, *Annual Statistical Bulletin*(henceforth cited as *ASB) 1966*, p. 44; *ASB 1967*, pp. 38-39; *ASB 1970*, p. *41*; *ASB 1974*, pp. 43-44; *ASB 1979*, pp. 47-48.

جدول رقم (٣)

صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية في الاقطار العربية والبلدان الاعضاء في منظمة الاقطار المصدرة للبترول[١] (اوبك) ، للسنوات ١٩٦١ ـ ١٩٨٠

(الف برميل يومياً)

المنظمة او القطر	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
١ ـ الاقطار العربية																				
الامارات العربية المتحدة	—	١٤,٢	٤٩,٦	١٨٥,٨	٢٨٠,٢	٣٦١,٤	٣٨١,٠	٤٩٥,٤	٦٢٤,٩	٧٧٧,٠	١٠٥٤,٨	١٢٠٢,٧	١٥٢٢,١	١٦٨٩,٥	١٦٦١,٤	١٩٣٢,٨	١٩٩٢,٨	١٨٢٤,٢	١٨١٨,٣	١٦٩٧,٣
البحرين	٢٠٩,٥	٢٠٣,٦	١٧٤,٦	١٦٧,٣	١٧٣,٨	٢٠٥,١	٢٠١,٣	٢١٠,٣	٢٢٢,٤	٢٢٦,٢	٢١٢,٩	١٦٧,٣	١٩٢,٨	١٧٦,٨	٢١١,٤	٢٤٤,١	٢٣٠,٤	(٢)	(٢)	(٢)
الجزائر	٣٢٠,٨	٤٣٠,٧	٤٩٩,٧	٥٣٠,٨	٥٦٠,٣	٦٧٦,٣	٧٧٣,٢	٨٧٩,٢	٨٩٢,٥	٩٨٥,٥	٦٩٣,٤	١٠٠٦,٨	١٠٢٨,٧	٩٣٦,٦	٩٣٩,٦	٩٨٥,٢	١٠٦٥,٠	١٠٨٠,٧	١٠٣١,١	٨٦٨,٣
الجماهيرية العربية الليبية	١٤,٤	١٧٩,٥	٤٥٩,٥	٨٥٦,٤	١٢١٢,٧	١٤٩٩,٦	١٧١٧,٣	٢٥٨٢,٤	٣٠٧٠,٩	٣٣١٢,٩	٢٧٤٧,٤	٢٢١٤,٦	٢٢٠٩,٥	١٥١٨,١	١٤٧٨,٣	١٨٩٩,٦	٢٠٣٤,٢	١٩٥٤,٠	٢٠٥٠,٦	١٧٧٦,٤(٣)
العراق	٩٥٠,٨	٩٤٨,٦	١٠٩٩,٩	١٢٠٠,١	١٢٥٣,٦	١٣٢٠,٢	١١٧٢,٨	١٤٢٩,٢	١٤٥٠,٣	١٤٩٨,٩	١٦٢٢,٤	١٤٣٦,٥	١٩٣٣,٣	١٨٧٠,٣	٢٠٩٦,٣	٢٣٨٠,٤	٢٣٠٣,١	٢٤١٧,٥	٣٣٠٩,٤	٢٤٩٤,٠(٣)
عمان	—	—	—	—	—	—	٦٧,٤	٢٨٣,٣	٣٢٨,٠	٣٣٢,١	٢٩١,١	٢٧٩,٦	٢٩٢,٥	٢٨٩,٩	٣٤٢,٢	٣٦٦,٩	٣٣٤,٢	٣١٥,٩	(٢)	(٢)
قطر	١٧٥,٧	١٨٤,٨	١٩٠,٩	٢١٢,١	٢٢٦,٧	٢٩١,٠	٣١٩,٧	٣٣٩,٠	٣٥٣,٠	٣٦٢,٨	٤٢٨,٦	٤٨١,٧	٥٧٠,٣	٥١١,٢	٤٢٨,٣	٤٨٦,٦	٤١٠,٣	٤٨٠,٠	٥٠١,٧	٤٦٥,٧
الكويت	١٦٤١,٩	١٨٤٩,٠	١٩٧٥,٧	٢٢٠١,٢	٢٢٥٩,٠	٢٤٢٠,٥	٢٤٢٢,٠	٢٥٢٢,٠	٢٦٣١,٨	٢٨٣٠,٩	٣٠٠٩,٤	٣١٣٥,٥	٢٨٤٧,٣	٢٣٩٥,٧	١٩٤٣,٩	٢١٢٧,٨	١٩٣٨,١	٢٠٨٨,٣	٢٥٠٦,٧	١٦٣٩,٩
مصر	(٢)	٦٣,٩	٨٥,٣	١٢٥,٧	٦٦,٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المملكة العربية السعودية	١٣٢٩,٦	١٤٩١,٨	١٦١٩,٢	١٧٥٤,١	٢٠٣٧,٦	٢٥٣٢,٣	٢٦٥٥,٤	٢٩٣٤,١	٣٠٦٤,١	٣٥٦٣,٩	٤٤٨١,٠	٥٧٦٣,٦	٧٣٤٦,٣	٨٢٤٣,٩	٦٩٣١,٨	٨٤٢١,٨	٨٩٤٩,٨	٨٠٦٣,٥	٩١٩٣,٣	٩٦٣١,٠
اليمن الديمقراطية	(٢)	٦٧,٣	٧٨,٤	٨٤,٦	٨٦,٩	٧٧,٥	٧٤,٩	٨١,٥	١٠٤,٧	١١٣,٦	٦٦,٠	٦٣,٢	٥٦,٤	٤٧,٦	٢٢,٩	٢٥,١	٢٣,٨	٢٣,٨	(٢)	(٢)
مجموع الوطن العربي	٤٤٣٣,٢	٥٤٣٩,٣	٦٢٦١,٠	٧٣٢٥,٤	٨١٥١,٢	٩٢٥٢,٦	٩٧٨٨,٨	١١٧٤٧,٤	١٢٦٨٠,٥	١٤٠٠٠,٠	١٤٦٢٠,٣	١٥٧٩٧,١	١٧٩٧٣,٧	١٧٦٩٥,٦	١٦٠٢١,٥	١٨٧٣٧,٦	١٩١٩٥,٤	١٨٤٧٨,٣	٢٠٤١١,١	١٨٥٧١,٦
٢ ـ البلدان غير العربية الاعضاء في اوبك																				
اكوادور	—	٠,٥	—	١,٥	١,٠	١,٨	—	٠,٨	١,٢	٠,٧	١,٦	٧٠,٣	١٩٧,١	١٦٥,٠	١٤٦,١	١٦٨,٥	١٣٩,١	١٤٠,٨	١٤٢,٤	١٢٩,٩
اندونيسيا	٣٤٢,٨	٣٤٢,٩	٣٦٣,٢	٣٤٤,٦	٣٤٨,٨	٣٤٦,٩	٣٨٨,٣	٤٧٢,٩	٦٠٩,٣	٧٢٤,٧	٧٤٨,٦	٩٤٢,٨	١١٦٧,٣	١١٦٠,٣	١٠٩٥,١	١٣٢٦,٥	١٤٧٢,٩	١٣٨٦,٨	١٢٦٩,٩	١١٩٧,٢
ايران	١٠٢٩,٥	١١٢٥,٣	١٣٠٤,٢	١٤٩٧,٤	١٦٧٧,٢	٢١٨٥,٧	٢٣٤٨,٣	٢٥٥٦,٧	٣٠٦٤,٩	٣٥١١,٩	٤١٧٣,٤	٤٦٧٥,٢	٥٤٢٤,٠	٥٥٣٢,٣	٤٨٨٦,١	٥٣٢٩,٧	٤٩٨٦,٣	٤٥٧٤,٦	٢٥٧٩,٦	٩٥١,٧(٣)
غابون	١٤,٩	١٦,٥	١٧,٤	١٩,٨	٢٤,٧	٢٨,٥	٦٦,٨	٧٧,٠	٩٤,٣	٩٥,٢	١٠٨,٤	١١٧,٦	١٣٢,٥	١٨٩,٨	٢١١,٩	٢١٨,٢	١٩٢,٥	١٩٣,٤	١٧٩,١	١٦١,٧
فنزويلا	٢٧٦٤,٤	٣٠١٨,٥	٣٠٧٣,٦	٣٢١٢,٥	٣٢٥٢,٦	٣١٨١,٧	٣٣٦١,٣	٣٦٨٥,٥	٣٤١٠,٨	٣٤٦٩,٦	٣٢٨٢,٣	٣٠٦٤,٩	٣١٥٠,١	٢٧٥١,٩	٢٠٨٦,٢	٢١٣١,٩	١٩٦٣,٩	١٩٤٢,١	٢٠٩٣,٥	١٨٣٧,١
نيجيريا	٤٤,٨	٦٧,٣	٧٦,٦	١١٨,٧	٢٧١,٨	٣٨٨,٦	٣٠٠,٩	١٣٦,٩	٥٤٤,٧	١٠٥٥,٤	١٤٩٤,٩	١٧٥٨,٦	١٩٩٣,١	٢١٨٣,١	١٧١٨,٦	٢٠٢٤,٥	٢٠٤٤,١	١٨٣٠,٩	٢٢٣٤,١	٢٠٣٣,٩
المجموع	٤١٩٦,٤	٤٥٧١,٠	٤٨٣٥,٠	٥١٩٤,٥	٥٥٧٦,١	٦١٣٣,٢	٦٤٦٥,٦	٦٦١٢,٨	٧٧٢٥,٢	٨٨٦٤,٥	٩٨٠٩,٢	١٠٦٢٩,٤	١٢٠٦٤,١	١١٩٨٢,٤	١٠١٤٤,٠	١١٦٩٩,٣	١٠٧٩٨,٨	١٠٠٦٨,٦	٨٤٩٨,٦	٦٣١١,٥
٣ ـ مجموع كافة بلدان اوبك[١]	٨٦٢٩,٦	٩٦٦٩,٦	١٠٧٢٨,٧	١٢١٣٥,٠	١٣٤٠٦,٢	١٥١٣٤,٥	١٥٩٠٧,٠	١٧٧٩٤,١	١٩٧٦٢,٧	٢٢١٩٦,٤	٢٣٨٤٦,٢	٢٥٨٧٠,٨	٢٩٥٢١,٦	٢٩١٤٧,٧	٢٥٦٢٣,٦	٢٩٣٣٣,٥	٢٩٣٩٢,١	٢٧٩٧٦,٨	٢٨٩٠٩,٧	٢٤٨٨٣,١

(١) الأعضاء هم : اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، ايران ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، العراق ، غابون ، فنزويلا ، قطر ، الكويت ، المملكة العربية السعودية ، ونيجيريا .

(٢) البيانات غير متوفرة .

(٣) البيانات تقديرية .

المصادر : احتسبت من :

Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), *Annual Statistical Bulletin 1980*, as quoted in: *Middle East Economic Survey*, vol.25, no. 1 (19 October 1981), p. (vi).

وذلك فيما عدا البيانات الخاصة بالبحرين وعمان ومصر واليمن الديمقراطية ، التي احتسبت من :

OPEC, *Annual Statistical Bulletin* (henceforth cited as *ASB*) *1967*, p. 74; *ASB 1970*, p. 80; *ASB 1971*, p. 83; *ASB 1974*, p. 90; *ASB 1979*, p. 100.

جدول رقم (٤)

عائدات النفط في البلدان الاعضاء في منظمة الاقطار المصدرة للبترول[١] (اوبك) ، للسنوات ١٩٦١ ـ ١٩٨٠

(بملايين الدولارات الامريكية)

المنطقة او القطر	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١١٩٧١/	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
١ ـ الاقطار العربية الاعضاء في اوبك																				
الامارات العربية المتحدة	—	٤,٠	٦,٤	١٢,٣	٣٣,٣	٩٩,٧	١٠٩,٦	١٥٣,٤	١٩٠,٨	٢٣٣,٠	٤٣١,٠	٥٥١,٠	٩٠٠,٠	٥٥٣٦,٠	٦٠٠٠,٠	٧٠٠٠,٠	٩٠٣٠,٠	٨٢٠٠,٠	١٢٨٦٢,٠	١٩٣٤٤,٠
الجزائر	٢٨,٠	٤٥,٠	٥٢,٠	٦٠,٠	٧٦,٠	١٢٨,	١٩٩,١	٢٦١,٨	٢٦٦,٧	٢٧١,٩	٣٢١,٠	٦١٣,٣	٩٨٧,٧	٣٢٩٩,٢	٣٢٦١,٨	٣٦٩٩,٠	٤٢٥٣,٧	٤٥٨٩,١	٧٥١٣,٠	١٠٧٨٧,٠
الجماهيرية العربية الليبية	٣,٠	٣٩,٨	١٠٧,٨	٢١٠,٦	٣٥١,١	٥٢٢,٨	٦٢٥,٠	١٠٠١,٨	١١٧٥,٢	١٣٥١,٣	١٦٧٤,٢	١٥٦٢,٦	٢٢٢٢,٩	٥٩٩٩,٠	٥١٠١,٠	٧٥٠٠,٠	٨٨٥٠,٠	٨٤٠٠,٠	١٥٢٢٣,٠	٢٢٥٢٧,٠
العراق	٢٦٥,٤	٢٦٦,٣	٣٠٨,٠	٣٥٣,١	٣٦٧,٩	٨٥٠٠,٠	٣٩٤,٢	٣٦٤,٤	٤٨٧,٩	٤٧٩,٠	٥٢١,٠	٨٤٠,٠	٥٧٥,٠	١٨٤٣,٠	٥٧٠٠,٠	٧٥٠٠,٠	٩٦٣١,٠	١٠٢٠٠,٠	٢١٢٩١,٠	٢٥٩٨١,٠
قطر	٥٤,٣	٥٦,٦	٦٠,٥	٦٣,٨	٦٩,٢	٣٠٩١,٩	٩٠,٧	١٠٥,٤	١١١,٨	١١٧,٦	١١٢,٤	١٩٩,٦	٢٥٥,٢	٤٦٣,١	١٨٤٩,٠	١٦٨٤,٩	١٩٩٤,٠	٢٢٠٠,٠	٣٦٤٢,٠	٥٣٧٧,٠
الكويت	٤٦١,٩	٤٨٠,٣	٥٢١,٤	٥٦٦,٤	٥٩٨,٢	٦٨٦٩,٥	٦٣٧,٨	٧١٤,٧	٧٠١,٨	٧٥٩,١	٨٢٠,٧	٩٥٤,٣	١٤٠٣,٧	١٧٣٤,٧	٦٥٤٢,٦	٦٣٩٣,١	٧٥١٥,٧	٧٦٩٩,٥	١٦٨٦٣,٠	١٨٠١٦,٠
المملكة العربية السعودية	٣٧٧,٦	٤٠٩,٧	٤٥٥,٢	٥٢٣,٢	٦٦٤,١	٧٨٩,٩	٩٠٣,٦	٩٢٦,٤	٩٤٩,٢	١٢١٤,٠	١٨٨٤,٩	٢٧٤٤,٦	٤٣٤٠,٠	٢٢٥٧٣,٥	٢٥٦٧٥,٨	٣٠٧٥٤,٩	٣٦٥٣٨,٤	٣٢٢٣٣,٨	٥٧٥٢٢,٠	١٠٢٢١٢,٠
المجموع	١١٩٠,٢	١٢٩٩,٧	١٥١١,٣	١٧٨٩,٤	٢١٥٩,٨	٢٦٦٣,١	٣٠٢١,٨	٣٦٤٤,٩	٣٩٣٧,٦	٤٥٣٤,٣	٦٣٠٥,٠	٧٧٠٥,٤	١٢٤٩١,٤	٥١٤٩٩,٣	٥٥٦١٦,٦	٦٦٤١٥,٣	٧٧٨١٢,٨	٧٣٥٢٢,٤	١٣٤٩١٦,٠	٢٠٤٢٤٤,٠
٢ ـ البلدان غير العربية الاعضاء في اوبك																				
اكوادور	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٩,٧	١٢٨,٨	٤١٣,٩	٢٩٢,٨	٥٣٢,٧	٤٩٩,٣	٥٠٠,٠	٨٠٠,٠	١٢٠٠,٠
اندونيسيا	٩٦,٢ (٢)	٩٦,٣(٢)	١٠٢,٠(٢)	٩٧٠(٢)	٩٧,٩(٢)	٩٧,٤(٢)	١٠٩,٠(٢)	١٣٣,١	٢٠١,٨	٢٥٤,٣	٣٣٦,٢	٥٠٥,٨	٦٨٧,٧	١٣٦٤,٣	٣٢٣٣,١	٤٤٦٥,٧	٤٦٩٢,٣	٥٢٠٠,٠	٨١٠٠,٠	١٠٥٠٠,٠
ايران	٢٩١,٢	٣٤٢,٤	٣٨٠,٠	٤٨٢,٢	٥١٤,١	٦٠٨,٢	٧٥١,٦	٨٥٣,٤	٩٢٢,٨	١١٠٩,٣	١٨٥١,١	٢٣٩٦,٠	٤٣٩٩,٢	١٨٤٣٣,٢	٢٠٢٤٢,٩	٢١٢١٠,٢	١١٦٠٠,٠	١٩٣٠٠,٠	٢٠٥٠٠,٠	١١٦٠٠,٠
غابون	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٨	٠,٨	٢,٥	٣,٥	٤,٠	٤,٣	٩,٤	١٨,١	٢٩,٤	١٧٢,٧	٤٨٣,٥(٢)	٨٠٠,٠	٦٠٠,٠	٦٠٠,٠	٩٠٠,٠	١٢٠٠,٠
فنزويلا	٨٤٢,٧	٩٦٢,٨	٩٩٤,٤	١٠٨٠,٣	١٠٩٧,١	١٠٧٤,٨	٢١٣,٣	١٢٢٣,٠	١٣٧٦,٨	١٣٧٦,٨	١٦٧٤,٧	١٩٠١,٦	٣٠٢٨,٧	٩٢٧٠,٦	٦٩٦٨,٠	٧٧١٣,٢	٨١٠٦,٢	٧٣١٩,٠	١١٦٤٧,٦	١٤٨٨١,٦
نيجيريا	١٨,٧	٢٣,٨	١٦,٥	٢٠,٣	٣٦,٣	٥٧,٥	٥٩,٦	٤٥,٧	٨٩,٥	٢٤٧,٩	٨٤٦,٨	١١١٧,٢	٢٠٤٨,٠	٦٦٥٤,٢	٧٤٢٢,١	٧٧١٥,٠	٩٦٠٠,٠	٧٩٠٠,٠	١٥٩٠٠,٠	٢٠٠٠٠,٠
المجموع	١٢٤٩,٢	١٤٢٥,٧	١٤٩٣,٣	١٦٨٠,٤	١٧٤٦,٢	١٨٣٨,٧	٢١٣٦,٠	٢٢٥٨,٧	٢٤٤٦,٧	٢٩٩١,٧	٤٧١٨,٢	٥٩٦٨,٤	١٠٣٢١,٨	٣٥٦٩٧,٥	٣٦٨٣٢,٧	٤١٤٦٩,٥	٤٤٧٠٨,٠	٤٠٨١٩,٠	٥٧٨٤٧,١	٥٩٧٨١,١
٣ ـ مجموع كافة بلدان اوبك[١]	٢٤٣٩,٤	٢٧٢٥,٤	٣٠٠٤,٦	٣٤٦٩,٨	٣٩٠٦,٠	٤٥٠١,٨	٥١٥٧,٨	٥٩٠٣,٦	٦٣٨٤,٣	٧٥٢٦,٠	١١٠٢٣,٢	١٣٦٧٣,٨	٢٢٨١٣,٢	٨٧١٩٦,٨	٩٢٤٤٩,٣	١٠٧٨٨٣,٨	١٢٢٥٢٠,٨	١١٤٣٤١,٤	١٩٢٧٦٣,١	٢٩٦٤٠٢٥,١

(١) الاعضاء هم : اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، ايران ، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية ، العراق ، غابون ، فنزويلا ، قطر ، الكويت ، المملكة العربية السعودية ، ونيجيريا .

(٢) البيانات تقديرية .

المصدر : احتسب من :

Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), *Annual Statistical Bulletin 1980,* as quoted in: *Middle East Economic Survey,* vol. 25, no. 1 (19 October 1981), p. (vii).

منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

■ **تجربة دولة الامارات العربية المتحدة** (٨١٦ ص ـ ٦٠ ل.ل.) ..... **ندوة فكرية**

■ **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠**

(١٠٦٤ ص ـ ٩٠ ل.ل. للافراد ١٥٠ ل.ل. للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية

■ **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (١٩٥٢-١٩٧٠)** (٤١٦ ص ـ ٢٨ل.ل.) ..... د. مارلين نصر

■ **البعد التكنولوجي للوحدة العربية** (١١٦ ص ـ ١٠ ل.ل.) ..... انطوان زحلان

■ **القومية العربية والاسلام** (٧٨٠ ص ـ ٥٠ ل.ل.) ..... **ندوة فكرية**

■ **التكامل النقدي العربي** (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل) (٧٤٠ ص ـ ٥٠ ل.ل.) ..... ندوة فكرية

■ **هجرة الكفاءات العربية** (٤١٦ ص ـ ٢٨ ل.ل.) ..... ندوة فكرية

■ **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي** (٦٦٨ ص ـ ٥٠ ل.ل.) ..... د. محمد المنجي الصيادي

■ **هدر الامكانية** (١٢٨ ص ـ ١٠ ل.ل.) ..... د. نادر فرجاني

■ **تحليل مضمون الفكر القومي العربي** (٢٠٠ ص ـ ١٣ ل.ل.) ..... السيد يسين

■ **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩** (٧٢٦ ص ـ
٥٠ ل.ل. للأفراد ـ ١٠٠ ل.ل. للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية

■ **القومية العربية في الفكر والممارسة** .... طبعة ثانية (٦١٢ ص ـ ٤٠ ل.ل.) ..... ندوة فكرية

■ **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسالة الوحدة**

دراسة ميدانية طبعة ثانية (٣٧٦ ص ـ ٢٥ ل.ل.) ..... د. سعد الدين ابراهيم

■ **النفط والوحدة العربية** ..... طبعة ثالثة (٢٤٤ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... **د. محمود عبد الفضيل**

■ **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**

طبعة ثانية (٤٢٨ ص ـ ٢٠ ل.ل.) ..... د. عبد الحميد براهيمي

■ **دور الأدب في الوعي القومي العربي** (٤٠٨ ص ـ ٣٠ ل.ل.) ..... ندوة فكرية

■ **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية**

طبعة ثانية (٢٥٦ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... د. محمود الحمصي

■ **دور التعليم في الوحدة العربية** .... طبعة ثانية (٢٦٨ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... ندوة فكرية

■ **النظام الاقليمي العربي** جميل مطر

طبعة ثانية (٢٢٠ ص ـ ١٤ ل.ل.) ..... ود. علي الدين هلال

■ **من التجزئة الى الوحدة** .... طبعة ثانية (٤٠٨ ص ـ ٢٠ ل.ل.) ..... د. نديم البيطار

■ **المشرق العربي والغرب** ..... طبعة ثالثة (١٧٦ ص ـ ١٢ ل.ل.) ..... د. جلال احمد امين

■ **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي**

طبعة ثالثة (٢٨٤ ص ـ ٢٠ ل.ل.) ..... انطوان زحلان

سلاسل الناشئة

■ **سلسلة « ربوع بلادي »** ٨ أجزاء (٣ ل.ل. لكل جزء) ..... شريف الراس

■ **سلسلة « فتى العرب »** ٧ أجزاء (٣ ل.ل. لكل جزء) ..... شريف الراس

مركز دراسات الوحدة العربية

وكلاء توزيع مطبوعات المركز في الأقطار العربية والدول الأجنبية

البحرين

المجلة والكتب
الشركة العربية للوكالات والتوزيع
شارع المتنبي ـ ص. ب ١٥٦
المنامة ـ البحرين
ت ٥٥٧٠٦

الجزائر

المجلة والكتب
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
38 شارع ديدوش مراد
مدينة الجزائر ـ الجزائر
ت ٣٢٢١٣٣

الاردن

المجلة والكتب
وكالة التوزيع الأردنية
ص. ب ـ ٣٧٥ ـ
عمان ـ الأردن
ت ٣٠١٩١
الكتب
ـ مكتبة المحتسب
شارع الملك حسين ـ عمان ـ الاردن
ت ٨٤٤٦٥
ـ مكتبة دار الشروق
شارع الملك حسين ـ عمان ـ الاردن
الوكالة العربية للتوزيع
خلف مطاعم القدس
ص. ب ٥٠٦٧
عمان ـ المملكة الاردنية الهاشمية
ت ٣٨٦٨٨

السعودية

المجلة والكتب
جدة
مكتبة مكة
ص. ب ـ ٤٧٧
جدة ـ السعودية
الخبر
مكتبة مكة
ص. ب ـ ٨٠
الخبر ـ السعودية
الرياض
مكتبة مكة
ص. ب ـ ٤٧٢
الرياض ـ السعودية
الكتب
مكتبة دار العلوم
ص. ب ـ ١٠٥٠
الرياض ـ السعودية
ت ٤٧٧٧١٢١

السودان

المجلة
دار التوزيع
ص. ب ـ ٣٥٨
الخرطوم ـ السودان
ت ٧٩٤٦٠

العراق

المجلة والكتب
الدار الوطنية للتوزيع
ص. ب ـ ٦٢٤
شارع الجمهورية ـ بغداد ـ العراق

الكويت

المجلة والكتب
شركة الربيعان للنشر والتوزيع
ص. ب ـ ٢٥٤٠١
الشرق ـ قرب مستشفى دار الشفاء
الصفاة ـ الكويت
ت ٤٤٩٩٩٨
الكتب
شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع
ص. ب ـ ٢٤٠٦٢
الصفاة ـ الكويت
ت ٥٥٥٩٦٨

الامارات العربية

ابو ظبي
المجلة والكتب
المؤسسة العامة للطباعة والنشر والتوزيع
ص. ب ـ ٦٧٥٨
بناية ثاني بن محمد ـ شارع السلام
ابو ظبي ـ دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٨٢٨٥٠٤
الكتب
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
ص. ب ـ ٨٥٧
بناية حسن القمزي ـ النادي السياحي
ابو ظبي ـ دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٨٢١٠٤٢ / ٨٢١٠٤٣
مكتبة المنهل
بناية الأمانة ـ شارع زيد الأول
ص. ب ٢٧٧٨
ابو ظبي ـ دولة الامارات العربية
ت ٣٢٣٠١١

دبي
المجلة والكتب
مؤسسة الاتحاد للصحافة
ـ ص. ب ـ ٢٤٤٦
دبي ـ دولة الامارات العربية المتحدة

المغرب

المجلة
الشركة الشريفية للتوزيع والصحف
ملقى زنقة ديغان وزنقة سان سانس
ص. ب ـ 683 ـ الدار البيضاء 05
ت 24.57.45 (10 خطوط مجموعة)
الكتب
مكتبة دار الثقافة
32-34 شارع فكتور هيكو
ص. ب ـ 4038
الدار البيضاء ـ المغرب
ت 265346

اليمن

المجلة والكتب
دار الكلمة
ص. ب ـ ١١٠٩
شارع جمال عبد الناصر
صنعاء ـ الجمهورية العربية اليمنية
ت ٨١٨١

تونس

المجلة والكتب
الشركة التونسية للتوزيع
5 شارع قرطاج
تونس
ت 255000
الكتب
دار بو سلامة للطباعة والنشر
53 شارع النحاس باشا
تونس
ت 240056

سوريا

المجلة
المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
برامكة ـ تجاه ثانوية فايز منصور
دمشق ـ سوريا
ت ٢٢٨٨٢١
الكتب
مكتبة النوري
ص. ب ـ ٨٢٤
دمشق ـ سوريا
ت ١١٠٣١٤

قطر

المجلة
دار العروبة
ص. ب ـ ٦٢٣
الدوحة ـ قطر
ت ٣٢١٦١٢
الكتب
دار المتنبي للنشر والتوزيع
ص. ب ـ ٢٧٠٦
الدوحة ـ قطر
ت ٤١٢١٤٠ / ٤١٢١٤١

لبنان

المجلة
الشركة اللبنانية لتوزيع
الصحف والمطبوعات
ص. ب ـ ٦٠٨٦ ـ ١١
بيروت ـ لبنان
ت ٣٦٠٦٧٠
الكتب
المكتبات الرئيسية في بيروت

ليبيا

المجلة والكتب
المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع
ص. ب ـ ٩٥٩
شارع سوق المحمودي
طرابلس ـ الجماهيرية الليبية
ت ٤٥٧٧٣

مصر

المجلة
مؤسسة الاهرام / قسم التوزيع
١٤ شارع الجلاء ـ القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت ٧٥٥٥٠٠
الكتب
مكتبة مدبولي
٦ ميدان طلعت حرب
القاهرة ـ جمهورية مصر العربية

انكلترا

المجلة والكتب
ALSAQI BOOKS
26 WEST BOURNE GROVE
LONDON W2 5RH
ENGLAND
Tel: 01 2298543

فرنسا

المجلة
LES MILLE ET UN LIVRES
2, RUE ST VICTOR
75005 PARIS
FRANCE
Tel: 3259305

المجلة والكتب
LIBRAIRIE TIERS MYTHE
21, RUE CUJAS.
PARIS 75005
FRANCE
Tel: 3298810

سويسرا

المجلة والكتب
LIBRARIE ARABE L'OLIVEIR
C.P. 172.
1211 GENEVE 16
SUISSE

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 35 January 1982

Published Monthly by Centre For Arab Unity Studies.
Address: «Al-Mustaqbal Al-Arabi»
«Sadat Tower» Bldg. — Lyon Street — P.O.B. 113-6001 — Beirut — Lebanon
Tel.801582 – 801587 – 802234 – Cable:MARARABI – Telex.MARABI 23114 LE

Annual Subscription

— Official Institutions	$ 60
— Individuals: Lebanon	LL 100 (or equivalent)
: Other Arab Countries	$ 30
: Elsewhere	$ 40

سعر العدد :

● لبنان ٨ ل.ل ● سوريا ١٠ ل.س ● الاردن ٧٠٠ فلس ● العراق ٨٠٠ فلس ● الكويت ١ دينـــار
● الامارات العربية ١٠ دراهم ● البحرين ١ دينار ● قطر ١٠ ريالات ● السعودية ١٠ ريالات ● اليمن ١٠ ريالات
● مصر ٧٥ قرشا ● السودان ٧٥ قرشا ● الصومال ٢٠ شلن صومالي ● ليبيا ١ دينار ● الجزائر ١٠ دنانير
● تونس ١ دينار ● المغرب ١٠ دراهم ● موريتانيا ١٥٠ أوقية موريتانية ● فرنسا ١٥ فرنكا ● المانيا ٧ ماركات
● ايطاليا ٤٠٠٠ ليرة ● بريطانيا ١.٥ جنيه ● اميركا وسائر الدول الاخرى ٤ دولارات .